

سلسلة فكرية عقائدية في النظرية العالمية الثالثة

كتاب الزحف الأخضر

17

1985

د. رجب أبو دبوس

محاولة في علم الثورة

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

عصمت سيف الدولة

مُحَاوَلَة

في عِلم الثَوَرة



كتاب الزحف الأخضر

سلسلة فكرية عقائدية في النظرية العالمية الثالثة

17
1985

د. رجب أبو دبوس

محاولة في علم الثورة

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان



الطبعة الأولى

1395 و.ر - 1985 م

الكمية المطبوعة

5000 نسخه

رقم الايداع

مركز التوثيق الجماهيري
طرابلس

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

ص.ب 17459 مبرق (تلكس) 30098 "مطبوعات"



زمن الثورة





1

بمقارنة هذا القرن بكل القرون التى مرت على الإنسانية فإننا نستطيع أن نصفه بأنه القرن الذى وضعت فيه الإنسانية نفسها ومنجزاتها موضع سؤال ، جذرى : إنه قرن اللااستقرار ! قرن القلاقل ، الانتفاضات ، الرفض . إنه قرن الثورة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى[1] .

إن هذا لا يعنى البتة أن الإنسانية لم تمر بفترات حرجة ،

(1) بوتومور الصفوة والمجتمع ص 81 .

بفترات عدم استقرار « بثورات » سياسية وعلمية واقتصادية واجتماعية ، وإنما يعنى أن كل ما أنجزته الإنسانية فى تاريخها الطويل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى دينياً قد أصبح الآن موضع سؤال ، وما يزيد الأمر تعقيداً أن وجود الإنسان نفسه صار على كف عفريت وعلى قدر عظمة إنجازات الإنسانية المادية كان عنف السؤال ، إنه عصر القلق !

هل يمكن أن نتصور أن العالم الذى فيه عدة مليارات من البشر يعانون الجوع والبرد ويتكبدون الموت المبكر ، والشيخوخة المبكرة والأمراض التى لا شفاء منها يمكن أن يتعايش إلى ما لا نهاية مع القلة المتمتعة بالرخاء والفائض !؟[1] ليس ثمة مجتمع أقوى من المجتمع الحالى ولا مجتمع كان إلى هذه الدرجة غريباً عن نفسه ، لماذا نستحوذ على القمر إذا كان ذلك لكى ننتحر فيه !؟[2] .

الإنسانية تنظر اليوم إلى إنجازاتها كلها ، وتقف أمامها

---

(1) بير فيانون بونتى الحرية والسياسة 93 .

(2) اندرى مالرو الجدوع المهشمة 205 .

مندهشة مستنكرة أهذا ما أريده ؟! أهذا هو ما ناضلت من أجله ؟! هذا ما ضحيت من أجله ؟! أيستحق هذا كل العناء الذى عانيته ؟! لقد قادت خيبة الأمل البعض إلى التأكيد بأنه « لم يعد فى وسع أى فحش أو أى جنون أن يصدما مجتمعاً جعل من الفحش تجارة رائجة ، واضفى طابع المؤسسة على الجنون »[1] أن كل إنجازات الإنسان قد انقلبت ضده ، وكان شيطان خبيث قد تقمصها ، لأن كل ما أنجزه كان يفتقد الغاية الإنسانية لأن كل ما أنجزه تحرر من الأخلاق ، فلم يعد لخدمة الإنسان ، بل لاستخدام الإنسان ، ليس الإنسان هدفاً كما كان يريد كانت بل وسيلة وهذه كارثة الكوارث !

إن حضارتنا الإنسانية ، وقد بلغت نهاية تقاليدها ونماذجها قد انخرطت وبصورة لا تراجع فيها فى طريق الثورة والمشكل أنه فى هذا الطريق لا تستطيع لا السابقات التاريخية ولا الحق المكتوب ولا الإيمان القائم قيادتها فيها ،

---

(1) ماركور الثورة وضد الثورة 16 .

أمانويل كانت راجع مثلاً أسس ميتافيزيقا الأخلاق . . . .

إن على الإنسانية أن تبتكر ذاتها ، أن تولد من جديد [1] .

- **سياسياً**

إن إنجاز الإنسان الذي فاخر به طويلاً والذي توج رأس الإنسانية فترة من الزمن ، واعنى به « النظام الليبرالى » قد سقط عنه القناع ، وحذق الإنسان فى التاج الذى يتوج رأسه فوجده من الشوك يدمى جبهته ، لقد تبين أن النظام الليبرالى يسير فى طريق مسدود ، بعد أن أفرغ الحاوى ما فى جعبته ولم يعد فى إمكانه أن يسلب عقول الناس ليوهمهم بما ليس موجوداً ، إن النظام الديمقراطى يفتقد أصلاً الديمقراطية ، لقد وضح جوفينيل أن البرلمانات لم تنشأ فى الأصل نتيجة رغبة الشعب فى الحد من السلطة الملكية الزائدة عن الحد ، ولكن لرغبة الملك فى الحصول من الشعب على ما لا يمكن الحصول عليه بوسائله الخاصة [2] لقد تكشفت حقيقته دكتاتورية لا تختلف فى

---

(1) برودون فلسفة التقدم ص 40 راجع معمر القذافى الكتاب الأخضر الفصل الأول .

(2) جوفينيل مبادى 33 .

شيء عن حكم الأباطرة ولا عن نظم الوصاية الأخرى « الحزب الواحد ـ الحزب السيد » وسائر« النظم الأبوية » إن الديمقراطية الليبرالية هى سلطة المالكين حين لا يكونون خائفين ، والفاشية حين يكونون خائفين » [1] وليس من المستغرب أن يصير النظام فاشياً عن طريق الانتخابات العامة [2] إله في كل الأحوال نظام وصاية على شعب قاصر ! لقد اعتبرت الحكومات الأمم أو الشعوب حتى الآن على أنها إرث ، وكان موضوع جميع تدابيرها السياسية بصفة أساسية إما إستغلال هذا الإرث أو توسيعه [3] غير أن الشعوب لا تنقد نفسها بحكوماتها بل تضمحل [4] .

وهنا أمام هذه الحقيقة المرة بدأت الشعوب تراجع نفسها : أهي قاصر ؟! أتحتاج إلى وصاية ؟! أليس عدم وعى الجماهير هو الذى يكون الأساس الصلب لسلطة

---

(1) ليوجوليانى لوفون 1971 .

(2) وليام شيرر لوس أنجلوس تايمز 1970 .

(3) سان سيمون المنظم مجلد 20 ص 186 .

(4) برودون اعترافات ثائر ص 86 .

الحكام ؟ [1] من أين يستمد أي حاكم سلطته فى مواجهة الملايين ألا تعنى قوة الملوك ضعف الشعوب ؟! [2] ألا يستمد جميع الحكام قوتهم من ضعف شعوبهم وخضوعها ؟ هل بإمكان فرد أو مجموعة أفراد أن تحكم وتستبد بالملايين من البشر وتجبرهم على نمط من الحياة يعافها الحيوان إذا لم تقبل هذه الملايين حكمهم ؟! لماذا نعتقد فى ضرورة قاعدة وضعها بضعة أشخاص نصبهم إجراء غيبى « الإنتخابات » والذي نشك فى أهليته : وأكثر من ذلك أنهم لم يفعلوا أكثر من أنهم جعلوا قانوناً ما ليس إلا مطالب مصلحية خاصة [3] .

إذن كيف استغفلت أكثر من مرة ودفع بها إلى خوض المعارك فى حروب التحرير ، وحروب السيادة ، حروب النضال السياسي ، لتجد نفسها فى كل مرة بعد انتصارها ، قد سلمت سلاحها ، وقدمت حريتها ـ على

---

(1) ميشلز الأحزاب السياسية 79 .

(2) بسكال من قوليان الماركسية أمام الإنسان 120 .

(3) بوردو السياسة فى بلد العجائب 38 .

طبق من ذهب ـ لسادة جدد لا يختلفون عن سابقيهم ، ولتعود إلى نومتها ، لكى تستيقظ من جديد وقد دفع بها إلى معارك جديدة حين تجد أنفاسها فى نومتها تكاد تختنق تحت وطأة سادتها ! ما أن يعهد الشعب بسلطاته إلى سلطة سياسية وما أن تتكون هذه حتى تسارع إلى استعادة التقليد الاستبدادى وتلغى الشعب [1] .

لماذا إذن ضحت ؟ أليس هذا هو العبث ؟ أحكم عليها كما حكم على سيزيف أن تجد نفسها فى كل مرة مضطرة إلى إسقاط النظام الذى أوجده نضالها وغذته تضحياتها ؟! إنها قصة قديمة تتكرر وتتمثل فى أننا عندما نرفض الانغماس فى السياسة وعندما نتخلى عن السلطة لآخرين فإننا نستيقظ ذات يوم لنجد أولئك الذين إئتمناهم عليها قد قطعوا شوطاً بعيداً فى تقويض حياتنا [2] .

لقد سئم الإنسان هذه المسرحية ، وإنتابه شعور من يشاهد مسرحية لعاشر مرة ، لم يتغير فيها شيء ، لم يتغير

---

(1) برودون اعترافات ثائر 328 .

(2) سدنى هول البطل فى التاريخ 34 .

فيها فى كل مرة إلا القائمون بالأدوار أما هـو فهو دائـماً فى مكانه متفرجاً مصفقاً أحياناً ، أو مصفراً أحيـاناً أخـرى ، راضياً حيناً أو ساخطاً حيناً آخر ، إنه يبدو من الواضح أن نصنع الحياة أو نتفرج عليها أن نصنع الأحداث أو نتكبدها إنه إختيار لا وسط فيه !

وهنا يبدو أن الإنسان قد قـرر أن يضع مـوضع سؤال جـذرى هذه المسـرحية : إذا كنت فى كـل مرة أنتهى إلى نقـطة البدايـة فـإن ذلـك لا يستحق العنـاء . إذا كـانت الصخـرة تسقط كلما أوصلتها القمـة فلمـاذا هـذا الجهـد الضائع ؟! إذا كـانت أشكال الحكم المختلفـة تكرر نفس النمـوذج « إستـلاب القـوة الجمـاعيـة »[1] فمن العبث استبدال شكل بشكل آخر ، لقد كانت كل ثوراتـه جهداً ضائعاً .

والإنسان اليوم فى كل حركاته فى كـل إنتفاضـاته ، فى كـل تمرده وهيجـانه وفى ثـوراتـه يبحث عن إجـابـة لهـذا السؤال : وبعد ! خاصة بعد أن زالت آثار المسكن الذى

(1) برودون فى العدالة ج 2 ص 267 .

حقنته به الماركسية والذى لم يدم مفعوله أكثر من نصف قرن من الزمان ، وعندما زالت آثار الحقنة وجد الإنسان الصخرة أمامه تسد عليه أنفاسه وتضيق أمامه السبل ، لقد وجد نفسه بعد نصف قرن وملايين الضحايا فى نقطة البداية !

اجتماعياً :

إن ديتوكفيل محق حين يؤكد التناقض بين أن يكون الشعب بائساً وسيداً فى آن واحد ، إذ لا مناص من دمار هذا الإنسان اجتماعياً فجلاديه يعطون للعبودية الأشد تعاسة اسماً هو السلام [1] أنه يقف اليوم مستنكراً كل منجزاته السياسية والاقتصادية متفحصاً ما أخذته من دمار فى حياته الاجتماعية ، إنه لم يعد يحيا فى مجتمع إنسانى وإنما فى غاية من علب السردين المتراصة ، من المسالك الضيقة والارتفاعات المدوخة ، لقد بنى المدن فضيعته المدينة عندما تحولت إلى غابة من الآلات غابة من علب السردين المرتفعة عمودياً ، غابة من الأرقام من الإشارات أنه يعيش فى

---

(1) تسيت الحكاية السابعة عشرة .

رعب دائم وخوف أبدى ، أنه نائم صاحياً ، وصاحياً نائم : بيته علبة سردين يرتص فيها محاذراً حتى الكلام بصوت مرتفع أو سماع اغنية أو حتى الخصام مع أهله ، لم يعد للإنسان اليوم سر ولا حياة خاصة به ، إن كل أموره كحبل الغسيل فى شرفة الدور العاشر : على مرأى الجميع أن جيرانه فى علب السردين يعرفون من أسراره ربما أكثر مما يعرف هو ويعرف من أسرارهم ربما أكثر مما يعرفون ، إنه لا يحيا إلا بأوراق تثبت أنه حى ، ولا يموت إلا بأوراق تثبت أنه قد مات ، ولا يولد إلا بأوراق تثبت أنه قد ولد : إنه إبن الأوراق ! لا يأكل إلا بأوراق ولا يشرب ولا يتزوج ولا يكون أماً أو أباً إلا بأوراق ، ولا دين له إلا بأوراق ولا جنسية له ولا وطن له إلا بأوراق .

يا لغرابة إنسان اليوم ، إن ضياعه وغربته فى دنيا من صنع يديه على قدر تقدمه، لقد عبر بيردييف الروسى عن هذا الخوف حين يؤكد « أن الخطر الرئيسى يكمن فى أن التقنية تهدد الإنسان ذاته ، إذ يرتعش قلب الإنسان من برودة المعادن ، ومن خوف أن يكون عبداً لمجتمع الآلات فيه ينحط الإنسان دون أن يشعر ، أنى أشعر بالقلق والهلع

من أشباح رهيبة قد يأتى وقد تصبح فيه الآلة مكتملة تماماً لدرجة أنها تعمل من تلقاء نفسها دون تدخل الإنسان . وقد يأتى يوم تسيطر فيه الآلات والماكينات على العالم كله ، عندها سيختفى من بقى من البشر الذين غدوا عقيمين وعاجزين ، تاركين وراءهم عالماً جديداً خلقته عقولهم وأيديهم [1] هل دخلنا العصر الأخير فى التاريخ وهو ما يخشاه جراهام ؟ [2] أن الدوائر الرسمية تعرف عنه ما لا يعرف ، أنه لم يعد فى أكثر البلاد تقدماً إلا رقماً وملفاق العقل الآلى ، إن إنسان اليوم يدار من الخارج . . الإنسان الآلى هو نحن ! فى الشارع نعيش فى خطر ، نركب الخطر ، تطاردتنا علب طائرات ولوائح وقوانين لكثرتها وتعقدها عجزنا عن استيعابها فسلمنا أمرنا لغيرنا ، وفى كل خطوة يكاد قلب الإنسان يقع إذ يخشى أنه انتهك مكاناً ممنوعاً أو نطق كلمة محرمة أو أتى سلوكاً حرم وهو لا

(1) عن بوبوف نقد علم الاجتماع المعاصر .
(2) جراهام العالم يلتهب 13 - 31 - 33 - 40 .

يدرى فى آخر جريدة رسمية .

هذا الإنسان العائش فى خوف دائم فى علبة السردين ، فى الشارع فى العمل ، هذا الإنسان الفاقد لذاتيته لصالح العقول الإلكترونية هذا الإنسان الفاقد لاخلاقه لصالح الشرطة والمخابرات ، هذا الإنسان الفاقد لرجولته لصالح الجيش المحترف لم يعد إنساناً : إنه مجرد آلة للانتاج سواء فى هذا إنتاج السلع أو إنتاج منتجى السلع أى الأطفال لم يعد أبا لم يعد أماً ، مجرد آلة لتزويد النظام الإنتاجى بآلات تحل محله حين يستهلك ، أنه فى أرقى مستوياته ليس إلا حيواناً يقذف إلى العالم بحيوانات لا تعرف لماذا أقذف بها ، إنه ليس إلا جزء من جهاز هائل يطحنه فإذا اعجز ولم يعد به دماً يمتص ، قذف به فى انتظار الموت ، الجميع يعيش من أجل الإنتاج ويتناسلون من أجل الإنتاج فالطفل ليس إلا بديل لأبويه فى عجلة الإنتاج دون أن يعرف لماذا ينتج ؟!

أليس هذا قمة المأساة ؟ أين هو الإنسان ؟! إن ديوجينيس يعود إلينا من جديد بمصباحه المضيء فى رائعة

النهار باحثاً عن الإنسان *

ألا يعنى هذا ضرورة وجود علم يساعدنا فى هذا البحث عن الإنسان ويساعدنا فى محاولة إيجاده ؟!

إن الإضطراب المتواصل الذى يعيشه المجتمع الإنسانى ، إن القلاقل الدائمة التى أصبحت جزءاً من حياته ، إن عدم الاستقرار الذى صار قاعدة لحياته اللامستقرة ، إن وضعه كل القيم ، التى طالما آمن بها واعتقد فيها وركن إليها ، موضع سؤال ، وأثرت على رد فعله فكان عنيفاً قاسياً يترجم مرارة الخيبة التى منى بها وهو يراجع حساباته فى مصرف التاريخ !

إنه لا يمر يوم دون أن تنقل إلينا وكالات الأنباء أخبار ثورة تتحول إلى تمرد يراه البعض ثورة ، وهيجاناً شعبياً ويسميه البعض خروجاً عن القانون ويقول عنه البعض الآخر أنه وضع القانون موضع سؤال !

إنتفاضات فى كل مكان ، حمامات الدم ، الإعدام

(*) راجع معمر القذافى الكتاب الأخضر الفصل الثالث .

بالجملة ، نفوس تزهق فى كل مكـان ، أحدث مبتكـرات العقل الإنسانى لقمع تساؤلات العقـل الإنسانى : ليست المظاهرات التى تعم العالم اليوم إلا علامة استفهـام حية ! ليست الإضرابات إلا علامة إستفهام حية ، إن الإنسـان اليـوم يريـد أن يعرف لمـاذا يعيش ؟ لماذا ينتـج ؟ بعد أن تهاوت كل المبررات التى قدمت له ، وبعد أن تبين أن كل ثوراته تتحول بمجرد « نجاحها » إلى مبرر لثورة جـديدة ، لقد أدت ثورة 1789 الدامية إلى نابليون ، وثورة 1848 إلى نـابليون الثـالث ، أما 1917 فـانتهت فى يد ستـالين الحديدية ، واضطرابات إيطاليا العشرينـات تمخضت عن مـوسولينى ، وجمهـورية فيمـار انتجت هتلر ! وثورة عبـد الناصر أغرقها انفتاح السادات ، إن على إنسان اليـوم أن يقود ثورة ضد العبث !

ماذا نسمى كل هذا ؟ ما هى الحركة الجـديرة بـدعمنا وبتأييدنا وقد جعلنا من أنفسنا رأس حربة فى يـد الإنسان البـاحث عن نفسـه فى محـاولتـه أنسنـة الحيـاة « جعلهـا إنسانية » ما هى الحركة الجديرة بأن نقاومها ونحاربها ؟ لماذا

تلك الحركة ثورة وتلك الحركة ضد الثورة *

(*) لا يوجد شيء اسمه ثورة مضادة فهذه ترجمة خاطئة للمصطلح الأجنبي وإنما الصحيح ثورة وضد الثورة لأن ما يوصف بأنه ثورة مضادة لا يمكن أن يكون ثورة . إن هذا المصطلح متناقض فى ذاته .

2

لكى تحل مجموعة محل المجموعة الحاكمة ، وفى كل مرة كانت تبدو لحظة تاريخية والتى فيها النضال ضد السيطرة سينتصر ، ولكن حين تمر هذه اللحظة . . بهذا المعنى كل ثورة هى ثورة مغدورة [1] خيبة أمل ، هل ستقود الإنسان إلى الاستسلام والرضى بقدره ؟ أو مواجهة الفشل والإحباط بالمزيد من الثورة ؟! أليس من الجائز أن هناك ما يستحق العناء وكل ما هنالك أن فى الأمر خطؤ ما ؟ فيا

(1) ماركوز الحب والحضارة 86 .

هـذا الذى يستحق العنـاء ؟ وما هـو الخـطأ فى الصخـرة والقمة ؟! .

إن إنسـان اليوم يستنكـر كل النـظم السياسيـة ، وكل الأصنام تهاوت كاشفة عن حقيقتها : وتركته وحيداً أمـام تنين هوبز ، لقد قيل أن حصول الجماهير فى المجتمعـات الرأسمالية على حق التصويت يمكن أن يسهم على الفور أو خلال فترة قصيرة من الزمن فى إقامة حكم شعبي أو على الأقـل يؤدى إلى إضعاف الـطبقة الحـاكمة ، إن مـا يبدو حادثاً بالفعل فى المجتمعات الرأسمالية ليس إنحسـار قوة الطبقة الحاكمة بقدر ما هو إضعاف النزعة الثـورية لـدى الطبقة العاملة [1] .

ألا يحتاج هذا الإنسان الباحث عن نفسه إلى ترشيد ؟! إلى تحريض !؟ ألا يحتاج إلى ضوء يستنير به فى هذه العتمة التى تشبه حلكة ما قبل الفجر ؟!

هل هناك إمكـانية علم يكـون أداة الإنسان فى وضعـه

---

(1) سارتر المواقف ـ 3-196 .

لكل النظم موضع سؤال ؟

● إقتصادياً

إن الضياع السياسى الذى يعانيه الإنسان لا يعادله إلا الضياع الإقتصادى لقد تبين الإنسان أنه يعمل ويكد لكى يغذى وحشاً ضارياً يعيش على دمه ، هذا الوحش فتاك ، سواء كان رأسمالية أفراد أم رأسمالية دولة ، ما هذا الوحش ؟ ولماذا الإنسان مرغم على أن يقدم له خيرة إنتاجه وأفضل أولاده وأن يعيش هو على الفتات ؟ تماماً مثلما كان المصريون القدماء يقدمون أجمل بناتهم لتماسيح النيل ، ففى المشروعات الاقتصادية أياً كانت اللافتة التى ترفعها بتأييد مجتمع دكتاتوري متسلط وفقاً للنظام وللهرمية العسكرية التى تطلب من العمال الطاعة العمياء والمشاركة النشطة فى اضطهاد أنفسهم [1] .

وأصبح هذا السؤال يورق الإنسان الذى من ناحية لم تعد المسكنات بقادرة على إعادته إلى النوم ، لقد تشبع

---

(1) بوتومور الصفوة والمجتمع 58 .

بوعود الجنة الموعودة فى نهاية التاريخ أو فى نهاية الحياة ، لقد سئم الكنيسة التى بدون إله والتي تطلب منه أن يذبح نفسه على أعتاب (العدم) قرباناً للاشيء ، وسئم الكنيسة التى تقدم له إلهاً يجهله ولا يطلب منه غير العودة إلى النوم ويحلم بالجنة وأن يطمئن على نفسه فهو من فوق صليبه يسهر عليه ، لقد قيل له هذا عشرات المرات وفى كل مرة ، وعلى أثر كابوس مخيف يستيقظ فيجد نفسه وحيداً قرب الكنيسة مصلوباً على صليبه سجين الكنيسة ورهبانها لم يخلص نفسه فأنى له أن يخلص الآخرين ! وعلى مدى تاريخ الإنسان لم يعدم أبداً الأنبياء الذين يعلنون للإنسان حريته ، وفى كل مرة كان يخدع : الحرية الرواقية ، الحرية المسيحية ، حرية الإرادة . . لم تفعل إلا تشديد القيود عليه بإخفائها عنه [1] .

لماذا يعمل طول يومه لكى يزيد من تراكم أوراق العملة فى خزائن المصارف سواء لحساب الدولة أو لحساب أفراد ؟

---

(1) اندرى كورز إصلاح وثورة ص 98 .

لماذا أصبح الإنسان مجرد أداة إنتاج ؟ ولا يعرف لماذا ينتج ولمن ينتج لماذا يتصارع البشر فى ويتقاتلون فى طبقتين ، طبقة تستحوذ على الإنتاج لكى تخزنه وتقيم من نفسها خفيراً عليها ولها . . النبالة والثروة والمركز . . . ولكن ماذا فعلت لكى تستحق كل هذا !؟ لقد تجشمت مشقة أن تولد [1] وطبقة تصنع الإنتاج ولا تحصل على حاجتها منه ؟! ألا يشبه هذا المجتمع حالة ذلك الذى يجوع اليوم لكى يشبع غداً ، ولكن هذا الغد سيكون دائماً غداً لا يأتى أبداً يموت جوعاً يتعبد « فائض إنتاجه » والذى هو فى الحقيقة ليس فائض إنتاج وإنما حاجة محرومين . . وهذا لوك فاصغوا إليه فى كتابه الحكم المدنى : ذلك الذى يملك ما يتجاوز حاجاته يطفر من فوق حدود الفعل والعدالة البذئية ويستولى على ما يخص الآخرين إن كل فائض هو إغتصاب [2] . إن قصة الحمار والبرسيم تتكرر على نطاق واسع إن الرأسمالية والماركسية تحمل حرمة برسيم أمام

---

(1) يومارش زواج الفيقارو .

(2) أتيان كابيه رحلة إلى أمريكا ط 2 485 .

الجماهير الزاحفة واعدة إياهـا بها عنـد الوصـول ! ولكن الوصول إلى أين ؟

إن لم يكن إلى الهاوية ! وينفق الحمار وحزمـة البرسيم أمامه هناك في المستقبل الذى لا يأتى . . .

أليس من حق هذا الإنسان إن لم يتحول بعد إلى هـذا الحمار ـ أن يضع موضع سؤال هذه النظم التى أصبحت هدف نفسها مستخدمة الإنسان *

هل هناك علم يرشد هذا الإنسان فى بحثه عن نفسه ، فى طريقه إلى الصيرورة إنساناً ؟! فى محاولته السيطرة عـلى نشاطه الإقتصادى الذى ينكره الآن حين تبـدى له غـريباً عنه متحكماً فيه وحشاً ضارياً يمتص دمه ويتلذذ بعرقه . . يقوده إلى الهلاك لكى يزدهر ويعيش ومع أنه ليس للبشـر المكبين على الصناعة . . سـوى حاجـة وهذه الحـاجة هى

(*) راجع معمر القذافى الكتاب الأخضر الفصل الثانى .

الحرية [1] إلا أنهم بإنكبابهم هذا صارت عبوديتهم أشد وقيودهم أقصى .

إننا حين نتابع حركة ما نجد الأحكام عليها تختلف ، تختلف طبقاً لماذا ؟ لماذا هى ثورة بالنسبة للبعض وضد الثورة بالنسبة للبعض الآخر ؟ ما هى فى حقيقتها ؟ وهل لها حقيقة ؟ أيمكن أن نقيمها ونصدر عليها حكماً ؟ وما هى أدواتنا فى هذاالحكم القيمى ؟ !

إننا نشاهد فى أيامنا هذه ثورات تغرق ، وأخرى تجهض ، أو تنحرف أو تنتحر ، فما هى أسباب ذلك ؟ هل هناك مرض ملازم للثورة ؟ متى وكيف تقع الثورة فى أزمة ، وهل وقوعها فى الأزمة ضرورة أم عرض ؟!

إن الهدف كما يبدو ليس مجرد إضافة علم جديد للعلوم الموجودة ، ليس مجرد إضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية ، لقد فرع الإنسان من علومه ما يكفى لضياعه عشر

---

(1) سان سيمون الصناعة مجلد 18ص 218 .

مرات ، إن الإنسان يعانى أيضاً ضياعاً علمياً ، إنه يضع اليوم أمامه كل « علومه » ويبحث فيها عن نفسه فلا يجد لها أثراً ولا يجد من « علومه » معيناً ، لنتفحص علم الاجتماع ، إنه يقدم لنا الإنسان على أنه حيوان اجتماعى يسعى إلى الالتصاق بغيره لفوائد اقتصادية لأنه لا يستطيع الحياة بمفرده . . . من أجل الإنتاج ! أما علم النفس فيقدمه لنا على أنه مجموعة من الغرائز العمياء تدفعه دون أن يدرى أذ لا يكفى أن يفقد سيطرته على حياته النفسية ، أما الاقتصاد فيقدمه لنا على أنه حيوان منتج ، والفسيولوجى يقدم الإنسان لنا على أنه مجموعة من وظائف الأعضاء لا ندرى كيف تتماسك وتكون إنساناً ! والطب يقدمه كجهاز ميكانيكى لا يختلف عن السيارة ولا عن الجهاز المرئى إلا فى أنه ذاتى الحركة .

إن علم الاجتماع وعلم النفس يعملان على تكييف الإنسان مع بيئته ، والاقتصاد يريد أن يصل إلى حدود الإنتاج ، والسياسة تريده أن يكون نموذج الطاعة والانقياد ، والفلسفة تتتبع سياسة النعامة حين تهب العاصفة ، تتوارى خجلة يعصف بها شعور الدونية ،

وإنسان اليوم ينتصب فوق أكوام المجلدات متسائلاً .

ـ وإلى ماذا قادتنى هذه العلوم ؟!

إنها ارتـدت عـلى الإنسـان نفسـه ، وهـدفهـا صـار بالدرجة : كيف يطوع هذا الإنسان ؟ كيف يمكن التحكم فيه وتوجيهه بأقصر الطرق وبأقل التكاليف ؟!

ولهذا تظهر الحاجة ماسة إلى علم يعلم الإنسان كيف لا يرضى ولا يرضخ كيف يرفض ويثور !

إن مأساة علوم الإنسان اليوم إنها تمردت على الأخلاق بعذر المنفعة ، وعلى الذاتية بعذر الموضوعية ، وعلى الغائية بعذر العلمانية * فأصبحت علوماً لا غائية ولا أخلاقية * أليس اليوم وبفضل علوم الإنسـان أصبحت الإنسانيـة فى خـطر ، الكرة الأرضيـة نفسهـا فى خـطر ، نـاهيـك عن التلوث والـدمـار الـذي يلحق كـل يـوم ببيئـة الإنســان واستنزاف مواردها ، أليست الحاجـة ماسـة إلى علم يعيد

(*) لا عـلاقة للعلمـانية بـالمعنى المتداول خـطأ إذ نعنى هنا اتخـاذ العلم عقيدة .

(*) لا أخلاقية لا تعنى نقيض الأخلاق وإنما محايدة بالنسبة للأخلاق مع أن =

هذه العلوم إلى حظيرتها فى خدمة الإنسان ! علم يحدد لهذه العلوم الغاية الإنسانية التى عليها خدمتها ، علم يعيد ترويضها فى خدمة الإنسان .

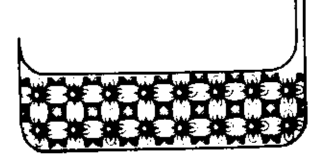
فى نهاية هذا القرن القلق جداً ويبدو أن الأمور قد اختلطت على الإنسان ، ووضعه لجميع قيمه موضع سؤال لم يترك أمامه وسيلة للحكم أو للتقييم ، لقد اختلط الحابل بالنابل، وكل شىء يبدو أمام الإنسان اليوم مشوشاً : فى الضباب تبدو حاجة الملاح ماسة إلى بوصلة يسترشد بها ، ويتعرف بها على طريقه ، أتكون هذه البوصلة فى عالم اليوم هى علم الثورة ؟ فما هو علم الثورة ؟!

إن هدفنا فى هذه المحاولة ليس القول الفصل فى هذا الموضوع فهذا ما لا ندعيه ونحن نعرف أن مثل هذا المشروع يفوق أى جهد فردى ، وإنما هدفنا طرح الموضوع للنقاش لعلنا نصل ـ عندما تتكاتف الجهود ـ إلى تأسيس هذا العلم الذى يبدو عالم اليوم فى أشد الحاجة إليه .

= كل ما يخص الإنسان لا يمكن أن يكون محايداً بالنسبة للأخلاق .



مسألة المنهج



1

من شرط أى علم أن يكون له موضوعا ، وأن يكون له منهجاً لدراسة موضوعه ، وأن يتناسب هذا المنهج مع الموضوع ، وأن يكون له هدفاً يسعى إليه . وبدون هذه الشروط الثلاثة لا يعد علماً ، بل لا تقوم له قائمة أصلاً .
فما هو موضوع ومنهج وهدف علم الثورة ؟

إن علم الثورة زمانى بمعنى أنه مرتبط بالزمن رتباطاً وثيقاً ، أليست الثورة كتعريف عام نقبله ذات طبيعة خاصة فى الزمان ؟! ولهذا لا بد وأن ينظر إليه من هذه الناحية من حيث إرتباطه بالماضي والحاضر والمستقبل .

هل علم الثورة إذن يعنى دراسة لما سبق من ثورات ؟!

إذا كانت الإجابة بنعم ، فإن هذه الدراسة ، بنظر الكثيرين ، لا تكون ذات معنى إلا إذا كانت تهدف إلى الوصول إلى تحديد قواعد قيام الثورة ، أعنى لماذا تقوم الثورة . ومن هذه القواعد ما يخص الإنسان ، ومنها ما يخص بيئة الإنسان .

فماذا يعنى هذا ؟!

إذا أخذنا المسألة من زاوية الإنسان ، فإن محاولة الوصول إلى هذه القواعد تقوم على المسلمات التالية :

1 ـ إن طبيعة الإنسان واحدة فى كل زمان ومكان ، وفى هذه الحالة فإن ما صدق على إنسان الأمس يصدق على إنسان اليوم ، وما أدى إلى ثورات الأمس يؤدى إلى ثورات اليوم وثورات الغد !

2 ـ إن الإنسان لا يتطور جوهرياً ، بل إنه يكرر نفسه ، وهذه نظرية ثبوتية ، ترى التطور الذى طرأ على الإنسان يقوم فى الأعراض وليس فى الجوهر .

3 ـ وهذا يعنى المشكلة التقليدية ، إن الحادثة التاريخية تكرر نفسها .

أما من حيث البيئة بمعناها الواسع : الاقتصادى الثقافى الاجتماعي ، والسياسي ، فإن هذا يعنى الآتى :

1 ـ إن الظروف البيئية المتوفرة فى حالة ثورة ما ، إذا توفرت ، تقود أيضاً إلى ثورة فى كل زمان ومكان ، وهذا ما حدى بماركس أن يقارن حتمية إنهيار الرأسمالة الرأسمالية بالحتميات التى تتجلى فى الطبيعة [1] وأن يعتبر انجلز الثورة مسألة مستقلة عن إرادة الأحزاب وحتى الطبقات أى الإنسان فهى « دائماً وأبداً المحصلة الضرورية لظروف مستقلة عن إرادة وقيادة الأحزاب وحتى الطبقات » [2] فإذا لم تتوفر الشروط الموضوعية كانت الثورة على رأى كاوتسكي مستحيلة [3] .

---

(1) راجع ميكال دى خوية القرامطة ود محمود اسماعيل الحركات السرية فى الاسلام .

(2) قوستاف لوبون روح الثورات والثورة الفرنسية ص 12 - 15 .

(3) عن عندرى ديكوفلى علم اجتماع الثورة ص 13 .

2 ـ إن البيئة ذات طبيعة ساكنة تكرر نفسها رغم التطورات والتغيرات العرضية وبالتالي فإن الظروف التى أدت إلى ثورة ما والثورة نفسها لا تحدث أي تغيير ولا توجد ظروفاً جديدة لم تكن موجودة .

فما علاقة الإنسان بالبيئة ؟!

إن وجهة النظر السابقة يبدو واضحاً أنها تهمل الإنسان ، أو على الأقل تعتبره تابعاً سلبياً وليس فعالاً إيجابياً ، إن جوهر وجهة النظر السابقة يتلخص فى هذه الناحية فيما يلى :

1 ـ إن البيئة بظروفها المختلفة السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية تمارس الهيمنة على الإنسان غير أنها تنسى أن هذه الظروف جميعاً من صنع الإنسان ، حتى وإن تحولت بعد ذلك إلى السيطرة على الإنسان فإن الهيمنة من أساسها هي هيمنة إنسان على إنسان بواسطة الظروف ، ولا تهيمن الظروف على الإنسان أبداً .

2 ـ إن الثورة رد فعل الإنسان ضد العلاقات الظالمة ، غير أن رد الفعل هذا قد يكون تمرداً أو هيجاناً

لكنه ليس ثورة ، لأن رد الفعل قد يكون أيضاً رضوخاً .

وإذا ما فصلنا القول نجد :

أولاً : لنسلم مبدئياً بأن الثورة تحدث حين تنضج الظروف على الطريقة الماركسية والتى اضطر لينين إلى تعديلها حين كذبها الواقع ، إن هذا القول « حين تنضج الظروف » لا يفسر شيئاً على الإطلاق ، إذ نظل نجهل أولاً متى تنضج الظروف ، وثانياً من يحكم على الظروف بأنها نضجت أو لم تنضج بعد ! إن هذا يشبه قولنا « إنك تشبع متى أكلت » لكنا لا نستطيع أن نحدد لا متى سيأكل ولا ماذا سيأكل ولا كم سيأكل ، ولهذا السبب ، ورغم هذا المبدأ « نضج الظروف » الذى يبدو وأنه يفسر كل شىء ، لم يتمكن أحد حتى الآن من التنبؤ بالثورة قبل حدوثها . ويفقد هذا المبدأ بعموميته المفرطة فعاليته نهائياً ، وحين نتوصل إليه كأننا لم نتوصل إلى شيء على الإطلاق ، وبدلاً من أن يكون التنبؤ سابقاً على الحدث ، فإن الحدث « الثورة » أصبح يسبق التنبؤ بحيث صار القول به كما يعرف فى المنطق تحصيل حاصل !

لكن المسألة بالنسبة لنا لا تعنى التنبؤ ، إن أخذ الظروف بعين الاعتبار لا نهدف منه التنبؤ بالثورة وإنما أحداث الثورة ، إن العاجزين يتمنون ، والقادرين يفعلون ، وهنا يتدخل العامل الأساسى ، إذ لن تكون علاقات الظلم آيلة للسقوط ما لم يتم خوض معركة عقلية ونفسية وعلمية فى الفكر والاجتماع والسياسة والاقتصاد والظروف هنا عامل مساعد وليس أساسى ، عامل انتصار وليس عامل تنبؤ ، إن أي معركة تستدعى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الظروف التى تدور فيها ، لكن حسم المعركة يرجع للمقاتل .

ثانياً :

1 ـ كيف يحكم على علاقات ظالمة بأنها علاقات ظالمة ؟

إن الظلم حكم قيمى مصدره الإنسان ، فنحن لا نصف علاقتنا بالطبيعة بأنها علاقة ظالمة سواء من طرفنا أو حين تكون الطبيعة شحيحة أو حتى مدمرة وفيضانات ، زلازل براكين . . الخ ، فهي ليست علاقة ظالمة ، إن الظلم علاقة إنسانية . بين إنسان وإنسان ـ أو بالأحرى علاقة

إجتماعية أى لا تظهر هذه العلاقة إلا فى مجتمع ، ولهذا نقول عن علاقة رب العمل بالعامل ، والتاجر بالمستهلك ، والحاكم بالمحكوم أنها علاقة ظالمة .

2 ـ متى وكيف يحكم على هذه العلاقة بأنها ظالمة ؟

إن ظاهرة التجارة موجودة منذ القدم ، وأن رب العمل والعامل موجودان ـ تحت اشكال مختلفة . منذ أمد ليس بالقريب ، ومع ذلك لم توصف علاقاتهما بأنها ظالمة إلا مؤخراً ، إن هذا لا يعنى أنها لم تكن ظالمة موضوعياً آنذاك ، ولكن ما نعنيه هو أن « التقييم الخلقى » لم يحدث لأن الوعى بها كظالمة لم يحدث .

3 ـ وهنا نصل إلى النقطة الثالثة : متى تصبح العلاقات ظالمة وغير محتملة ؟

ربما يبدو من السؤال أن الإجابة تتطلب تحديداً زمنياً ، ولكن هذا كما سنرى مستحيل ، إن العلاقة تصبح ظالمة وغير محتملة متى أدرك العامل مثلاً أن وجود « الوسيط » أو رب العمل ليس ضرورياً ، وأن هذا الوسيط يأخذ إنتاجه بدون وجه حق ، أى يدرك أن العلاقة التى تربطه برب

العمل علاقة ظالمة حيث أن المستفيد منها طرف واحد « رب العمل » ويدرك المستهلك أن التجارة ظاهرة استغلالية ويدرك المستأجر أن تأجيره لمأواه لا يمكن قبوله . ولا يعنى هذا أن هناك سمات جديدة دخلت على العلاقة الأصلية ـ عامل رب عمل ـ تاجر مستهلك ـ مالك مؤجر ـ حاكم محكوم ـ الخ ـ ولهذا نحن لم نجب بعد على السؤال المطروح : متى تصبح العلاقات ظالمة وغير محتملة ؟! إنها تصبح كذلك حين يدرك الإنسان أو يكتشف إمكانية مستقبلية تكون فيها علاقاته أفضل وأعدل ، وهذا الكشف يرتد على واقعه كما يرتد الضوء على العتمة فيكشف عما تخفيه ، وهكذا فإن الشعب الذى تحمل طويلاً دون أن يخايله أمل فى عدل أو إنصاف لن يطيق مظلمة واحدة إذا خطر له أن بمقدوره الخلاص منها أن الواقع المعاش بدون هذا الضوء الذى يعكسه عليه المستقبل قد يبدو فى العتمة مقبولاً رغم كل مساوئه ، ولهذا إعتبرت الثورة معاً علاقة بالحاضر والإشارة إلى ما يجب أن يكون [1] أو

---

(1) س . ي . كوهان مقدمة من نظريات الثورة 37 .

ممارسات تنبنى بالعلاقة مع « نظام اجتماعى مقبل » فالثورة الفـرنسية عـام 1789 كان عليهـا أن تخلق مجتمعـاً لم يكن موجوداً « بل كان مطلوباً صنعه » [1] إن المجتمع المطلوب صنعه أو النظام الإجتمـاعى المقبل أو بصـورة عامـة « ما يجب أن يكون » هو معول هدم الـواقع ، وهـذا يعنى أن الأوضاع السائدة فى المجتمعات مهما كانت متخلفة وظالمة ليست مؤهلة للسقوط من تلقاء نفسها دون تقديم بـديل عنهـا يستقطب جمـاهير النـاس ويدفعهـم إلى تـأكيد قيمـه ومفاهيمه وعـلاقاتـه [2] إذن أدراك العلاقـات الظالمـة يتم بإدراك مستقبل خال من هذه العـلاقات الـظالمة ، وهـذا يخلق عند الإنسان اقتنـاعاً بـأن العلاقـات الظالمـة ليست النمط الوحيد ولا الأمثل للعلاقات الانسانية ، كما أنها ليست حتمية الوجود، بل من الممكن ألا توجد ومن هذا «الممكن» تنطلق شرارة الثورة ، إن الإنسان لا يثور إلا إذا إقتنع بأن

---

(1) سوروكين علم اجتماع الثورة ص 18 .

(2) فى الواقع هناك تنظيم ديني دقيق جداً أو هرمى مستقل عن النظام السياسى حتى فى مصدر عيش أعضائه .

العلاقات التى تنظم حياته ظالمة وفى نفس الوقت يدرك أن هناك إمكانية ألا تكون ظالمة ، لماذا تقبل المرأة مثلاً أحياناً بصدر رحب سيطرة الرجل واستبداده مع إدراكها أحياناً ومعاناتها من هذه السيطرة وهذا الإستبداد ؟ لأنها لم تدرك بعد مستقبلاً يمكن فيه لهذه العلاقة أن تزول ، إن رؤية مستقبل أفضل تجعل من الحاضر أمراً لا يطاق فالذي تحمل طويلاً دون أن يخايله أمل فى عدل وإنصاف لن يطيق مظلمة واحدة إذا خطر له أن بمقدوره الخلاص منها [1] فإذا وجد حاجز بين المستقبل الأفضل وبين إمكانية تحقيقه كانت الثورة .

4 ـ إن حكم العلاقات الظالمة هو حكم « أخلاقي » والثورة أخلاقية أو لا تكون « إن المشروع الثورى فى أساسه أخلاقى » [2] فالإنسان لا يثور فقط من أجل لقمة

---

(1) أنظر مثلاً طلال مجذوب إيران من الثورة الدستورية إلى الثورة الإسلامية .

(2) س ـ ى ـ كوهان مقدمة فى نظريات الثورة ص 37 .

العيش ، ولا من أجل المسكن أو المعاش فقط ، وإنما يثور أيضاً من أجل التحرر من هذه الحاجات « في الحاجة تكمن الحرية »[1] التي تغرب وجوده لكي يعيش إنساناً، انه يثور من أجل كرامته القومية وهذا ما هو ثابت فى حركات التحرير فقادة هذه الحركة، وأعداد كبيرة من أفرادها لم تحفزهم الى الثورة أى حوافز مادية ، بل كان أغلبهم فى أوضاع مادية جيدة لكن الذى دفعهم إلى حمل السلاح فى وجه المستعمر شعورهم بالإذلال الوطنى وثأراً لكرامتهم القومية. ولهذا فالفرق بين « ثورة » و« لا ثورة » هو الفرق بين الثورة كفعل عقلانى مدبر وواع بأهدافه ووسائله ، وبين ردود الفعل الآلية « تمرد هيجان إنقلاب » والتى تكتفى بمجرد الرد الوطني . إن التغيير الذى تطمح إليه الثورة ليس مجرد إستبدال واقع بواقع آخر ، إذ إن الثورة لا تكتفي بالرد بل بإيجاد بديل أيضاً ، ولهذا فهى تطمح إلى إبدال واقع ردىء وظالم بواقع حسن وعادل ردىء

(1) فى شهر اكتوبر 1969 بنغازى .

وحسن ، عادل وظالم هى قيم أخلاقية ، إذن الثورة أخلاقية بالضرورة .

ولما كانت الثورة أخلاقية فإن وسائلها لا بد وأن تكون منسجمة مع طبيعتها ، واللجوء إلى المبدأ المعروف « الغاية تبرر الوسيلة » هو لجوء إلى وسيلة ممارسة غريبة عن الثورة بل وضد الثورة ، وما يطمح إليه المضادون للثورة بالدقة هو أن تتبنى الثورة أو أحياناً تجبر ، لمواجهة ممارسات ضد الثورة ، أسلوباً يتناقض مع طبيعتها ويدخلها في دوامة أزمة قاتلة حين يحدث الإنفصال بين طبيعتها الأخلاقية وأسلوبها البراغماتي ، وتصبح الثورة مجرد شعارات تبرر فى الواقع ممارسات وأسلوب ضد الثورة . إذن الثورة تتطلب ما يلى :

1 ـ الكشف عن العلاقات الظالمة ووعيها من قبل الجماهير إذ أن وعى قلة بها لا يكفى لأحداث ثورة بل يكفى فقط لإدخالهم مصحة عقلية أو إرسالهم إلى « سيبيريا » وما أكثرها فى عالم اليوم !

2 ـ غير أن وعى العلاقات الظالمة على أنها ظالمة لا

يكفى وحده حتى لو تم ذلك من قبل جماهير الشعب ، إذ قد يعى الإنسان أن العلاقات التي تنظم مجتمعه ظالمة لكنه لا يجد لها بديلاً ، وهنا إما إنه يقبلها ويقبل ظلمها بإعتبار أنه لا مفر من ذلك ، أو فى أحسن الفروض فإنه يتمرد ويرفضها غير مدرك لما يريد لكى يعود إليها حين يفرغ شحنات الغضب ، أو قد يحاول مجرد إصلاحها أو التكيف معها أو إنتهازها والتحول بدوره إلى ظالم .

3 ـ لا بد إذن من بديل للعلاقات الظالمة لكى تكون الثورة ممكنة على أن يكون لهذا البديل : ـ

1 ـ طابع مثالى يشير إلى المستقبل .

2 ـ طابع واقعى أو ممكن تحقيقه ولو جزئياً أو على مراحل ، أى أنه يقدم حلولاً لمشكلات الواقع دون أن يستغرق فيها .[1]

ولهذا تلعب النظرية « البديل » دورين أساسين فى الثورة .

---

(1) ماركس رأى المال ج 3 ص 205 .

1 ـ الكشف عن العلاقات الظالمة وتجسيد ظلمها . بحيث يصبح ظلمها بديهياً ويتأكد بذلك الوعى الجماهيرى بهذا الظلم وهذا هو الجانب النقدى .

2 ـ تقديم البديل لهذه العلاقات الظالمة وهو الجانب الأيجابى . متى تم هذا ، أى وجود « نظرية ثورية » فإن الثورة تصبح محتملة الوقوع فى أى لحظة ، ونقول محتملة لأنه فيما يخص الإنسان ، والثورة أكثر الأفعال خصوصية للإنسان ، لأنها الفعل الذى به يؤكد الإنسان إنسانيته ضد كل شروط الاغتراب ، يستحيل التنبؤ بدقة ، إن الحيوان يهيج ولا يثور ، الطبيعة لا تثور وإنما تطيع قوانين يستحيل الخروج عليها ، الإنسان وحده يثور ، إن قرار الثورة من أخص خصوصيات الإنسان ، إنه موقف الحرية من عوامل قمعها ، أنه أكثر المواقف حدية بالمصطلح الوجودى ، ففيه الاختيار بين الحياة والموت ولا ثالث بينهما ، وبالتالي فإن تحديد لحظة الثورة أمر لا يمكن التنبؤ به بدقة ، بل أحياناً تكون قد بدأت قبل أن ينتبه إليها كما حدث فى الثورة الفرنسية وكما حدث فى الثورة الروسية ضد القيصرية .

غير أننا بدراستنا لما حدث من ثورات لا نريد الوصول إلى أسباب هذه الثورات من أجل التنبؤ بثورات المستقبل ، وإنما من أجل إحداث الثورة ، هذه إذن مساهمة دراسة الثورات الماضية فى علم الثورة .

المقام الأول بدراسة واقع الثورات ، باعتبار الواقع حلقة وصل بين لحظة الماضى وإشارات المستقبل ، فخطر سوء الفهم يأتى هنا مما يسمونه علم اجتماع الثورة ، والذى يأخذ الثورة على أنها ظاهرة اجتماعية ، غير أنه يجب أن نحذر هذا المصطلح « ظاهرة اجتماعية » . أن المقصود بالظاهرة الاجتماعية في علم الاجتماعية يعنى « التلقائية » . أي وجدت دون أن يقصدها أحد ولا ينتبه إليها أحد إلى أن يفاجأ بها الجميع وقد أصبحت ظاهرة ، وهذا يعنى أنها وليدة ظروف بيئية سياسية وإقتصادية . . . إلخ أو كما فى علم الاجتماع الماركسي : أن الثورة مجرد إعادة للتوازن المفقود بين علاقات الإنتاج من ناحية وبين أدوات الإنتاج من ناحية أخرى ، أن علاقات الانتاج بطيئة التطور ، بينما أدوات الإنتاج سريعة التطور ، وفي

من هذا التطور تتسع الهوة ويصبح الاختلال بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج أمرا لا يمكن أن يستمر ، وهنا يتحتم حدوث « هزة » تعيد التوازن المفقود وذلك بإيجاد علاقات إنتاج جديدة تتناسب مع الدرجة التى وصلت إليها أدوات الإنتاج فى تطورها ، وهذا كله فى المنطق الماركسى يتم خارج الإنسان ورغماً عن إرادته « ليس فى مقدورنا هكذا يرى ماركس ـ أن نغير على هوانا الإندفاع الأول الذى يدفع كوكبنا حول الشمس » ، كذلك ليس فى مقدورنا أن نحدث الثورة أو نمنعها من الحدوث باعتبار « الثورة ظاهرة طبيعية بحتة تخضع لقوانين طبيعية أكثر مما تخضع للقواعد التى تحدد فى الأوقات العادية تطور المجتمع[1] فإذا كانت كذلك فليس للإنسان إلا موقف المتفرج ، أو على أحسن الفروض أن يكون أداة فى يد « الحتمية التاريخية » أو كما كان عند هيجل قنطرة عبور الروح المطلق ، وفى هذه الحالة ليس هناك تأجيل ولا تعجيل بالثورة ، أنها ليست إلا « قدراً » يصيب الثائر كما يصيب « المثار عليه » ومنذ

---

(1) رسالة من انجلر الى ماركس 1851 .

1816 لم يفتا سان سيمون يردد بأن مجيء الثورة وإقامة المجتمع الصناعي ليسا أمرين اختياريين يستطيع المجتمع رفضهما وإنما هما ضرورة على المفكر ان يكتشفهما. فهذه الحركة التاريخية هى من الحتم بحيث لا يكون في مستطاع أية قوة بشرية أن تقف في وجهها ، وقد شبه سان سيمون هذه الصيرورة بالصيرورة الكونية [1] التى لجأ إليها ماركس لبيان حتمية الثورة، فنحن من وجهة نظر سان سيمون لا نبدع قط نسقا من التنظيم الاجتماعى ، كل ما هنالك اننا نلاحظ الترابط الجديد الذي تشكل من الأفكار والمصالح ونعمل على اظهاره «فالنظام الاجتماعى هو واقعة او انه لا شىء» [2].

قد يكون النظام الإجتماعى واقعة لا نستطيع إلا ملاحظتها ، وقد تكون « الثورة » ظاهرة طبيعية بحتة تخضع - كما هى عند ماركس - لقوانين طبيعية ، لكنها

---

(1) بيرانار ماركس والفوضوية ج 1 ص 58 .

(2) سان سيمون المنظم مؤلفات مجلد 20 ص 179 - 180 .

ليست ثورة ، إذ من السخف أن نصف أى ظاهرة طبيعية « بالثورية » ومن ثم لا وجود للثورة فى نظرية مادية ، وإذا كان تاريخ الإنسان جزءاً من التاريخ الطبيعي تصبح الثورة مستحيلة ، ولهذا لم يكن يتحدث عن الثورة غالباً إلا فى الكتابات الدعائية والرسائل الخاصة .

إن إرجاع الهوة إلى علاقة بين الإنسان (علاقات إنتاج) ، وأدوات الإنتاج يعنى أولاً دوراً منطقياً إذ أن أدوات الإنتاج ليست إلا نتاج الإنسان . وثانياً إذا كانت تعنى سلبية الإنسان فهى أيضاً تعنى تبرئة مصادر العلاقات الظالمة فى المجتمع ، إنها تعنى سلبية « المضطهدين » وبراءة « المضطهدين » ، ان الهوة ليست بين الإنسان والأدوات أو التقنية ، فهذا الإنسان المقصود هنا كائن عيبى مطلق يجمع كل المتناقضات « الفقير والثرى ، العامل ورب العمل ، الحاكم والمحكوم الظالم والمظلوم . . إلخ » فأين هذا الإنسان ؟! انه لا وجود له حيث أنه حل وسط لمتناقضات لا تقبل حلاً . ان الهوة الحقيقية هى بين إنسان وإنسان بين طبقة وطبقة ، فئة وفئة مجتمع ومجتمع آخر، وليست أدوات الإنتاج أو التقنية عموماً إلا الوسيلة التى تتموضع فيها هذه

الهـوة ، إن سيـطرة الإنسـان عـلى الإنسـان ـ كـما يـرى ماركس ـ دائماً أكثر فعالية بواسطة السيطرة عـلى الطبيعـة وعلى التقنية [1] ، ان الهوة تعنى سيطرة مجموعة أو طبقة أو دولة على العلم وعلى التقنية ومنـع الآخرين من الـوصول إليها ، ومنع علاقات الإنسان من التطور لأن فى تـطورها ضرراً بمصالح تلك المجموعة أو الطبقة أو الدولة ، ولهذا تحـدث الهوة فى نفس المجتمـع كما تحـدث عـلى المستـوى الدولى [2] بين الدول المتقدمة تقنياً والمتخلفة . إذن ان الهوة بين الإنسان موضوع العـلاقات الـظالمة والإنسـان مصدر هذه العلاقات سواء فى المجتمـع الواحـد أو على مستـوى المجتمـع الدولى وبـالتالى فـإن الثورة تـوجه لا إلى أدوات الإنتاج كما فعل يومـاً عمال ليـون ومانشيسـتر ، وإنما إلى الذين يستخدمون هذه الأدوات ضد الإنسان .

إن الظاهرة الإجتماعية بهـذا المعنى السالف عـرضه فى

(1) ماركوس الإنسان ذو البعد الواحد ص 181 .

(2) حوار الشمال والجنوب أو حوار الطرش والذى يتلخص فى مطالبة الجنوب بنقل التقنية ورفض الشمال .

علم الاجتماع المشبع بالماركسية فى إطار رأسمالى تعتبر فكرة « غيبية » رغم إدعاءات المادية واستخدام المصطلحات العلمية ، ومضادة للحرية وفى نهاية المطاف لا إنسانية ، وباختصار لا يمكن أن تكون « الثورة » ثورة على هذا النحو إلا إذا قبلنا أن نصف غليان الماء بأنه « ثورة » إذ أن درجة حرارة النار مثلاً تكون بشكل يتعارض مع بقاء الماء سائلاً ، كما يتعارض ، فى المنطق الماركسي ، تغيير أدوات الإنتاج وبقاء علاقات الإنتاج على ما هى عليه ، وهنا لا بد من حدوث التبخر ، فلينتظر الإنسان ، هذا هو الأمل الماركسى ، ولكن ينتظر ماذا ؟ قودو ؟ المهدى المنتظر ؟ تطور أدوات الإنتاج بدون فاعل ! إلا أننا مع ذلك نعتبر الثورة ظاهرة إجتماعية ، ونأخذ هنا هذا المصطلح بمفهوم مختلف تمام الإختلاف عن سابقه فى النواحى التالية :

1 ـ أن الثورة لا تحدث تلقائياً وبدون مقصد تنبثق من الشعب فيما يسمى بالوضع الثورى ، فيما ينبثق هكذا تلقائياً ربما إضطرابات هيجان لكنه ليس ثورة ، فما نعتبره ثورة هو التصميم الإرادى والذى يكون نتيجة إختيار

حاسم من قبل قادة الثورة فى اللحظة الحاسمة حيث كل شىء يصبح ممكناً .

2 ـ أن الثورة لا تقوم بدون أسباب ، الإنسان لا يثور من أجل الثورة فى حد ذاتها ومن أجل ممارسة الثورة لذات الثورة ، فالثورة ليست هدفاً بل مجرد وسيلة ، قد تكون إستثنائية ، لتحقيق أهداف . ان أشد الأخطار التى تواجه الثورة هو خطر تغييبها ، ونعنى بذلك التوجه كلية نحو المطلق نحو المجرد والتضحية كلية بالواقع وبالوقائع وهنا قد يكون الثورى مثلاً من أكثر الناس حباً للإنسان ولكنه أشدهم احتقاراً للناس .

إن الظلم ، كما أسلفنا القول ، وقمع الحريات والفقر والاستغلال علاقات موجودة في مجتمع ما قبل الثورة ، ولكنها مع ذلك لا تؤدى إلى الثورة « آلياً » أن وجودها الموضوعى وحده لا يكفى ، إذ لا بد من صدور « الحكم القيمى » عليها من قبل الإنسان بأنها كذلك . وهنا رغم وجود الأسباب فإن الثورة تتعلق بقرار حر يصدره الإنسان على وضعه القا ئم بأنه غير محتمل ، وأنه يجب أن يزول ،

والثورة هى الحل الذى يلجأ إليه الإنسان حين تعوزه كل الحلول الاعتيادية .

3 ـ ولكن من هو هذا الإنسان ؟ هل هو الإنسان الفرد ؟ لو كان الأمر كذلك لكان الناتج تمرداً . هل مجموعة من الناس ؟ سيكون إذن هيجاناً . ان المقصود بالإنسان هنا جماهير الشعب أى غالبية المجتمع الذين يتكبدون العلاقات الظالمة ، وهنا فإن اقتناع الجماهير بأن وضعها القائم لا يمكن إحتماله وأنه بالإمكان تغييره هو الذي يقود إلى الثورة . أما إقتناع فرد أو حتى عدة أفراد أو جماعة فإنه قد ينشر الوعى بالعلاقات الظالمة بين الجماهير إلا أنه وحده لا يكفى لإحداث الثورة إلا إذا ضمنت إنحياز الجماهير لها ، والخطأ فى تقدير هذا قاد جماعات إلى الانتحار . وعلى هذا فإن نظريات الطليعة التى تصنع الثورة لحساب الشعب تصبح مضحكة إذ الثورة لا تصنع بالنيابة ، وقد تأكد هذا حين تكشفت « ثورات » الطليعة عن طابعها اللاثورى . ولهذا تتصف الثورة بأنها ظاهرة إجتماعية من حيث أنها قرار وممارسة جماهيرية جماعية .

4 ـ ومن ناحية أخرى فإن الأسباب المذكورة سالفاً

ليست موضوعات طبيعية تواجه الإنسان كما يواجهه الجبل أو الإعصار أو الزلزال ، إنها فعل أنـاس آخرين أو نتـاج أفعال أناس آخـرين ارتدت عـلى غيرهم ، ان العـلاقات الظالمة هى بين إنسان وإنسان وكذلـك الإستغلال وقمـع الحريات لا يوجدان إلا فى مجتمع بشرى والثورة عليها أيضاً لا تحـدث إلا فى مجتمع بشـرى ، ولهذا فـإن الثورة فعـل إنسانى ضد فعل إنسانى آخر .



2

هل علم الثورة دراسة لواقع الثورات ؟

الواقع أن هذه الدراسة محفوفة بالمخاطر مليئة بالمنزلقات . فواقع الثورة يشد العواطف سلباً وإيجاباً ويلهب المشاعر حباً أو كراهية ، وبالتالي ليس من السهل الحصول على معلومات فيه وخاصة معلومات تكون صالحة كمادة للبحث. صحيح نفس الصعوبة تعترضنا حين ندرس الثورات الماضية ، إذ نصطدم بأحكام حولها تختلف كلية من التعاطف المتطرف إلى الكراهية العمياء هذا إذا لم ينجح أعداء « الثورة » في طمس وتزييف المعلومات التاريخية المتعلقة بتلك الثورة مثلما حدث بالنسبة لحركة

القرامطة فى تاريخ الإسلام فالبعض يعتبرها حركة رائدة فى الاشتراكية والبعض الآخر يعتبرها حركة مارقة [1] . . وكيف يمكن لنا الاعتماد على معلومات وتحليلات يقدمها لنا شخص مثل قوستاف لوبون حول الثورة الفرنسية فى الوقت الذى يصفها فيه بأنها « تلك الفاجعة العظمى » [2] أو من مونتوسكيو الذى يعتبر أن الطغيان هو النظام الطبيعى فى الثورات الشعبية » [3] .

إلا أنه فى حالة الثورات المعاصرة تكون الصعوبة أشد ، إن ضعف التنظيم وعدم السيطرة الكاملة من قبل الدول التى نشأت وريثة للثورات الماضية على المعلومات المتعلقة بمجرى الثورات تلك مكن من توفر كمية من المعلومات ، ، متناقضة صحيح ، ولكن من الممكن أن نخرج من تناقضاتها ، أن عملنا العقل ، بصورة قريبة من

---

(1) راجع ميكال دى خويه (القرامطة) ود. محمود إسماعيل الحركات السرية في الإسلام .

(2) قوستاف لوبون ، روح الثورات والثورة الفرنسية ص 12 - 15 .

(3) عن أندري ديكوفلي علم اجتماع الثورة ص 13 .

الـواقع ، بينـما على النقيض من ذلـك فى حالـة الثـورات المعاصرة فأغلب حقائق الثورة الروسية مفقود أو ممنـوع ، فنحن لا نعرف على سبيل المثال حقيقة دخول لينين روسيا خلسة فى قطار ألمانى وتحت حراسة ألمانية فى الوقت الـذى فيه ألمانيا فى حالة حرب مع روسيا ، وبالطبع تكون لـدينا علامات إستفهام ملحة حين نتفحص ما قـامت به الثـورة الروسية بعـد ذلك تحت قيـادة لينين من إيقـاف الحرب ، والدخول فى مفاوضات مع ألمانيـا إنتهت بتوقيـع معاهـدة بـرست ليتوفسـك والتى بموجبهـا تخلت روسيا عن أراض كانت تابعة لها لإلمانيا مقابل السلام (*) ثم أن دور الأجهزة السرية فى عالمنا المعاصر صـار على نحـو لا يمكن تصديقه بسهولة ، فكم من الحركات وكم من القيادات « الشعبية » تبينت فى نهايـة المطاف عـلى أنها لم تكن إلا دمية أو قـطعـة شـطرنج ، ومـا لم يتبين بعـد لا ندرى متى سيـرفـع عنـه النقاب ، وهذا الشك نفسه لم تتأخر الأجهـزة السريـة فى

(*) وقع على هذه المعاهدة في مارس 1918 وكان كروتسكي رئيس الوفـد الروسي .

إستثماره ، إذ يكفى أن تتعمد تسريب بعض المعلومات الملفقة أحياناً حول تعاون « زعيم شعبي » معها أو حول دورها فى حركة شعبية لكى تؤدى إلى الشك وانقضاض الجماهير أو سلبيتها .

كما أن الأجهزة السرية قادرة إلى حد كبير على خلق الوثائق أو اختلاقها عن طريق إصطياد الناقمين والمتضررين من ثورة ما ومنحهم من وسائل التعبير والاتصال الجماهيرى ما لا يستطيعون بمفردهم ولا باعتبارهم العلمي أو الأدبي الحصول عليه ، إن شهرة سولجينتسين يدين بها لكونه روسياً هارباً وليس لعمله الأدبي (*) وحين يحدثك سائق تاكسى فى أحد شوارع باريس عن إعجابه بواليسا ،(*) فيجب أن تحذر شباك الجهاز السري ، وحين تقرأ لسوركين كتابه (*) الذى يقيم فيه الإجراءات الثورية بأنها شذوذ السلوك البشرى فيجب

(*) انظر مثلاً علمه الأدبي ارخبيل القولاق .

(*) واليسا زعيم حركة التضامن من بولندا .

(*) سوروكين علم اجتماع الثورة ص 18 .

أن نعرف أنه ـ بإعترافه ـ يعرض علينا تجربته الخاصة خلال السنوات الأولى للثورة السوفيتية ! .

إذن . الوصول إلى تقييم دقيق لواقع الثورة مبنى على دراسة جادة مستندة إلى وثائق جادة هو أمر فى غاية الصعوبة ، ليس فقط لما ذكرناه من صعوبات بل أيضاً نظراً لتعدد مداخل الثورات وعدم القدرة على تحديد بداية الثورة ، فالمدخل إلى الثورة يختلف حسب ظروف كل بلد سواء الظروف الداخلية ـ مستوى الوعى ، تعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، هامش الحرية السياسية المتاح أو درجة الاستبداد ـ أو الظروف الخارجية درجة الارتباط بالدول الكبرى ، وجود قواعد أجنبية ، وجود مصالح إقتصادية هامة مثل البترول ، هذه المتغيرات تجعل من الصعب تحديد مدخل واحد للثورة ، وعلى العموم يمكن ملاحظة أنه فى حالة إنعدام إمكانيات العمل والحركة السياسية فإن مدخل الثورة بالضرورة يكون استخدام الجيش باعتباره التنظيم الوحيد الشرعي (مثال 23 يوليو فى مصر 1 سبتمبر فى (ليبيا) القادر على إحداث تغيير سياسى أما فى حالة إمكانية العمل السياسى فإنه من

الممكن عن طريق الأسلوب التقليدي ـ الصراع الحزبى ـ الدخول إلى الثورة ـ الليندى فى تشيلى ـ أو عن طريق تنظيم قوى قادرة على تحريك الشارع وإستيعاب نسبة من الجيش كما حدث بالنسبة لتنظيم رجال الدين في إيران ؟ الذى تمكن من تحريك الشارع فى مصادمة إنتحارية ضد أجهزة نظام الشاه . أن تعدد المداخل بتعدد الظروف والإرتباطات ، يجعل هذه المداخل قد تطول وقد تقصر، وقد تتجمد « الثورة » فى مدخلها ، فالثورة الإيرانية ومنذ سقوط الشاه سنة 1979 صارت تكرر نفسها محاولة تأييد حلاوة الأيام الأولى للثورة وحماس الإجماع الجماهيرى ، وتأجيل الإصطدام بالمشكلات الحادة التى تعانيها الجماهير ، متخذة إلى حد ما من تورط إيران فى حربها مع العراق ذريعة لهذا التأجيل ، وإذا كان لنا هنا من ملاحظة فإننا نشير فقط إلى أن جميع الحركات المماثلة لما يدور في إيران منذ سقوط الشاه ، وفي تاريخ إيران نفسها قد إنتهت بدكتاتورية عسكرية

وهكذا فإن طول أو قصر المدخل يجعل تقييم التغيير الحاصل على أنه ثورة أو لا ثورة أمراً صعباً محفوفاً

بإمكانيات الخطأ ، أن المدخل وحده لا يكفي لا للحكم بثورية التغيير ولا بلا ثوريته ، فالانقلابات العسكرية يمكن أن تعد جزءاً من الثورة لأنها تكتسح عوائق في وجه الثورة 5 وفى أحيان كثيرة لا يمكن التقييم إلا بشكل ارتدادى ، كما أن الظروف الداخلية والخارجية قد تجعل ضرورياً مرحلية الأسلوب ، اننا لو وضعنا أنفسنا فى السنوات الأولى التى تلت 1 سبتمبر 1969 فإننا دون أن ننقص من أهمية الإنجازات الوطنية والقومية التى تمت ـ طرد الأمريكان ، الإنجليز ، بقايا الفاشيست الطليان ، السيطرة على الثروة النفطية ، تسخيرها للتنمية الوطنية ، إلا أننا مع ذلك لا نعتبرها آنذاك ثورة بالمعنى الدقيق للكلمة ، إلا أنه نظراً لعوامل داخلية وخارجية كان من السذاجة أن نطلب من الثورة أن تفصح عن نفسها وتعلن هويتها منذ اليوم الأول أو حتى السنوات الأولى بصراحة وإننى أذكر السؤال الذي وجهته لمعمر القذافى فى أول لقاء له بأعضاء هيئة التدريس الجامعي ببنغازى حول برنامج الضباط الأحرار المتمثلين فى القيادة ، وعلى قدر مشروعية هذا السؤال كانت سذاجته ، بالطبع من المشروع بل من

الواجب أن نعرف خطة عمل وأهداف القيادة التى قادت حركة الجيش لتغيير النظام السياسى ، لأن هذه المعرفة يترتب عليها الإلتزام سلباً أو إيجاباً ، ولكن لنتخيل أن معمر القذافى أجاب آنذاك على هذا السؤال بتحديد هوية الحركة ؟! وأن الضباط الذين خرجوا يحملون أرواحهم فجر الفاتح لن يفرحوا بالسلطة طويلاً ، وأن السماسرة والتجار ، الذين يقيمون ببعض سرقاتهم أقواس الزينة إبتهاجاً بالحركة التى فتحت خزانة المجتمع للتنمية التى تصب فى نهاية المطاف فى جيوب السماسرة والمقاولين والتجار ، سوف يكتسحهم تيار الاشتراكية ترى ماذا كان الموقف الذى يتخذه هؤلاء جميعاً ؟ الإجابة لا تحتاج لخيال واسع خاصة وأن الأحداث كشفت عن أن جزءاً من القيادة نفسها لم يكن راغباً فى هذا التحول مفضلاً تجميد الثورة فى مدخلها والاكتفاء بالاستيلاء على السلطة والثروة ، أو بمعنى أدق تكوين طبقة حاكمة تحل محل الطبقة السابقة .

ولكن حين إكتشفوا التحول كان الوقت قد فات ولم يكن أمامهم إلا الإنزواء فالحركة خرجت من دهاليز

المدخل إلى رحابة الثـورة ! وحينئذ صـار بالإمكـان تقييم حركة الفاتح بأنها ثورة .

إذن أمام هذه الصعوبات التى تعترض طريقنا ماذا يمكن أن يقدم علم الثورة فى دراسته لواقع الثورات ؟

علينا أولاً أن نوضح أن علم الثورة ليس (أمماً متحدة) يعترف أو لا يعترف بالثورة فى مجتمع ما فهو ليس وصياً ولم يطلب منه أحد هذا ، خاصة وأننا كما رأينا فى تقييم حركة تغيير ما نضطر إلى الإنتظار أحياناً سنـوات طويلة قبـل أن تتضح الهوية الثورية ـ واللاثورية لحركة ما ، كما أن حركة تغيير ما ليست طالباً فى صف « علم الثورة » ينتظر النجاح أو الرسوب ، وإذا كان هدف علم الثورة فقط تقييم حركة ما فإن هذا الهدف قد لا يستحق العناء وثانياً : أن اهتمام علم الثورة يجب أن ينصب فى الواقع على دراسـات واقع الثـورات المعاصـرة ، ودراسة الثـورات الماضيـة ليس إلا عامل مساعد لفهم « ثورات اليوم » .

ثـالثـاً : كيف يمكن الجمـع بـين هـذين الـوضعـين المتناقضين ؟ صعوبة دراسة « حركات التغير » المعاصرة مع

أنها فى نفس الوقت الموضوع الأساسى لعلم الثورة أن الهدف ليس التقييم فى حد ذاته بل دراسة التحول الذى يطرأ على حركة تغير ما نحو الثورية أو اللاثورية ، والكشف عن عوامل الإنسداد فى مجرى الحركة ، والعمليات الذاتية خصوصاً التى تؤدى إلى تجميد الحركة أو الإنحراف بها أو إجهاضها وبمعنى أدق دراسة أسباب وعوامل ونتائج الأزمة فى الحركة .

غير أنه ينبغى أن نحدد قصدنا جيداً من قولنا ان علم الثورة يهتم فى .

المقام الأول بدراسة واقع الثورات ، بإعتبار الواقع حلقة وصل بين لحظة الماضى وإشارات المستقبل، فخطر سوء الفهم يأتى هنا مما يسمونه علم إجتماع الثورة ، والذى يأخذ الثورة على أنها ظاهرة إجتماعية ، غير أنه يجب أن نحذر هذا المصطلح « ظاهرة إجتماعية » . ان المقصود بالظاهرة الاجتماعية فى علم الاجتماعية يعنى « التلقائية » . أى وجدت دون أن يقصدها أحد ولا ينتسب إليها أحد إلى أن يفاجأ بها الجميع وقد أصبحت

ظـاهرة ، وهـذا يعنى أنها وليـدة ظـروف بيئيـة سيـاسيـة واقتصادية . . . الخ أو كما فى علم الاجتماع الماركسى : ان الثورة مجرد إعادة للتوازن المفقود بين علاقات الإنتـاج من نـاحية وبـين أدوات الإنتاج من نـاحيـة أخـرى ، ان علاقات الإنتاج بطيئة التطور ، بينما أدوات الإنتاج سريعة التطور ، وفى مرحلة من هذا التطور تتسـع الهوة ويصبـح الاختلال بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج أمراً لا يمكن أن يستمر، وهنا يتحتم حدوث « هزة » تعيد التوازن المفقود وذلك بإيجاد علاقات إنتاج جديدة تتناسب مع الدرجة التى وصلت إليهـا أدوات الإنتاج فى تـطورهـا ، وهـذا كله فى المنـطق الماركسى يتم خـارج الإنسـان ورغـماً عن إرادتـه « ليس فى مقدورنا هكذا يرى ماركس ـ أن نغير على هوانا الإنـدفاع الأول الـذى يدفـع كوكبنـا حـول الشمس » ، كذلك ليس فى مقـدورنا أن نحـدث الثورة أو نمنعهـا من الحدوث بإعتبار « الثورة ظاهرة طبيعية بحتة تخضع لقوانين طبيعيـة أكثر ممـا تخضع للقـواعد التى تحـدد فى الأوقات المادية تـطور المجتمع فـإذا كانت كـذلك فليس لـلإنسان إلا موقف المتفرج ، أو على أحسن الفروض أن يكون أداة

فى يد « الحتمية التاريخية » أو كما كان عند هيجل قنطرة عبور الروح المطلق ، وفى هذه الحالة ليس هناك تأجيل ولا تعجيل بالثورة ، أنها ليست إلا « قدراً » يصيب الثائر كما يصيب « المثار عليه » ، ومنذ 1816 لم يفتأ سان سيمون يردد بأن مجىء الثورة وإقامة المجتمع الصناعى ليسا أمرين اختياريين يستطيع المجتمع رفضهما وإنما هما ضرورة على المفكر أن يكتشفها ، فهذه الحركة التاريخية هى من الحتم بحيث لا يكون فى مستطاع أية قوة بشرية أن تقف فى وجهها ، وقد شبه سان سيمون هذه الصيرورة بالصيرورة الكونية التي لجأ إليها ماركس لبيان حتمية الثورة ، فنحن من وجهة نظر سان سيمون لا نبدع قط نسقاً من التنظيم الاجتماعى ، كل ما هنالك أننا نلاحظ الترابط الجديد الذى تشكل من الأفكار والمصالح ونعمل على إظهاره « فالنظام الاجتماعى هو واقعة أو أنه لا شيء » [1]

قد يكون النظام الاجتماعى واقعة لا نستطيع إلا

---

(1) سان سيمون المنظم مجلد 20 ص 179 - 180 .

ملاحظتها ، وقد تكون « الثورة » ظاهرة طبيعية بحتة تخضع - كما هى عند ماركس - لقوانين طبيعية ، لكنها ليست ثورة ، إذ من السخف أن نصف أى ظاهرة طبيعية « بالثورية » ومن ثم لا وجود للثورة فى نظرية مادية ، وإذا كان تاريخ الإنسان جزءاً من التاريخ الطبيعي تصبح الثورة مستحيلة ، ولهذا لم يكن يتحدث عن الثورة غالباً إلا فى الكتابات الدعائية والرسائل الخاصة .

وان إرجاع الهوة إلى علاقة بين الإنسان (علاقات إنتاج) ، وأدوات الإنتاج يعنى أولاً دوراً منطقياً إذ إن أدوات الإنتاج ليست إلا نتاج الإنسان . وثانياً إذا كانت تعنى سلبية الإنسان فهى أيضاً تعنى تبرئة مصادر العلاقات الظالمة فى المجتمع ، إنها تعنى سلبية « المضطهدين » وبراءة « المضطهدين » ، أن الهوة ليست بين الإنسان والأدوات أو التقنية ، فهذا الإنسان المقصود هنا كائن عيبى مطلق يجمع كل المتناقضات « الفقير والثرى ، العامل ورب العمل ، الحاكم والمحكوم الظالم والمظلوم . . إلخ » فأين هذا الإنسان ؟! إنه لا وجود له حيث أنه حل وسط لمتناقضات لا تقبل حلاً . إن الهوة الحقيقية هى بين إنسان وإنسان بين

طبقة وطبقة ، فئة وفئة مجتمع ومجتمع آخر ، وليست أدوات الإنتاج أو التقنية عموماً إلا الوسيلة التى تتموضع فيها هذه الهوة ، إن سيطرة الإنسان على الإنسان ـ كما يرى ماركس ـ دائماً أكثر فعالية بواسطة السيطرة على الطبيعة وعلى التقنية [1] ، ان الهوة تعنى سيطرة مجموعة أو طبقة أو دولة على العلم وعلى التقنية ومنع الآخرين من الوصول إليها ، ومنع علاقات الإنسان من التطور لأن فى تطورها ضرر بمصالح تلك المجموعة أو الطبقة أو الدولة ، ولهذا تحدث الهوة فى نفس المجتمع كما تحدث على المستوى الدولي بين الدول المتقدمة تقنياً والمتخلفة . اذن أن الهوة بين الإنسان موضوع العلاقات الظالمة والإنسان مصدر هذه العلاقات سواء فى المجتمع الواحد أو على مستوى المجتمع الدولى وبالتالى فإن الثورة توجه لا إلى أدوات الإنتاج كما فعل يوماً عمال ليون ومانشيستر ، وإنما إلى الذين يستخدمون هذه الأدوات ضد الإنسان .

---

(1) ماركوز الإنسان ذو البعد الواحد ص 181 .

ان الظاهرة الاجتماعية بهذا المعنى السالف عرضه فى علم الاجتماع المشبع بالماركسية فى إطار رأسمالى تعتبر فكرة « غيبية » رغم إدعاءات المادية واستخدام المصطلحات العلمية ، ومضادة للحرية نهاية المطاف لا إنسانية ، وباختصار لا يمكن أن تكون « الثورة » ثورة على هذا النحو إلا إذا قبلنا أن نصف غليان الماء بأنه « ثورة » إذ أن درجة حرارة النار مثلاً تكون بشكل يتعارض مع بقاء الماء سائلاً ، كما يتعارض ، فى المنطق الماركسى ، تغيير أدوات الإنتاج وبقاء علاقات الإنتاج على ما هى عليه ، وهنا لا بد من حدوث التبخر ، فلينتظر الإنسان ، هذا هو الأمل الماركسى ، ولكن ينتظر ماذا ؟ قودو ؟ المهدى المنتظر ؟ تطور أدوات الإنتاج بدون فاعل ! إلا أننا مع ذلك نعتبر الثورة ظاهرة إجتماعية ، ونأخذ هنا هذا المصطلح بمفهوم مختلف تمام الاختلاف عن سابقه فى النواحى التالية :

1 ـ ان الثورة لا تحدث تلقائياً وبدون مقصد تنبثق من الشعب فيما يسمى بالوضع الثورى ، فما ينبثق هكذا تلقائياً ربما اضطرابات هيجان لكنه ليس ثورة ، فما نعتبره ثورة هو

التصميم الإرادى والذى يكون نتيجة إختيار حاسم من قبل قادة الثورة فى اللحظة الحاسمة حيث كل شيء يصبح ممكناً .

2 ـ ان الثورة لا تقوم بدون أسباب ، الإنسان لا يثور من أجل الثورة فى حد ذاتها ومن أجل ممارسة الثورة لذات الثورة ، فالثورة ليست هدفاً بل مجرد وسيلة ، قد تكون إستثنائية ، لتحقيق أهداف ، إن أشد الأخطار التى تواجه الثورة هو خطر تغييبها ، ونعنى بذلك التوجه كلية نحو المطلق نحو المجرد والتضحية كلية بالواقع وبالوقائع وهنا قد يكون الثورى مثلاً من أكثر الناس حباً للإنسان ولكنه أشدهم إحتقاراً للناس .

ان الظلم ، كما أسلفنا القول ، وقمع الحريات والفقر والإستغلال علاقات موجودة فى مجتمع ما قبل الثورة ، ولكنها مع ذلك لا تؤدى إلى الثورة « آلياً » ان وجودها الموضوعى وحده لا يكفى ، إذ لا بد من صدور « الحكم القيمى » عليها من قبل الإنسان بأنها كذلك . وهنا رغم وجود الأسباب فإن الثورة تتعلق بقرار حر يصدره الإنسان

على وضعه القائم بأنه غير محتمل ، وأنه يجب أن يزول ، والثورة هى الحل الذى يلجأ إليه الإنسان حين تعوزه كل الحلول الإعتيادية .

3 ـ ولكن من هو هذا الإنسان ؟ هل هو الإنسان الفرد ؟ لو كان الأمر كذلك لكان الناتج تمرداً . هل مجموعة من الناس ؟ سيكون إذن هيجاناً . ان المقصود بالإنسان هنا جماهير الشعب أى غالبية المجتمع الذين يتكبدون العلاقات الظالمة ، وهنا فإن إقتناع الجماهير بأن وضعها القائم لا يمكن إحتماله وأنه بالإمكان تغييره هو الذى يقود إلى الثورة . أما إقتناع فرد أو حتى عدة أفراد أو جماعة فإنه قد ينشر الوعى بالعلاقات الظالمة بين الجماهير إلا أنه وحده لا يكفى لاحداث الثورة إلا إذا ضمنت إنحياز الجماهير لها ، والخطأ فى تقدير هذا قاد جماعات إلى الإنتحار . وعلى هذا فإن نظريات الطليعة التى تصنع الثورة لحساب الشعب تصبح مضحكة إذ الثورة لا تصنع بالنيابة ، وقد تأكد هذا حين تكشفت « ثورات » الطليعة عن طابعها اللاثورى . ولهذا تتصف الثورة بأنها ظاهرة إجتماعية من حيث أنها قرار وممارسة جماهيرية جماعية .

4 ـ ومن ناحية أخرى فإن الأسباب المذكورة سالفاًليست موضوعات طبيعية تواجه الإنسان كما يوجهه الجبل أو الإعصار أو الزلزال ، انها فعل أناس آخرين أو نتاج أفعال أناس آخرين إرتدت على غيرهم ، أن العلاقات الظالمة هى بين إنسان وإنسان وكذلك الاستغلال وقمع الحريات لا يوجدان إلا فى مجتمع بشرى والثورة عليها أيضاً لا تحدث إلا فى مجتمع بشرى ، ولهذا فإن الثورة فعل إنسانى ضد فعل إنسانى آخر .

3

هل علم الثورة دراسة لما سيحدث من ثورات ؟

لقد أشرنا إلى أن التنبؤ بالثورة ليس المهمة الأساسية فى علم الثورة من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه حين يهتم علم الثورة بذلك فأنه ينطلق من شروط مختلفة تمام الاختلاف عما يقصد عادة فى هذا الخصوص . وقولنا هذا يعنى أولاً معرفة شروط حدوث الثورة وهنا نجد أنفسنا مضطرين إلى تناول إجابة السؤال الأول والسؤال الثانى اللذين سبق طرحهما ، وأن نستخلص منها القواعد العامة والشروط التى إذا توفرت تصبح الثورة محتملة الوقوع ، كما تمكنا

معرفة ظروف الثورات السابقة من توقع ماهية ثورة الغد .

وإذا حاولنا تحديد أوجه الاختلاف بين منطلقات التنبؤ فى علم الثورة كما تفهمه وتلك المعتمد عليها عادة فى علم الإجتماع الماركسى وغير الماركسى .

فإننا نقول بالنسبة لنا نلجأ إلى الشروط « الشروط التى إذا توفرت » وإلى الاحتمال « تصبح الثورة محتملة الوقوع » لأنناناأخذ بعين الاعتبار عنصراً أساسياً جداً لا يمكن تجاهله أو حتى التقليل من أهميته ، لأنه كما رأينا العلاقة بين توفر الظروف والشروط الملائمة للثورة وحدوث الثورةمتوسطة ـ بكسر السين ـ بالإنسان ونقيض هذا ينفى للثورة أصلاً حيث إنه الحكم نفسه (توفر الظروف) و(الملائمة) هو حكم يصدره الثائر فالثائر قد قرر قبلاً :

1 ـ أن الواقع سىء وظالم وبالإمكان الوصول إلى واقع أفضل .

2 ـ أنه لم يعد بالإمكان احتماله أو الرضوخ له .

3 ـ أن الظروف ملائمة للثورة عليه .

وهذه جميعاً أحكام إنسانية مصدرها وعى الإنسان

خارجة عن الظروف ومستقلة عن الشروط .

وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الثورة تحدث نتيجة الاختلال الحاصل بين درجة تطور أدوات الإنتاج من ناحية وتخلف علاقات الإنتاج من ناحية أخرى فإن ذلك لا يخرجها من إطار الفعل الإنسانى والقرار الإنسانى فإذا تعمقنا هذه العلاقة أكثر مما فعلت الماركسية فإننا نجد أن الذين يطورون أدوات الإنتاج هم الناس وفقاً لمعاييرهم ومتطلباتهم أى الأهداف التى يريدونها من وراء تطوير وسائل الإنتاج ولهذا نجد تطوير وسائل الإنتاج فى النظام الرأسمالى يحكمه عامل الربح والإستهلاك . وكذلك فإن المتمسكين بعلاقات الإنتاج هم أيضاً الناس الذين يرفضون التخلى عن العلاقات (القديمة) لأسباب منها مثلاً أن العلاقات التى تتطلبها وسائل الإنتاج الجديدة ليس فى صالحهم ولهذا حطم العمال فى ليون وغيرها الآلة ليس كرهاً فى الآلة ولكن رفضاً للعلاقة الجديدة التى تتطلبها وأحياناً أخرى يرفض الناس التغيير لمجرد تعودهم على العلاقات القائمة ولا يرغبون فى تبديلها فالصراع إذن ليس

بـين أدوات إنتاج وعـلاقات إنتـاج ولكن بـين نمـطين من النـاس النمط الذى طـور ويطور أدوات الإنتـاج لتحقيق المزيد من الربح (الـرأسماليـة) والنمط الذى يرفض تغيير عـلاقاتـه القائمـة بما ينـاسب التطور الحـاصـل فى أدوات الإنتاج .

إن ردة الفعـل إذن قـرار إنسـانى فـالـظلم السيـاسى والاجتماعى والاقتصادى لا يقود بالضرورة إلى الثورة عند كـل الناس وفى كـل الأحوال فقـد يختار الإنسـان التمـرد الخروج عن القانون دخول اللعبة والتحول إلى ظالم بعد أن كان مظلوماً أو أن يكون مظلوماً من ناحية وظالماً من ناحية أخرى فالعامل قد يتحول إلى رب عمل يستغل غيـره من العمال بدلاً من الثورة على العلاقات الظالمة والمـواطن قد يتحول إلى مشارك فى لعبة الحكم بدلاً من الثورة على هذه اللعبة ولقد أشار روسو بحق إلى مثـل هذه الإمكـانية [1] حين ذهب إلى أن بعض المواطنـين لا يخضعون للظلم إلا

---

(1) روسو جان جاك أصل اللامساواة بين الناس 139 .

لأنهم مدفوعين بطموح أعمى ولأنهم ينظرون تحتهم أكثر مما ينظرون فوقهم وحينئذ السيطرة تصبح أقرب إلى نفوسهم من الإستقلال ويقبلون حمل السلاسل فى أيديهم لكى يستطيعوا وضعها فى أيدى غيرهم أنه من المستحيل أن نرغم أحداً على الطاعة إن لم يكن راغباً فى إرغام غيره أن أى سياسة عاجزة عن التحكم فى أناس لا يريدون غير الحرية وإليكم هذا النمط من الناس الموجود فى كل مكان وعلى كل المستويات فى أول زيارة لى لإيران خرجت مرة أتجول بالقرب من الفندق وبالصدفة دخلت فى مناقشة مع ماسح أحذية سألته عن الثورة الإيرانية فأخذ يلعن ويتوجع ولما سألته عن السبب قال لى : هنا فى هذا الفندق كان النزلاء أمريكان وأثرياء طهران وكنت أرجع لبيتى كل يوم بما لا يقل عن مائة دولار ومنذ أن قامت الثورة ذهب الأمريكان واختفى الأثرياء ولم أعد أحصل من عملى على ما يسد حاجتى !

ان هذا النمط الطفيلى لا يهتم إلا بما يدخل جيبه حتى لو كان من عرق العمال ومن ثروة مجتمع منهوبة إنه مستعد

لقبول عجرفة الأمريكان ونهب الأثرياء شريطة أن يحصل على أقل القليل مما ينهبونه .

وكذا الحال فى مجالات أخرى فالمرؤوس الذى يتحمل إهانات وسوء معاملة رئيسه لكى يسيء معاملة مرؤوسيه والمدرب فى الجيش الذى يردد فى شخص الذين يقوم بتدريبهم الإهانات والعقوبات التى تلقاها هو من مدربيه وهكذا يقبل الظلم من فى نيته أن يظلم ويطيع من فى نيته أن يطاع ويقبل السيادة عليه من فى نيته أن يسود !

الثورة إذن إختيار من عدة إختيارات صحيح أنه أفضلها من الناحية القيمية ولكنه ليس الإختيار الوحيد أمام الإنسان .

رغم أن العلاقة بين توفر الشروط والثورة نجدها متوسطة بالإنسان بمعنى أن الظروف أو الشروط لا تؤدى إلى الثورة بل بفعل تدخل الإنسان إلا ان هذا لا يمنع من أستخلاص بعض القواعد العامة .

1 ـ ان الثورة هى دائماً من أجل حرية الإنسان ولا يمكن أن تقيم كذلك إلا إذا كانت تضع هدفاً لممارساتها حرية

الإنســان وإنعتاقـه وبهذا المبـدأ تتميز الثـورة الحقيقية عن حركات الإنعكاس ضد الثورة أو التغييرات التى تحدث فى أدوات الحكم أو فى أدوات التسلط الإقتصادى أو الإجتماعى وإذا كانت الثورة تعنى التغيير إلا أنه ليس كل تغيير ثـورة وإذا حدثت ثورة فى مجتمع ضمن المستحيل أن يعود إلى ما كان عليه قبلها وحتى فى حالة نجاح الحركات ضد الثورة فإنها تضطر إلى تبنى شعارات الثورة وإلى صبغ مشاريعهـا بلون ثورى وإستعارة الكثير من وجهات نظر الثورة وعادة ما تدعى حركات ضد الثورة أنها حركة تصحيح الثورة كما فعل السادات مثلاً فى مصر وبقيـة حركـات التصحيح فى الـوطن العربى خـاصة والتى تـرفض جميعـاً الإقـرار بـأنها حركات ضد الثورة .

2 ـ والثورة من أجل إحتـرام الإنسان فـلا يمكن وبأى عذر كان إذلال الإنســان اليوم من أجـل كرامتـه غداً ولا قهره اليوم من أجل حريته غداً ولا يمكن رفع شعار كرامة الإنسان بالمعنى الكلى وإهدار كـرامة الأفـراد أن الثورة لا تؤجل تحرير الإنسان ولقد كشفت ثورة الفاتح عن حقيقة

أساسية في جدل الثورة والسقوط تجاهلها يجعل الثورة تدور فى حلقة مفرغة [1] أن الثورة تؤجل الثورة خوفاً على الثورة فتسقط « أن الثوار يعيشون على تأجيل الثورة كما تعيش الكنيسة على تأجيل يوم القيامة [2] و نظره على هذا الأساس الذى كشفت عنه ثورة الفاتح ترينا أن الثورات قد فشلت أحياناً بنجاحها إذ أدت إلى عكس ما يراد منها ولخوفها على نفسها لم ننجح إلا فى إستبدال وضع بوضع لم يتغير فيه إلا الأشخاص أو الطبقات أو الأحزاب فهل من المحتم أن تكون هذه نهاية الثورة ؟ وهل القانون الحديدى للأوليجاركية لا يعرف إستثناء ؟

ان المسلمات التى ينطلق منها بعض المفسرين فى تدعيم رأيهم هذا الذى استخلصوه من تحليل « ثورات » كبرى فى التاريخ الإنسانى والذى فحواه بإختصار شديد أن مصير كل ثورة إلى الفشل وهذا الرأى يستند إلى المنطق التالى :

---

(1) راجع د . رجب بودبوس محاضرات في النظرية العالمية الثالثة ص 245 ـ إلى 251 .

(2) بودريلاند ـ ج التبادل الرمزى والموت ص 222 .

1 ـ أن الجماعة الثورية لا يمكن أن توجد دون تنظيم .

2 ـ أن التنظيم سواء من حيث تنظيم الجماعة وضمان عدم ذوبانها ـ أو من حيث الوصول إلى الأهداف لا يوجد دون زعيم مسؤول [1] .

3 ـ أن ضد الجدل يعنى تحول الزعيم والتنظيم إلى هدف إلى أساس بينما تتحول الجماعة إلى عرض الأصل فى التنظيم هو خدمة الجماعة والأصل فى الزعيم هو تنظيم علاقة الجماعة تتحول الجماعة إلى خدمة التنظيم وطاعة الزعيم والتنظيم إلى خدمة الزعيم أن هذا التحول هو آفة كل التنظيمات السياسية [2] ولم يتمكن تنظيم من الخروج من هذه الدوامة إلا « اللجان الثورية » وهنا يكمن السر فى بعض سلبياتها ولكن علينا الإختيار بين التنظيم الذى يحرفها عن هدفها ويجعلها تسقط فى الدوامة السالفة وبين هذه السلبيات .

4 ـ تتحول وحدة الجماعة والتى فى الجماعة الثورية

---

(1) ميشلز الأحزاب السياسية ص 41 .

(2) راجع جان بول سارتر نقد العقل الجدلى .

الأصيلة تكون باطنية تلقائية تتحول إلى وحدة خارجية ومفروضة أن التنظيم وزعيم التنظيم هما المسئولان عن وحدة الجماعة الضامنان لوجودها ولهما فى سبيل ذلك إتخاذ ما يلزم من إجراءات فى أولها « الإرهاب الذاتى » وهما أى التنظيم وزعيم التنظيم يتوسطان علاقة كل فرد سواء بغيره من أفراد الجماعة أو بالجماعة نفسها وهنا نصل إلى ما يسميه سارتر « الإرهاب الأخوى » [1] وهكذا تتحول الثورة إلى جهاز للسلطة مما يتطلب مجدداً الثورة عليها وهذه « الثورة » تقع من جديد وأحياناً لنفس الأسباب فى الحلقة المفرغة لجدل الثورة والسقوط .

ان تقرير الأمر على هذا النحو يكون فعلاً عبثاً أو أسطورة سيزيف وقد يكون المحلل صادقاً فى تحليله للثورات التى تعرض لها بالدرس فهذه حقيقة تاريخية لا تنكر أن كل الثورات سقطت من تلقاء نفسها وجدلية الثورة والسقوط هذه تفسر إلى حد كبير اللامبالاة التى يعيشها الوطن العربى حالياً فبعد سلسلة من « الحركات »

---

(1) جان بول سارتر نقد العقل الجدلى ص 563 الى 590 .

أو « الإنقلابات » قادة الإحباط المترتب عليها حيث يجد المواطن العربي نفسه بعد حماس « الثورة » قد إستيقظ في زنزامة أسوأ من تلك التي كان فيها فنفض يديه بائساً أن الناس أرغمت أن تسلم مقاليد أمورها إلى « رئيس » لتحمي أرواحها ومصالحها .

ولكن الرئيس يطلب أن توضع هذه الحقوق تحت إرادته لكي يمكن حمايتهم فيسلمون للرئيس ما إختاروه من أجل حمايته وعندئذ يبرز السؤال الذي طرحه روسو : ماذا يفعل إذن العدو[1]، إن الإحباط قاد المواطن الى السلبية والإستكانة وشعاره كلهم سواء يخطبون إذا كانوا خارج السلطة فإذا أوصلناهم السلطة نكلوا بنا ! يوعدوننا الحرية فإذا استتب لهم الأمر صادروها ! لقد شعر المواطن أنه مجرد جسر عبور إلى السلطة !

هذا صحيح بالنسبة للماضي ولكن هل من المحتم أن كل ثورة ستسقط مستقبلاً في فخ السلطة ؟! ان الإنزلاق

---

(1) روسو جان جاك أصل اللامساواة بين الناس ص 129 .

من تقرير حقيقة تاريخية ماضية إلى إطلاقها على المستقبل هو مكمن الخطأ إن علم الثورة يطرح السؤال على النحو التالى : هل تتحول الثورة ضرورة إلى جهاز سلطوى ؟ ألا يوجد طريق آخر لممارسة الثورة دون التسلط ؟! ولماذا تحولت الثورات السابقة إلى جهاز سلطوى قضى عليها كثورة ؟ هل لأسباب ذاتية لا مفر منها ؟ هل لأسباب عرضية؟ خارجية ؟ تكتيكية فقدان السيطرة عليها أوقع الثوار فى المحذور؟!

ان الإجابة على هذه الأسئلة قد أوجدتها النظرية العالمية الثالثة وخاصة فى تطبيقها العملى لسلطة الشعب [1] وكان بها قد إنتبهت إلى عوامل سقوط الثورة فعملت على تلافيها ، وبهذا وفرت هذه النظرية لعلم الثورة أدوات مهمة فى التحليل التاريخى الواقعى والمستقبلى لحركات التغيير الإجتماعى يستحيل على علم الثورة ألا يأخذ بها.

3 ـ والثورة أيضاً من أجل سعادة المجتمع لا مأخوذاً

---

(1) راجع معمر القذافى الكتاب الأخضر .

بشكل كلى فقط بل أيضاً فـرداً فرداً ، أن سعـادة المجتمع وهم إذا كان أفراده أشقيـاء وحريـة المجتمع مستحيلة إذا كان أفراده عبيداً .

وعلى هذا نجد كل الثورات قد قامت فى أساسهـا من أجـل هذه المبـادىء حريـة الإنسان وإحتـرام الإنسـان ، المساواة ، سعادة الإنسان ، إحلال الإخاء محل العداء * كونها سقطت فى جدلية الثورة والسقوط ولم تحقق شعاراتها كلية أو حققتها جزئياً ، فهذا ليس موضـوعنا الآن لكنهـا على كل حال نادت بهذهالمبادىءفى حينها واعتبرت تقـدمية بـالمقارنـة مع الـوضع السـابق لها وأدخلت عـوامل تغيـير إجتماعى لا يمكن تجاهلها فى أى حركة تاريخية مقابلة .

4 ـ أن الثورة تقدمية أو لا تكون ثورة ، تهدف إلى خلق أوضـاع جديـدة أفضل بـالنسبة لـلإنسان وليست رجعيـة

(*) مبادىء الثورة الفرنسية مثلاً حرية مساواة اخاء وثورة الفاتح جعلت التنادى بين الناس بكلمة اخ بدلاً من سيد وهذا رمز لإحلال علاقات مبنية على الأخوة بدلاً من علاقات السيد والمسود .

إرتـدادية ، ان الإنســان لا يثـور من أجــل العـودة إلى الخلف ، إذ يكفى فى هذه الحالة ألا يتحرك وسيجد نفسه قد عاد إلى الوراء ، إن الإنسان يثور لكى يتقدم محطماً ما يمنعه من التقدم ، ان الثورة دائماً من أجل تأنيس الحياة أى جعلها إنسانية ، ومع ذلك فالنـوايا وحـدها لا تكفى بـل يجب أن تبدأ ممارسـة هذه الأهـداف فتأجيلهـا يعنى موت الثورة .

وإذا ما تمعنا فى مجرى التاريخ الإنسانى فأننا نجد ثورتين شاملتين فى الزمن الحديث : ثورة حررت البورجوازية من سيطرة الإقطاع وأسست لكـل المجتمع الحقـوق الشكلية (الثـورة الفرنسيـة) وثـورة حـررت العمـال من سيـطرة الرأسمالية (وإن أعادت إستعبادهم من طرف الـرأسمالى الكبـير أى الدولـة) وحاولت أن تعـطى محتـوى للحقـوق الشكليـة ، غير أنهما سقـطتا فى شـرك الفئويـة والطبقية فى الأولى صـريحاً ومعتـرفـاً بـه ، وفى الثـانيـة مغلف بستـار دكتاتورية البروليتاريا بالنيابة عن البروليتاريا .

ولمـا كـان الهــدف والـوسيلة ، كــما نعـرف فى « علم

التفسـير » [1] متلازمـين ومرتبـطين بعلاقـة جدليـة ، فإن الوسيلة يجب أن تكون متناسبة مع الهدف ضرورة ، حيث أن الوسيلة الرديئة لا تقود إلا إلى غاية رديئة والغاية المثلى لا تبرر الوسيلة الرديئة ، كما أن الوسيلة المثلى لا تبرر الغـاية الـرديئة ولمـا كانت الغـاية من ثـورة الغد تحـرير الإنسـان إقتصـادياً وسيـاسياً وإجتمـاعياً بغض النـظر عن إنتمـائـه الفئـوى أو الطبقى فـإن وسيلته لا بـد أن تكون متناسبـة معهـا : الثورة الجمـاهيريـة وسيلة ثورة الغـد وليس ثورة القصور أو الطلائع .

وهكذا يمكننا أن نجد الخطوط العامة لهذا العلم ، بعد أن تبين لنا توفر الشروط الأساسية فيه ، لقـد قلنا لا علم بدون منهج وموضوع وهدف ، وهذه جميعاً متوفرة فى علـم الثورة الناشىء . .

---

(1) علـم التفسير هو الأسم الذى صارت تعرف « الفلسفة » منذ حركـة التثوير فى قسم الفلسفة كلية الاداب جامعة قاريـونس والذى أصبـح يعـرف بقسم علم التفسـير بعـد تثـويـر منـاهجـه ابتـداء من 2 - 1 - 1979 م .

ان المنهج الذى ينبغى الأخذ به والمناسب لهذا العلم يأخذ بعين الإعتبار اللحظات الثلاث : الماضى ، الحاضر ، المستقبل ، انه ينطلق نحو المستقبل من تحليل الواقع المعاش بمعايير إستخلصها من ثورات الماضي ، صحيح أننا لا نستطيع فهم الحاضر المعاش إلا من خلال معرفتنا بالماضى ، لكن هذا الماضى بدوره يكتسب معنى جديداً بتعريضه لنور المستقبل الذى نهدف إليه ، ان هذا يعنى بعبارة واضحة أن علم الثورة هو علم قيمى « أخلاقى » . . .

المنهج إذن جدلى ، فهذا المنهج هو القادر على فهم وإستيعاب التناقضات التى من الممكن أن تقع فيها حركة إجتماعية ، كما أنه المناسب لطبيعة الموضوع نفسه الذى يستحيل دراسته بالمنطق التقليدى ، إلا أن هذا الجدل الذى نعنيه مختلف جذرياً عن جدل هيجل وماركس ، إنه جدل إنسانى ، باعتبار أن المركب بين لحظاته هو الإنسان والقيم الإنسانية التي يصنعها الإنسان لجعل حياته أكثر إنسانية وباعتبار أن الواقع الإنسانى هو مركب بين الماضى الذى تجاوزه الإنسان والمستقبل الذى على ضوئه يتم هذا

التجاوز ، ان الجدلية بين الماضى والحاضر والمستقبل أو بين أى قضية ونقيضها والمركب منهما لا تتم فى غياب الإنسان كما عند هيجل وماركس ، ان الإنسان ليس موضوع جدلياً ولكن الجدل وسيلة الإنسان لتحقيق أهدافه وفهم واقعه من خلال ذلك . ان نفى النفى لا يتم رغم الإنسان ، وإنما الإنسان هو الذى يحدث نفى النفى وهو الذى يؤدى إلى الإيجاب أن الإنسان فاعل جدلى . . والموضوع أيضاً متوفر أنه دراسة الحركات الإجتماعية والتغيرات التى يقوم بها الإنسان فى محيطه السياسى والإقتصادى والإجتماعى ولكن هذه الدراسة ليست محايدة ، بمعنى أننا لا ندرس هذه الحركات وهذه التغيرات كما لو كانت أمراً غريباً عنا لا صلة لنا به أو كأنها حدث طبيعى كأى حدث طبيعى آخر ، وإنما بإعتبارنا فاعلين وفى صميم هذه الحركات والتغيرات ، وهذا يعنى دراستها من خلال قيم حياتنا الإنسانية : من خلال قيمة الحرية بمعناها الحقيقى والعدالة والمساواة وبمعنى محدد وشامل من خلال قيمة السعادة التى هى هدف كل إنسان فى هذه الدنيا مهما إختلف الناس بعد ذلك فى تحديد هذه القيمة لأن

الإختلاف فى تحديدها نفسه يدخل ضمن القيمة . .

ان هـذا يعنى الإنحياز أو التحيـز ، ولكن أى علم لا يتحيـز للإنسـان ؟! ثم أليس من الأفضـل وإنـطلاقـاً من الـروح العلمية نفسهـا أن نعلن تحيزنـا للإنسـان ولقضية الحـريـة ، أليس من الأفضـــل ، كـما ينصحنـــا مـوريس دوفرجيه ، قبل أن ننشد الموضوعية والحياد اللذين يتعـذر إدراكهما فى مرحلة تطور العلوم الإجتماعيـة الحاليـة ، أن نكون مدركين لإستحالة تخلينا عن أيديولوجياتنا كيما نحد من كل تشويه قد ينجم عنها ؟! [1].

والهدف وإن كان الوصول إلى فهم الثورة والتمييز بينها وبـين الأنـواع الأخـرى من الحـركـات والتـغيـرات الاجتماعية ، إلا أن الهدف من علم الثورة لا يقتصر على هذا ، بل يتعداه إلى محاولـة معرفـة كيفية إحـداث الثورة لخدمة القيم الإنسانية والتى يستخدمها علم الثورة كأدوات تحليل وتقييم ، إن علم الثورة هو علم تغير المجتمع ثورياً

---

(1) م . دوفرجيه ، علم اجتماع السياسة 19 - 20 .

غير أن هناك محذور يجب أن نشير إليه ، فكما أن علم الثورة يُمكننا من معرفة كيفية إحداث الثورة فإنه من الممكن أن يستغل فى هدف مناقض ، هكذا حدث لعلم الاجتماع أيضاً والذى من الممكن أن يكون أداة فى أيدى المصالح المحافظة فتستخدمه لتأخير أو لإبطال التغيرات الاجتماعية الوشيكة الوقوع [1] إنه على كل حال كأى علم من الممكن أن يستثمر لصالح الإنسان كما أنه من الممكن أن يستغل ضد الإنسان ، إن الأمر يتوقف أولاً وأخيراً على اختيار إنسانى .

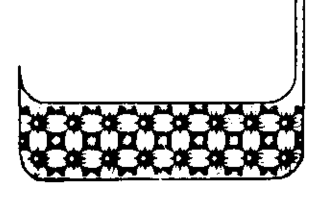
---

(1) كارل بوبر عقم المذهب التاريخى ص 27 .





مفهوم الثوره





1

دخل مصطلح الثورة إلى العلوم السياسية فى القرن الثامن عشر حين أعلن مونتسكيو 1689 - 1755 إن الطغيان هو النظام الطبيعى فى الثورات الشعبية [1] ويبدو التحيز ضد الثورة واضحاً هنا من ربط مونتسكيو بين الثورة الشعبية والطغيان ولا يجب أن نستغرب هذا حين نعرف أن مونتسكيو هو المبشر فى فرنسا بالديمقراطية الإنجليزية وبفلسفة جون لوك 1632 - 1704 السياسية بل إن كتاب روح القوانين الذى وردت فيه العبارة السابقة يحتوى على

---

(1) مونتسكيو روح القوانين 7 - 11 .

شبه تلخيص للقيم والمؤسسات الديمقراطية البرلمانية ونزعة الإستقرار هذه الآتية من الطرف الآخر من المانش تتعارض مع النزعة الثورية الفرنسية .

أما كرين برنتون فإنه يفتتح كتابه بحكم قاطع « إن مصطلح الثورة من أكثر المصطلحات ميوعة وافتقاراً « للتحديد » [1] أما هيبيرل فرأى أنه طالما أن كل ثورة تنتج من ظروف خاصة وتؤدى إلى نتائج خاصة واسعة ومختلفة فإنه من الصعب عمل نظرية عامة عن الثورة [2] ويؤكد مؤلف كتاب مقدمة فى نظريات الثورة على ما يمكن أن نستخلص مما سبق بقوله « بين منظرى المجتمع وعلمائه ليس ثمة مفهوم تعريفى متفق عليه (للثورة ويلقى قبولاً عاماً [3] .

لماذا هذا الإختلاف ؟ إن الذي يثير الدهشة ليس الإختلاف فى حد ذاته . إذ من الطبيعى أن يحدث هذا فى

---

(1) عن كوهان مقدمة فى نظريات الثورة ص 14 .

(2) عن د . محمد فؤاد حجازى التغير الاجتماعى ص 306 .

(3) كوهان مقدمة فى نظرية الثورة ص 15 .

موضوع حساس مثل الثورة ولكن أن يدعى بعد ذلك جملة من هؤلاء الباحثين أنهم علماء اجتماع سوروكين ، باريتو ، برنتون ، بارسونز ، الخ ـ أى متخصصين فى علم يريدونه دقيقاً ومضبوطاً كأى علم من العلوم الطبيعية ، فى الوقت الذى يكشف فيه اختلافهم عن خلفيات أقل ما يقال عنها أنها لا علمية ، فكل منهم ينطلق من خلفية خاصة به . . فمن هو مرتبط بالنظم القائمة يستبعد أن يتغير شيء أو تحدث ثورة فهو يود أن يجعل ما هو أمنية ورغبة بالنسبة له واقعاً يحاول الإقناع به . وإذا حدثت الثورة فإنها لا تجد عند البعض الآخر إلا أحكاماً سلبية لا علمية معتبراً إياها شذوذاً وانحرافاً محاولاً أن يجعل من تجربته الخاصة والشخصية قضية عامة ، فقد نشر سوركين 1925 كتابة سوسيولوجيا الثورات والذى باعترافه مؤسساً على تجربته الخاصة خلال السنوات الأولى للثورة الروسية . ونظراً لأنه معاد للثورة لأسباب شخصية فإن كتابه المشار إليه يقوم على مفهوم أساسى : شذوذ السلوك البشرى المرتبط بالإجراءات الثورية [1] أما من يرتبط بالنظرية

(1) سوروكين علم اجتماع الثورات ص 18 .

الماركسية فإنه يحاول جر الأحداث من شعرها لكى تدخل فى قوالب النظرية الماركسية خاصة بعد أن فقدت الماركسية قدرتها على حوار الواقع بموت ماركس(*) وتحولها على يد لينين ثم ستالين إلى أيديولوجية سلطة .

هذا كله مما يجعل إدعاء الموضوعية إفتراء لم يعد ينطلى على أحد « هل يمكن أن يقوم بحث دون وجود دافع الرغبة فى المعرفة أو المصلحة العملية ؟ هل يستطيع عالم الإجتماع أن يواصل بحثه دون أن يكون مستعداً للدفاع عنه ضد هؤلاء الذين يتبنون إتجاهات مخالفة ؟ هكذا يتساءل جروس غير أنه إلى هذا الحد تبدو المسألة لا غبار عليها ، ولكنه لا يلبث أن يؤكد ما يشكل دحضاً لادعاء الموضوعية » إنه فى دفاعه لا بد وأن يستخدم حججاً عقلية تتطلب بالضرورة أحكاماً قيمية أو أحكاماً معيارية [1] وهذه

(*) إقرار للحق فإن كارل ماركس لم يكن يستنكف الإقرار بالخطأ أو بالتقصير حين يتبين له ذلك وقد حدث هذا والدليل دراسته عن الملكية الآسيوية .

(1) عن كوهان مقدمة فى نظريات الثورة ص 47 .

الأحكام بكل تأكيد ليست مستمدة من الدراسة أو البحث نفسه بل مفروضة عليه .

إن ما يثير شكوكنا فى مثل هذه الأحوال ليس وجود هذه الأحكام المعيارية فنحن نعرف أن ما يتعلق بالإنسان لا يمكن أن تتجرد دراسته من النظرة الأخلاقية بل ولا يجب أن تتجرد وإلا أصبحت الدراسة بدون فائدة على الإطلاق إن لم تكن ضارة ، ولكن ما يثير شكوكنا هو نفى هذه النظرة الأخلاقية وادعاء التجرد الموضوعى مع أنه يستحيل إقامة أو تحديد علاقة سببية فى العلوم الاجتماعية [1] . وهو الشرط الأساسى لإمكانية التجرد الموضوعى فى الدراسة غير أن جونسون لا يلبث أن يجعل من شكوكنا يقيناً ، فعالم الاجتماع لا يدرس فى الحقيقة المواقف الثورية بموضوعية ولكنه يدرسها لهدف محدد . حتى يستطيع الحيلولة دون تطورها ونموها أو بمعنى آخر حتى يستطيع إجهاضها « ففى حالة تشخيص إختلال التوازن الاجتماعى ـ هكذا يقول جونسون ـ والذى قد يؤدى إلى الثورة يستطيع عالم

---

(1) نفس المرجع .

الاجتماع أن يعمل من أجل ألا تتحقق أسوأ المخاوف ، بمعنى أن يعمل من أجل ألا تتحقق أسوأ المخاوف . بمعنى أنه يتيح للعاملين فى السياسة إجراء عملية تغيير بدلاً من الثورة »[1] وبالطبع إن الذين يخشون الثورة والذين تثير لديهم الثورة أسوأ المخاوف ليس من الصعب تخمينهم ، وهذا يعنى أن عالم الإجتماع يدرس الثورة لكى يعرف كيف ولماذا تحدث حتى يتنبأ بها مقدماً وحتى يمكن الساسة وحرس النظام القائم من تفاديها ، فعلم الإجتماع على هذا النحو وسيلة إنذار جيدة للنخبة « الشرعية » عن إمكانية حدوث ثورة ، فينبهها إلى ضرورة إحداث تغيير اجتماعى حتى « لا تكون هناك ضرورة للثورة » إلى جانب الاستعداد العسكرى للتصدى لها [2] وإن كنا لا نوافق ولا نصدق أن نظاماً معيناً خشية الثورة يمكن أن يصل به الأمر إلى إحداث تغيرات فى بنيته نفسها تجعل الثورة لا ضرورية ، لأن معنى هذا قد يصل أحياناً إلى ضرورة أن

---

(1) انظر جونسون التغير الثورى 167 .

(2) نفس المرجع 120 .

يلغى هــذا النـظام نفســه لكى تصبـح خــلال تجارب المجتمعات وحركـات التغيير أن هنـاك إجراءات يمكن أن تتخـذ ، وإن كانت لا تصـل إلى حـد جعـل الثـورة غـير ضرورية ، فإنها تؤدى إلى سحب الثورة لا ضرورية ، أى أن يحدث التغيرات التى من المفروض أن تحدثهـا الثورة ـ بيدى لا بيد عمرو ـ وهذا غير ممكن على الإطلاق . ولكن الـذى ثبت من الفتيـل ، وقــد أثبتت هـذه الإجــراءات فعاليتها ، لقد أعلن برودون 1809 - 1865 الذى إنتبه إلى هذه الإمكانية أن إصلاحاً سياسيـاً يكون من شـأنه إلغـاء الثورة الاجتماعية » [1] ومن بين هذه الإطلاحات السياسية تبنى نظام حكم سياسى يميل إلى الإعتدال ، وتجنب الكبح المباشر ، وإدخال حق الإنتخاب العـام الذى يتضمن من حيث المبدأ فصلاً كـاملاً بـين السلطة السياسيـة والسلطة الإقتصـاديـة.وكذلك حق تشكيـل النقـابـات والإضـراب والمظاهرات ، وبمعنى مجمل ومحدد إتاحة ما يعرف فى علم النفس « بـالتنفيس Defoulement حتى لا يؤدى

(1) برودون حل المشكلة الاجتماعية ج 1 ص 87 .

الضغط والنقمة المكبوتة إلى الإنفجار ومع أن ماركس قد فاته تخمين الهدف من فصل السياسة عن الإقتصاد وهو الإنجاز الليبرالى رقم واحد ، وإتاحة الفرصة للمشاركة السياسية أمام جميع فئات المجتمع ، فاعتبر حق الإنتخاب العام الذى فاز به أخيراً العمال » خطوة ثورية ستتيح الفرصة لنقل القوة السياسية إلى يد الطبقة العاملة [1] مع أن الهدف الذى غاب على ماركس هو منع هذا الانتقال نفسه . وهناك طرق أخرى يمكن عن طريقها تأجيل الثورة أو إجهاضها ، كإستقطاب العناصر النشطة وسحبها من وسطها الاجتماعى ، سواء تم هذا الاستقطاب على مستوى فردى أو كجماعة ، وقد حرض على هذه الإصلاحات سان سيمون منذ 1821 داعياً البورجوازية إلى تبنى تصوراته « خشية أن الطبقة العاملة قد تأخذ فكرة المساواة على الطريقة التركية ـ أى الإسلامية ـ مما يؤدى إلى إلحاق الضرر بالحضارة أو بالبورجوازية » [2] . ومن ضمن

---

(1) مقالة لكارل ماركس فى نيويورك تريبون اغسطس 1852 .

(2) سان سيمون عن النظام الصناعى ص 205 - 207 .

هـذا المخطط يمكن أن نشـير إلى « الهـايـد بـارك » والأمم المتحـــدة نفسهـا ، والتى تهـــدف فى الـدرجـــة الأولى إلى إمتصاص نقمة الشعوب بمنحها وهم المساواة مع طغاة عالم اليوم .

حقيقة إن هذه الإجراءات : النقابية ، الإنتخابـات ، المضاهرات الإضرابات ، لم تعد تخفى حقيقتها على أحد ، ولم يعد أحد يجهل الأهداف المقصودة من ورائها ، ولهـذا فإنها شي فشىء أخذت تفقد فعاليتها كصمام أمان وطريقة لتوجيه الغضب الإجتماعى وجهة لا تضر بالنظم القائمة ، وتقييم الكتـاب الأخضر لهـا صريـح فى هـذا الخصـوص « تـدجيـل » « حكم غيـابى » « تـزييف للديمقـراطيـة » « إجهاض للديمقراطية » « خيانة » [1] مما أصبح معه يتحتم على علم الإجتماع أن يبحث عن طـرق جديـدة لتخديـر الشعوب أو لامتصاص غضبها . هنيئاً لعلم الإجتماع بهذه الـوظيفة كحـارس أمـين وجهـاز « إنـذار مبكـر » للنـظم القـائمـة ، لكنـه لا يجب أن يـدعى بعـــد هـذا الحيـــدة

---

(1) معمر القذافى الكتاب الأخضر الفصل الأول .

والموضوعية ، فهو منحاز بالكامل ، ونحن لا نعترض على حق « العلماء » فى الانحياز خاصة فى مجال العلوم الاجتماعية ، فعلم الثورة منحاز أيضاً ، ولكن نستنكر محاولة إخفاء هذا التحيز . وإذا كان علم الاجتماع ينحاز للنظم الإجتماعية القائمة فإن علم الثورة ينحاز للثورة ، وإذا كان علم الاجتماع يدرس الثورة من أجل إبطال مفعولها ، فإن علم الثورة يدرس الثورة من أجل إبطال ما يتخذ من إجراءات لإبطال الثورة .

وللحقيقة فإن علم الاجتماع ، منذ نشأته فى أحضان الاستعمار لم يخرج عن الدور المطلوب منه سواء حين كان طليعة الاستعمار أو حين وجه لداخل المجتمعات الاستعمارية نفسها : توقع ما قد يحدث حتى يمكن « للحكومة » أن تتدخل قبل فوات الأوان ، تحديد مواقع الخطر وعوامل التذمر حتى يمكن سحب الفتيل قبل اشتعاله . إن منهج علم الاجتماع نفسه يرتبط بالنظام الليبرالى وهو المنهج المسمى بالمنهج الإحصائى ؛ فكما يمثل النائب مئات الآلاف من الناس فإن العينة المدروسة إحصائياً تمثل عشرات الآلاف ، وصلاحية هذا المنهج تقوم

عـلى إفتراض أن هـذه العينة مكـررة آلاف المرات ، وإذا كانت نفس النتيجة يمكن أن نصل إليها فى علم الاجتماع الماركسى بافتراضه أولاً أن الشـروط الموضـوعية هى التى تخلق وعى الناس ، ولما كانت الشروط المفترضة واحـدة ـ عـلى الأقل لقـطاع من المجتمع ـ فـإن وعى الناس واحـد وبافتراض مادية الوجود ثانياً والتى تعنى أن كل إنسان يمثل أى إنسان ـ فى ظل نفس الشروط المفترصة ـ كما تمثل عينة المعدن كل المعادن ، وعلى هذا الأساس أمكن الحديث عن « الطبقة » سواء الطبقة العامة أو البورجوازية .

وإذا كان علم الاجتماع الليبرالى يقودنا إلى دراسة أفراد عـلى أنهم نواب أو ممثلون لعشـرات الآلاف من الناس ، تماماً مثلما أن النائب فى البرلمان يمثل هـذا العدد وأكـثر ، وإذا كان ينطلق من حكم مسبق : إعتبار الثورة عمل غير مشـروع وشـاذ ، إن لم يكن عنـد البعض مـرضـاً نفسيـاً إجتماعياً فهو عند البعض الآخـر مجرد شحنـة غضب إذا أفرغت عن طريق منافذ معدة لها لم يعد لها مبـرر ولا منها خـوف . عندئـذ من العبث أن نستعين بـه فى علم الثورة

والـذى يـع يعتمـد أدوات تحليـل لـلأوضـاع السيـاسيـة والاقتصـادية والاجتمـاعية عـلى نقيض أدوات تحليل علـم الإجتماع الليبرالى .

أمـا علـم الاجتماع المـاركسى ، وإن كان يعتبـر فعـل الثورة فعلاً سوياً وشرعياً إلا أنه يجرد الثورة من كل صفة إنسانية ، إنسجاماً مع المادية التاريخيـة ، ليجعلها حتميـة الوقوع كاعادة توازن بين قوى الإنتاج المتـطورة وعلاقـات الإنتاج المتخلفة عنها .

إننـا عبثاً نحـاول فهم الثورة إمـا بواسـطة علم تحكمه مسبقاً نظرة قيمية ضد الثـورة يحاول إخفـاءها خجـلاً من نفسـه تحت ستار المـوضوعيـة ، أو فى علم يقـدم « قـالبـاً كليشيهـا » على الثـورة أن تنحشر فيـه أو أنها ليست ثورة ـ سـريـربـوكـوست ـ هـذا الإفـلاس الـذى منى بـه علم الاجتماع الليبرالى وعلم الاجتمـاع الماركسى فى مـواجهة ظاهرة الثورة ، يتطلب محاولة إنشاء علم لدراسة الثورة ، لا باعتبارها مجرد شكل من أشكال التغير من عدة أشكال أخرى ، أو مجرد إعادة توازن مختل ، بل بـاعتبارهـا إعادة

تأسيس المجتمع جذرياً ووفق قيم إخلاقية وليس وفق معيار تطور قوى الإنتاج .

ما هي الثورة إذن ؟

سؤال من حقنا أن نطرحه وأن ننظر باديء ذي بدء إلى الإجابات التي أعطيت على هذا السؤال ، لنرى أولاً هل أجابت ، وثانياً ماذا تعني إجابتها .

شاتوبريان في بحثه المنشور 1797 يرى الثورة على أنها إنقطاع في التاريخ « خط يشطر الزمان نصفين ومعه الأفكار ، الأخلاق القوانين اللغة نفسها ، نصف ما بعد ونصف ما قبل ، متضادين لا يمكن التوفيق بينهما »[1] وإلى معنى قريب معاً ذهب إليه شاتوبريان تذهب آنا أرندت إلى أن المفهوم الحديث للثورة « يرتبط إرتباطاً لانفصام فيه بفكرة أن مجرى التاريخ يبدأ فجأة من نقطة بداية جديدة وأن تاريخاً جديداً كل الجدة لم نعرفه ولم يحك لنا عنه أحد

---

(1) عن ديكو في علم اجتماع الثورات المدخل .

شيئاً سيكتشف الآن أمامنا »[1] . إلا أن هذين التعريفين يسبحان فى العمومية ، فهما لا يزيدان فى معرفة الثورة ولا يضيفان جديداً نعم هناك انشطار فى الأفكار فى الأخلاق فى اللغة إلى ما قبل الثورة وما بعد الثورة ونعم أيضاً أن هناك نقطة بداية جديدة للتاريخ ، ثم ماذا بعد ؟ إن هذين التعريفين يحومان حول الموضوع ونحن نود الغوص فيه ولا نكتفى بالعموميات .

الثورة إبدال القيم

إن أول التعريفات التى تصادفها ، والتى تحاول استكناة الثورة هو أن الثورة « إبدال القيم » ومن القائلين بهذا التعريف بيتى ، هنتنجتون ونيومان [2] ويعنى إبدال القيم إن مفاهيم الخير والشر ، الحق والباطل الصواب والخطأ ، المباح والممنوع . . الخ تكتسب محتوى جديداً ، فما كان

---

(1) انا ارندت فى الثورة نيويورك 1965 ص 21 .

(2) انظر كوهان مقدمة فى نظريات الثورة .

يعرف بالخير قد يصبح شراً ، والحق قد يصير باطلاً ، وما كان باطلاً يصير حقاً، والمباح قد يمنع، والممنوع يباح، وما كان صواباً قد يصير باطلاً، وهذا كله يعنى أن القيم التى على أساسها يقيم المجتمع سلوكه ونشاطاته وعلاقاته تنهار بفعل الثورة لتخلى مكانها لقيم جديدة.

ولكن حين ندقق النظر فى مثل هذا التعريف نجد أن صعوبات جمة تعترض التسليم به ، من هذه الصعوبات :

1 ـ إن هذا الإبدال يتطلب عادة زمناً قد يطول ، فلكى تحل القيم الجديدة محل القديمة فإن هذا يستغرق زمناً قد يستغرق عشرات السنين فلكى تصبح القيم الجديدة فعالة وقادرة على ضبط السلوك وتنظيم العلاقات يتطلب الأمر اقتناع نسبة الغالبية من أفراد المجتمع ، مما يجعل تعريف الثورة بأنها « إبدال القيم » أمراً غامضاً ، خاصة ونحن نعرف أن عنصر السرعة أساسى فى الثورة ، ثم ليس من الضرورى ولا من المؤكد أن يقبل هذا الإبدال من كل أفراد المجتمع وفئاته ، بل على العكس فإنه من المتوقع أن يواجه بمقاومة أحياناً شديدة وهذا يعنى أن الثورة حتى لو

كانت إبدالاً للقيم فإن لها طريقة خاصة لهذا الإبدال وهذا بالضبط ما نود معرفته .

2 ـ إن هـذا الإبدال يمكن أن يتم دون أن يكـون هذا الإبدال صادراً عن ثورة ، فظهور النفط مثلاً أدى إلى تغيير فى قيم بعض الفئات الإجتماعية مما أدخـل الثورة معيـاراً للتقييم وجعل « حجاجاً » يتولون إدارة علب الليل ، ولا يمكن أن نقبل وصف مثل هذا الإبدال بالثورية .

3 ـ إن إبدال القيم يتم ببطء وعلى مستوى من التجريد يجعل من الصعب أحياناً إدراكه قبل أن يتم ، فلو قارنا على سبيل المثال وضـع المرأة عـام 1950 وضعها الآن 1983 فى ليبيا لهالتنا درجة الإبـدال فى القيم المتعلقة بـالمرأة ، فمن حبيسة أربعة جدران موضع مهانة إلى ند للرجل فى الجامعة والعمـل ، ومن مخلوق مصـدر لعنـة ونجـاسـة إلى مخلوق يستوجب الإحترام والتقدير ، وليس هذا البطء والتجريد مما تتصف به ما يطلق عليه ثورة . .

4 ـ إن إبدال القيم قد يكون سلبياً وقد يكون إيجابياً ، إن تعاطي الخمور وقبول الرشوة مثلاً وشيوع هذا فى مجتمع

ما يعنى حدوث إبـدال فى القيم ، لكنه فى الحقيقـة إبدال سلبى ، فهـل معنى هـذا أن كـل إبـدال فى القيم يكـون ثـورة ؟ وبمعنى آخـر هــل يمكن عـزل فعــل الثـورة عن الأخلاق ؟!

5 ـ وهذا الإعتراض يرتبط بسابقه ، إن تعريف الثورة على أنها إبدال القيم دون تحديد هوية وطبيعة هذا الإبدال وهذه القيم يعنى اللجوء إلى مبدأ النسبية والـذى تستحيل معه الأخلاق ويستحيل معه الإجتماع[1] وبالتالى ما زمال تعريفاً ناقصاً .

6 ـ وكـما أن التغيـير فى القيم قــد يؤدى إلى تغيـير فى المؤسسات ، فإبدال القيم الذى حدث فى المجتمع الجاهلى العربى بفضل الدعوة الإسلامية أدى إلى تغيير فى مؤسسات المجتمع العربى آنذاك ، والإبدال فى القيم الذى حدث فى روسيا القيصرية إبتداء من أحداث الأحد الدامى فى فبراير 1905 قد أدى إلى تغيير في المؤسسات القيصرية الذى تكلل بــانتفــاضــة فبــرايــر 1917 الشعبيــة والتى أسقــطت

(1) انظر د . رجب بودبوس اخلاق الاجتماع .

القيصرية . ولكن قد يكون العكس صحيحاً أيضاً ، أى أن يؤدى تغيير المؤسسات أولاً إلى تغيير فى القيم ، فلقد أدت النازية والفاشية إلى إبدال فى قيم المجتمع الألمانى والإيطالى . ومع ذلك لا أحد على علمى ـ يعتبرهما ثورة .

كما أنه من الصحيح أيضاً أن تغيير المؤسسات لا يؤدى دائماً إلى إبدال فى القيم ، فالإنقلابات المتوالية والتغيرات فى مؤسسات الحكم ظلت فى كثير من الأحيان بدون تأثير يذكر على قيم المجتمعات التى حدثت فيها . وهكذا ظلت بعض القطاعات فى فرنسا ذات ولاء ملكى حتى بعد القضاء نهائياً على المؤسسة الملكية 1848 .

إذن الثورة ليست مجرد إبدال القيم ، وإن كانت تقتضى ذلك لأنها بالضرورة تعنى تدمير القيم القديمة وبالتالى يصير ضرورياً إيجاد قيم جديدة .

بل أصلاً القيم القديمة تحطمت على أساس تصور قيم جديدة . ولكن ما بين تكوين هذا التصور وتحوله إلى ممارسة . أى إلى جزء من نفسية المجتمع .

هناك فترة لا بد منها ، قد تطول وقد تقصر ، والخطورة

تأتى من أنه فى هذه الفترة من الممكن أن يظل التصور مجرد شعار مرفوع فى الوقت الذى فقد فيه المجتمع قيمه القديمة أو على الأقل شـك فى جدواهـا ، أو أنها فقدت فعـاليتها بسقوط المؤسسات المساندة لها بفعل الثورة .

إنها مرحلة من « الفوضى القيميـة » كلما طالت ، كلما تفاقمت الأزمة وكانت النكسة محتملة ، أو بروز ممارسات ينكرها المجتمع نظراً لتناقضها مع القيم الجديـدة والتى لم تحصل بعد على فعالية تمكنها من توجيه السلوك العام ، أو أنها لم تتكون لها مؤسسات مساندة . إن ما بين إنهيار القيم القديمة وإحلال القيم الجديدة ما يشبه فترة النقاهة ؛ لقد تم التغلب على المرض ، لكن الصحة لم تسترد بعد وبالتالى من السهل أن تعود جراثيم المرض ، إلى مهاجمة المريض . وأهمية الثورة تظهر جلية فى فترة « المابين » فالثورة لازمـة الاستمرارية حتى يتم الإحلال الفعلى للقيم الجديدة . .

صحيح أن استمرارية القيم القديمـة فى الوجـود يؤدى إلى أزمة فى الثورة وإلى سقوطها فى المدى الطويل ، ولهذا لا بد وأن نقر بالأهمية القصوى لإبدال القيم فى الثورة ، بل

لا تعتبر الثورة ناجحة إلا إذا تمكنت من تحقيق هذا الإبدال . وإذا كنا نقبل هذا التعريف مبدئياً وجزئياً فإننا مع ذلك لا بد أن نكمل النواقص فيه والمتمثلة فيما يلى :

1 ـ إن إبدال القيم فى الثورة يتم بطريقة مقصودة وواعية وفى هذا يختلف الإبدال الثورى ـ من هذه الناحية ـ عن الإبدال الإعتيادى ، فالإشتراكية وسلطة الشعب تتطلب إبدالاً فى القيم ولا يمكن لها أن تنبت على أرضية القيم القديمة ، وما دامت القيم القديمة تشكل أرضية الواقع فإن الإشتراكية أو سلطة الشعب تظل كخيط عنكبوت معلقة فى الهواء .

2 ـ إن إبدال القيم يتم وفق أهداف محددة ذات طبيعة أخلاقية مثل المساواة ، العدالة ، الحرية ، السعادة ، التقدمية .

وبإختصار إذا أردنا أن نحدد فعل الثورة فى مسألة القيم والإبدال فإننا نقول : إن الثورة ليست إبدالاً للقيم ـ وفق المبدئين السابقين ـ فقط وإنما أيضاً إزالة الموانع التى تحول دون هذا الإبدال ، فالإبدال لا يتم تلقائياً وإلا ما كان لنا

أن نتكلم عن « ثورة » ، فالذى يحدث أن القيم القديمة موجودة لأنها تستجيب لمصالح وتطلعات فئات من المجتمع سياسياً وإجتماعياً واقتصادياً ، ففيما يتعلق مثلاً بتحرير المرأة ، فإن القيم القديمة ترتبط بموقف الرجل من المرأة ، وليس من السهل أن يتنازل هذا عن هذه القيم ، كما أن القيم المرتبطة بنظم الحكم التقليدية ستجد فى الطبقات الحاكمة مدافعاً عنها رافضاً لإبدالها ، والقيم المرتبطة بنظم الإستغلال الإقتصادي ستجد من يبررها ويحميها ، وأذا كان صحيحاً أنه « لا يمكن الإستيلاء على السلطة السياسية دون الإستيلاء مسبقاً على السلطة الثقافية »[1] لأن السلطة السياسية بدون دعم السلطة الثقافية ستكون غير ذات جدوى معرضة للإنهيار في أى لحظة ، وأنه كما يقول أدواردز « لا بد من ظهور ظاهرتين فى المرحلة التى تسبق الثورة هما : إنتقال وتحول ولاء المثقفين وتكوين الاسطورة الاجتماعية »[2] فالمثقفون هم عادة حماة القيم

(1) الان بينوا الأفكار فى محلها ص 255 .

(2) عن د . محمد فؤاد حجازى التغير الاجتماعى ص 318 .

والمدافعون عنها والمرسخون لها فى وعى الجماهير ، وتحول ولائهم يعنى أن هـذه القيم صارت بـدون حمايـة ، وهذه الظاهرة ـ تحول ولاء المثقفين ـ نشاهدهـا اليوم عـلى نطاق واسع فى أوروبا شرقها(*) وغربها وخاصة فرنسا [1] ولكن ما يتيح هذه الإمكانية ، أى السيطرة على السلطة الثقافية والتى تتقـاسمها الآن عـلى الأقل الأحـزاب والاتجـاهـات المـاركسية مـع الأحزاب الليبـرالية والمحـافـظة فى أوروبـا الغربية ، مايتيح هذه الإمكانية توفر المناخ الليبرالى فى هذه المجتمعات مما يمكن من السيطرة على الثقافة أو على ا لأقل التأثير الفعال فيها دونما الحاجة إلى السلطة السياسيـة ومن الممكن أن يحدث هذا التأثير إبدالا فى القيم دون اللجوء إلى الثورة . لكن هذا المناخ الليبرالى ليس متوفراً فى كل مكان وبالتالى فـإن الثقافـة ووسـائلهـا إذاعـات ، صحف ، مـطابـع ، تعليم . . . الـخ فى أغلب المجتمعات هى تحت السيـطرة

(*) ظـاهرة المثقفـين المنشقين لكن مـا يقلل من أهمية هـذه الظاهـرة ان المثقفين هم موظفون رسميون .

(1) ريمون ارون افيون المثقفين خاصة 220 الى 232 .

المباشرة للطبقة الحاكمة ، ولا تسمح على الإطلاق بأى خروج عن الخط الذى تتبناه ولا أى نقد للقيم التى تعتنقها ، وبالتالى يستحيل إحداث أى تأثير فى الثقافة فى هذه المجتمعات فى إتجاه إبدال القيم وإنطلاقاً من هذه الإعتبارات يصبح الإستيلاء على السلطة السياسية أمراً لازماً لإحداث أى إبدال فى القيم .



2

إن التوتر داخل المجتمع ، إذا لم يجد منفذاً ، فإنه يقود إلى العنف وأحياناً إلى الثورة ، ولهذا تعمل النظم دائماً على خلق منافذ يتسرب منها التوتر ويمتنع بالتالى تراكمه : المظاهرات ، الخطب فى الأماكن العامة ، الأشرطة العنيفة . . إلخ وإيجاد قيم تغيب الأصل الحقيقى للتوتر وتحافظ على الوضع القائم ، بحيث مهما بلغ التوتر فى المجتمع لا يصل الأمر إلى وضع النظام نفسه موضع سؤال . ولقد أشرنا فى موضع سابق إلى أن القيم الثقافية فى الحقيقة ، وليست الشرطة والمخابرات والجيش وبقية وسائل القمع ، هى التى تحافظ على الوضع القائم ، وهى

التى تضفى الشرعية على ممارسات الشرطة والمخابرات . . إلخ إذ هذه جميعاً كمؤسسات تدعى شرعيتها فى الحفاظ على « المجتمع » وبالتالى يستحيل تغيير الوضع القائم ما لم يحدث تغيير فى الأسس الثقافية التى تحافظ عليه ، وهذا على النقيض مما تذهب إليه الماركسية وفى نفس الوقت فإنه لا يمكن المساس بالأسس الثقافية ما لم يحدث إبدال فى المؤسسات التى تحمى هذه الأسس ، ولهذا ربما كانت أكثر مراحل الثورة أهمية هى التى تبدأ بالإستيلاء على السلطة[1] إذ عندئذ يمكن إحداث إبدال فى المؤسسات مما يسمح بإحداث إبدال فى القيم . .

مع ذلك هذا الإبدال فى القيم وفى المؤسسات ليس بهذه السهولة يمكن أن يتم بمجرد الوصول إلى السلطة ، فالمؤسسات أمر وصل الإنسان إليه بصعوبة وبذل فى سبيلها عناء كبيراً ، وأيضاً دفع أحياناً ثمناً فادحاً ـ فى الأرواح كما فى المال ـ فى سبيلها ، وهى بالإضافة إلى ذلك تقدم خدمة للإنسان ـ وهذا هو سبب وجودها ـ كما أن لها

---

(1) كوهان مقدمة فى نظريات الثورة ص 248 .

ميزة أساسية باعتبارها قد تمت تجربتها وثبتت صلاحيتها ذات يوم ، والتعود عليها يجعل من الصعب قبول فكرة تغييرها أو إسقاطها ، فالإنسان يخاف المجهول مهما كانت أحياناً ميزاته ، ويقبل على المعروف مهما كانت أحياناً سيئاته ، إننا نفضل غالباً الطريق الذى تعودنا السير فيه ، والشارع الذى عشنا فيه ، المدينة التى ولدنا فيها ، إن العادة تستعبد الإنسان أكثر ربما مما يستعبده أى شىء آخر ، إن التعود حليف الأنظمة الإجتماعية ، فالتعود يعنى آلية السلوك ، وهذا يعنى مجهوداً أقل أليست العادة ـ كما يقولون ـ طبيعة ثانية .؟ فى حين أن التغيير ضد آلية السلوك يتطلب مجهوداً أكبر ، والإنسان غالباً ما يكون محباً للراحة والدعة والسلوك التلقائى ـ الذى حظ التفكير فيه قليل ويكره المخاطرة وبذل المجهود ، وعلى هذا فإن الإنسان الذى تعود التعامل وفقاً لمؤسسات بعينها يفضل أحياناً كثيرة المحافظة عليها بل ويتأقلم مع سيئاتها ، وعلى هذا النحو يذهب أدورادز إلى أن « أى مؤسسة بالغة ما بلغت من السوء والفساد ستظل باقية إذا كانت عميقة الجذور فى أرض الأعراف السائدة ، ذلك أن الإنسان أسير

عاداته ومعظم المؤسسات هى نتاج العاطفة لا العقل ، وقد يتكبد الإنسان المعاناة والخسارة على أن يسقط من نظامه الإجتماعى مؤسسة قائمة إعتاد بقاءها طويلاً ، ولا يعنى شيئاً أن تكون المؤسسة البديلة أكثر امتيازاً ، فهى ليست القديمة » [1] ورغم هذه الصعوبة فإن التاريخ الإنسانى يدلل على وجود هذا الإبدال وهذا التغيير فى المؤسسات فكيف يحدث هذا الإبدال ؟ ولماذا يقبل الإنسان على مضض - كما يرى أدورادز - بالمؤسسات البديلة ؟ أن ادورادز يكتفى بأن يجيب أنها الضرورة الملحة ، ولكن هذا لا يفسر شيئاً .

ان القول بأن معظم المؤسسات نتاج العاطفة لا العقل ، كما كما قال جوستاف لوبون « إن تغلب الأوهام على الشعوب أنفع » [2] أمر يجب ألا نتركه يمر دون نقاش : أنفع لمن ؟ من مصلحة من تغييب جذور المؤسسات ؟ من الذى يكشف عن جذورها النتنة أحياناً

---

(1) عن كوهان نفس المرجع ص 2 .

(2) غوستان لوبون روح الثورات ص 18 .

تحت الأطلية البراقة ، من يجعل أمر إبدالها ضرورة ملحة ؟ كيف يمكن لــه أن يشــذ عن الإجمــاع وعـن الخضــوع للأوهام ؟!

في الواقع أن الإجـابات التى نعـثر عليها ، والتى لكى تفسر سقوط الأوهام فإنها تلجأ إلى الاستعانة بأوهام أخرى تجعلنـا حـذرين فى تنـاولهـا . بـالـطبـع إذا كـانت معـظم المؤسسات نتاج العـاطفة لا العقـل فإن عـوامل سقـوطها يجب أن يبحث عنهـا فى العاطفـة لا فى العقل ، وهـذا ما حاوله لوبون لكى يفسر سقوط الملكية ونجاح الثـورة « لم يقم سلطان الثورة الفرنسية على ما كانت تنشره من مبادىء ولا على ما كانت تضعه من نظم إذ الأمم لا تبالى بالمبادىء ولا بالأنظمة إلا قليلاً ، وإنما السبب فى قوة هذه الثورة وفى رضى فرنسا بها وبما أتته من مذابـح وهدم وهـول وسائـر المظالم ، وفى وقوفها ظافرة فى وجه أوربا المدججة بالسلاح هو إقامتها ديانة جديدة لا نظاماً جديداً [1] وهو لا يكتفى بهذا المثال بل يحاول تعميم وجهـة نظره عـلى ما سبق من

---

(1) نفس المرجع ص 17 .

أحداث محاولاً على نفس النحو تفسير سقوط دولة الرومان المنيعة أمام رعاة البدو العرب « لقد خضعت قوة الرومام المنيعة الجانب لجيوش رعاة البدو » وهؤلاء إذا قارناهم منطقياً بإمكانيات الرومان فإن حظهم فى الإنتصار أقل من صفر ، ولكن المسألة لا تتعلق بالمنطق ولا بالإمكانيات المادية فما لديهم أقوى وأعتى العاطفة « لقد أضاء قلوبهم ما جاء به محمد من الإيمان » ويعقد لوبون مقارنة بين رعاة البدو الذين كل سلاحهم ـ أمام جحافل الرومان ـ الإيمان . وبين جنود العهد « الثورة الفرنسية » وهم يقارعون جيوش أوربا وجنود العهد هؤلاء كرعاة البدو لا يملكون أية إمكانية غير الإيمان « هكذا لم يقدر ملوك أوربا على مقاومة جنود العهد الرثة الثياب لأن هؤلاء كانوا مستعدين للتضحية بأنفسهم فى سبيل عقيدتهم »[1] بينما جنود ملوك أوربا فى مواجهة جنود الثورة الفرنسية ، كجنود روما فى مواجهة رعاة البدو ، يملكون كل الإمكانيات غير أنهم ليسوا مستعدين للتضحية بأنفسهم ، ولا يملكون

---

(1) نفس المرجع ص 17 .

قضية يضحون من أجلها ، وعلى هـذا فإن مـا يبدو مجـرد عاطفة قوية وبعبارة أوضح نجـد عند ميـرل حين يعـرف الثورة بأنها « حركة إجتماعية والتى بها تحل بعنف أسطورة جـديدة محـل أسطورة قـديمة »[1] هى فى الـواقع أسبـاب عقلية ، ليست المسألـة مجرد أسـطورة تحل محـل أخرى ، ليست مجرد عاطفة قوية تطرد عاطفة قد بردت : إن رعاة البدو يحملون تصوراً للعالم وللحياة وللعـلاقات الإنسـانية أفضل مما كانت جيوش روما تقوم بحراسته وجنـود الثورة يدافعون عن حريتهم ، عن كرامتهم ، بل عن وجودهـم ، كـل جندى فيهم كـانت الحرب مـوجهة ضـده ، تمسه فى صميم إنسـانيته ، بينـما جنود الملوك كـانوا يحملون أكـثر الأسلحة تقدماً ، لكن الحرب ليست حربهم ، لا يملكون سبباً لخوضها .

بالطبع لا يمكن تجاهل العقيدة ، أى الإيمان بما تطرحه « الثورة » من مبادىء ولكن الإيمان فى حد ذاتـه لا يعـنى

---

(1) عن د . حجازى التغير الاجتماعى ص 320 .

شيئاً ، وإلا لماذا يؤمن إنسان بأسطورة جديدة ويتكبد المشاق والتضحيات من أجل إحلالها محل القديمة ، إذا كانت المسألة مجرد استبدال عاطفة بأخرى فإن هذا لا يستحق العناء ، أن الإيمان يأتى مما تقدمه « الثورة » من مبادىء ومؤسسات لتنظيم حياة المجتمع ، ومن حلول مشالكه التى يعانى منها . وهذا يتبين فى أن الثورة « الإسلامية التى قوضت صرح الإمبريالية الرومانية والفارسية قد أوجدت عالماً جديداً أو حضارة جديدة ، ولم تكن مجرد إحلال أسطورة محل أخرى ، ثم كم من الأوهام والأساطير « الديانات » لم تتمكن من تجاوز حدود ضيقة ، وظلت بدعة يمارسها قلة من الحمقى والمشعوذين ؟! ترى لو لم يفتقر الشعب الفرنسى إلى المساواة ، لو لم يكن رازحاً تحت الظلم ، لو لم تكن مآسيه فى العهد القديم أسوأ من أى مساوىء « للثورة » هل كان يقبل الثورة ويحميها بالدم ويدفع عنها بأبنائه جيوش أوربا المدججة بالسلاح وهو الشعب الأعزل الجائع الذى لا يتقن من فنون القتال إلا النزر اليسير؟ ان الثورة ما كان لها ـ أصلاً ـ أن تقوم ، وكان الأمر مجرد تمرد يمكن لفرقة من جيش الملك أن

تسحقه . ان الشعوب ليست لا عقلانية إلى هذه الدرجة التى يتصورها عليها لوبون وميرل وغيرهما .

ان تغييب جذور المؤسسات ، وتحويلها إلى أسطورة له أسباب لا تكاد تخفى على أحد ، فالحقيقة أن جميع المؤسسات هى من صنع الإنسان ، لكن لكى يضمن ثباتها وعدم تغييرها فإنه يلجأ إلى تغييب أصولها ويحاول ربط الجماهير بها عاطفياً ، وهكذا الجماهير بمؤسسة الوطن (*) عاطفياً أدت إلى مجازر ذهبت الجماهير ضحيتها .

فى حربين عالميتين لإخفاء السبب الحقيقى فى الصراع ، وتحويل الثورة إلى مجرد صراع أسطورتين عقيدتين . يقصد من ورائه أما الطعن فى الثورة أو أن بعض الفئات تريد

(*) الوطن والوطنية بالمفهوم الأوربى أو الدولة سوق والتى فيها حل الرباط السياسى محل الرباط الاجتماعى وصار البناء الاجتماعى مناقضاً للبناء السياسى السياسى الذى يربط جماعات غير متجانسة اجتماعياً راجع معمر القذافى ـ الفصل الثالث الكتاب الأخضر ص 23 الى 32 .

الإستيلاء على « الثورة » بعد تحقيق مآربها فتلوح للجماهير بما هى فى ظمأ إليه لكى تفرغه بعد ذلك من محتواه فتستمر المؤسسات القديمة تحت غطاء جديد .

* * *

إبدال القيم ، إبدال المؤسسات ، ألا يمكن أن يكون نتيجة وليس سبباً ؟ أعنى لماذا حدث الإبدال فى القيم والمؤسسات ؟ ألا يمكن أن تكون هناك علة لهذا الإبدال هى التى نبحث عنها ؟ وكيف يحدث هذا الإبدال ؟

صحيح كما رأينا أن تغيير القيم ليس فى حد ذاته ثورة كما أن تغيير المؤسسات أيضاً ليس دائماً ثورة وإن كان من الممكن أن يكون نتيجة وأداة لثورة .

هل معنى هذا أن نبحث لتعريف الثورة فى عامل « السرعة » التى يتم بها التغيير ويكون التمييز بين التغيير العادى أو الإعتيادى فى القيم والمؤسسات والتغيير الثورى من حيث سرعة التغيير ؟ ونحن نجد كثيرين يميلون إلى هذا التعريف ، فيقول دن مثلاً « الثورة هى تغيير جماهيرى

سريع وعنيف »[1] وإلى مثل هذا التعريف - مع إهمال الجماهير والعنف يذهب سوروكين حين يعرف الثورة على أنها « تغيير مفاجىء وسريع »[2] مفاجىء لمن ؟ بالتأكيد للذين ليس من مصلحتهم أن تحدث الثورة ، ولكنها ليست كذلك بالنسبة للقائمين بها ، وهذا يوضح هوية هذا التعريف الذى هو فى الواقع من وجهة نظر ضد الثورة، ولكن إذا ركزنا فقط الآن على عامل السرعة فإننا نجد أن الفرق بين التغيير الإعتيادى والتغيير الثورى يكون فى « السرعة » غير أن عنصر السرعة ليس فى الواقع المميز الوحيد للثورة عن التغيير الإعتيادى ، وإذا صحت وجهة النظر التى تتبنى تعريف الثورة بأنها تغيير سريع يكون هيبرل على حق حين يرى أن « حركة إصلاحية تدريجية ولكن رئيسية قد تمهد لتغيير أساسى مستمر فى وضع السلطة السياسية والقوة الإقتصادية ، وبهذا تغير كل البناء الإجتماعى ، بينما ثورة سياسية عنيفة فجائية قد لا تنتج تغيرات باقية وعظيمة فى

---

(1) من الثورة الحديثة ص 12 .

(2) سوروكين المجتمع والثقافة والشخصية ص 481 .

النسق الإجتماعى »[1] ونحن قد نكون متفقين مع هذا النقد شريطة أن يكون من الممكن وجود مثل هذه الحركة الإصلاحية ، وأن يكون بإمكانها ممارسة التغيير التدريجى ، ولكن فى الواقع هذا ما ليس ممكناً لأن حركات الإصلاح محدودة الأهداف تقوم على التسليم بالبنية الأساسية للنظام فإذا كانت هذه البنية نفسها فاسدة نعود من جديد إلى ضرورة الثورة.

والحقيقة هناك سبب آخر لعدم قبولنا حصر التمييز بين التغيير الإعتيادى والتغيير الثورى فى عامل السرعة ، إن حصر التميز فى السرعة التى يتم بها التغيير الثورى وبطء التغيير الإعتيادى يعنى أن الثورة « تغيير سريع » والتغيير الإعتيادى « ثورة بطيئة » بمعنى أن ما أدت إليه الثورة كان المجتمع سيصل إليه بدون ثورة بفارق من الزمن فقط وباقتصاد الجهد والتكاليف وتوفير التضحيات وهذا ما يذهب اليه جوستاف لوبون صراحة « إن الثمرة التى اقتطفت بعد الكثير من أعمال التخريب كان لا بد من

---

(1) عن د . حجازى التغير الاجتماعى ص 299 .

نيلها فى نهاية الأمر مع سير الحضارة بدون عناء [1] بل ويؤكد أن الثورة كانت جهداً ضائعاً « لا ريب لدينا فى نيلنا منذ زمن طويل ما بلغناه وبلغته أمم كثيرة من المساواة والحرية سواء علينا اشتعلت هذه الثورة أم لم تشتعل » !!

إذن بالرغم من نقمة لوبون على الثورة الفرنسية فإنه يقبل ما جاءت به وما حققته ـ وليس له أن يفعل غير هذا ـ لكنه فقط يعتبرها جهداً ضائعاً لأن تطور المجتمع الفرنسى كان سيقود إلى نفس النتيجة ويتبنى نفس الرأى كاتب معاصر آخر هو ريمون أرون[2] حين يذهب إلى أنه «بوسع الواحد منا أن يتخيل أن الملكية كانت ستقوم بما جاءت به الثورة الفرنسية من بعض الحسنات واعتبرته من منجزاتها ، ذلك أن الملكية كانت ستتطور وإن كان تطورها سيظل بطيئاً » [3] ورغم أنه يعترف بالسرعة التى تم بها الوصول إلى المنجزات والمكتسبات الجديدة إلا أنه يتحسر

---

(1) غوستاف لوبون روح الثورات ص 4 .

(2) غى بيران ـ علم اجتماع باريتو ـ 189 .

(3) ريمون أرون افيون المثقفين ص 4.

على الثمن الذى دفع مقابل فارق الزمن « مع أن حق الإنتخاب العام - يقول أرون - لم يتم منحه فى إنجلترا إلا فى أواخر القرن التاسع عشر ، فإن البلاد لم تعان أزمة الإرهاب البوليسى من قبل الرعاع - كما هو الحال فى فرنسا - ولم يخش الإنجليز أن يلقى عليهم القبض ويساقوا إلى غياهب السجون دون محاكمة كما وقع فى فرنسا بالفعل ، وهكذا قد نال الإنجليز ما ناله الفرنسيون ولكنهم وفروا على أنفسهم فظائع الإرهاب [1] بالطبع ستكون الثورة عبثاً وجهداً ضائعاً لو كان ما تهدف إليه الثورة سيتحقق بدونها ولو كانت الثورة فقط من أجل التعجيل به بضعة سنوات ! ولكن لو لم يحدث ما حدث فى فرنسا الثورة . هل كانت ستصل حتماً بالطريق الإعتيادى إلى ما وصلت إليه إنجلترا ؟ ولو لم يحدث ما حدث فى فرنسا الثورة هل كانت إنجلترا ستصل إلى ما وصلت إليه ؟ ألم يكن الإرهاب الذى تولد عن الثورة الفرنسية درساً للأرستقراطية الإنجليزية ؟! ثم أن أرون نفسه يعترف

(1) نفس المرجع ص 41 .

بـاختـلاف عقليـة الأرستقـراطيـة الفـرنسيـة عن مثيلتهـا الإنجليزية ، ورفض الأولى لأي تغيير أو إصلاح أو تنازل عن جزء من إمتيازاتها وتحالفها مع الكنيسة فى الوقت الذى لم يحدث مثل هذا فى إنجلترا .[1] هذا إلى جانب أن فرنسا كانت محاصرة بجيوش معادية تريد الإطاحة بالثورة وإعادة الملكية ، فى مثل هذا الوضع أليس الإرهاب نتيجة منطقية للشعور بالخطر الداهم من الداخل والخارج ، أليس دفاعاً يائساً عن الذات ؟!

ثم على ماذا يعتمد التأكيد بأن مـا وصل إليـه المجتمع عن طريق الثورة كان سيصل إليه بالطريق الإعتيادى ؟ ان لـوبون يلجـأ إلى « سير الحضـارة » ليبنى عليه تـأكيـده ، وأرون يترك هذه « الضـرورة » بدون إسـم مـع ذلـك لا يخفى على أحد أن رأيهما يخفى نمطاً من الحتمية التى تضمن أن « تـطور الملكية سيكـون فى إتجاه مـا حققته الثـورة من إنجـازات وهى التى أدت إلى أن يصل الإنجليـز عن غير طـريق الثـورة إلى مـا وصـل إليـه الفـرنسيـون بـالـدم

---

(1) نفس المرجع ص 12 - 13 .

والتضحية ، وأن الثمرة التى اقتطفت بعد عناء ومشقة كان « لا بد من نيلها بدون عناء » أليس غريباً بعد هذا أن نجد الرجعى المحافظ لوبون والرجعى الإصلاحى آرون يلجآن فى رفض الثورة إلى الحتمية التاريخية التى تجعل الثورة بدون مبرر ، أى أن الثورة وما يعانيه الإنسان فى سبيلها كان بدون جدوى عند لوبون وآرون ، أو لمجرد إختصار الوقت كما عند لينين . ومع ذلك تظل المشكلة بدون حل : إذ لا أحد يستطيع البرهنة على أن ما أدت إليه الثورة الفرنسية ما كان المجتمع الفرنسى سيصل إليه بدون الثورة إلا بعد وصوله إليه عن طريق الثورة ، وما وصل إليه المجتمع الليبى كان متضمناً فى مرحلة ما قبل الثورة ، ان الواقع يجعلنا نجزم بأن أى تطور فى « العهد الملكى » ما كان له أن يقود إطلاقاً إلى ما قادت إليه الثورة فى ليبيا . وعلى هذا فالمسألة ليست فارقاً فى السرعة بين التغيير الإعتيادى والتغيير الثورى وإنما أحياناً يشكلان طرفى نقيض .

هل الثورة تغيير سياسى ؟

ان آرون يعتقد هذا حين يرى أن الظاهرة الطبيعية

للثورة هى أن تحاول أقلية الإستيلاء على الحكم لتخضع لمشيئتها أكثرية كبيرة [1] ففى هذه الحالة يكون الهدف المرتجى من الثورة هو الإستيلاء على الحكم وليس أكثر وإخضاع بقية المجتمع ، وقد تحدث هذه الثورة داخل الطبقة الحاكمة نفسها حين يحصل خلاف بين الأحزاب حول المؤسسات التى يمكن أن يحدث فيها تغيير أو طبيعة هذا التغيير ، مثلما يعتقد توماس كوهان ، فيضطر حزب إلى الإنقلاب على غيره والإنفراد بالسلطة وفرض التغيير كما يراه [2] والمثال التاريخى على هذا إنقلاب الحزب الفاشى فى إيطاليا ، والحزب النازى فى ألمانيا وإلى حد ما الحزب البلشفى فى روسيا(*) ولكن هناك شروطاً لا بد منها لإمكانية حدوث مثل هذا الإنقلاب :

1 ـ أن يشعر حزب من الأحزاب بأنه أقوى من بقية

---

(1) نفس المرجع ص 83 .

(2) كوهان بناء الثورة ص 93 .

(*) لم يكن الحزب البلشفى وحده فى مواجهة القيصر ، وليس له من دور يذكر فى قيام الثورة ، لكنه بفضل دهاء لينين وتملق الجنود على الجبهة الألمانية سحق كل الأحزاب الأخرى واستأثر بالسلطة .

الأحزاب ، أو أنه أقدر على تحريك الجماهير واستقطابها من غيره ، وهنا تصبح اللعبة الديمقراطية غير ذات جدوى بالنسبة له ، وملاحظة الكتاب الأخضر تجد هنا تصديقاً كاملاً حين يؤكد أن أعتى الدكتاتوريات قامت فى ظل مجالس نيابية [1] .

2 ـ أن يستحيل التفاهم بين الأحزاب ويستحيل بالتالى الوصول إلى حل وسط مما يؤدى : إما إلى شلل الحياة السياسية أو إستيلاء حزب على الحكم .

وعلى كل حال فإن الثورة كتغير سياسى يمكن أن ينظر إليه من حيث :

1 ـ أن الثورة هى إعادة بناء الدولة كما يرى جورج سوبر بيتى [2]، ولكنه لم يذكر بوضوح كاف لماذا هدمت الدولة حتى يعاد بناؤها ؟! ، ولماذا تطلب الأمر هدم الدولة لإعادة بنائها ، وهل بناء كل دولة يعتبر ثورة ؟ وهل

---

(1) معمر القذافى الكتاب الأخضر الفصل الأول ص 14 .

(2) ج س بيتى عملية بناء الثورة ص 3 .

لا بد وأن تؤدى كل ثورة إلى بناء دولة أو لا تقيم بأنها ثورة ؟! ولكن معنى هذا ألا يحكم على الثورة بأنها ثورة إلا بعد إنتهائها فى بناء دولة ، بمعنى أن الثورة هى التى تنجح فى بناء دولة فقط وهنا نسقط من حسابنا تلك التى فشلت ، فلا نعتبر كومونة باريس 1871 ثورة لأنها سقطت ، كما أن الفشل والنجاح أمر يتوقف على الزاوية التى ننظر منها حيث أنه لم يحدد لنا المعايير التى على أساسها يمكن أن تقام الدولة الجديدة . والحقيقة غير ذلك ، لقد كانت كومونة باريس ثورة شعبية بمعنى الكلمة رغم سقوطها تحت أقدام جنود فرساى . كما أن قيام دولة قد لا يعنى نجاح الثورة بل فشلها .

أما البعض الآخر فأكثر تواضعاً كمود مثلاً الذى يرى الثورة مجرد تغيير فى بناء الحكومة ، هذا التغيير الذى قد يمس أشخاص الحكومة وتكون « الثورة » هنا مسألة داخلية بالنسبة للطبقة الحاكمة - إنقلابات القصور - إذ تظل الطبقة فى الحكم ويتغير فقط الأفراد المكلفين مباشرة بالحكم ، وهذا التغيير فى الأشخاص لا يستطيع أحد فى حقيقة الأمر وصفه بالثورية ، فهو عادة لا يؤدى إلى أى

تغيير عدا الأشخاص الحاكمين ، وإلا فإن أى تعديل فى الحكومات أو تشكيل حكومات جديدة نعتبره ثورة ؟! مما يفقد مفهوم الثورة أى معنى .

أما التغيير الآخر فهو أن تتغير الطبقة الحاكمة أصلاً ، أى أن يتولى الحكم أفراد من طبقة غير الطبقة الحاكمة سابقاً ، ومع ذلك فمن الصعب ، كما برهنت الأحداث ، أن نعتبر هذا التغير ثورة بالرغم من أن الحكام الجدد لا ينتمون لنفس الطبقة الحاكمة السابقة وذلك للإعلانات التالية :

1 ـ بقاء المؤسسات الإجتماعية والقانونية والإقتصادية عما هي عليه قد يرغم الطبقة الجديدة ـ ممثلة فى أفرادها الحكام الجدد ـ أن تتقولب فى قوالب الطبقة السابقة « إن الطبقة التى ترث المجتمع ترث أيضاً صفاته » [1] .

2 ـ إن استيلاء الطبقة الجديدة ممثلة فى أفراد منها على الحكم قد يكون مجرد رغبة فى الإستيلاء على مراكز الطبقة السابقة والحلول محلها وليس أكثر .

---

(1) معمر القذافى الكتاب الأخضر الفصل الأول ص 30 .

إن هذا ما حدث ، سواء عن قصد ، أو نظراً لتجاهل أهميـة المؤسسات المنتميـة للنـظام السـابق ، فى كثـير من الحركات التى أوصلت أفراداً من طبقات فقيرة ومن عامـة الناس إلى السلطة ، فقد تحول الضباط فى كثير منها والذين ينتمون عادة لعامة الناس إلى ورثة الطبقة الحاكمة القديمـة فقلدوها فى كل شىء : طريقة الحكم ، طريقة الحياة حتى نوع السيارات والملابس والقصور ، ووصل الأمر حتى إلى مصاهرة الطبقة القديمة ، وتحقق بالتالى إستيعابهم بالكامل من قبل الأخيرة ، وأدى ذلك إلى أن يرجع من النافذة ما طرد من الباب ، وتمخضت هذه الحركات عن مجرد عبـور نخبة إلى طبقة الحكم .

3 ـ إن التغيير فى أشخاص الحكام أياً كانت طبقتهم ، وحده من الصعب أن نعتبره ثورة رغم إصرار لينين على أن « إنتقـال سلطة الـدولـة من طبقـة لـطبقـة هى العـلامـة الأساسية والجوهرية للثورة بـالمعنى العلمى المحدد والمعنى السياسى العملى للتعبير معاً »[1] فالطبقة لا تحكم فى الواقع

---

(1) لينين خطابات فى التكتيك الأعمال المختارة مجلد 6 ص 33 .

إلا من خلال أفراد .

صحيح أن الإستيلاء على السلطة أمر ضرورى وملازم للثورات ، لكن هذا الإستيـلاء لا يجب أن يكون هـدف الثورة ، وعلى هذا النحو يمكن أن نعتبر بعض الإنقلابات جزءاً من الثورة ، أو مقدمة للثورة ، لأن الإنقلاب يكتسح عوائق فى وجه الثـورة ، وفى هذه الحـالة يعتبـر الإنقلاب الجانب السلبى من الثورة أعنى مرحلة الهدم ويبقى الشق الثانى أى البناء ، وكثير هى الإنقلابات التى قامت بـالجزء الأول من مهمتها ثم توقفت : أن السلطة مغـرية والمـركز جذاب !

3

إن الإنقلاب فى حد ذاته لا يعتبر ثورة لأنه مجرد طريقة لا مشروعة لانتقال السلطة [1] أو لعبور نخبة جديدة محل النخبة القديمة ، وأياً كانت الطبقة التى تنتمى إليها النخبة الجديدة فإن هذا لا يبرر وحده استيلاءها على السلطة ، ونحن عندما نقول طريقة لا مشروعة لانتقال السلطة أو لعبور نخبة فإننا نقيم ذلك من خلال الشرعية القائمة والتى يحتفظ بها ، مع خرقها فيما يختص بما حددته من طرق إنتقال السلطة . .

---

(1) كوهان ـ مقدمة فى نظريات الثورة ـ ص 37 .

ومن الكتاب من قصر « الثورة » على التحطم السريع للحاجز الذى يمنع عبور النخبة [1] أو مجرد إضطرابات تؤدى إلى إبدال نخبة بأخرى تلقى دعماً شعبياً على نطاق واسع [2] ولا يختلف تعريف لاسول عن السابق إلا فى شرط أن النخبة الجديدة لا تكون من نفس طبقة النخبة القديمة ، أما إذا كانت النخبة الجديدة من نفس الطبقة فلا تعتبر ثورة [3] ذاهباً فى تدعيم رأيه إلى أن التغيير فى التكوين الطبقى للنخبة يعكس أيضاً تغييراً فى القيم مما يؤدى إلى مساندة واسعة للنخبة الجديدة من قبل الجماهير ، وعلى هذا الأساس يعتبر ما قام به ضباط الجيش المصري سنة 1952 ثورة ، باعتبار أنهم من طبقة مختلفة عن طبقة الحكم السابقة ، وباعتبارهم يمثلون قيماً أوسع : القضاء على الإقطاع ، الإصلاح الزراعى ، تحجيم الرأسمالية . . إلخ ولهذه الإعتبارات وجدوا مساندة كبيرة من قبل جماهير

---

(1) مونيروت ـ علم اجتماع الثورة ـ 172 - 165 .

(2) عن كوهان ـ مقدمة فى نظريات الثورة 28 .

(3) عن نفس المرجع ـ 21 .

المجتمع المصرى ، ومع ذلك فإن النظرة الجادة تلزمنا أن نأخذ الأمر بتحفظ شديد ، فتغير النخبة حتى لو كانت النخبة الجديدة من طبقة أخرى لا يعنى بالضرورة تغير القيم ، ومساندة الجماهير قد تكون مجرد أداة لوصول النخبة الجديدة إلى الحكم ، أما برنامج النهبة الذى يلهب حماس الجماهير قد يكون مجرد « حزمة برسيم » وعلى هذا فكثيراً ما يحدث أن الجماهير بعد تغير النخب هذا تكتشف أنها خدعت إذ ليس هناك ما يمنع أن ابن الفلاح المعدم يتحول حين يعتلى السلطة إلى « خديوى » ، فخديوى لم يولد دائماً خديوى ، والطبقة الأرستقراطية لم تولد منذ الأبد على هذا النحو !

ومع أننا نصادف هنا إشادات إلى الجماهير ومساندتها ، إلا أنها ظلت تمثل خلفية المسرح الذى تدور فوقه الأحداث ، واقتصر دورها على تحبيذ ما أصبح أمراً واقعاً بدون تدخلها « وكل شرعية تبدأ بأن تكون أمراً واقعاً »[1] هذا الدور الذى ظلت تمثله كمتفرجة على الأحداث لا

(1) موريس منرلوبونفى الانسانية والارهاب 27 .

مساهمة فى صنعها . .

إن نظرية إبدال النخبة من النظريات المهمة فى تفسير الثورة وقد لجأ إليها كثيرون ولهذا نرى ضرورة التعرض لها بشىء من التفصيل ويمكن فى البدء تلخيصها فى أن مجموعة من الأفراد سواء من نفس الطبقة أو من طبقة أخرى يشعرون بالظلم وبأنهم لا يحصلون على قدر كفاءاتهم وبأنهم فى وضعية أدنى مما يستحقون ، فيلجأون إلى القوة ، أو أى طريقة أخرى (غير مشروعة) لتحدى النخبة الحاكمة من أجل الحصول على المكانة التى يرونها لائقة بكفاءاتهم فى السلطة السياسية وفى الهرم الإجتماعى ، وتعتبر الثورة « ناجحة » وفقاً لوجهة النظر هذه ، إذا استطاع « المتمردون » نتيجة تحدى النخبة الحاكمة أن يشغلوا أدواراً هامة فى هرم السلطة السياسية [1] وهكذا حلت وفقاً لهذه النظرية ، نخبة البورجوازية محل الإقطاع فى الثورة الفرنسية ، ونخبة طبقة البروليتاريا محل الأرستقراطية العنصرية . . إلخ ذلك وفى جميع الأحوال

---

(1) عن كوهان ـ مقدمة فى نظريات الثورة ـ ص 28 .

المماثلة فإن عامة الناس يدفعون ثمن عبور هذه وتلك إلى السلطة أحياناً كثيرة على أجسادهم دون أن تحصل على مقابل لتضحياتها ، فإذا أعدنا صياغة التعريف السابق قلنا أن الثورة على هذا النحو هى عبور نخبة لتحل محل أخرى باستخدام عامة الشعب ، لكن هذا الحل قد لا يحتاج فيه حتى لاستخدام الشعب ، إذا كانت النخبة الجديدة تملك الوسيلة مثل سيطرتها على تنظيم حزبى قوى ، أو مثلما يحدث فى النخبة التى تصل إلى السلطة باستخدام الجيش مما يجعل هذه « الثورة » فى الحقيقةأقرب إلى الإنقلاب منها إلى الثورة ، إذ أن أفراد النخبة الجديدة تبلغ عندهم الثورة نهايتها حين يشعرون بأنهم وقد وصلوا هدفهم فى حاجة إلى استعادة النظام وإقرار هيبة الحكم . .

ويقدم لنا سوروكين تحليلاً لهذه النظرية ، يمكن به ليس فقط تفسير الثورة ـ كما يعتقد ـ بل أيضاً تلافى الثورة ، بل ويرى بعض الباحثين أن سبب عدم تعريض بريطانيا لكثير من الثورات يكمن فى أن نظام الطبقات فيها مفتوح إلى حد ما مما يسمح بالإنتقال من طبقة لأخرى دون اللجوء إلى

الاضـــطرار إلى استخـدام العنف من أجـــل تحقيق هـذا الإنتقال ، لقد ربط سوروكين الثورة بالمـرونة أو بـالأصح عـدم المرونـة فى نظام الـطبقات أى بـالحراك الإجتمـاعى ومدى ما تمسـح به طبيعـة تكوين المجتمـع من حراك أى مدى إمكانية حركة الإنتقال بـين الطبقـات داخل مجتمـع ما . . فإذا انعدمت هذه الإمكانية كان الإنتقال من طبقة لأخـرى لا يتم إلا بـالعنف أى بـالمصـطلح الـذى يتبنـاه سوروكين الثورة . .

والحقيقة كما يعتقـدها سـوروكين ، أن هنـاك شروطـاً أخرى بالإضـافة إلى إنعـدام وصعوبـة الإنتقال من طبقـة لأخـرى ، فالثـورة تحدث حـين تقصر الـطبقـة العليـا في التكاثر ، وبالتالى يظهر عليها العجز فى ممارستها مهمتها أى الحكم فى حين تتكاثر الطبقات الدنيـا وبإفـراط ، ويؤدى هذا التفاوت إلى وجود فراغ فى الطبقة العليا . . يجب أن يملأه دور الكفاءات والمواهب من أفراد الطبقات الأخـرى فى المجتمع فإذا حدث وكانت البنية الإجتماعية تسمح بمثل هذا الإنتقال تم ذلـك دون الحاجـة إلى « الثورة » أمـا إذا

كانت البنية الإجتماعية لا تسمح بمثل هذا الصعود لذوى الكفاءات والمواهب من أبناء الطبقات الأخرى أدى ذلك إلى تجمع الموهوبين فى الطبقات الدنيا ومن ثم يتجمع السخط والنقمة وقوى الإجهاز على النظام القائم ، وانطلاقاً من هذا التحليل يعتبر سوروكين أن مجرد كون الطبقة مغلقة أو مفتوحة هو السبب فى قيام الثورة أو عدم الحاجة إليها ، وكذلك نوعية الطبقة الحاكمة ـ الطبقة الأرستقراطية ، وظروفها الإجتماعية من تناقص عدد أفرادها ، وتدهور كفاءاتهم ومواهبهم ، ويدعم سوروكين رأيه هذا بسلسلة الثورات التى حدثت فى المجتمعات التى كانت طبقاتها الأرستقراطية قائمة على الوراثة أى مغلقة ، وبندرة الثورات فى المجتمعات التى كانت الطبقات الأرستقراطية فيها مفتوحة [1]

ولا يختلف باريتو فيما ذهب إليه كثيراً عن سوروكين ، إلا أن باريتو يبدأ بحكم قاطع ومسلمة يقيم عليها بعد

---

(1) سوركوين عن د . حجازى التغيير الاجتماعى ـ 308 .

ذلـك منـطق تحليله للثـورة ، فهـو يـرى إستحـالـة الديمقراطية ، وذلك بحجة أن كل حكم سياسى ينطوى على تنظيم ، وكل تنظيم مهما كانت أساطيره ديمقراطية يقطع عاجلاً أو آجلاً تحت السيطرة الفعلية لأقلية من النخبة [1] . . فالجهاز السياسى من وجهة النظر هذه دائماً وبالضرورة هرمى ، يقتضى طبقة حاكمة فوق طبقة محكومة ، موضحاً فى هذا المجال الخاص ـ السياسة ـ التفرقة الأكثر عمومية بين النخبة وغير النخبة ، والتى فى كل المجتمعات ـ حسب رأيه ـ تجعل طبقة عليا فى مواجهة طبقة دنيا [2] وتتحدد النخبة السياسية بالنسبة لباريتو بالتأهيل للاستيلاء على السلطة ، والحفاظ عليها حين يتم لها ذلك [3] وبعد هذه المسلمات أصبح عليه أن يفسر الثورة بناء عليها ، وهذه فى رأيه تحدث نتيجة إختلال فى التوازن الإجتماعى ، والذى يعنى بالنسبة له أن النخبة

---

(1) سدنى هوك ـ البطل فى التاريخ ـ ص 237 .

(2) باريتو ـ ملخص الاقتصاد السياسى 103 - 2 .

(3) غى بيران ـ علم اجتماع بارينو ـ 184 .

الحاكمة لم تعد مؤهلة تماماً للحكم ولكنها تحكم ، ونخبة الطبقة الدنيا صارت مؤهلة للحكم لكنها لا تحكم ، وتفقد النخبة الحاكمة أهليتها للحكم بسبب تراكم عناصر الإنهيار الكامنة فى المستويات العليا من المجتمع ، سواء حدثت هذه التراكمات نتيجة لإتجاه دوره الطبقة الحاكمة نحو الهبوط أو لأسباب أخرى مثل ظهور عناصر الإنهيار فى الرواسب التى تسند الإحتفاظ بالسلطة فى الوقت الذى تنمو فيه عناصر التفوق لدى المستويات الدنيا [1] غير أنه يضيف عاملاً آخر أى عامل العجز الذى صار يظهر على النخبة الحاكمة وهو « الخوف من إستخدام القوة أو اللجوء إليها » [2] بينما لا تتورع النخبة الجديدة عن اللجوء إلى القوة لتحقيق إخضاع الأغلبية لأهدافها الخاصة [3] ، فإذا توفر هذان الشرطان :

1 ـ عدم أهلية النخبة الحاكمة للحكم ونمو عناصر

---

(1) بارينو ـ العقل والمجتمع ـ 1431 بارينو ـ الأنظمة الاشتراكية 30 .

(2) بارينو العقل والمجتمع ـ ص 1431 .

(3) بارينو مبحث فى علم الاجتماع لعام 7 - 1143 .

التفوق فى المستويات الدنيا أى ظهور نخبة جديدة لديها المؤهلات الصالحة للحكم .

2 ـ نفور النخبة الحاكمة من استخدام القوة ولجوء النخبة الجديدة لاستخدام القوة . .

فإن الناتج هو أن التوازن الإجتماعى يصير مختلاً يمكن لأبسط حركة أن تحطمه معززة بذلك نخبة جديدة مؤسسة نوعاً من التوازن الإجتماعى الجديد . . إلى حين !!

ولكن ذلك لا يكفى ، إذ من الممكن ألا يحدث هذا الإختلال فى التوازن وأن يكون بالإمكان تلافى « الثورة » فإذا كانت الصفوة الحاكمة مفتوحة نسبياً للنبهاء من المستويات الدنيا فإن لدى النخبة فى هذه الحالة فرصة أفضل فى الإستمرار [1] لأن هذا العبور « السلمى » للنخبة من الطبقات المحكومة إلى الطبقة الحاكمة يمد هذه بما تفتقده من طاقة وبما ينقصها من كفاءات ، ولا تحدث الثورة فى رأى باريتو كما فى رأى سوروكين إلا عندما يحدث

---

(1) بونومور ـ الصفوة والمجتمع ـ ص 69 .

خلل فى عبور النخبة المؤهلة للحكم من الطبقة المحكومة أى الطبقة الحاكمة ، ويتجمع هؤلاء فى الطبقة المحكومة ، فتصبح هذه مؤهلة للاستيلاء على السلطة بينما تصبح النخبة الحاكمة غير مؤهلة للحكم . وقد لا نجانب الصواب إذا قلنا ان جوهر النظام الديمقراطى النيابى يقوم على تنظيم هذا العبور للنخبة من الطبقات المحكومة إلى الحاكمة ، وهذا العبور يحقق عدة أهداف دفعة واحدة ، مع ملاحظة أن العابرين يضطرون إلى الإعتراف وقبول المؤسسات القائمة وبالتالى يتم إستيعابهم فى الطبقة الحاكمة دون أن يكون بإمكانهم إحداث أى تغيير جاد فيها . .

1 ـ فهو يضمن إمداد الطبقة الحاكمة بالطاقات الشابة والمؤهلة وبالتالى يعوض النقص الذى يحدث فيها لأسباب مختلفة . .

2 ـ إفلاس الطبقات المحكومة من العناصر الكفوءة والتى من الممكن لو ظلت ضمنها لأدت إلى ثورة وقلب النخبة الحاكمة وطبقتها . .

3 ـ إرضاء العناصر الكفوءة والنشطة فى الطبقات الدنيا برفعها وجعلها مشاركة بشكل أو بآخر فى حكم « طبقاتهم سابقاً » . .

وبالتالى يمكن أن نجازف بتعريف « للانتخابات » التى يقوم عليها النظام النيابى بأنها « طريقة لمعرفة العناصر النشطة والكفوءة فى الطبقات المحكومة لاقتناصها وإدخالها فى دواليب الحكم بحيث ، وقد أصبحت جزء من آلة الحكم لا يخشى منها بعد على الحكم فهى « أى الإنتخابات فى صالح الطبقة الحاكمة أكثر ما تكون فى صالح الطبقات المحكومة » . .

ان باريتو يبدأ من مسلمات فى الواقع لا تستند إلى أى دليل مقنع صحيح أن الديمقراطية صعبة ، وقد أصبحت أكثر صعوبة « لأن الكثيرين من الذين يسمون أنفسهم ديمقراطيين هم استبداديون متنكرون [1] ولكن هناك فرق بين تقرير الواقع ، الذي قد لا يختلف فيه مع باريتو وبين إتخاذه مسلمة لا يمكن تجاوزها ، إن اعتبار الواقع مسلمة

---

(1) سدنى هوك ـ البطل فى التاريخ ـ 242 .

ليس فى نهاية المطاف إلا تبرير لهذا الواقع ، فالصعوبة لا تعنى الإستحالة كما يتوهم باريتو إقناعنا ، وإذا ما حاولنا تفسير كتابات منظرى « الصفوة » الكلاسيك تفسيراً شاملاً فإن علينا أن نرجع إلى ظروف المجتمعات الغربية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حيث أن معظم الآراء التى دافع عنها هؤلاء المنظرون تعبر فى مجموعها عن أديولوجية تحمى المصالح السياسية للطبقة الوسطى [1] وباريتو نفسه يقدم تحليلاً لهذه الأيديولوجية ويكشف عن حقيقتها ، إذ ان كل أديولوجية بالنسبة له ليست إلا دعاية تستخدم كوسيلة سواء من قبل الطبقة الحاكمة أو من الطبقة التى تسعى إلى الحكم ، وهذه الأيديولوجى المساندة للاستيلاء على السلطة لا تستمد قوتها من إجماع الطبقة حول الأهداف التى تعبر عنها ولكن فائدتها تأتى من قوة الإيحاء (الخداع) التى تتمكن الأقلية النشطة من الطبقة المحكومة من بثها فيها [2] قد لا

(1) د . محمد الحسينى ـ مقدمة كتاب الصفوة والمجتمع ص 16 .
(2) غوستاف لوبون روح الثورات ص 8.

نعترض على باريتو فى هذا التحليل للأديولوجية فهو يتكلم من موقع المعرفة بخفايا الأمور والخبرة العملية فهى أى الأيديولوجية لم تكن إلا كذلك على يد البورجوازية : الحرية الإخاء ، المساواة لم تكن إلا خدعة أخفت ولمدة طويلة الإستغلال والتنكيل والعبودية ، بالرغم من أن هذه الشعارات الهبت حماس الملايين وجعلتهم أحياناً ينطلقون راجلين مسلحين بالمدى والعصى من مرسيليا وليون إلى باريس للدفاع عنها ضد جيوش « الحلف المقدس » ولكن نعترض على التعميم ، ان تعميم باريتو كمثل الكاذب الذى حين يكتشف الناس كذبه يحاول تبرير كذبه بادعاء أن الناس جميعاً كاذبون ! ولقد كشفت خدعة البورجوازية فها هى تدعى لكى تبرىء نفسها أن كل الأيديولوجيات خادعة على لسان باريتو . .

أما تحديد باريتو للنخبة فيكشف صراحة عن ميكافليته أو مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ، ولما كانت الغاية هى النجاح فلا تهم الوسائل التى تتخذ ، فهو يعرف النخبة بأنه (ينتمى إلى نخبته كل من ينجح فى أى فرع من الفروع : الإنسان الذى يحصل على الثروة بأى طريق كان ، المحتال

الـذى يعرف كيف يتملص من العـدالة ، الشـاعر الـذى ينجح فى جعل الناس تقرأ له شعره لاعب الشطرنج الذى ينجـح دائماً ، هؤلاء يشـاطرون جميعـاً فى طبيعـة النخبـة وهكذا تتضمن النخبة نوع من التفوق المتوج بنجاح مادى صريح . . ولا داعى لأن نحتج بالأخلاق فإن باريتو نفسه يعرف أن ما يقوله مناف للأخلاق والتى يعتد بها فى تعريف النخبة « وهذا المفهوم للنخبة ، يوضح باريتو ، خـال من أى محتوى قيمى ؛ أو بدقـة فإن محتـواه القيمى ينحل إلى محتوى واقعى ويفقد بالتالى أى مـدلول أخـلاقى [1] ماذا تعنى النخبة إذن بصريح العبارة ؟ : أنها أشطر اللصوص ، إنها الذين لا يتورعون فى سبيل أهـدافهم فى نجاح مـادى عن إرتكـاب أى شناعـة، إنها كـل من يتمكن من تحقيق هدفه بغض النظر عن وسيلته لذلك . ولا عجب أن تقود مثل هذه النظرية إلى الفاشية ، أن نظرية باريتو فى إنتقال النخبـة والعنف كـوسيلة لهـذا الإنتقـال ، واستخـدام الأيـديولـوجية فى تغـطية هـذا العبور لنخبـة جديـدة محل

---

(1) نفس المرجع ـ 183 .

القديمة ، واعتبار النجاح المادى هو معيار النجاح فى الحياة أياً كانت الوسائل المؤدية إليه قد جعل منه منظر « الفاشية » وهذا ما لم يستطع رفضه أو نفيه شرح باريتو وإن حاول بعضهم التقليل من هذه العلاقة بين نظرية باريتو والفاشية [1] وربما لو قدر لباريتو أن يرد علينا لذهب إلى أنه « كعالم إجتماع » يصف الواقع ولا حيلة له فى هذا ، فهو لم يصنع الواقع ، ولكن نعرف تماماً أنه أولاً : الواقع ليس معطى لكنه يتلون بوجهة نظرنا ، وثانياً أن ميزة الإنسان ألا يكون عبداً للواقع، بل إن رفض الواقع مع الإقرار بأنه واقع هو الذى أدى بالإنسان إلى التطور والخروج من حالة البدائية الوحشية إلى درجة من التحضر ، وثالثاً : إن تقرير الواقع دون محاولة تغييره أو على الأقل نقده يعنى قبوله والعمل على إقناع الناس به ، إن شارح باريتو غى بيران يعترف بالآتفاق التام بين باريتو والفاشية خاصة فى عبادة القوة ، والسعى وراء النجاح المادى ، وممارسة العنف للعنف نفسه ، ورفض كل

---

(1) نفس المرجع 232 - 217 .

القيم ، واحتقار الإنسان ، وتحمس الأقليات الحاكمة فى تاريخ ينحل إلى اطماع لا يعيقها أى عائق أخلاقى ، وعدم الإهتمام بالوسائل ما دامت تحقق العناية المطلوبة ، إن هذا كله المطروح فى كتاب باريتو (مبحث فى علم الإجتماع العام) صار ممارسة فاشية [1] فالنتصور مجتمعاً قائماً على هذا الأساس ، ولماذا نتصور وقد جرب الإنسان هذا النظام واكتوى بناره على يد موسولينى !!

على كل حال فإن إنتقال النخبة حتى وإن أدى إلى تغيير فى الواجهة السياسية لا يعد صورة لأن النخبة الجديدة عادة لا تريد إحداث تغيير فى المجتمع ، بل مجرد إحتلال مواقع وإمتيازات النخبة السابقة ، وإذا كان من الممكن أن نظام الطبقات المفتوحة كما هو الحال فى بريطانيا يخفف من حدة التوتر بين النخبة المهيمنة على الحكم والنخبة المحكومة المتطلعة إلى الحكم باعتبار هذا النظام يسمح لهؤلاء المتطلعين بالتحول إلى حكام ، كما يطيل فى عمر النخبة الحاكمة بإمدادها بطاقة جديدة ودم جديد ، ولكنه فى

---

(1) نفس المرجع 218 .

الحقيقة لا يحول دون الثورة إلا إذا كـانت النخبة المتطلعة تهدف فقط إلى المشاركة فى الحكم أو حتى الاستيلاء عليه ، أما حين يكون الهدف ليس المشاركة فى « الـوليمة » وإنمـا تغيير الوضع جذرياً ، وحين يكـون لمتابعـين لهذا الهـدف ليسوا مجرد نخبة تريد الوصول ، فإن الثـورة لا يمنعها من الحدوث نظام الطبقات المفتوحة . . كما أن نظام الطبقات المغلقـة لا يقـود بـالضـرورة إلى الثـورة ، أن لهـذا المثـال التقليدى على نظام الطبقـات الأشد انغـلاقاً ، وإذا كـان سبب الثورة إنغلاق الطبقات واستحـالة العبـور من طبقة لأخـرى ، فـإنــه من المفـروض أن الهنــد تكـون أكــثر المجتمعات تعرضاً للثورة ، لأن الثـورة هى فى مثل هـذه الأحوال الطريق الوحيد لـلإنتقال بـين الطبقـات ، وليس هذا هو واقع الهند . .

من جملة التعـريفات السـابقـة هنـاك صفـة متـواجـدة بإستمرار وهى أن الثورة تغيير غير شرعى ، أو إنتقال غير شرعى للسلطة أو عموماً فعل غير مشروع [1] فعبادة محمد

---

(1) كوهان ـ مقدمة فى نظريات الثورة 31 - 30 - 19 - 18 .

لـرب واحد كـانت أمراً لا شـرعياً بـالنسبة لـديانـة مكـة الوثنية ، والثورة على النظام الملكى فى فرنسا كان فعلاً لا شـرعياً ، وعـلى قيصر روسيـا كذلـك ، واعتبار التجـارة ظاهرة إستغلالية ، وإن البيت لساكنه وأن العمال شركـاء لا أجراء تعتبر أموراً لا شرعية !!

ولكن الشـرعية هنـا بالنسبـة لمن أو لمـاذا ؟ ان الثـورة الفرنسية لا شرعية بالنسبة لنظام حق الملوك المقدس الذى كان الملك يستمد منه شرعيتـه فى الحكم ، وكذلـك الأمر بـالنسبـة للنـظام القيصـرى ، وإذا مـا تسـاءلنـا ومن أين استمدت هذه الشرعية فى الحكم ؟ ما هو مصدر هذا الحق المقـدس الذى يتـوارثه الملوك؟ لا نجـد إلا إجابـة واحدة « كل شرعيـة تبدأ بـأن تكون أمـراً واقعاً »[1] أى أن كـل شرعية تبدأ من كونها لا شرعية ، ثم تكتسب الشرعية من كونها أمراً واقعاً أما بالنسبة للتجـارة ظاهـرة إستغلاليـة ، والبيت لساكنه والشركا فهى أمور لا شرعية بالنسبة لنظام يشرع إستغلال التجارة ويشرع عبودية الأجرة وملكية مـا

(1) م . م . بونتى الانسـانية والارهاب ص 27 .

يزيد عن الحاجة أو ناتج الإستغلال . .

غير أن تعريف الثورة بأنها انتقال غير شرعى للسلطة لا زال لنا عليه إعتراضان أساسيان . .

1 ـ معنى هذا التعريف الإقرار بالشرعية القائمة وإتخاذها معياراً فى تقييم الثورة . فإعتبار الثورة تغيير غير مشروع يشير صراحة إلى إعتماد الشرعية القائمة . .

2 ـ ان الثورة تقوم ضد « الشرعية » نفسها التى يقوم عليها النظام مثل الحق المقدس ، أو الملكية البعضية ، فكيف نصفها باللاشرعية ؟! أننا لا نستطيع ذلك إلا إذا تبينا وجهة نظر النظام المشار عليه وفى هذه الحالة علينا أن نضع أنفسنا ضد الثورة وضد المنطق وليس مجرد باحثين ، أعنى أن هذا موقف سياسى وليس علمياً ثم ماذا يضير الثورة أن توصف بأنها لا شرعية من منظور الشرعية القائمة ، أن هذا يشبه بالضبط أن نصف الجمهوريين فى الثورة الفرنسية بأنهم ليسوا ملكيين ، ونأخذ عليهم هذا فى الوقت الذى يهدفون أصلاً إلى إسقاط الملكية ، إن كلامنا تحصيل حاصل على أحسن الفروض !!

وهـذا لا يعنى الإمتناع عن تقييم الثـورة ، واعتبارهـا بالضرورة ضـد الشرعيـة القائمـة لا يعفيها من التقييم ، لكن هذا التقييم كما سنرى يأتى من منـظور آخر وشـرعية أخرى ، فالثورة حتى وإن قامت ضد الشرعية القائمة فإنها تؤسس شرعية جديدة ، بـالتالى من العـدالة والمنـطق ألا تقيم الثورة من وجهة نظر ما ترفضه ، ولكن من وجهة نظر شرعيتها نفسها . .

4

وهنـاك من يرجـع إلى البسيكولـوجى لتفسير الثـورة ، ويمكن أن نحدد هذا الإتجاه عموماً فى فرعـين ، فثمة أولاً مـدرسة تـرى أن الثورات تحـدث حين تصـل النـاس إلى الإقتناع بأن الموقف الذى أصبحت فيه لم يعد محتملاً وأنها لم تعد قادرة على الإستمرار فى الحيـاة تحت وطأتـه ، فلقد كتب أرسطو منذ قبل الميلاد 384 - 322 ق م أنـه « فى كل مكان الظلم أو عـدم المساواة هـو سبب الثورة، ودائـماً ما تكـون الرغبـة فى المساواة هى سبب إنـدلاع الثـورة »[1]

(1) ارسطو السياسة لكنه مع ذلك وفى نفس الكتاب يناقض نفسه ويكتب =

وخاصة عندما يكون من الصعب « إقناع الناس أن حركة دنيوية محدودة يمكن أن تكون ملائمة لإصلاح كل الظروف السيئة ، وعندئذ يتولد إحساس باليأس وبأن لا شيء أقل من تغيير متطرف وكامل للحكومة وللمجتمع بقادر على إنقاذ السكان من الظلم والبؤس غير المحتمل ، وإلى المدى الذى فيه يكون هذا الإعتقاد عاماً تكون الأرض مجهزة للثورة [1] وهذا لا يعنى أن الفساد والظروف السيئة شيء استجد على المجتمع بل الذى استجد هو الوعى أو الإحساس بهذه الظروف والإعتقاد بأنه من غير الممكن الإستمرار فى العيش تحت وطأتها ، فتهب الناس لتقضى على من ترى فيهم قاهريها ، اننا فى الإلتماس التالى الذى توجه فيه عمال بيتر سبورغ إلى القيصر الروسى يشكون فيه مأساة حياتهم غداة الأحد الدامى فبراير 1905 الذى قتل فيه مئات العمال على يد الحرس القيصرى نلمس بروز

= « انه منذ اللحظة الميلاد يكتب للبعض الخضوع وللبعض الآخر السيادة » . .

(1) فاريس : الفوضى الاجتماعية عن د . حجازى التغيير الاجتماعى ص 303 .

المشروع الثورى حسب هذا التفسير (لقد سقطنا فى أعماق التعاسة والفقر ، انهم يظلموننا ، انهم يجبروننا على أعمال تحطم قوانا ، انهم يلعنوننا ، ويهينوننا ، انهم لا ينظرون إلينا كبشر بل كعبيد يتوجب عليهم تحمل مصيرهم التعس فى صمت ، ، ولقد تحملناه ولكننا ندفع شيئاً فشيئاً إلى هاوية التعاسة ، فى غياب القانون ، الطغيان والفقر يسحقاننا ، ونحن نتختنق ، قوانا تنهار صاحب الجلالة ، لقد تجاوزنا حدود الصبر ، لقد وصلنا إلى تلك اللحظة الرهيبة والتى فيها الموت أفضل من الإستمرار فى تحمل عذاب لا يحتمل ، نحن لا نطلب إلا أقل الأشياء ، نحن لا نطلب إلا ما بدونه الحياة ليس حياة وإنما جحيم » [1] إن هذا الإلتماس يبدو على أنه الصرخة أو الإنذار الأخير الذى يسبق الإقدام على الفعل على الثورة أن الثورة تبدو هنا على أنها المقامرة بكل شيء لمن لا يملك فى الواقع شيئاً . .

---

(1) عن اندرى ديكوفلى / علم اجتماع الثورات ص 29 .

ومدرسة أخرى يمكن أن نسميها مدرسة الحرمان النسبى ، ترى أن الجماهير لديها فكرة حول ما تعتقد أنها تستحقه وتقارنه بما تحصل عليه فعلاً فتحيل الجماهير إلى الإنتفاض . .

والجديد فى هذه المدرسة الذى تختلف فيه عن السابقة هو أن الحرمان لا يؤدى إلى الثورة ، واليأس لا يقود ضرورة إلى الثورة ، فالذى يطحنه الفقر ويمزق أحشاءه الجوع لا يجد وقتاً للثورة ولكن الذى يؤدى إلى الثورة هو الحرمان النسبى ، أى أن الذى يتضور جوعاً لا يثور ، ولكن الذى يحصل على بعض حاجته هو الذى يثور حين يشعر بأنه يستحق أكثر مما يحصل عليه ، وعلى هذا الأساس يرى هيبرل أنه « من الخطأ الادعاء بأن الفقر والبؤس بذاتهما يسببان الثورة ، فالطبقات الأفقر والأكثر عوزاً نادراً ما تبتدىء ثورة »[1] ويرى جيمس ديفز « ان الثورة أميل إلى الحدوث حين تنقضى فترة طويلة من التطور الموضوعى

---

(1) عن د . حجازى / التغير الاجتماعى ص 311 .

إقتصادياً وإجتماعياً ثم تعقبها فترة من الهبوط الحاد »[1] والدليل على هذا من وجهة نظر ديتوكفيل ان « تلك المناطق من فرنسا التى كان تحسن مستوى الحياة فيها ملحوظاً أكثر من غيرها كانت هى المراكز الأساسية للحركة الثورية »[2] خلال أحداث الثورة الفرنسية ابتداء من 1789 .

فمن ناحية صحيح أن الجائع المحطم الذى يستنزف جهده ووقته البحث عن لقمة العيش قد لا يفكر فى الثورة ، وقد يحدث كما لاحظ كرين برنتون أن ثمة فترات فى فرنسا وروسيا ساد فيها القحط والمجاعة فحدثت إضطرابات لكن لم توجد آنذاك ثورات [3] لكن ليس بمستبعد أيضاً أن الرخاء لا يقود اختفاؤه إلى الثورة بقدر ما يقود إليها إنعدام العدالة فى توزيعه ، إذ أن الرخاء لا يعنى أن الجميع استفادوا منه حتى فى المناطق التى يشير اليها ديتوكفيل ، ولهذا قد يكون رخاء بالنسبة للبعض وبقاء

---

(1) ديتوكفيل / النظام القديم والثورة الفرنسية 195 .

(2) جيمس ديفز / نحو نظرية فى الثورة ص 6 .

(3) كوهان / مقدمة فى نظريات الثورة 221 .

البعض الآخر على نفس الحالة من العوز مما يثير التساؤ ل عن سبب هذا التمايز ، أما إذا كان الجميع فى عوز فلا يثير ذلك تساؤلاً ، فإذا كان المقصود بالحرمان النسبى هو العوز والفقر الذى تعيشه نسبة من المجتمع مع ترف وبذخ نسبة أخرى مما يولد نفسية حاقدة عند الفئة الأولى فإن هذا التفسير يكون جزئياً مقبولاً ، وخاصة أن رخاء البعض حديث العهد أكثر مدعاة للثورة لأن الثوار شهدوا وعايشوا كيف أثرى بعض الناس ، وهذا ما حدث مثلاً فى ليبيا منذ اكتشاف وتسويق النفط وخاصة من نسميهم أغنياء التنمية . إذ فى فترة وجيزة قفزت حسابات البعض من الصفر إلى الملايين وبطرق ليست خافية عن أحد بينما الرخاء المتوارث « الثروة الموروثة » تخفيه عن العيون عشرات المبررات التى تجعل من الثرى مؤسسة إجتماعية مقبولة « أعيان الشارع » ، « أعيان المدينة » إلخ لكن ليس هذا ما تذهب إليه هذه المدرسة . .

وإذا أخذنا الأمر من زاوية سياسية قانونية فإننا نرى مع شيلر أن اللامساواة الحادة مثل « نظام الطبقات الهندى »

تجعل الثورة صعبة إن لم تكن مستحيلة الحدوث ، فهذه أى الثورة من وجهة نظر المدرسة النسبية لا تحدث أو لا تكون ممكنة إلا فى المجتمعات التى فيها المساواة النظرية « الشكلية » تغطى اللامساواة الواقعية [1] أى أن الإنسان يلاحظ من ناحية مبدأ المساواة الشكلية : العامل مساوياً لرب العمل المستأجر مساو للمالك ، المحكوم مساوياً للحاكم ، ولكنه يواجه من ناحية أخرى باللامساواة الواقعية الفعلية : واقعياً ليس المحكوم مساوياً للحاكم وليس العامل مساو لرب العمل . . إلخ غير أن المساواة النظرية تخلق عنده إقتناعاً بأن المساواة الواقعية ممكنة . وهنا يحاول بالثورة جعل النظرية « المساواة » واقعاً . .

غير أن صعوبة تواجهنا فى قبول مثل هذا التفسير فهذا التفسير يفترض لكى تكون الثورة ممكنة أن يكون المجتمع « ليبرالياً » وأن تكون المساواة الشكلية « القانونية » مكفولة للجميع مما يجعلها تدخل فى تناقض حاد مع اللامساواة الواقعية ، كما أنه لا يفسر إلا الثورة فى مجتمع أو مجتمعات

---

(1) عن كاسو / الانسان المتمرد ص 33 .

محددة ، فهل معنى هذا أن الثورة فى المجتمعات غير ذات التنظيم الليبرالى مستحيلة ثم تاريخياً كيف نفسر الثورة الفرنسية ، إذ تاريخنا لا يمكن الإدعاء بأن المساواة الشكلية والتى هى وليدة الثورة الفرنسية هى سبب الثورة الفرنسية فالثورة الفرنسية حدثت فى مجتمع لم يعرف بعد آنذاك المساواة الشكلية وهذه ترتبت على تلك ومعنى هذا أن هذا التفسير قد يكون صالحاً فقط لتفسير الثورة فى المجتمعات الليبرالية دون أن يعنى إلغاء إمكانية وجود أسباب أخرى للثورة فى المجتمعات غير الليبرالية .

وعلى أساس مبدأ الحرمان النسبى ذهبت هذه المدرسة إلى الإفتراض الأكثر تحديداً وهو أن الإنتفاضات لا تحدث فى حالة الركود الإقتصادى والفقر العام بل هى أميل إلى الحدوث بعد فترة من التقدم والنمو الإقتصادى [1] وهكذا حدثت الثورة فى روسيا خلال محاولات القيصر تحديث الإقتصاد والصناعة والحياة السياسية فى روسيا وكدليل على وجهة نظرها تذهب هذه المدرسة إلى أن الثورات حدثت

---

(1) راجع كوهان / مقدمة فى نظريات الثورة ص 11 - 7 .

دائماً من قبل فئات أو طبقات ليست محرومة تماماً وإنما من فئات أو طبقات تعتبر فى وضع أحسن من غيرها ، لكنه فى نفس الوقت أسوأ من غيرها أى إذا قارناها بمن هم أدنى منها نجدها فى حال أفضل ، وإذا قارناها بمن هم أعلى منها فهى فى وضع أسوأ أو أدنى . . وعليه فإن الطبقة التى توصف بالوسطى مثلاً هى التى قادت الثورات التاريخية .

وقادة الثورات عموماً من وجهة نظر هذه المدرسة كانوا من الطبقة الوسطى التى تقع فى وسط الهرم الإجتماعى يتولد لديها من ناحية شعور بأنها تستحق أن تكون فى أعلى الهرم وليس فى وسطه فهى التى تحكم المجتمع ويدار عن طريقها وهى التى تحتوى علماء المجتمع رجال القانون فيه ، مفكريه ، أساتذته ، عسكرييه وباختصار تعتبر نفسها العقل المدبر ومخزن المعرفة والمؤهلات لكنها فى خدمة فئة أو طبقة تحتل أعلى الهرم ، وهذه الوضعية يترتب عليها أمران : الشعور عند محتلى وسط الهرم بأنهم أحق بأعلى الهرم ممن يحتلونه أليست عقولهم ومؤهلاتهم هى التى بها يحكم المجتمع فعلاً ؟ ثم الاغراء باستثمار مؤهلاتها مباشرة دون أن تضعها خدمة الطبقة العليا . وإضافة إلى

ما سبق فإن الطبقة الوسطى رغم كل إمكانياتها ومؤهلاتها تعيش وضعية قلقة صحيح أن الإمكانيات أمام أفرادها للصعود مفتوحة ـ تختلف فى نسبتها من مجتمع لآخر ـ لكن إمكانيات السقوط أيضاً مفتوحة فالطبقة الوسطى تتأرجح بين إغراءات الصعود وإمكانيات السقوط إلى أدنى الهرم الإجتماعى ، وهذه الوضعية القلقة مع وجود الشعور لديها بأحقيتها فى احتلال قمة الهرم يجعلها تدخل فى صراع مع من يحتلون قمة الهرم وتلجأ إلى العنف لإزاحتهم ، وقد تستخدم لهذا الهدف طبقات أو فئات أخرى من المجتمع ـ طبقات وفئات أدنى ـ وهذا فعلاً ما حصل فى الثورة الفرنسية وإلى حد كبير فى استيلاء البلاشفة على الحكم فى روسيا فى أكتوبر 1917 م . .

ويمكن أن نلاحظ إستناداً على ما سبق أن ضباط الجيش الذين يقودون « الثورات » فى العالم الثالث ينطلق عليهم التحليل السابق ، فهم حسب مراكزهم ودخولهم ورتبهم ـ مهما كان أصلهم الإجتماعى ـ يصبحون أعضاء الفئة الوسطى من المجتمع ولكن يمكن أن نورد هنا ملاحظتين :

إن الطبقة الوسطى كما هى بؤرة الثورة باعتبار وضعيتها القلقة فى الوسط بين أعلى المجتمع وأدناه وشعورها بالغبن حين ترى إمكانياتها فى خدمة من تراهم أقل منها (الطبقة العليا) فهى أيضاً بؤرة الرجعية أو المحافظة ، ، فهذه الطبقة ليست فى الواقع دائماً متفقة على تقييم الوضع القائم بل تنشق فى أحيان كثيرة على نفسها : قسم قانع بما هو فيه معترف بحق الطبقة العليا وشرعيتها فى الحكم وبمكانتها الإجتماعية مكتفياً بأن يكون أداة لها فى حكم بقية المجتمع ، وقسم يرفض الوضع القائم ولا يعترف بأحقية ولا بشرعية الطبقة العليا ، القسم الأول يشكل ستار حماية للطبقة العليا والقسم الثانى أداة هدم لها ، ولهذا لا نستغرب أن يتقاتل الطرفان ـ من نفس الطبقة .

2 ـ وإذا كان قادة الثورات عموماً من ميسورى الحال شخصياً وإذا كان بعضهم يميل إلى الثورة لاحتلال مناصب أعلى ومكانة أهم فى الهرم الإجتماعى إلا أنه فى الحقيقة هذه النزعة قد تكون مصدراً لنزعة محافظة وليس لنزعة ثورية خاصة إذا كان الشخص ينتمى فى أصله الإجتماعى

إلى أدنى مستويات المجتمع ، فالذى يهمه المركز أو الموقع الإجتماعى لن يخاطر بما بين يديه فى سبيل ما ليس متأكداً من الحصول عليه ، فالضابط الذى هو ابن فلاح فقير أو عامل أجير قد يميل - إذا كان يهمه المركز - إلى المحافظة على وضعه وعلى مركزه وعلى الوضع القائم الذى يحتل بفضله هذا المركز ويصبح أداة طيعة فى يد (أصحاب النعمة) محاولاً تحسين وضعه بطرق لا تحتوى على أى مخاطرة تملق الرؤساء ، التفانى فى خدمتهم ، الوشاية بالغير ، تقديم خدمات خاصة جداً ، مصاهرة السادة للدخول فى دائرتهم عن طريق بناتهم . . إلخ فإذا ثار ورفض الوضع وخاطر بكل شيء فلأنه فى الحقيقة لا يهتم بمصالحه الشخصية ولا يهمه مركزه الإجتماعى الذى توصل إليه ، بل وحتى حياته يخاطر بها ، وفى هذه الحالة لا يمكن الإدعاء بأنه يخاطر بكل شىء لمجرد الحصول على مركز أهم فى الهرم الإجتماعى ، إذ عموماً لا ينخرط الثوار فى الثورة من أجل مصالح شخصية مباشرة وليس من أجل مركز ، فليس هناك إلا المبادىء النبيلة بقادرة على دفع الإنسان إلى التضحية بكل شىء . ولكن الإنحراف يأتى فى الواقع بعد نجاح الثورة

مع حلاوة الإنتصار ولذة إصدار الأوامر والجلوس خلف المكاتب الأنيقة تأتى مرحلة التعويض عن الحرمان ! !

ومع اننا سنعود إلى مناقشة هذه المدرسة بفرعيها ـ الحرمان والحرمان النسبى ـ فى فرصة قادمة ، إلا اننا نشير إلى بعض الإعتراضات انه لا الحرمان ولا الحرمان النسبى بمؤدٍ ضرورة إلى الثورة ، فقد يلجأ المحروم إلى الخلاص الفردى بدلاً من الخلاص الجماعى ، وحتى إذا حصلت إنتفاضة جماعية فإن هدفها يكون مجرد حصولها على نصيبها وتترك أسس المجتمع دون تغيير ، فتمرد اسبارتكوس لم يدخل أى مبدأ جديد إلى المجتمع الرومانى حيث اكتفى بالمطالبة بحقوق متساوية مع السادة دون المساس ببنية المجتمع الرومانى [1] ، بل الحرمان الجماعى قد يكون أكثر مدعاة لأن يهتم كل فرد بخلاصه الخاص ، فالفقر الدائم أبعد ما يكون عن دفع الناس إلى الثورة بل أنه « يدفع الأفراد لأن يهتم كل بأمنه الخاص أو امن عائلته ، وفى

---

(1) اندرى برود هاسو / مأساة اسبار تكوس ـ كراسات اسبارتكوس .

أفضل الأحوال محاولة التكيف وفى أسوئها إلى البأس الشامل »[1] ويمكن ان نقول نفس الشىء عن الحرمان النسبى . . كما أن الحرمان مسألة إلى حد كبير ذاتية من الصعب إلى حد ما تحديها وخاصة الحرمان النسبى . . وإذا كنا نعرف أن مؤسسات المجتمع وثقافته قد تجعل الإنسان يشعر بأن الحرمان مصيره الطبيعى « مبدأ الجبرية الدينى ، والجبرية التاريخية أو التاريخية . . الخ » الذى يتقبله احياناً بخضوع كامل بإعتباره امراً خارجاً عن إرادته لا يستطيع حياله شيئاً بل الأكثر من هذا ان ثقافة المجتمع احياناً تقدم للمحروم عن حرمانه الواقعى تعويضاً وهمياً أو مؤجلاً ، فلا تنس المسيحية أن تذكر المحروم اليوم بأن « الجنة كتب عليها لا يدخلها الأغنياء » وبالتالى لا يجب أن يهتم بالحرمان الذى يعانيه في هذه الحياة الفانية إذا كان مضموناً له الجنة والمتعة الخالدة ، ولا تنسى الماركسية أن تعده مقابل صبره جنة عدن فى نهاية التاريخ ، ولكن ليس المؤكد أن المؤهل الوحيد لدخول الجنة هو الفقر كما انه

---

(1) ديفيز / نحو نظرية فى الثورة ص 7 .

ليس من المؤكد ان التاريخ يصب فى جنة عدن . . !!
الأقل بالتعرف على الفقر والتعاسة [1] على أنهما عارضان من الممكن الا يكونا ، فهما ليسا قدراً محتماً لا يمكن ألا تكبده ، وعليه فإن الشعب الذى تحمل طويلاً الفقر والتعاسة والظلم دون أن يخامره أمل فى عدل أو إنصاف ، لن يطيق مظلمة واحدة إذا أخطر له أنه بمقدوره الخلاص [1] .

(1) الان توران / عن ديكوفلى علم اجتماع الثورات ص 20 .

(1) ديتوكفيل / النظام القديم والثورة الفرنسية 194 .



5

هناك من يهتم لتفسير الثورة لا بنفسية الجماهير الثائرة صانعة الثورة كما رأينا فى مدرستى الحرمان والحرمان النسبي(*) وإنما يهتم بنفسية القادة باعتبار ان الثورة من صنع افراد ـ القادة ـ وليست من صنع الجماهير ويطرح تساؤلات مثل لماذا يميل فرد ما إلى الثورة وإلى ان يصبح ثورياً ؟ .

وإجابة لماذا هنا لا يرجع فيها إلى الظروف الاجتماعية ـ نفسية سياسية اقتصادية ـ وانما يرجع إلى الخبرات الشخصية فيرجع البحث إلى طفولة الفرد المبكرة لمعرفة ما

(*) تالكوت بارسونز اشهر مفكرى مدرسة الحرمان النسرى .

إذا كـان في خبرات طفـولته المبكـرة ما يعـده لأن يكـون ثـورياً : هـل هناك صـدع اساسي في شخصيتـه ؟ هـل عاني من احباط معين يحاول التعويض عنه بـالسلوك نهجاً ثورياً في الكبر ؟

ويذهب هذا الإتجاه عموماً إلى أن الثورة فى الكبر إجابة على موقف ـ خبرة ـ طفولية لم تحصل على رد ناجح آنذاك . هل هو فرد يمتلىء بشعور المرارة نحو الظلم والفساد فى هذا العالم فيندفع تحت وطأة إحساسه هذا إلى إحتقار نظم القهر ليخلص العالم منها ومن شـرورها خـاصة وان خبـرته الطفولية تضخم من شرور الواقع وتجعله يتطرف حيالها . فتكون الثورة على هذا الأساس إنتقام الكبـير مما عـاناه فى طفـولتـه بـل ان بعضهم يـذهب إلى أن الثـورة ضـد « المجتمـع » أو بالأصـح ضـد « نـظم المجتمـع » هى فى الحقيقة ثورة ضد « الأب » مما عاناه الـطفل من أبيـه ومن سيطرة أبيه وقسوته أو إهماله ، يحاول بعد ذلـك أن يجعل المجتمع يتحمل وزره ويدفع ثمنه ، فالأب هو القناة التى يتعامل عن طريقها المجتمع مع الطفل والأب مسؤ ول عن

إعداد الطفل للحياة فى المجتمع ، ولهذا فهو ملزم بتلقين الطفل أخلاق المجتمع تقاليده إحترام مؤسساته مما يجعل الأب ممثلاً للمجتمع فى نظر الطفل فتكون الثورة على المجتمع إنتقاماً من الأب فى شخص « المجتمع » ونظمه ومؤسساته أنه لا ينتقم بسبب الظلم ولا بسبب الشرور الحالية فى المجتمع بل بسبب تلك التى عاناها فى الصغر ، فالثورة من وجهة نظر هذا التفسير النفسى (ردة فعل متأخرو زمنياً لما عاناه الثوار فى طفولتهم » . . والنظم الحالية التى يثورون عليها ليست إلا رمزاً لتلك التى اضطهدتهم فى الطفولة ، وعليه فإن الفئة الأكثر قابلية للاشتعال الثورى هى فئة الشباب لعدة إعتبارات منها :

1 ـ أن هذه الفئة لم تضمن لها بعد مكاناً فى المجتمع فهى قلقة خاصة فى المجتمعات التى يتسم فيها الحراك الإجتماعى بالبطء أو صعوبة الحصول على مكان ـ عمل ، دراسة . . . . إلخ وبالتالى فإن الثورة تعمل على إخلاء أماكن لهذه الفئة بإزاحة من فيها . .

2 ـ أن هذه السن ـ الشباب ـ تمثل أعنف مواجهة ضد الأب ـ والنظام الإجتماعى ـ من ورائه الذى ترى فيه هذه

الفئة قيداً يكبل حرية إنطلاقها وحرية علاقاتها من أجل الشعور بذاتها مستقلة عن الوصاية المزدوجة الأب ـ المجتمع إنها مرحلة قطع حبل الصرة المعنوى .

3 ـ إن الثورة ترجمة للتوتر الداخلى الحاصل فى نفسيّة هذه الفئة بحكم التغيرات الفسيولوجية التى تكون هذه الفئة مسرحاً لها ، فالثورة والعنف الذى يرتبط بها محاولة إخراج أو إسقاط Transfert التوتر الداخلى على الوضع الإجتماعى . .

4 ـ هذه الفئة لا مسؤولية عليها بعد ، ولم تمارس عملاً ، وليس لديها خبرة بالمشكلات الواقعية إلى جانب أن المرحلة التى تمر بها نفسياً تكون مرحلة رومانسية عاطفية ، فإن طابع المثالية يغلب عليها ويحجب عنها رؤ ية الواقع ، ويكون إرتباطها بالثورة عادة إرتباط عاطفى لا عقلانى . .

ولكن وإن كانت هذه الفئة الأكثر إستعداداً للثورة والأكثر عنفاً وتطرفاً فى ممارستها إلا أنها أيضاً الأسرع فى التخلى عنها والانسحاب للاعتبارات التى منها :

1 ـ مـرور الأزمـة الـنفـسيـة واكـتمـال الـتكـون الفسيولوجي .

2 ـ الانخراط فى العمل ومـا يقتضيه من خبـرة واقعية ومعاناة يومية وهذا يعنى الحصول على « مكان » فى المجتمع كما أن المعاناة اليومية تذهب بالمثالية الرومانسية .

3 ـ الزواج وتكوين الأسـرة وما يتـرتب على ذلـك من مسؤ وليات . ولهذا لا نستغرب أن غالبية الشباب الـذين تحمسـوا للثـورة يـومـاً هم الآن مثـال المـواطن التقليـدى المحافظ .

وإذا كانت الثورة هى كـما ترى هـذه المدرسـة رد فعل الكبير على ما عاناه من إضطهاد أو كبت فى الصغر فـإنهم يـدللون على وجهـة النظر هـذه بقولهم إن قـادة الثـورات عموماً لم يكونوا موضع ظلم أو إضطهاد فى كبـرهم ـ على الأقـل قبل الشـروع فى الثورة ـ بـل فى أحيـان كثيـرة ممن يحظون بمكانة يحسد عليها من قبل غيره ، ولكنهم مع ذلك يثورون على هذه النظم التى هى نفسها من أتاح لهم هذه المكانة ، فقادة « الإنقلابات العسكرية » هم عـادة ضباط لهم مكـانة فى المؤسسـة العسكريـة وفى الدولـة يحسـدون

عليها ، ولينين تمكن من التعليم الجامعي فى الوقت الذى كان فيه غيره من غالبية المجتمع محروماً منه ، وماركس حاصل على الدكتوراه فى الفلسفة ، وانجلز ابن رجل أعمال ثرى ، وكروبتكين أميراً كما كان روبسبير قانونياً وتبدو هذه الوضعية غير معقولة بالنسبة لهذه المدرسة ، وبما أنها تتبنى فكرة أن قادة الثورات لا بد وأن يكونوا قد تعرضواللإضطهاد، وبما أن وضعهم قبل الثورة لا يجعل هذه الفرضية صادقة ، فإنها تتجه إلى طفولة القادة ، أن الثورة حسب هذه المدرسة إنتقام الكبير مما عاناه فى الصغر وأحياناً إنتقام رمزى من الأب فى صورة المجتمع ونظمه ومؤسساته ، وعليه لكى يكون هذا الإستنتاج صادقاً لا بد وأن يكون قادة الثورات قد تعرضوا للإضطهاد فى طفولتهم ، ولهذا تهتم هذه المدرسة بطفولة القادة . لتفسير سلوكهم فى الكبر ، وتدين هذه المدرسة إلى فرويد ونظريته عن عقدة أوديب بالكثير (*) .

(*) مقدمة فى نظريات الثورة ص 7 وهذه المدرسة تخلص بشكل عام إلى أن الثوار هم الذين كانوا على هاشم المجتمع وان المحرضين على =

كما اتجه آخرون إلى القول بأن الثورة تنتج عن كبت الغرائز وأشهر هؤلاء بتريم سوروكين ، إلا أن نظرية كبت الغرائز والسلوك المرضي المترتب عنها كإشباع رمزى والتى ترجع إلى فرويد أيضاً(*) والذى يرى فى بعض مظاهر السلوك العنيف والشاذ تنفيساً أو إشباعاً رمزياً لغريزة لم يكن بالإمكان إشباعها واقعياً فضفاضة جداً وليس من الممكن إثباتها خاصة فى مشروع يستغرق أحياناً العمر كله بالنسبة للثورى ، كما أن رائحة التحيز ومعاداة الثورة واضحة فى هذا التفسير فسروكين يعتبر الثورة شذوذاً وانحرافاً باعتبارها تنفيس عن غرائز مكبوتة [1] . وإذا كان من الممكن تفسير بعض الظواهر الإجتماعية نفسياً مثلاً الإفراط فى حب المال ـ الهوس الدينى ، هوس النظافة فالهوس الدينى أو الإفراط فى التدين يخفى شكاً رهيباً ،

= الثورة يعانون من عقد نفسية واحباطات شخصية وانحرافات فى السلوك .

(*) راجع مثلاً فرويد محاضرات فى التحليل النفسى .

(1) عن مقدمة فى نظريات الثورة ص 216 - 123 - 217 .

وهوس النظافة يخفى قذارة معنوية ، ألا نقول مثلاً ان فلاناً « ذهب يغسل رمته » عمن ذاهب إلى الحج ، فالإغتسال البدنى يرتبط بالتفكير عن الذنوب لأن هذه الظواهر لا إرادية بعكس المشروع الثورى الذى هو مشروع إرادى عقلانى .

وإذا كانت هذه المدرسة عموماً تفسر الثورة بأنها تمرد على سلطة الأب المتمثلة فى المجتمع حيث ان الثوار الآن عندما كانوا صغاراً لم يكن بإمكانهم هذا التمرد فإنهم فى كبرهم يثورون على ما يمثل هذه السلطة فى المجتمع ـ النظام الإجتماعى ـ الحكومة ـ وثورتهم موجهة أساساً إلى الأب ولكن وإذا سلمنا بهذا جدلاً فإن عليهم أن يفسروا إرتباط الثوار بقادتهم وإستمرارية « الثورة » بعد قادتها ، فالثورة الفرنسية لم تنته ، بإعدام روبسبير ودانتون وغيرهما ، والثورة البلشفية لم تنته بموت لينين وأغلب قادة الصف الأول ، وللإجابة على الشق الأول من الإعتراض لم يبذلوا كبير عناء فعقدة أوديب الفرويدية موجودة ما عليهم إلا استخدامها أن الأب مكروه ومحبوب فى نفس

الوقت [1] ورغم الثورة على الأب إلا أنه محبوب مرغوب من ناحية أخرى ، وهكذا يحل القائد محل الأب ، ان معظم الأفراد هم فى توق دائم إلى الأب أو « الأم » الذى يمدهم بجو الإطمئنان والإستقرار العاطفى والحماسة فيعتبرون القائد أباً لهم [2] .

غير أن العودة إلى طفولة القادة وإلى نظرية الغرائز المكبوتة لا تفسر فعل الثورة أولاً لأن الثورة مشروع عقلانى ليست مجرد ممارسة العنف بل أيضاً بناء مجتمع وعلاقات جديدة ، وثانياً أننا نجد فى طفولة كل شخص ما نريد ولا نعدم وضعية أو موقف أو خبرة يمكن وصفها بالإضطهاد وبالتالى يظل السؤال مطروحاً لماذا تحولت هذه الخبرة الإضطهادية فى طفولة س من الناس إلى ثورة ولم تتحول عند آخر ؟!! وثالثاً أن هذا التفسير يعنى فى حقيقته حكم مسبق على الثورة بأنها سلوك غير سوى أو إنحراف يقع علاجه ودراسته فى مجال علم النفس وهذا موقف سياسى

---

(1) راجع فرويد خاصة كتابة الطوطم والتابو .

(2) جورج غوريتش برودون ص 30 .

أكثر منه موقف علمى . صحيح هناك ظاهرة ترتبط بالثورة لا بد من الإشارة إليها وهى أن الثورات عادة ما يكون نسبة ـ قد تزيد وقد تنقص ـ من معتنقيها أو القائمين بها من شواذ المجتمع أو من الهامشيين عموماً : أشخاص لا ضمير لهم ،و وصوليون ، إنتهازيون لصوص محتالون إلخ فالجنود الهاربون من الجبهة هم الذين أوصلوا البلاشفة إلى الحكم مثلاً وتحليلنا لهذه الظاهرة أنه فى الأحوال الإعتيادية لا يمكن لهؤلاءالـوصول إلى ما يمكنهم الوصول إليه عن طريق الإنخراط فى الثورة والتلفع برداء الثورية . أما بركة الماء الراكدة حين نحركها فإن الشوائب أسرع فى الوصول إلى السطح ، فهؤلاء لا يملكون عادة كفاءة ولا مؤهلاً ولا يتوفر فيهم أى شرط من الشروط الواجب توفرها فيحاولون التعويض عن هذا كله فى الإفراط فى التظاهر بالإخلاص والتطرف فى الثورة وهذا « الإخلاص » يخفى فى الواقع إمكانية الخيانة والتطرف فى الثورة يخفى فى الحقيقة عدم اقتناع بالثورة والأمثلة فى الواقع أكثر من أن تسرد بل لا حاجة بنا لسردها فهى معروفة ! ولهذا السبب يكونون أكثر الناس طواعية فى تنفيذ ما طواعية فى القيام بكل شيء

بدون وازع ، ويظهر أغلبهم إخلاصاً للثورة وحباً لقادتها لا نظير له ، والحقيقة أن المبالغة فى الإخلاص والطاعة العمياء التى يتظاهرون بها تخفى العكس تماماً ، وهذه الحقيقة يدركها بعض قادة الثورات » فيستخدمونهم إلى حين ثم يبعدونهم ، وهكذا ترك لينين الجنود يسكرون ويعبثون فى قصور القيصر حتى حصل بواسطتهم على ما يريد ثم أعادهم إلى معسكراتهم تحت نظام عسكرى أشد وأقسى مما كان . . وقد لا يدركها قادة الثورة أحياناً إلا بعد فوات الأوان وبعد أن تصبح الثورة لعبة فى أيديهم بعد تصفية الثوريين حقيقة . ان هذه الفئة لم تخل منها ثورة ولا حركة إجتماعية بل أحياناً فى المقدمة هؤلاء هم الذين ينتهون إلى خنق الثورة وهم خطر على الثورة فى داخل الثورة فمن كان يشك فى إخلاص السادات للريس وطاعته المفرطة له ؟ ان الخوف على الثورة دائماً ممن « لا يعرفون » إلا نعم وحاضر ! هل نناقش مسألة الكفاءة والإخلاص وأيهما أفضل للثورة الكفؤ أم المخلص ؟ لن نفعل ولكننا نورد فقط بضعة ملاحظات ، ان الكفاءة بدون إخلاص ـ ولكن بدون موقف عدائى أيضاً ـ ليس من المؤكد ضررها

للثورة خاصة وأنه حتى وإن قدم الإخلاص سيلجأ ضرورة إلى الكفاءة ، بينما الإخلاص وحده ضار بالضرورة ، هل نورد هنا قصة الدب الذى من فرط حبه وإخلاصه لسيده ورغبة منه فى ألا تزعج الذبابة سيده فى نومه قضى عليه بقطعة حجر !! ان الوضع الأمثل توفر الكفاءة والإخلاص وإلا فإن الثورة تقع فى مأزق أو يحدث لها ما حدث لسيد الدب . !!

وبغض النظر عن الفئة الطفيلية ـ فى حقيقتها ـ على الثورة وإن كانت أحياناً تنتهى إلى إمتلاك « الثورة » فإن الثورة تتعدى رد الفعل الذى يتميز به السلوك النفسى أو إنطلاق الغرائز المكبوتة إلى تأسيس نظام جديد دون أن ينفى هذا كون الثورة عند بعض الطفيليين فرصة التنفيس أو رد فعل نفسى لفشل سابق ، لكن هذا يعتبر إذا حدث من أعراض الثورة وليس جوهرياً فيها ، فالمرضى والمنتكبون يتخبطون فى ردود أفعالهم والإشباعات الوهمية لتجاربهم الفاشلة وقد يلتحقون بالثورة لهذه الأسباب لكنهم لا يثورون ، فالثورة ليست مجرد هدم ، ولو كانت كذلك لأمكن فعلاً أن يصدق عليها التفسير النفسى ، كما أن كون

الثورى أو القائد قد عانى الظلم والإضطهاد فى طفولته حتى لو كان ذلك من أبيه فالعلاقات هنا قد تعكس الوضع الإجتماعى الإقتصادى للأب ، أو إن إضطهاد الأب لإبنه يرجع إلى إضهاد الأب من قبل رئيس العمل رب العمل مالك البيت ، الحاكم . . إلخ فالمعروف أن أكثر الناس قسوة على أسرهم ـ ضرب الزوجات ضرب الأطفال ـ هم الذين يعانون الإضطهاد فى العمل وفى الحياة عموماً أى الفقراء عموماً دون أن ينفى هذا وجود فئات أخرى . هذا الإضطهاد الذى عاناه فى طفولته إلى درجة حصول الإقتناع عنده بأن الثورة هى الوسيلة الوحيدة فإن هذا يعنى :

1 ـ وجود الظلم وإستمراريته وليس من الضرورى أن يكون الفرد نفسه موضع الظلم والإضطهاد بل أن الثورة قد تتولد أو الإقتناع القديم قد يبعث لمرأى الظلم الذى يقع فريسته آخرون ، وهنا يحدث تقمص فرد لآخر أو فرد لمجتمعه ، وبالرغم من أن مركز الثورى الإجتماعى ـ الإقتصادى ـ حسن أو أنه تمكن من جعله حسناً إلا أنه يفكر فى مرأى الظلم والإضطهاد الذى يتعرض له آخرون « كان من الممكن أن أكون أنا أيضاً موضع هذا الظلم

والإضطهاد [1] وهكذا مثلاً فإن المتعاونين مع الإستعمار يعذبهم الإضطهاد الذى يعانيه مواطنوهم ربما أكثر مما يعذب هؤلاء المواطنين أنفسهم . .

2 ـ لو كان الثورى وحده هو الذى عاش الظلم والإضطهاد ووصل إلى هذا الإعتقاد لما كان سلوكه ثورياً بل قد يكون تمرداً ، ولا يكون ثورة إلا لأن الآلاف بل أحياناً الملايين قد عانوا ما عاناه ولا زالوا يعانونه ووصلوا إلى مثل هذا الإعتقاد .

3 ـ وعلى كل حال فإنه من العبث والسذاجة أن نرجع مشروع الثورة إلى مجرد خبرات نفسية فردية عاناها القادة فى الصغر مثل علاقاتهم بأبائهم ، وحتى لو كان هذا صحيحاً فإنه يفسر الجنوح التمرد ، بعض الممارسات المنسوبة للثورة لكنه لا يفسر ثورة وإلا لماذا تعتنق الجماهير العريضة ما يطرحه القادة ؟! أن المرضى مجالهم المصحات النفسية ومجال الثوار التاريخ !

---

(1) كامو الإنسان المتمرد ص 29 .

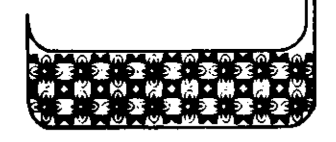
أن هـذا التفسير النفسى يهمـل الجماهـير ، كما يهمـل الشروط الواقعية ويهتم فقط بالقادة بإعتبار الثورات نـزوة القادة ، لكن القائد وحده لا يخلق ثورة [1]

(1) معمر القذافى الفصل الثالث الكتاب كتاب الأخضر .





الماركسية
والثورة النظرية والواقع





1

يرى ماركس أن الثورة نتيجة حتمية لبناء المجتمع نفسه ، والثورة بهذا المعنى تعتبر ظاهرة سوية وليست شاذة أو منحرفة كما يذهب عادةً أصحاب التفسير النفسى ، وذلك لأنها تقوم على تناقضات المجتمع الأساسية الكامنة فى النظم الاجتماعية .

إن الثورة فى حد ذاتها عند ماركس تعنى حدوث اختلال التوازن بين من جهة أدوات الإنتاج أو عموماً قوى الإنتاج ، ومن جهة أخرى علاقات الإنتاج ، ولا يمكن تفسير الثورة ماركسياً إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار هذا المنطق الأساسى ، إن أدوات الإنتاج وتطورها هو الذى يفسر الثورة ماركسياً ، فلقد تخلى ماركس فى النهاية حتى عن الصراع الطبقى

لصالح نظريتـه عن «الصراع» إن صح القـول بـين أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وبمعنى أعم أن الشروط المادية، القاعدة المادية للمجتمع هى التى تفسر الثورة، فكيف ولماذا اتخذت الثورة على هذا النحو وما مدى ضرورتها؟!

يبدأ ماركس تفسيره للثورة بهذه القاعـدة البسيطة التى يعتبـرها فى مستـوى القانـون الطبيعى فى دقتهـا والبرهنـة عليهـا : أن أدوات الإنتاج تتـطور وبشكـل أسـرع بينـما علاقات الإنتاج تكون بطيئة التطور، وبعد حين تتخلف علاقات الإنتاج عن أدوات الإنتاج فتحدث هوة، وعـلى هذا النحو فإن إشكال تطور قوى الإنتاج التى كانت هـذه العلاقات (العلاقات الإجتماعية أو عـلاقات الإنتـاج أو علاقات الملكية) تتحول من (أنماط تطور قوى الإنتاج إلى عقبـة فى وجه تـطور قوى الإنتـاج)[1] مما يعنى أن هنـاك إختلالاً بين علاقات إنتاج متخلفة تنتمى لدرجة معينة من تـطور أدوات الإنتاج تجـاوزتها أدوات الإنتـاج، وأدوات إنتاج ليس لها بعد علاقات إنتاج وعلاقات الإنتاج القديمة

---

(1) ماركس نقد الاقتصاد السياسى ص 13 .

لم تعد تتناسب معها ، وحينما يحدث هذا تبدأ « مرحلة ثورة إجتماعية » [1] هدفها القضاء على العلاقات القديمة وإحلال علاقات جديدة ، إن التغيير فى نمط الإنتاج ينتج عنه أن العناصر الإجتماعية الثابتة فى التركيب الإجتماعى تصبح غير منسجمة مع نمط الإنتاج الجديد ، والثورة فى هذا المنطور لا تعنى أكثر من تدمير العلاقات الإجتماعية القديمة وإيجاد علاقات إجتماعية جديدة ـ علاقات إنتاج ـ منسجمة مع التطور الحاصل فى أدوات الإنتاج إلى حين لتبدأ الدورة من جديد . وهنا يقع ماركس فى مشكلة عويصة لم يحسمها وهى : أن قبول هذا التفسير للثورة يعنى اللجوء إلى اللامتناهى ما أن يحدث إنسجاماً لعلاقات الإنتاج مع قوى الإنتاج حتى يحدث الإختلال ومن ثم يتطلب إعادة التوازن الثورة وهكذا إلا ما لا نهاية ولا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا بإفتراضين :

الإفتراض الأول أنه من الممكن لمرحلة من التاريخ أن تتملص من قانون التاريخ وبالتالى لا يكون هذا قانوناً بل وهماً . .

(1) نفس المصدر .

الثورة ، وكلا الفرضيتين يطعنان فى دقة وصلاحية التفسير الماركسى إذ إذا كان من الممكن التحكم فى سرعة تطور أدوات الإنتاج بحيث لا ينتج عن تطورها « هوة إجتماعية » وبحيث تظل متناسبة مع علاقات الإنتاج أو إذا كان من الممكن حتى فى حالة حدوث الهوة إعادة التوازن بغير طريق الثورة فإن التفسير الماركسى يفقد صلاحيته ان ورطة ماركس هنا كما فى غيرها انه يريد الجمع بين نقيضين لا يلتقيان فمن ناحية يرى أن هناك منطقاً محايثاً للتاريخ والذى لا يمكن التملص منه إذن يجب أن نطيع هذا القانون [1] الصارم « ففى مستوى معين من تطورها فإن قوى الإنتاج المادية تدخل فى تناقض مع علاقات الإنتاج القائمة أو بالمعنى القانونى تناقض مع علاقات الملكية والتى داخلها تطورت قوى الإنتاج حتى ذلك الحين » [2] ولكنه يريد من ناحية أخرى مرحلة تاريخية لا يسرى عليها هذا القانون الصارم ، والمنطق يقول انه إذا كان هناك قانون

---

(1) مارتان ماليا فهم الثورة الروسية ص 22 .

(2) ماركس عن كالفيز فكر ماركس ص 9 .

صارم محايث للتاريخ فسيظل حتى نهاية التاريخ أو إلى ما لانهاية وبالتالى لا يمكن لمرحلة من التاريخ أن تتملص من قانون التاريخ ، أو أنه الإنتاج (المحتوى) بشكل أسرع من علاقات الإنتاج (الشكل) وهذا يعنى أن المحتوى يوجد بدون شكل كما أن الشكل يوجد بدون محتوى وإذن فإن الوضع الإجتماعى المتأزم الذى ينتج الثورة هو وجود محتوى لم يعد الشكل يناسبه وشكلاً لم يعد بقادر على إحتواء بدون شكل ولا شكلاً بدون محتوى ، فالمحتوى لا يتطور إلا بتطوير شكل له ، والشكل أيضاً لا يوجد فارغاً من المحتوى ، وبالتالى من الصعب تصور تطور أدوات الإنتاج ونمط الإنتاج دون أن يصاحبه فى نفس الوقت تطور فى علاقات الإنتاج ، والحقيقة أن ماركس فى نظريته عن تأخر أو تخلف علاقات الإنتاج يهمل أو يتغافل عن العلاقات الواقعية ويهتم فقط بالعلاقات القانونية-Les rapports in-stitution malisc والتى تتأخر فعلاً عن العلاقات الواقعية ، لكن هذا التأخير سببه ونتيجته ليس صراع أدوات الإنتاج مع علاقات الإنتاج بل صراع بين المستفيدين من أدوات الإنتاج والعلاقات العينية المترتبة

عليها والمتضررين الذين يقاومـون تحول الأمـر الواقـع إلى قانون . .

أما بالنسبـة لتأثـير البناء التحتى Infra structure فـإن ماركس يرى فيه العامل الحاسم والنصوص على هذا أكثر من أن تورد ؛ ولا بأس هنا من بعض النماذج منها ، فهو يقـول فى تعـاسـة الفلسفـة « يجب ألا تكـون لـدينـا أى معلومات تاريخية حتى نجهل أن الملوك هم الـذين فى كل مكان وفى كل وقت يتكبدون الشروط الإقتصادية ولكنهم لم يصنعوا أبداً قـوانينها ، التشـريعات سيـاسية أو مـدنية لا تفعل إلا النطق بإرادة العلاقـات الإقتصاديـة [1] وفى نقد الإقتصـاد السياسى يـذهب إلى أنه « مـع تغـير القـاعـدة الإقتصادية كل البنـاء العلوى الضخم ينهار [2] وفى نقـد الإقتصاد السياسى أيضاً يؤكد على أن « نظاماً إجتماعياً ما لا يزول أبداً قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التى لها مجال فيه ولا تظهر أبداً علاقات إنتاج جديدة أرقى من سابقتها

---

(1) ماركس تعاسة الفلسفة ص 55 .

(2) ماركس نقد الاقتصاد السياسى ص .

قبل أن تكون الأوضاع الضرورية للنهوض بها قد وجدت بالفعل أو على الأقل أخذت فى التطور [1] ويضيف أيضاً أنه « أثناء إنتاج الناس لحياتهم الإجتماعية يدخلون فى علاقات محدودة لا مناص منها ومستقلة عن إرادتهم هى علاقات الإنتاج التى تتفق ومرحلة محدودة من تطور قوى الإنتاج المادية لديهم [2] ، إذن البحث لتفسير الثورة فى البناء الفوقى ـ النظام السياسى ، القانونى . . إلخ ليس بذى أهمية فهو مجرد تابع أو إنعكاس ـ الكلمة القريبة من قلب لينين ـ للبناء التحتى ، كما أن تطوره لا يتم آلياً بل هو المجال الوحيد للتدخل الإنسانى أى أن الإنسان ينفذ على البناء الفوقى الحكم الصادر من البناء التحتى فهو أى الإنسان الذى عليه ـ يا له من دور متواضع جداً ـ تكييف علاقات الإنتاج مع التطور الحاصل فى أدوات الإنتاج . إذا كان الأمر كذلك فمن المسؤول عن التطور الحاصل فى أدوات الإنتاج ؟

لماذا تتطور أدوات الإنتاج؟ بالتأكيد أن وجهة ماركس

---

(1) ماركس نقد الاقتصاد السياسى المقدمة .

(2) ماركس نفس المصدر .

ستكون البحث عن سبب لا إنسانى بعد أن حدد للإنسان دوراً واحداً تنفيذ الحكم الذى أصدرته أدوات الإنتاج على علاقات الإنتاج .

دعونا نتفحص بعض النصوص المعبرة من ماركس نفسه فهو يقول « فى مستوى معين من تطورها فإن قوى الإنتاج المادى تدخل فى تناقض مع العلاقات القائمة أو بالتعبير القانونى مع علاقات الملكية والتى فى داخلها تطورت أدوات الإنتاج حتى تلك اللحظة »[1] وأى أن أدوات الإنتاج تعنى المحتوى الذى تطور داخل شكل علاقات الإنتاج ، ولكنه فى مرحلة معينة تخرج أدوات الإنتاج « المحتوى » عن الشكل الذى تطورت فيه ، بالضبط كما أن الكتكوت يتطور داخل البيضة حتى إذا وصل مرحلة معينة أصبح لا بد من تحطيم البيضة ، وبالرغم من أنه تطور داخلها إلا أنها تحولت إلى « عقبة » لا بد من تحطيمها وإلا الموت داخلها ، ونحن نعرف أن تطور الكتكوت يتم تلقائياً وفقاً لقوانين بيولوجية ، إذن وفق ماذا

---

(1) ماركس نقد الاقتصاد السياسي .

تتطور أدوات الإنتاج ، وهنا نصادف .

فإذا صرفنا النظر عن هذا المأزق وجدنا أن هناك ثلاثة أسئلة يجب تحليل ما تقود إليه إجاباتها الماركسية وهي :

1 ـ ان التطور الحاصل فى أدوات الإنتاج ولكى تدخل فى صراع مع علاقات الإنتاج المتعلقة بالوضع السابق لأدوات الإنتاج لا بد وأن تكون أدوات الإنتاج أسرع فى تطورها من علاقات الإنتاج وهذا ما يوافقنا عليه ماركس والماركسيون عن طيب خاطر ولكن علينا أن ندفع إستنتاجاتنا إلى أبعد مما فعله ماركس : إن هذا المبدأ يعنى أن المحتوى يمكن أو بالأدق يجب أن يسبق الشكل فهل يمكن أن يوجد محتوى لا شكل له؟ ثم هل تطور أدوات الإنتاج لا يطور بالضرورة وفى نفس الوقت علاقات الإنتاج ؟

2 ـ ما مدى تأثير البناء التحتى وأدوات الإنتاج قوى الإنتاج نمط الإنتاج على البناء الفوقى « القانون » العقائد . . إلخ » ؟

3 ـ إذا كان تطور أدوات الإنتاج هو دافع حركة التاريخ

وتطور المجتمع والعامل الأساسى فى الثورة فإن سؤالاً مشروعاً يجب أن يطرح من المسؤول عن تطور أدوات الإنتاج ؟

إن الباحث فى التفسير الماركسى للثورة لا بد وأن يحلل إجابات الماركسية على هذه الأسئلة بعين فاحصة ، إنطلاقاً من المبدأ الأساسى الذى يؤسس التفسير الماركسي للثورة فإنه كما رأينا تتطور أدوات يجعل تطور أدوات الإنتاج منسجماً فى سرعته مع تطور علاقات الإنتاج ولكن إذا كان ذلك ممكناً يوماً فإنه يتوجب تبرير لماذا هو ليس ممكناً الآن . . والفرضية الثانية تقوم على أساس وجود طريقة أخرى لإيجاد الإنسجام بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج بدون اللجوء إلى المأزق الثانى فى فكر ماركس ، فهو من ناحية يرجع هذا التطور إلى عوامل ذاتية فى أدوات الإنتاج أو الحركة الذاتية لأدوات الإنتاج إذ يقول بشكل واضح وصريح « بدون شك أن الملكية الخاصة تدفع هى نفسها بواسطة حركتها الإقتصادية إلى إلغاء نفسها ، ولكنها لا تقوم بذلك إلا بواسطة تطور . مستقل عن إرادتها، فهى تنتج البروليتاريا . . وهذه لا تفعل إلا تنفيذ الحكم الذى

تصدره الملكية الخاصة على نفسها بإيجادهـا البروليتـاريا ، انها تنفذ الحكم الذى تصدره الأجرة على نفسها بإنتاجهـا الثروة الغريبة والبؤس الخاص » [1] وهذا يعنى أن أدوات الإنتاج لها قانونها الخـاص فى تطورهـا ، وليست خاضعـة إطلاقاً لعلاقات الإنتاج بل هذه خاضعة لتلك، فإذا تمكنا من دراسـة تطور أدوات الإنتـاج أو البنـاء التحتى ، وإذا تمكنا من تحديد قوانين تطورها أمكننا فهم تـطور المجتمع وتحديد قوانين هذا التطور إذ ان قوانين تطور المجتمع هى نفسهـا قوانـين تطور أدوات الإنتـاج ، وهذا هـو طمـوح مـاركس والذى اعتقـد الوصـول إليه كـما خيل لانجلز فى تأبينه لماركس « إذا كان داروِن قد توصل إلى قانـون تطور البيـولوجيـا فـإن مـاركس قـد تـوصـل إلى قـانـون تـطور المجتمـع » [2] بمعنى لفهم عـلاقـات الإنتـاج أو النـظام الإجتمـاعى عمومـاً ينبغى دراسة الحـالة التى عليهـا قوى الإنتاج ، فالحـالة التى عليهـا قوى الإنتـاج تحدد المـرحلة

---

(1) ماركس العائلة المقدسة ص 132 - 133 .

(2) فى خطاب انجلز على قبر ماركس .

التاريخية أو النظام الاجتماعى فالطاحونة اليدوية تعطينا المجتمع الإقطاعى والطاحونة التجارية تعطينا المجتمع البورجوازي [1] ، إذن هناك أدوات إنتاج تتطور وفقاً لقانونها الخاص أسرع من تطور علاقات الإنتاج ، والثورة على هذه ليس لها من هدف ودافع إلا إيجاد علاقات إنتاج جديدة تنسجم مع نمط الإنتاج الجديد بعد هدم القديمة [2] ، والذى نلاحظه أولاً أن علاقة الملكية وضعها قلق فى الماركسية فتارة يجعلها ماركس متوقفة على تطور وأدوات الإنتاج وبالتالى فهى جزء من البناء الفوقى بإعتبارها علاقة إجتماعية ، وتارة أخرى يعاملها على قدم المساواة مع أدوات الإنتاج وبالتالى جزء من البناء التحتى كما فى هذا النص « النظام السياسى هو نظام الملكية الخاصة » [3] ، وإذا كانت أدوات الإنتاج تتبع فى تطورها

---

(1) ماركس تعاسة الفلسفة ص 119 .

(2) تكر الفكرة الماركسية الثورية ص 15 .

(3) ماركس نقد فلسفة الدولة عند هيجل عن قارودى مفتاح لفهم ماركس ص 37 .

قانونها الخاص ، فمعنى هذا أنها تطورت وتتطور وستتطور دائماً وفقاً لهذا القانون ، بمعنى أن الإنتقال من مـرحلة إلى مرحلة تاريخية أخرى يقـود إليه تـطور أدوات الإنتاج وإلا فقد هذا المبدأ صلاحيته إذا وجدت مرحلة تاريخيـة ليست نتيجة لتطور أدوات الإنتاج ، وهذا ما اضطر ماركس نفسه إلى الاعتراف به فى محـاولته البحث عن تفسـير لما وصلتـه أدوات الإنتـاج الحـاليـة من تـطور أو بمعنى أدق التـراكم الرأسمالى ، فعندما كـان ماركس يبحث عن النقـطة التى بـدأ فيها التـراكم الرأسمـالى اضـطر إلى الإعتـراف بـأن التراكم البدائى هو ثمرة العنف « فى كتب التاريخ الواقعى الغـزو ، الاستعباد ، الفتـح السطو المسلح قـاعدة القـوة كانت دائماً المنتصرة » [1] إذن التراكم البدائى لم يكن بناء على عوامل إقتصادية بل بناء على استخـدام العنف ، [2] وهـذا يكشـف لنا أولاً أن التـطور الذاتى لأدوات الإنتـاج ليس إلا وهماً حين ندعيه فـى كل التاريخ فهو لا يفسر إلا

---

(1) ماركس رأسمالى 3 ص 154 .

(2) كالفيز فكر كارل ماركس 190 - 189 - 188 - 187 .

مرحلة منه ـ الرأسمالية ـ وبالتالى كيف يمكن لمبدأ خاص وجد فى مرحلة معينة تفسير كل التاريخ مع أن هذا المبدأ نفسه نتاج التاريخ » إذن رغبة ماركس فى تفادى التفسير اللامتناهى اضطر إلى الإعتراف بعامل غير إقتصادى علة للتراكم البدائى .

لنتجاوز هذا المأزق ولنتابع التحليل لاختبار شرعية التفسير الماركسى للثورة ، فالغالب على الماركسية هو أن تطور أدوات الإنتاج هو الأساس وهو شرط كل تغير يحصل فى علاقات الإنتاج « إذ ليس هناك نظام إجتماعى يفنى قبل أن تتطور كل قوى الإنتاج التى تجد لنفسها مجالاً فيه ، هكذا يؤكد ماركس ، ولا يمكن أن تظهر علاقات إنتاج جديدة وأكثر رقياً قبل أن تنضج الشروط المادية الضرورية لوجودها فى رحم المجتمع نفسه » [1] وقد تبينت لنا محدودية هذا النص بالرغم من أن ماركس يدعى صدقه المطلق . وقد لخص ماركس نفسه ما جاء به من جديد فى ثلاث نقاط .

---

(1) ماركس مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى المقدمة .

1 ـ إن وجود الطبقات مرتبط بالمراحل التاريخية التى يحددها تطور أدوات الإنتاج .

2 ـ إن الصراع الطبقى لا بد وأن يؤدى بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا .

3 ـ إن دكتاتورية البروليتاريا هذه مرحلة إنتقالية نحو إلغاء الطبقات وقيام مجتمع لا طبقى « ما بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الشيوعى هناك فترة إنتقالية من الأول إلى الثانى ، وبهذه الفترة الإنتقالية ترتبط فترة إنتقالية سياسية والتى خلالها لا يمكن لدولة أن تكون إلا دكتاتورية البروليتاريا » [1] .

(1) ماركس نقد برنامج موته 1939 ص 13 - 14 .



2

من هـذه الأسـاسيـات التى وردت عـلى قلم مـاركس نفسه تفرض الاستنتاجات التالية نفسها :

1 ـ مبدأ المراحل والذي يعنى أن كل مرحلة تلى مرحلة وتتقـدم أخرى ولا يمكن لأى مـرحلة أن تتأخـر أو تتقـدم عن موقعها أو عن موعدها فى حركة التاريخ .

2 ـ الحتميـة وهى أنـه من المحـتم أن المـرحـلة التى نضجت ظروفها لا بد وأن تظهر ، واستناداً إلى هذه الحتمية الصـارمـة يقـارن مـاركس حتميـة إنهيـار الـرأسمـاليـة بـالحتميـات التى تتجـلى من الـطبيـعـة[1] ويـذهب

---

(1) ماركس الرأسمال ج 3. 205 .

أنجلز إلى اعتبار الثورة ظاهرة طبيعية تخضع لقوانين طبيعية[1] وأن يؤكد بناء عليها كاوتسكى استحالة الثورة ما دامت شروطها الموضوعية لم توجد بعد[2] ويذكرنا أنجلز بالخلاصة المنطقية المترتبة على التفسير المادى للثورة بأن « الثورات لا تقوم بناء على أمر يصدر وإنما هى دائماً وأبداً المحصلة الضرورية لظروف مستقلة عن إرادة وقيادة الأحزاب وحتى الطبقات[3] وكما أنه ليس فى مقدورنا ـ كما يذهب ماركس ـ أن نغير على هوانا الإندفاع الأول الذى يدفع كوكبنا حول الشمس ، ليس فى مقدورنا أيضاً أن نمنع ظهور مرحلة جديدة حين تتوفر لها شروطها المادية .

3 ـ إنَّ الشروط المادية هى التى تقود إلى وعى العمال « ليس وعى الناس هو الذى يحدد وجودهم الإجتماعى

---

(1) رسالة من انجلز الى ماركس 1851/2/23 .
(2) كاوتسكي طريق السلطة 13 .
(3) انجلز مبادىء الماركسية 29 .

(المادى) ولكن بالعكس وجودهم الإجتماعى المادى هو الذى يحدد وعيهم ، [1] وعلى هذا الأساس فإن الوعى يتقدم بالتقدم التقنى المادى ولهذا كان ماركس يعتقد أن العمال المؤهلين للثورة هم عمال الدول الرأسمالية المتقدمة [2] بينما أسقط من حسابه الشعوب المتخلفة لأن الثورة المنتظرة من قبل ماركس ترتبط علمياً بتطور أدوات الإنتاج . . وبناء على تحليل ماركس للمجتمع الرأسمالى الذى وصل فيه تطور أدوات الإنتاج إلى ما اعتقده ماركس اللحظة الحرجة ـ لحظة تحطيم الكتكوت لجدار البيضة ـ فقد تنبأ بأن الثورة عمالية فقط ، والعمال أو البروليتاريا هم ملحقات أدوات الإنتاج الرأسمالى ، أو هم المجتمع الرأسمالى فى صورة سلب (نفى Negation) . فالنظام الرأسمالى من وجهة نظر ماركس يخلق الأداة التى تقضى عليه وهى البروليتاريا ، فالرأسمال يخلق التجمعات العمالية ويخلق البؤس العام إلى جانب الثروة الخاصة، مما

---

(1) ماركس نقد الاقتصاد السياسى المقدمة 4 .

(2) ماركس فى خطاب الى ج وديمير ـ نيويورك .

يؤدى إلى إنقسام المجتمع إلى طبقة تملك كل شيء وطبقة لا تملك أى شىء أو تمثل العوز المطلق مما جعل ماركس يصفها بأنها المجتمع الرأسمالى فى صورة نفى . . وهذا التناقض هو الذى يقود الرأسمالية الى حتفها ، وبالتالى لا يمكن أن يقضى على الرأسمالية إلا عمالها ، ولهذا ولكى يوجد العمال أو أداة موت الرأسمالية لا بد وأن تتطور الصناعة وتنمو ويحدث تركيز فى تراكم الثروة وإتساع فى الأملاق ، فالعامل صفة تطلق على عمال الصناعة فقط ، وبدون تقدم الرأسمالية وإزدهارها والذى يعنى البؤس والتعاسة فى نفس الوقت ، فإن ثورة العمال تكون مستحيلة ، وبالأصح الثورة مستحيلة ، وإستناداً إلى هذا التحليل فإن ماركس حين كان يصف أحداث فرنسا 1848 — 1851 كان يؤكد على عدم تهيؤ البروليتاريا للثورة بسبب ما رآه من إفتقاد الشروط الموضوعية الملائمة لقيام الثورة ونجاحها والتى منها من وجهة نظره تخلف البرجوازية الفرنسية والذى يعنى تخلف أدوات الإنتاج وعدم فهم البروليتاريا لرسالتها التاريخية من ناحية أخرى والذى يعنى ضعف البروليتاريا تبعاً لضعف البرجوازية وتخلفها ،

ونحن نجده يتبنى المعادلة التالية كلما قويت الرأسمالية وإزدهرت أدت إلى قوة البروليتاريا ووعيها بدورها كمنفذ لحكم التاريخ على « سادتها » وبالعكس فإن ضعف البرجوازية وتخلفها يؤدى إلى ضعف البروليتاريا وعدم وعيها لهذا الدور ، وقد كتب صراحة أن الطبقة العاملة لم تكن قد بلغت المستوى المطلوب ولذلك كانت عاجزة عن تحقيق ثورتها [1] وتحت تأثير ماركس فإنه واللجنة المركزية للأممية قد حذرا العمال الفرنسيين قبل أشهر من قيام « الكومونة »من مغبة القيام بإنتفاضة غير ناضجة [2] تماماً .

وإذا رجعنا إلى الواقع الذى يعتبره ماركس محك صدق أى نظرية فإننا نجده مخالفاً لأساس التحليل الماركسى ، فازدهار الرأسمالية لم يؤد إلى قوة البروليتاريا بل أدى بالعكس إلى ضعفها وتشتتها ، فالرأسمالية لا تواجه الآن طبقة ضخمة معدمة ولكنها استطاعت خلق طبقات أخرى ذات إرتباط مصلحى مهما كانت تفاهته بالرأسمالية ، كما

(1) ماركس الصراع الطبقى فى فرنسا 37 .

(2) جورج غورينش برودون 105 .

أن ضعف البرجوازية الروسية وشبه عدم وجود طبقة برجوازية فى الصين لم يمنعا من قيام و« نجاح » الثورة فى روسيا وفى الصين وفى أماكن أخرى غيرهما ، وبالرغم من أن الماركسية صريحة فى مذهبها الذى يعنى أن لا ثورة إلا فى البلدان التى بلغت فيها الرأسمالية وبالنتيجة البروليتاريا أقصى درجات تطورها ، وفى هذا التسليم كما رأينا بأن تطور الرأسمالية يعنى أيضاً تطور وعى البروليتاريا ، وهذا ما أكدت الحياة الواقعية أو التاريخ الواقعى وليس الميتافيزيقى خطأه ، وتأكد عملياً أن تطور الرأسمالية وازدهارها لا يعنى بالضرورة تطور وعى البروليتاريا بل يعنى المزيد من التغييب ، كما أن حالة الإملاق لم تكن لا بالسعة ولا بالدرجة التى توقعها ماركس ، ولهذا لم تحدث الثورة فى المجتمعات التى اعتقدها ماركس وفقاً لمنطقة مؤهلة لها ، لقد تمكنت الرأسمالية فى حالات عديدة وبدرجات متفاوتة من إستقطاب البروليتاريا ، أين إذن منطق التاريخ الصارم ؟ ولماذا نضجت الظروف المادية ولم تحدث الثورة ؟ إذا كانت الرأسمالية قد تمكنت من تفادى ثورة عمالها فلأن المسألة لا تخضع لأى حتمية تاريخية . .

ومن ناحية أخرى فإن المنطق الصارم للتفسير الماركسى يؤدى إلى الشعور بالإحباط فى المجتمعات ذات المستوى الأدنى من التقدم إذ على هذه أن تمر أولاً بالمرحلة الرأسمالية ، وقد كان ماركس نفسه يطلب فى نشاطه الحزبى مساندة البرجوازية فى الوصول إلى الحكم واجتثاث الإقطاع ، بإعتبار أن إزدهار البرجوازية شرط جوهرى لثورة البروليتاريا ، وهذا يعنى أن لا ثورة فى المجتمعات التى لم تتطور فيها الرأسمالية ، وعلى هذه المجتمعات تطوير رأسماليتها أولاً قبل أن تفكر فى الثورة ، إنَّ هذا يفكرنى بقصة ذلك البحار العجوز فى قاربه العتيق يصارع الأمواج والتعب والسهر حتى ظفر أخيراً بسمكة ضخمة ، فقفل عائداً يجرها بعد أن عانى الويل فى صراعه معها ، ولكن كلاب البحر كانت تنتظر حتى إذا همدت السمكة هجمت عليها تنهش لحمها ولم يبق منها للبحار العجوز شىء ، هذه وصية ماركس : دعوا الرأسمالية تبنى . . تصنع تطور من أدوات الإنتاج وتربصوا ، فإذا تم ذلك لكم أن تستولوا على خيرات الرأسمالية ، وهذا يعنى من ناحية أنه لا يوجد ضمان ، إذا تركنا الرأسمالية تتطور

وتزدهر ، لإمكانية الإستيلاء على خيراتها ، ومن ناحية أخرى يعنى عجز غير الرأسمالية عن تطوير المجتمع وخلق التراكم اللازم للصناعة والزراعة ، مما يجعل الإشتراكية ليست طريقة للخلق والإبداع وتطوير المجتمع وإنما مجرد إدارة خيرات الرأسمالية بعد الإستيلاء عليها (التأميم) ، فكلاب البحر لم ترهق نفسها وراء الغذاء بل اكتفت بالتهام صيد غيرها . . وهذه فى الحقيقة ليست إشتراكية . أن الاستيلاء على خيرات الرأسمالية إن وجدت ليس مطلباً أساسياً فى الإشتراكية بل ثانوياً ، لأن الإشتراكية نمط حياة وطريقة إنتاج وتطور مجتمع وليس مجرد إعادة توزيع الموجود . .

إن التفسير الحتمى للتاريخ يظهر جلياً بالغرم من تأكيد ماركس أحياناً بأنه لا شىء ميكانيكى فى التاريخ [1] وإن قفز المراحل أمر ممكن ـ لقد طرحت فيرازاسوليتش السؤال التالى على ماركس : ألا تتيح تقاليد روسيا فى الملكية الجمعية الإنتقال مباشرة إلى الإشتراكية بالقفز فوق

---

(1) جريجور مسح الماركسية ص 158 - 169 .

مـرحلة الـرأسمـاليـة ؟ فـأجـاب مـاركس : أجـل هــذا ممكن ؟! [1] أين إذن صرامة منطق التاريخ ؟ إن الإستثناء فى حالة يعنى إمكانيات الإستثناء فى حالات أخرى .

كذلك إعتبار الثورة عمالية فقط يعنى إستبعاد بقية فئات المجتمع الفلاحين ، الجنود ، الطلاب ، صغار الموظفين ، المثقفين بالرغم من أن ماركس نفســه مثقف بورجـوازى ، وانجلز ابن رأسمـالى ، وإغفـال الفـلاحـين لم يكن غــير مقصود لأن التحليل المـاركسى إتخذ مـادته من مجتمعـات قلت فيها نسبياً أهمية المزارعين أو أن الزراعة نفسها تحولت إلى صنـاعة وبـالتالى كـانت الصناعـة هى أسـاس الحيـاة الإقتصادية ولهذا ظل التفسير الماركسى محـدوداً فى حقيقته مع أن ماركس يريده شاملاً ، ونـظراً لعدم وجـود نظريـة مرضية فى الدور التاريخى للفـلاحين فى تـطور الإنتاج وفى الثورة الإجتماعية عند ماركس ، فقد إحتار الماركسيون فى تفسير ثورة الفلاحين فى ألمانيا 1525 ، وثورة العبيد حـول

---

(1) رسالة من ماركس الى لينزا 8 مارس 1881 ـ بلياد ج 2 - 1558 .

أسبار تكوس من وجهة نظر ماركسية [1] .

إذا لخصنا ما سبق وإستثنينا بعض ما جاء على قلم ماركس مما يناقض المبدأ الأساسى لفلسفته مقتنعين أولاً بأن هذه الجمل أو الفقرات قد جاءت فى أعمال ثانوية . . خطابات إلى شخصيات ، أو ردود على خطابات أو فى أعمال ذات صبغة جدالية ، وثانياً بأنها لا تفسر شيئاً بقدر ما تبرهن . .

على تناقض ماركس ، فعلى أساس المبدأ المادى تعرف الثورة بأنها « نتاج التناقض بين حركة قوى الإنتاج والحالة التى عليها علاقات الإنتاج » [2] ، وقوى الإنتاج تتبع قوانينها الخاصة التى تقود تطورها وبالتالى ترغم علاقات الإنتاج على الدخول « فى حلبة الرقص » على حد تعبير ماركس ، هذه الحتمية فى الواقع تفقد الإنسان أى دور إيجابى ، فعندما تصل أدوات الإنتاج إلى نقطة معينة من تطورها يصبح ـ كما أسلفنا ـ هدم علاقات الإنتاج

---

(1) مارتان ماليا فهم الثورة الروسية 156 .

(2) كالفيز فكر ماركس 258 .

القديمة ضرورة لا محيد عنها ، فالإنسان منفذ ليس إلا لإعادة التوازن بين أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج وهو الدور الذى يعهد به ماركس إلى البروليتاريا ، ولدينا هنا ملاحظتان :

أولاً : الملاحظة الأولى ترتبط بالدور المناط بالبروليتاريا والذى يتلخص فى إعادة التوازن المختل بين أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، إذ حتى فى هذه الحالة فإن علاقات الإنتاج الجديدة لا يقررها الإنسان ـ البروليتاريات ـ وإنما يقررها تطور أدوات الإنتاج وفى هذه الحالة إلى جانب الطابع السلبى لهذا الدور فإن وعى البروليتاريا ليس ضرورياً ، إذ هذه ليست إلا منفذ لا يستطيع إلا تنفيذ ما أنيط به ، وكاوتسكى صريحاً فى هذا حين يزعم أن « حرية الإختيار تلغى التوجه نحو الإشتراكية واقعياً ، فالإرادة إن كانت حرة فإن فى مقدورها أن تعطى التطور الإقتصادى إتجاهات متنوعة وعندئذ يستحيل معرفة ما الضمانة المتوفرة للتقدم نحو الإشتراكية [1] » إذن الضمانة أن يكون التوجه

---

(1) كارل كاوتسكى طريق السلطة 45 .

نحو الإشتراكية معتمداً على قوانين المادية التاريخية التى تلغى حرية الاختيار ، ولكن هل الضمانة هى إلغاء الحرية ؟! هل الحرية بالضرورة متعارضة مع الإشتراكية ؟! وهل تكون الإشتراكية ممكنة فى منطق الأشياء (المادية التاريخية) مستحيلة فى منطق الحرية ؟! وأى إشتراكية تلك التى تبدأ بتعطيل حرية الإنسان بأن تفرض نفسها عليه كنتيجة لتطور أدوات الإنتاج بحيث لا تترك له إلا مجالاً ضيقاً جداً وسلبياً : إعادة التوازن بين هذه والعلاقات الإجتماعية ، إن حرية الإنسان لا تدع مجالاً للشك فى قيام الإشتراكية ، إنَّ المجتمع الإشتراكى هو مجتمع الحرية ، والحر لا يقبل غير المجتمع الإشتراكى ، وإذا لم يوجد بعد المجتمع الإشتراكى فذلك يعنى أن الإنسان ليس حراً بعد . إنه من الغريب أن تدعى فلسفة ما تحرير الإنسان والقضاء على جميع اغترابات بالإعتماد على عوامل تعطل هذه الحرية وتستبدل اغتراباً آخر ربما اشد وأقسى .

ثم إذا كانت الثورة مجرد إعادة التوازن المختل بفعل تطور أدوات الإنتاج وتخلف علاقات الإنتاج فهل هذه هى

الثورة ؟!

إن المادية لا يمكن أن تكون فلسفة ثورة [1] . إذن لماذا اللجوء إلى الثورة فى الوقت الذى فيه التفسير المادى لا يفترضها ؟ أن ذلك يعنى - إلى جانب أسباب أخرى - إن ماركس لا يثق كفاية فى قوانين تطور الرأسمالية ، فهو يشك فى فعاليتها لكى تقود الرأسمالية إلى حتفها ، ذلك لكى نقضى على الإغتراب يلزم الثورة .

وقد شعر ماركس على ما يبدو بهذه الحاجة أى تدخل عامل خارجى عن قوانين الرأسمالية أى الثورة والبروليتاريا كقوة ثورية .

ومن ناحية أخرى إذا سلمنا بقوانين المادية التاريخية فإننا نسلم بعدم لزوم وعى البروليتاريا ، إن تطور الرأسمالية وقوانين إنهيارها لا يقودان بالضرورة إلى وعى ثورى عند البروليتاريا ، أما إذا افترضنا وعى البروليتاريا الثورى فإننا ندخل هنا اضطراراً عنصراً فعالاً إنسانياً مستقلاً عن

---

(1) جان بول سارتر المادية والثورة مواقف 3 .

التطور المادى أى اللجوء إلى الإرادية Volontarisme .
كما أن الطبقة التى أناط بها ماركس تنفيذ حكم التاريخ وهى البروليتاريا تطرح صعوبات جمة ، إن ماركس يضع نهاية إستثنائية للتاريخ التى تقود إليها المادية الجدلية وقوانينها لكى تفقد بعد ذلك فعاليتها فيه وهى « المجتمع الشيوعى » ويريد من كل التاريخ أن يقود إلى هذه المرحلة الخاصة منه ، ولكى يمكن ذلك فإن ماركس يريد من البروليتاريا أن تكون رجال مهمة كلية مع بقائهم أفراداً معينين ، كما أنه ينتظر منهم أن يظهروا فى لحظة تاريخية معينة (الرأسمالية) وأن يتصرفوا باسم التاريخ الكلى بجعلهم ، بفعل محدد معين ، التاريخ الكلى متطابقاً مع معناه . والسؤال ليس معرفة ماذا يساوى مفهوم البروليتاريا الكلية ، فإنه فى مدلوله اللاهوتى Theologique يمكن أن نرى فيه عند الملاحدة ما نجده فى فكرة التجسد عن المسيحيين ـ الله الكلى تحول إلى فرد المسيح ـ ولكن الأمر يتعلق هنا ببروليتاريا ناتجة عن الإغتراب الرأسمالى . والسؤال الذى يفرض نفسه هو : هل يمكن أن يتوفر فيها التعريف الذى يعطيه ماركس عن

شروطها وفعلها ؟

هل يوجد أو يمكن أن يوجد أناس إقتصاديون إستغلاليون إلى أقصى حدود الإستغلال من هذه الناحية وحدها يكونون كل المجتمع أو الكلية فى شكل نفى : إننا لا يمكن أن نتصورهم هكذا إلا بتصورهم موتى ، فالموت هو أقصى حدود الإستغلال ، وهو الكلية السالبة الحقيقية والتى يعبر إليها الإنسان طبيعياً . هذا السلب وحده يجعلهم كلية Universalite هذه الكلية التى فى مظهر من مظاهرها عودة إلى الجوهر الكلى الطبيعى وقضاء على كل تحديد خاص للإنسان العينى . ويبدو أن ماركس لاحظ هذه النتيجة المنطقية للشروط القبلية للبروليتاريا التى ينتظر منها تحقيق المجتمع الشيوعى والقضاء على كل الإغتراب وكل إمكانية للإغتراب ، ألم يلح مرات عدة على أن الرأسمالى لا يستطيع أن يسمح للبروليتارى العامل أن يكون بروليتاريا ، وأنه يميل إلى طرده شيئاً فشيئاً خارج مجال الإنتاج بتطوير أدوات الإنتاج وأخيراً خارج الحياة نفسها حيث انه يعتمد على الرأسمالى فى معاشه ؟!

ولكن فى هذه الحالة إذا لم تحدث الموت فعلياً فإن ثورة

البروليتاريا لا يمكن أن تنجز ، وتحرير الإنسان لا يتم ، فقط المسيح « الإله » يمكن أن يموت لكى يبعث فى الحياة . حقيقة هناك بروليتاريا يموتون فعلاً من الجوع والإضطهاد ، وماركس يقدم عنهم المثل المأساوى فى الرأسمالى ، ولكن بالضبط لا يمكن الإعتماد على موتى لكى تنجز المهام الثورية ، إن الإملاق والعوز المطلق موت ، وغير هؤلاء الموتى لا فعالية لهم ، وعلى هذا فإن البروليتاريا العينية لا يمكن أن تقترب من الوضع الموصوف من قبل ماركس إلا كما تقترب من حد لا يمكن أبداً بلوغه .

وإذا أخذنا الأمر من زاوية أخرى فإن الخاصية الجدلية والمعقدة للوجود تدعونا إلى اعتبار أن البروليتاريا العينية ليست إلا خليط من نمطى البروليتاريا والبورجوازية ، ففى كم من الجوانب تكون البروليتاريا العينية بورجوازية ، ليس فقط من حيث العقلية والإرادة والطموح بل أيضاً من حيث الواقع « فى الحالة التى يسمح فيها بامتلاك البروليتاريا لبعض الخيرات « ألا يميلون أيضاً إلى التملك وإلى الكماليات كالبورجوازية ؟! يجب ألا يملكوا شيئاً حتى

تنطبق عليهم مواصفات ماركس ، لكنهم يصيرون بهذا موق ، إن ماركس يريد موجودات تجريبية حية والتى هى فى نفس الوقت متحلية بالكلية السلبية أى إذا أخذنا مطلبه بكل معناه أنه يريد موق !

وعلى كل حال إذا كان هذا الوضع مستحيلاً لأنه متناقض فإنه لا يمكن أن تكون هناك ثورة بروليتارية محضة أو خالصة لأنه لا توجد طبقة محضة أو خالصة سواء بروليتارية أو بورجوازية ، ان البروليتاريا نصف طريقة للعمل وليس صنفاً محدداً من الناس هذه المفاهيم : بروليتاريا ، بورجوازية ، رأسمالية هى مفاهيم وصفية ليس لها مدلول واقعى خالص ومحدد ، ففى الواقع تختلط الطبقات وتتمازج بحيث لا نعرف على وجه الدقة أين تنتهى حدود هذه وأين تبدأ حدود تلك ، وقد اتضحت هذه الحقيقة الواقعية خلال عمليات التطهير فى الثورة الفرنسية وخلال « الثورة » الروسية والصينية وغيرها ، وباستثناء الحدود القصوى التى يمكن التعرف عليها بسهولة ـ ولكنها غير ذات أهمية أيضاً ـ فإن المجتمع مزيج يصعب فصل مكوناته أو فرزها ، ولهذا فإن الثورة الفعلية

على عكس ما يذهب ماركس تكون دائماً بحيث تختلط فيها العناصر أى أنها ليست خالصة ، إنها لا تكون الفعل الأساسى المحض والفريد لموجود هو عوز محض والذى يبحث عنه عبثاً ، ولكنها تكون فعلاً محدداً له مبرراته لبشر يرغبون فى وضع حد لعلاقات ظالمة بينهم ، إنها تكون نتيجة لقرار خاص أى غير كلى ، أخذ هذا القرار ونفذ من قبل موجودات عينية ، وليس النتيجة المباشرة لوضع جوهري لأناس كليين [1] .

---

(1) راجع كالفيز فكر ماركس 329 - 327 - 328 .

3

ولكن إلى أى مدى إستطاع ماركس أن يوفق بين ماديته التاريخية التى ترى فى كل مرحلة مقدمة ضرورية لمرحلة تالية ونتيجة ضرورية لمرحلة سابقة .

والثورة

فى الواقع المادية التاريخية تبطل الثورة والثورة تلغى المادية التاريخية .

وهذا التناقض الصريح بين المادية التاريخية والثورة أمر لم يتمكن ماركس من إيجاد حل له إلا بالتضحية بأحدهما ، ولهذا فقد اضطر ماركس فى العموم إلى تغليب ماديته على الثورة ، حتى صارت الثورة فى مفهومه ليست ثورة .

ليست إلا كما يقول (النطق بالحكم الصادر مسبقاً) أو كما قال لينين بعد ذلك (ليست إلا تخفيف آلام الولادة) . .

وقد لخص أنجلز هذا الموقف الماركسى الصارم كاتباً (إن زمن الهجمات المباغتة قد ولى ، والثورات التى تحققها أقلية ضئيلة واعية على رأس جماهير غير واعية هذا الزمن قد انقضى إلى غير رجعة) وقد أدى هذا الإخلاص الحرفى لنظرية ماركس فى المراحل التاريخية أن أرغم (الكومنتيرن) الحزب الشيوعى الصينى على قبول (قياد الكومنتانج) وهى حركة مضادة للإستعمار اليابانى يمولها ملاك الأراضى الصينيين بإعتبار أن ما يحدث آنذاك فى الصين طبقاً للتحليل الماركسى ثورة بورجوازية لا يمكن تجاوزها إلى ثورة بروليتارية ، بل لا بد من دعمها ولو أدى ذلك إلى التضحية بمصالح العمال أنفسهم فإذا ما تحققت هذه الثورة البورجوازية واستقر لها الأمر وحققت الإزدهار الإقتصادى والتقدم المطلوب فى تطور أدوات الإنتاج ، حينئذ تكون الظروف قد نضجت ويكون بإمكان العمال القيام بمهام الثورة ، إن هذا التحليل منطقى منسجم مع

النظرية الماركسية : إذا كانت الثورة برولياتارية ، وإذا كانت البروليتاريا غير موجودة بعد - كما هو الحال فى الصين آنذاك - تكون ثورة البروليتاريا مستحيلة فى غياب البروليتاريا ، إذن ماذا تكون هوية (الثورة القائمة) آنذاك فى الصين ؟ لا مناص من أنها بورجوازية ، إذ على هذه أن تحدث أولاً لأنها شرط ولادة الأخرى وطبقاً لهذا التوجيه ، أعلن الحزب الشيوعى الصينى 1923 فى مؤتمره الثالث أن الكومنتانج بقيادة صن يات صن يعتبر مركزا على القوى الثورية وعلى جميع أعضاء الحزب الشيوعى الإنضواء تحت لوائه دون تعصب أو تحفظ . ونحن نعرف القطيعة التى حدثت بعد ذلك ، بين الحزب الشيوعى الصينى والحزب الشيوعى الأم ، والثمن الفادح الذى دفعه الشيوعيون .

الصينيون فى مذابح كانتون على يد شنج كاى شيك الذى تولى قيادة الكومنتانج بعد موت صن يات صن ، والواقع أن الحزب الشيوعى الأم نفسه لم يكن مخلصاً للمنطق الماركسى ، فالتطور الإقتصادى فى روسيا لم يكن

مؤهلاً لثورة بروليتارية رغم الفتوى التى أصدرها ماركس نفسه بإمكانية القفز فوق مرحلة الرأسمالية لقد طرحت فيراز سوليتش على ماركس السؤال التالى (ألا تتيح تقاليد روسيا فى الملكية الجمعية الإنتقال مباشرة إلى الإشتراكية بالقفز فوق مرحلة الرأسمالية ؟ فأجاب ماركس . أجل هذا ممكن)[1] إن هذه الفتوى إن دلت على شىء فعلى تناقض ماركس أو عدم إخلاصه لنظريته ، أين إذن صرامة قوانين المادية التاريخية أين حتمية المراحل ؟ إذا كان من الممكن حرق المراحل أو القفز فوق مرحلة فى مجتمع ما فلماذا لا يكون ممكناً فى مجتمعات أخرى وحينئذ تنهار صرامة الحتمية التاريخية وتصير غير كافية لتفسير تطور المجتمعات والتغيرات التى تحدث فيها . وإخلاص الحزب الشيوعى الأم فى أول الأمر للمنطق الماركسى هو الذى جعله يحذر العمال من مغبة إغضاب القيصر باعتبار أن الشروط الإقتصادية ـ الإجتماعية فى روسيا آنذاك تجعل البروليتاريا ضعيفة فى مواجهة القيصر . لكنه بعد

---

(1) رسالة من ماركس الى ليزا 8 مارس 1881 بليادج 1558 .

ذلك وحينما أصبحت الثورة حقيقة واقعة إضطر . إلى تناسى تحليله للواقع الروسى والنتائج المترتبة عنه والتحق بالثورة لكى يصير بعد أشهر فى مقدمتها وليستولى عليها وحده بالرغم من أنه ليس صانعها . وعلى هذا فإن الحزب الشيوعى الأم قد سمح لنفسه باتباع سياسة واقعية ، بينما يطلب من غيره الإلتزام المبدئى المطلق ، فهو يحكم باستحالة الثورة ثم يلحق بها . ويعقد معاهدات السلام ويفاوض ويهادن ولكنه يرفض أن يتبع الآخرون نفس السياسة ، وقد أدى هذا إلى أن تصبح الأحزاب الشيوعية . ـ لعبة ـ فى يد الحزب الشيوعى الأم عن طريق (الكوفيتيزن) يحركها لأهداف سياسية تخدم مصالح معينة والإنتباه لهذه الحقيقة هو الذى يؤسس الآن محاولات الاستقلال التى تبذلها الأحزاب الشيوعية فى أوروبا تحت ما يسمى بالشيوعية الأوروبية . Eurocomu .

وحتى لو سلمنا بأن الثورة تحدث من الإختلال الحاصل بين تطور أدوات الإنتاج وتخلف علاقات الإنتاج عنها ، فإن ذلك لا يخرجها من إطار الفعل الإنسانى والقرار

الإنسانى فالذين يطورون وسائل الإنتاج ، هم الذين وفقاً لمعاييرهم ومتطلباتهم يحدث هذا التطور ، فأدوات الإنتاج لا تتطور تلقائياً من ذاتها ، أى أن الأهداف التى يسعون إليها من وراء تطور أدوات الإنتاج هى التى تحدد مسار هذا التطوروالتراكم البدائى يبرهن على أن عدة مسارات كانت ممكنة والمسار الرأسمالى كان أحدها فقط وليس المسار الوحيد للحياة الإقتصادية . وأولئك المتمسكون بعلاقات الإنتاج ، الرافضون للتطوير فى أدوات الإنتاج ، هم الذين يرفضون التخلى عن العلاقات القديمة . وهؤلاء لا يرفضون تطور أدوات الإنتاج فى حد ذاتها لأن (التطور العلمى هو مكسب للإنسانية لا يمكن العودة عنه) [1]. ولكنهم يرفضونه لأسباب منها :

1 ـ إن المكسب الإنسانى الذى هو ثمرة جهود البشرية منذ وجد الإنسان صارت تحتكره طبقة وتستثمره لصالحها فقط (فالطبقة) عبارة عن إحتكار [2] وهم يرفضون تحول

---

(1) معمر القذافى حل المشكل الاقتصادى الكتاب الأخضر ص 15 .

(2) سلسلة الروح 2 ص 15 .

المكسب الإنسانى إلى مكسب طبقى . .

2 ـ إن العلاقات الجديدة ليست فى صالحهم وإن تطور أدوات الإنتاج يخدم أهدافاً ليست أهدافهم بل أيضاً أن هذا التطور والأهداف التى يخدمها يتم على حساب هؤلاء . .

3 ـ وقد يحدث فى بعض الأحيان أن هذا الرفض يكون لمجرد التعود على القديم وبالتالى لأسباب بسيكولوجية . .

فالصراع إذن ليس بين أدوات الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج المختلفة . . ولكنه بين مجموعتين من الناس ـ للتبسيط فقط فالواقع أكثر تدخلاً ـ الذين يطورون أدوات الإنتاج لخدمة أهدافهم والذين يرفضون هذا التطوير لأنه لا يخدم أهدافهم وبالتالى يرفضون تغيير العلاقات الإجتماعية ـ أو بمعنى أدق تقنين العلاقات الإجتماعية المبنية على الأمر الواقع ، أو بكلمات أخرى يرفضون تحويل الأمر الواقع إلى شرعية والذى يعنى محاولة منع تحول الإحتكار إلى مؤسسة إجتماعية » إذن يمكن أن يقع صراع طبقى إذا وجد الإحتكار . . . فالناس دائماً

يتصارعون مع أولئك الذين يحتكرون حاجاتهم »[1]
والاحتكار ليس مسألة إقتصادية ، فهو يتم لأسباب إجتماعية . . بسيكولوجية أكثر منها إقتصادية، إذ ان وجود الثروة لا يستدعى ضرورة إحتكارها من قبل فئة أو طبقة ولكن الإحتكار أحد إمكانيات التعامل مع الثروة إلى جانب إمكانيات أخرى .

إذن فى كل الأحوال تطور أدوات الإنتاج نفسه لا يقرر شيئاً إن نشوء الرأسمالية نتج واقعياً عن تراكم الرأسمال عند التجار فى نهاية عصر الإقطاع ولكن هل مجرد تراكم الرأسمال يقرر كيفية إستثماره أى يفرض الإحتكار ولأسباب محايثة فيه ؟ اننا ننسى من بأيديهم تراكم الرأسمال فتراكم الرأسمال وحده لا يقرر كيفية إستثماره بل النظام السياسى والإقتصادى والإجتماعى هو الذى يقرر وفى حالة عدم وجوده فإن العنف والقوة هى التى تقرر كما هو الحال فى التراكم البدائي الكيفية التى بها تستثمر

---

(1) نفس المرجع ص 18 .

الثروة المتراكمة وهذه الكيفية لا يقررها التراكم ذاته فالكم لا يؤدى إلى كيف لأنه لا يوجد كم بدون كيف ولا كيف بدون كم ولكن يقررها الذين يملكون هذه الثروة أو يحتكرونها أعنى كان من الممكن أن تستثمر على نحو آخر وأن تقود إلى نظام سياسى وإقتصادى وإجتماعى آخر أو لا تستثمر . ان القوة الإجتماعية للطبقة الرأسمالية ليست صادرة عن إحتكار الثروة فى الأصل ، إذ علينا أن نفترض النقطة التى بدأ فيها إحتكار الثروة والتى حينها لم يكن للرأسمالية أى قوة إقتصادية وتفسير القوة الإقتصادية بقوة إقتصادية هو دور منطقى معنى ذلك أن القوة الإقتصادية التى تتمتع بها الرأسمالية هى نتيجة وليست السبب ، ولكن مصلحة الرأسمالية إقتضت تغييب هذا السبب ـ العنف القوة ـ وذلك عندما نجحت فى جعل إحتكارها مؤسسة إجتماعية ـ الملكية البعضية ـ وعندما نجحت فى خداع البعض ومنهم ماركس فاعتقدوا أن القوة الإقتصادية مصدرها القوة الإقتصادية ، ولما كانت الرأسمالية تملك الآن هذه القوة إذن ليس هناك إمكانية لسحبها منها ،

بـالعكس لو عـرفنا أن العنف والقـوة ـ الإستحـواذ ـ هـو مصـدر القوة الإقتصـادية ، تصبـح إمكانيـة تحطيم القـوة الإقتصـادية للرأسمـالية متـوفرة ، فهى وإن كـانت تحتكر الثـروة إلا أنها لا تستـطيـع إحتكـار اللجــوء إلى العنف والتفسير الإقتصادى المادى ليس فى حقيقته إلا تغييب لهذه الحقيقة .

اننا نعرف أنه فى نفس نهاية الإقطاع كان هناك تراكم فى الثروة فى المجتمع العربى الإسلامى ، لكنا نعرف أيضاً أنه لم يقد إلى الرأسمـالية ، ان النـظام السياسى الإقتصـادى الإجتماعى يتقرر إن لم يكن على أساس « القوة وإمكانيات العنف » فهو يقرر فى حالة تحول القوة والعنف إلى مؤسسة « شرعية » وفقاً لما يريده محتكـرو الثروة وليست الثـروة فى حد ذاتها وإذا كان هؤلاء مطلبهم :

1 ـ المحـافـظة عـلى احتكـار للثـروة وتصعيب وصـول الآخرين إليها .

2 ـ إحداث تغيير أساسى فى قيم المجتمع وبنيتـه لكى

يصبحوا هم على رأسه وتحويل الأمر الواقع إلى مؤسسة شرعية .

3 ـ زيادة كمية أموالهم أى الربح .

إذن ليس تراكم الرأسمال الذى يقرر ماهية النظام الإجتماعى ولكن الرأسمال وسيلة تستخدم وفقاً لما يراد منها ، دون أن ينفى قولنا هذا إمكانية إغتراب الرأسمالى نفسه وتحوله هو إلى وسيلة فى يد الرأسمالى وذلك لأن الرأسمالى لا يمكنه تغريب المجتمع إلا بأن يغرب هو نفسه . وإذا كانت أدوات الإنتاج تنتج بعد ذلك علاقات إنتاج فهى لا تنتجها باعتبارها أدوات إنتاج وإنما باعتبارها أدوات إنتاج موجهة لتحقيق أهداف معينة ، وبالتالى تنشأ علاقات إنتاج لا متناسية مع أدوات الإنتاج وإنما متناسبة مع الهدف الذى من أجله تستخدم أدوات الإنتاج ، إن أدوات الإنتاج توجد لتحقيق هدف وعليها أن تكون متناسبة مع هذا الهدف ولهذا فإن نفس مستوى تطور أدوات الإنتاج ينتج نظماً مختلفة ، فمستوى تطور أدوات الإنتاج فى روسيا تقريباً هو فى مستوى أدوات الإنتاج فى

أمريكا ولكن النظام السياسي والإجتماعى مختلف هنا عنه هناك وهذا يعنى أنه ليس تطور أدوات الإنتاج المسؤول عن تحديد نظام العلاقات الإجتماعية وإنما المسؤول هو الهدف الذى يطلب من أدوات الإنتاج ونمط ملكيتها والذى وفقاً له تنتظم هذه الأدوات لتحقيقه .

إن النظرية الماركسية إلى جانب النقد النظرى الموجه لها [1] تبينت عاجزة عن تفسير الواقع والتنبؤات التى أطلقها ماركس سرعان ما تهافتت ففى كل أزمة إقتصادية كان ماركس يرى « المأساة » التى تقود الى الثورة ومن ثم الخلاص [2] ولكن سرعان ما يظهر خلطها كما أن مستوى الإنتاج الذى توقعه ماركس لبناء مجتمع إشتراكى قد تم بلوغه منذ زمن بعيد فى البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً تقنياً ولكن الثورة فى المرحلة العليا من الرأسمالية على ضرورتها بعيدة الإحتمال أكثر من أى وقت مضى [3]

(1) رجب بودبوس نقد الماركسية الزحف الأخضر .
(2) كالفيز فكر ماركس ص 15 .
(3) ماركوس الثورة وضد الثورة ص 9 - 10 - 13 .

بسبب إنغماس العمال فى مجتمع الإستهلاك ولأن ماركس لم يأخذ بعين الإعتبار أن الرأسمالية قادرة على تنويع أساليب استغلالها لهم . وطبقاً لماركس وفلسفته المرتبطة بحركة التاريخ وصيرورته المتتبعة لها بإخلاص فى مراحلها [1] فإن البروليتاريا فى المجتمعات المصنعة والمتقدمة يجب أن يكون مستوى وعيهم أعلى من سواهم فى البلدان الأقل تطوراً ولكن الأمر فى الواقع صار العكس فعمال الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا لا يزالون يعملون داخل أطر النظم القائمة ، بل إستطاعت هذه الأطر إحتواءهم عن طريق النقابية وأدخلتهم بالتالى فى دوامة اللعبة السياسية [2] وقد لاحظ ذلك أنجلز من 1895 حين كتب فاقداً الأمل فى الثورة المتوقعة « أنه من الأجدى لنا نحن الثوريين أن نلجأ إلى الطرق الشرعية بدلاً من الطرق اللاشرعية وبدلاً من الثورة » وهذه هى الوصية التى تنفذها الأحزاب الشيوعية الآن فى أوربا الغربية لقد تحولت

---

(1) كالفيز فكر ماركس ص 15 .

(2) د . رجب بودبوس الحل الاشتراكى 123 - 158 .

إلى مجرد طرف فى الصراع على السلطة لقد تم ترويضها لتدخل « حلبة الرقص مع الراقصين » .

ثم إن ماركس قد قصر فهمه للطبقة بأنها تقوم على الملكية أو على عدم الملكية فى حالة البروليتاريا ولكن الطبقة تضم أيضاً غير المالكين لوسائل الإنتاج كالمدراء وكبار الموظفين والتخصصات العالية ـ المهندسين مثلاً ومدراء المصانع ـ رغم أنهم أجراء إلا أنه من الصعب تصنيفهم فى البروليتاريا كما أنه يمكن أن يكون من بين البروليتاريا مالكين لأدوات إنتاج خاصة بهم كالمصانع الصغيرة العائلية ولهذا فإن السلطة السياسية لا تتبع آلياً الملكية بل هى علاقة أعم من الملكية ، صحيح جميع من يملكون أدوات إنتاج ـ بالمفهوم الرأسمالى ـ لديهم سلطة ولكن ليس كل من لديهم سلطة مالكين لأدوات إنتاج وعلى سوء الفهم هذا للطبقة نتج تصوره للطبقة المؤهلة للثورة البروليتاريا ، غير أن الظلم والإستغلال لا يقع على البروليتاريا فقط بل أيضاً على فئات متعددة من المجتمع . كما أن الحكومات نفسها قد تدخل فى نزاع مع أصحاب الملكية ، ولسنا هنا

فى مجال تحليل هذا الصراع ، ولكن ما نريـد قولـه هو أن السلطة السياسية لا تتبع إليها مراكز إحتكـار الثروة ، إن المثل العملي أمامنا ، فكم من الحكومات استلمت السلطة إنتخابياً ببرامج إن لم تكن ضد الرأسمالية فهى على الأقل تكبح بعض الشىء من جماحها ، صحيح أن الرأسماليـة لن تستسلم ولن تحترم هذه الديمقراطية التى من صنع يديها وستقاوم تهريب الأموال ، عدم الإستثمار . . . الخ ولكن الحقيقة إنه مهما كانت النتائج التى ينتهى إليها الصراع فإن الرأسمالية لا تنجح دائماً فى وضع رجالها فى مراكز السلطة السياسية ، كما أن « الدولة » لها منطق قد لا ينسجم دائماً مع أمانى الرأسمالية .

كما أن ماركس يخلط بين الحقيقة الموضوعية للطبقة أى التجمع الإحصائى للأفراد أو التغيرات البسيكولوجية التى يمكن أن تحدث داخل أفرادها ، وهو يعتقد ـ بـدون دليل مقنـع ـ إن الوعى الـطبقى نتيجة بسيكلوجيـة ضـروريـة للتـطور الإقتصادى المـوضـوعى أى إن الكم يصـدر عنـه الكيف ، ولكن هذا الوعى إن وجد على هذا النحو ليس

بالضرورة أولاً أن يكون وعياً ثورياً بل بالعكس قد يكون وعياً إنتهازياً ، كما أنه ثانياً ، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على ظهور « دولة البروليتاريا » ورغم إنتقال الملكية إلى « الدولة » كما أوصى ماركس فى الإعلان الشيوعى [1] فإن وعى العمال فيها لا يزال متخلفاً مما دعا خروتشيف إلى ضرورة العمل من أجل دفعه خارجياً « إنه من المستحيل أن نحصل على إنتاجية وعمل متفوق ، وأن نطور العلاقات الإجتماعية الشيوعية ، وأن ندعم قواعد الحياة فى المجتمع الشيوعى دون أن نرفع من مستوى الوعى والثقافة لكل أعضاء الجماعة ، وكلما كان هذا الوعى والثقافة مرتفعاً كان أعضاء الجماعة أكثر فعالية فى الإبداع وكلما أسرعنا فى برنامج البناء الشيوعى [2] . أين إذن عبارة ماركس الشهيرة والتى تلخص ماديته « ليس الوعى هو الذى يحدد وجود الإنسان ، بل وجوده هو الذى يحدد وعيه » فعلاقات الإنتاج لم تغير فى وعى الناس رغم تغيرها

---

(1) ماركس البيان الشيوعي 95 - 96 .

(2) تقرير خورتشيف الى المؤتمر الثانى والعشرين 1961 .

قانوناً بانتقال الملكية إلى الدولة .

قد يبرر تخلف وعى العمال فى البلدان الرأسمالية بسيطرة الثقافة والإعلام الرأسمالى ـ الإغتراب الرأسمالى ـ وهذه حجة واهية وتطعن فى المادية التاريخية ، إذ أنه إذا كان بالإمكان التحكم خارجياً فى وعى العمال فذلك يعنى تهافت قوانين المادية التاريخية ، وبغض النظر عن هذا الإعتراض النظرى ، من يمنع إزدهار وعى البروليتاريا فى دولة البروليتاريا ؟ هل نقول كما قال تروتسكى عن الثورة الروسية أنها « ثورة مغدورة »[1] أو أن ننكر مع روزا لوكسمبورج وكوتسكى أن تكون الثورة الروسية ثورة اشتراكية حقيقية ؟ [2] ، إن هذا المذهب وذاك يوقعاننا فى صعوبات أكثر مما يقدمان لنا تفسيراً ، إذ كيف يمكن أن يخدع التاريخ ويغدر به ؟ أين قوانينه الصارمة ؟ أين حتميته ؟ أما روزا وكوتسكى فيعاملان الماركسية كسرير

(1) انظر تروتسكى الثورة المغدورة .

(2) انظر مارتان ماليا فهم الثورة الروسية ص 15 .

بروكوست يجبران الواقع على تصديق النظرية وإن لم يفعل أنكرا واقعيته !

4

كما يقول زتيلين ان منهج ماركس قد مكنه من دراسة الماضى لكنه خذله بالنسبة لتنبؤات المستقبل [1] هذا صحيح ، ولكن ينبغى أن نحدد أكثر ، هذا الماضى الذى درسه هو ماض معين لمجتمعات معينة هى المجتمعات الأوروبية ذات النمط الرأسمالى ، ولم يبرهن على أن هذا الماضى المعين قابل للإسنحاب على كل الماضى لكل المجتمعات ، أما بالنسبة لفشل تنبؤاته المتعلقة بمستقبل المجتمعات نفسها التى وصل إليها من دراسة ماضيها فهذا

(1) زتيلين الماركسية اعادة نظر 72 - 69 .

ما لا جدال فيه ، فالتطور التاريخى الواقعى اللاحق خير شاهد على ذلك . . لقد كان زيتلين وأنجلز يتوقعان أزمة إقتصادية مميتة سنة 1853 ولكنهما أخطأ [1] كما تنبأ بأن الثورة ستحدث فى ألمانيا ولكنها لم تحدث مما دفع كاوتسكى إلى محاولة تبرير ذلك بأنها تأخرت فقط عن موعدها وستحدث فى وقت لاحق آنذاك [2] ولكنها خيبت الآمال ولم تحدث ، وفى كل أزمة إقتصادية كان ماركس يعلن مسبقاً أنها الأزمة التى تقود إلى الثورة [3] ثم ينكشف الأمر عن خيبة أمل . .

فالثورة لم تحدث على وجه العموم فى المجتمعات الغربية الأكثر تقدماً صناعياً وتقنياً فى الوقت الذى حدثت فيه « ثورات » ذات توجه ماركسى فى مجتمعات لم تكن مؤهلة وفقاً للنظرية الماركسية للثورة ـ روسيا ـ الصين ـ كوبا . . أننا حين نأخذ بعين الإعتبار موقف ماركس من أحداث . . فرنسا كما أوردها فى كتابه « الصراع الطبقى فى

---

(1) رياذا نوف محاضرات فى تاريخ الماركسية 121 .

(2) كارل كفوتسكى طريق السلطة 10 .

(3) كالفيز فكر كارل ماركس 15 .

فرنسا » 1848 - 1851 فإن ما يذهب إليه يعنى إستحالة الثورة الإشتراكية فى روسيا المتخلفة تكنولوجياً وإجتماعياً ـ البورجوازية ضعيفة . .

كما فى الصين التى فيها الطبقة العاملة شبه غير موجودة ، إذ كيف تحدث ثورة فى بلد لم تتطور فيها الرأسمالية ، وبالتالى لا توجد فيه طبقة عاملة وإنما مجرد عمال ؟! وهما الشرطان الضروريان للثورة الإشتراكية بالمفهوم الماركسى . . فالرأسمالية ذات مهمة تاريخية أيضاً وهى توفير أدوات الإنتاج التى تستولى عليها الطبقة العاملة بالثورة الإشتراكية ، فإذا لم توجد الرأسمالية ، أو أنها ما زالت وليدة فإن الثورة الإشتراكية مستحيلة . .

وقد إضطر ، أمام هذا المأزق ، منظرو الماركسية إلى حد حلين :

1 ـ إعادة النظر فى الماركسية والبحث عن مبررات لدمج هذه الثورات فى السياق الماركسى معتمدين على ما يبدو على الفتوى التى أصدرها ماركس فى رده على رسالة فيرازسوليتش والتى تقضى بإمكانية العبور فوق المرحلة

الرأسمالية إلى الإشتراكية مباشرة ، وعلى ما ورد فى رسالة ماركس إلى كوجيلمان والتى يقول فيها « من المستحيل أن نتوقع لكى نبدأ ثورة أن تكون كافة فرص النجاح متوفرة [1] . . وفى هذا القول طعن فى المنهج الماركسى نفسه المدعى العلمانية ، كما فيه إسناد دور فعال للمبادرة الإنسانية وهو ما يتعارض مع جوهر الحتمية التاريخية وعلى كل حال فإن هذين النصين إلى جانب غيرهما يبرزان المأزق الذى لم يتمكن ماركس من حسمه . .

المنهج الماركسى إلا أنه يعترف بالعجز عندما يتعلق الأمر بتحديد اللحظة التى يجب أن تندلع فيها الثورة « وتقدم لنا بريطانيا مثلاً ـ هكذا يقول لينين ـ فليس فى مقدورنا وليس بمقدور أحد أن يقول مسبقاً متى ستندلع ثورة بروليتاريا حقيقة هناك [2] ، وهذا يعنى أنه رغم توفر كل الشروط المطلوبة لاندلاع ثورة إشتراكية يظل هناك عامل أساسى جداً لا يمكن التنبؤ به « الإرادة الإنسانية » . .

---

(1) رسالة من ماركس 17 ابريل 1871 .

(2) لينين مرض الشيوعية الطفولى 118118 .

وقـد أدى هـذا الشـك فى المنهـج المـاركسى عنـد « الشيوعيين » إلى تبنى سيـاسة واقعيـة براغمـاتية تحـددها المعطيات السياسية أكثر مما يحددها الواقع المـوضوعى، أو فى كلمة أخرى فإن النظرية صارت تخضع لمتغيرات الواقع السياسى ، فلقد كان لينين مثلاً ينادى بشعار كل السلطة للسوفييت عندما بدا لـه ذلك ضـرورياً من أجـل إنتصار حزبه ، وعنـدما كـان يأمـل بالسيـطرة على السـوفيتات ، وعنـدما بـدا له فى يـوليو 1917 أن البـلاشفة لم يستـطيعوا احتواء السوفيتات ، وأن شعار « كل السلطة للسوفييت » يعنى ضيـاع السلطة من يد البـلاشفة شجب لينـين هـذا الشعار ، وعندما سمح لـه الوضـع مرة أخـرى باستيـلاء البلاشفة على السوفيتات ، وإحكام سيـطرتهم عليها عـاد إلى طـرح الشعـار القـديم [1] كـل السلطة للسـوفيتـات « والذى يعنى فى الواقع » كل السلطة للبلاشفة . .

وهذه البراغماتية ليست غريبة عـلى الماركسيـين ، فقد كانت تحكم سلوك ماركس نفسه ، فحين كان المد الثورى

(1) سدنى هول البطل فى التاريخ 221 .

يرتفع والوضع يتحسن كان ماركس يقوم بمداخلاته علناً ، ولكن ما إن كانت كفة الرجعية ترجح وتتصاعد موجة القمع حتى كان يتوارى عن الأنظار ويقصر عمله على الأدب [1] وعندما دعا العمال أنجلز وماركس إلى الإنضمام لإتحادهم أعلن الأخيران أنهما لن يدخلاه ما لم يتم قبول برنامجهما ، لقد جعلا إنتسابهما لاتحاد العمال مشروطاً بقبول العمال لبرنامجهما ، فوافق العمال ، ونظموا رابطة الشيوعيين التي كلفت ماركس وأنجلز بكتابة البيان الشيوعي [2] وعندما استولى البلاشفة على السلطة فى أكتوبر1917 صارت المعطيات السياسية والصراع على السلطة بينهم له الألوية على كل الإعتبارات ، فمثلاً عندما قدم بوخارين حله الإقتصادى ، فإن هذا الحل ـ بغض النظر عن مصدره ـ كان سيصل بروسيا وبنفس السرعة إلى ما وصلت إليه بالحل الستالينى وبأقل تكلفة بكثير مما كلفها الحل الستالينى ، ولكن لاعتبارات سياسية وليست

---

(1) انظر ريادانوف محاضرات فى تاريخ الماركسية 109 .

(2) نفس المرج 67 .

إقتصادية ـ أولـوية السيـاسة عـلى الإقتصاد ـ رفض الحـل الذى جاء به بوخارين حتى لا يحصل بـوخارين عـلى نفوذ سيـاسى وحتى يمكن تحـطيمـه فى حلبـة الصـراع عـلى السلطة [1] . .

2 ـ أما الحل الثانى فقد رفض إعتبار ما حدث فى روسيا ثورة إشتراكية ، فقد رأى من سموا مناشفة بعد ذلك وعلى رأسهم بليخانوف أنها ثورة بورجوازية يجب التعامل معهـا على هذا الأساس ، وهذا موقف إخلاص حرفى للنظريـة الماركسية نجـده الآن عند المـاركسيين الأوروبيـين خاصـة الذين لا يزالون ينتظرون الثورة على الطريقة الماركسية كما ينتظر غيرهم المهدى المنتظر أو قودو .

ونفس المـوقف نجده ـ مـع بعض الإختلافـات ـ عنـد روزا لوكسمبورج وكـارل كوتسكى ، وتـروتسكى ، فهم وإن كـانوا يقـرون بأن الثـورة الروسيـة قد بـدأت بشكل مـرض ـ وهنا إختـلافهم عن المناشفـة ـ ولكن « حـادث

(1) مارتان مالبا فهم الثورة الروسية 178 .

تاريخى » عبادة الشخصية جاءت لتنحرف بمجرد الثورة . . ولكن هـذا التفسير صعب القبـول لأن هذا « الحـادث العرضى » إستمر ثلاثين سنة ، وتحت سلطة ستالين طبق الجـانب الأسـاسى من المـاركسيـة فى روسيـا وبنيـت « الإشتـراكية » وبـالتالى يـطرح سؤال آخر : كيف كـان بإمكان هذه المأساة أن تحدث ؟ كيف يمكن أن يشكل هذا الطاغية جزءاً من منطق التاريخ ؟؟!!

لقد وجد لينين نفسه فى مثل هذا المأزق غداة ثورة فبراير 1917 الشعبية[1]،والتى لم يكن يتوقعها ولم يخطط لها وليس له ولا لحـزبـه يـد فيهـا ، ففى الحقيـقـة أن الأحـزاب « الإشتراكية » وخاصة الحـزبان المـاركسيان ، لعبت دوراً ضئيلاً جداً فى أحداث فبراير 1905 [2] كما أن البلاشفة لم يكونوا أغلبية خلال عام 1917 ، فقد كان الحزب البلشفى صغيراً جداً وغير منظم على الإطلاق وإمكانياته محدودة ولم ينظم تنظيماً جيداً ويصير جديراً باسم حزب الا عام 1918

(1) نفس المرجع 22 .

(2) نفس المرجع 56 .

أى بعد الثورة [1] حين صار الحزب الحاكم وحين إندلاع الثورة كان لينين خارج روسيا ، دخلها خلسة بعد اندلاع الثورة فى قطار ألمانى وتحت حراسة ألمانية . فمن ناحية ماركس واضح فى الشروط المطلوبة لقيام ثورة والتى لا تتوفر فى حالة روسيا ، ولا يمكن أن نعتمد على نص أو نصين يفتيان بذلك بينما أسس الماركسية نفسها نرفضه ، كما أن أنجلز فى مقدمته لكتاب ماركس « الصراع الطبقى فى فرنسا » يؤكد أن زمن الهجمات المباغتة والثورات التى تحققها أقلية ضئيلة واعية على رأس جماهير غير واعية هذا الزمن قد انقضى وولى ، ولكن لينين تغاضى عن هذا كله لينصب الحزب كطليعة ، لقد كان مقتنعاً تماماً بأن النضال لا يمكن أن ينجح إلا عندما يقوده حزبه هو [2] وبالطبع هو على رأس الحزب ، وهذا ما اعتقده أنجلز أن زمانه قد ولى حدث بعده ببضع سنوات ، لقد كان الحزب بالنسبة للينين جيشاً من الثوريين المحترفين » وهؤلاء يجب السيطرة

---

(1) نفس المرجع 92 .

(2) سدنى هوك البطل فى التاريخ 22 .

عليهم بيد من حديد ، وهذا جوهرى فى رأيه للإنتصار [1] تماماً مثلما رأى ماوتسى تونغ بعده أن الدكتاتورية ضرورية وإلا فإن « الثورة ستهزم » [2] لكن الدكتاتورية هى فى الواقع هزيمة الثورة . أما تروتسكى فقد كان يمزقه التناقض بين مفهومه الإشتراكى الديمقراطى فى معارضته لأى شكل من أشكال الإستبدادية والوصاية ، وبين نظريته عن الثورة الدائمة حيث الأقلية البروليتارية تتصرف كوصى على الكادحين وكحاكم للمجتمع [3] لكن هذا لم يمنعه من سحق جمهورية ماكنو على رأس جيشه الأحمر ، وتحطيم ثورة كروفستاد (*) ذات الإتجاه الفوضوى التى قامت ضد سلطة لينين . لكن هذا التناقض شل مع ذلك من فعالياته وقدراته على المناورة ، فأزيح أولاً من الواجهة السياسية ،

---

(1) نفس المرجع 219 .

(2) ماركس تونق الديمقراطية الجديدة .

(3) س طونى كليف الاشتراكية الأممية 2 خريف 1960 .

(*) جمهورية ماكنسو اول محاولة لتطبيق الفوضوية قامت فى اوكرانيا 1918 - 1919 .

ثم حسم الفاس تناقضه فى منفاه بالمكسيك . .

لقد أقر لينين أن الثورة تتم وفق مراحل ، بمعنى أن الثورة الإشتراكية لا يمكن أن تقفز فوق مرحلة « الثورة البورجوازية » وكماركسى مخلص أقر بأن الثورة الديمقراطية البورجوازية يجب أن تتم أولاً لكى تكون الثورة الإشتراكية ممكنة بعد ذلك فالثورة البورجوازية هى التى تبنى الأساس الذى تقوم عليه الثورة الإشتراكية . فإذا كانت هذه هى تشريك أدوات الإنتاج فيجب أن تكون هناك أولاً أدوات إنتاج ، وإيجاد هذه ليس من مهمة البروليتاريا ، بل من مهمة البورجوازية والتى بإيجادها أدوات الإنتاج الإجتماعى توجد فى نفس الوقت من يقضى عليها كبورجوازية أى الطبقة العاملة ، وما كان له كماركسى أن يفعل غير هذا [1] ولكن وفق هذا المنطق عليه أن ينتظر ربما لن يحدث أبداً إذا ترك لتطوره الذاتى فكان عليه أن يوجد مخرجاً يحفظ للماركسية ماء وجهها ويمكنه

---

(1) راجع لينين الأعمال المختارة مجلد 3 ص 39 - 133 .

مهام البروليتاريا فى الثورة الحالية ـ ليني ـ ابريل 1917 .

من الإستيلاء على السلطة ، ففى الوقت الذى ظل فيه بعض الماركسيين الأكثر حرفية يطالبون أن تبقى البروليتاريا بمعزل عن « الثورة » بإعتبارها ثورة بورجوازية لا تخص البروليتاريا إلا أن لينين إستغل فرصة سقوط النظام القيصرى على يد الجماهير والفوضى التى أعقبته ، كما إستغل نقمة الجنود على الحدود فى مواجهة القوات الألمانية ، فوعد الجنود بالسلام مقابل دعم سلطة البلاشفة وقد كلفه هذا السلام مع ألمانيا الثمن غالياً [1] واختصر « الثورة البورجوازية » بفضل دعم الجنود الهاربين من الجبهة ، فى بضعة أشهر من فبراير إلى أكتوبر 1917 واستولى على الحكم لكن هذا السلوك أقرب إلى سلوك قانونى يبحث عن حجة يمتطيها من أن يكون سلوكاً ثورياً يسترشد بالنظرية الماركسية ، إذ ليس من المعقول أن يقصد

---

(1) لقد فرض الألمان على لينين مقابل السلام فس معاهدة بريست لينوفسك مارس 1918 مثلاً ثلث الأراضى التى نوجد فيها الصناعة يتخلى عنها للألمان .

انظر مارنان ماليا فهم الثورة الروسية 115 .

ماركس بالبورجوازية وثورتها اللازمة بتطوير البروليتاريا الثمانية أشهر الفاصلة بين سقوط القيصر واستيلاء البلاشفة على الحكم ليؤسس لينين حكم النخبة الذى وصل ذروته عند ستالين . .

وليست هذه اللطمة الوحيدة التى تكبدها الماركسيون فى مواجهتهم للواقع ، فلقد اضطر لينين أن يعلن صراحة أن العمال وحدهم لا يستطيعون تكوين وعيهم الإشتراكى الديمقراطى ، بل أن هذا الوعى يأتى من خارجهم ، ويستشهد بتاريخ أوربا ـ عكس ماركس هنا ـ حيث ان العمال فى رأى لينين إذا تركوا لأنفسهم فإن أفضل ما وصلوا إليه هو الوعى النقابى ، ويستخلص لينين من ذلك ضرورة توعيتهم من الخارج ، فالثورة بالنسبة له ليست من صنع العمال ، بل من صنع المثقفين البورجوازيين ، فإذا كانت الشعوب فى الأنظمة الليبرالية تحكم بالنيابة ، فإنه عند لينين تصنع ثورة العمال نيابة عن العمال ، أليس كما يرى لينين أن ماركس وأنجلز مثقفين بورجوازيين ؟! [1]

---

(1) لينين ما العمل ؟ طبعة موسكو الفرنسية .

وهكذا يبرر لينين التسلط على العمال بحجة أن العمال بحاجة إلى متسلطين [1] .

وقد وصل خروج لينين عن الماركسية أن أهمل كلية تفسيرها للثورة بأنها تحدث فقط عندما تتناقض أدوات الإنتاج الأسرع تطوراً مع علاقات الإنتاج الأبطأ ، حينما ثبت عملياً إستحالة الركون إلى هذا المبدأ ، وعلى هذا لم يقر لينين مبدأ من مبادىء ماركس إلا ليخرج عليه ، فلقد أقر أن مولد « المجتمع الجديد من المجتمع القديم وأشكال الإنتقال من الأول إلى الثانى عملية طبيعية ولكنه يرى أن ماركس قد درس قوانين الرأسمالية كما وجدت فى عهده ، وبالتالى فإن إستخلاصاته ترتبط . بمرحلة قد ولت أما هو ـ أى لينين ـ فإنه يقدم قوانين الإستعمار بإعتباره مرحلة جديدة من نمو الرأسمالية « أن الإستعمار صورة حديثة ـ يقول لينين ـ من الرأسمالية الإحتكارية كما كانت الرأسمالية صورة حديثة من الإقطاع ، والإستعمار لا الرأسمالية هو الذى يؤدى إلى الإشتراكية عن طريق كفاح

---

(1) مغزولى العنف الاستبدادى 46 .

الشعوب والطبقات الثائرة الرازحة تحت الإستعمار ، فحيث يشتد الجوع ، وينتشر الخراب يؤذن فجر القضاء على نير الرأسمالية ، وهكذا يعجل الإستعمار بقدوم الثورات الإشتراكية بما يترتب عليه من جوع وإستبداد وخراب [1] وهذا يعنى أن أدوات الإنتاج وتطورها لم يعد محركاً للتاريخ ، وأن تناقضها مع علاقات الإنتاج ليس سبب الثورة ، وان عوامل إنهيار الرأسمالية ليست محاربته للرأسمالية ، إذ ليس عمال الرأسمالية هم الذين يقضون عليها ، بل الشعوب المستعمرة هى التى تقضى على الرأسمالية ، إن سبب الثورة هو الشعور الوطنى ضد الإستعمار أى حركات التحرر الوطنى أو كما يقول الكتاب الأخضر حركات جماعية لتحقيق الذات للجماعة المغلوبة [2] حركات الصراع القومى إنتصاراً للقومية [3] ـ وهذا عامل غريب عن التفسير الماركسى الأصلى ، كما أن

---

(1) فرديناند ذويج الفكر الاقتصادى 62 .

(2) معمر القذافى الفصل الثالث الكتاب الأخضر ص 7 .

(3) معمر القذافى نفس المرجع ص 8 .

الإشتراكية لم تعد متوقفة على درجة تطور أدوات الإنتاج ، بل على الروح التحررية التى يفجرها الصراع القومى ضد الإستعمار ، حيث يمتد هذا التحرر من المجال السياسى إلى المجال الإقتصادى الإجتماعى ، وقد كان لينين حاسماً فى هذه النقطة ، أى أن التغيير الثورى لا يأتى من الطبقة العاملة التى وكل إليها التاريخ - ماركس - مهمة القضاء على الرأسمالية ، ولكنه يأتى من الشعوب المتخلفة لأنها تكون محل إستغلال لدرجة كبيرة من جانب قوى عظمى [1] . وبعد أن كان ماركس يرفض ويحذر من الشروع فى ثورة لم تتوفر شروطها الموضوعية - موقفه من كومونة باريس - وبعد أن كان يتوقع الثورة فى المجتمعات الأكثر تقدماً نرى الواقع يجبر الماركسيين على إنتظارها حيث لم يتوقعها ماركسى من العالم المتخلف ، من الشعوب المستعمرة ، هل هذا يترجم فقدان الثقة فى الطبقة العاملة فى أوروبا الغربية وأمريكا ، أم فقدان الثقة فى التفسير الماركسى أم الإثنين معاً ؟!

---

(1) فرديناند زويح الفكر الاقتصادى 303 .

وهكذا صارت اللينينية تضع الماركسية لافتة على نظام أجبر على دمج الفلاحين الفقراء فى « الثورة » مع أن ماركس لا يعترف إلا بثورة العمال ، وأعطى هذا النظام أولوية للتصنيع على التحرير الإشتراكى مع أن ماركس يعتبر مهمة التصنيع من مهام الرأسمالية ومهمة الثورة العمالية جنى ثمار التطور الصناعى الرأسمالى ، وقد ولدت أولوية التصنيع على التحرير الإشتراكى معسكرات العمل الإجبارى التى ذهب ضحيتها الملايين [1] ، ضحية أولوية الصناعة ، لقد وصفت روزا رأى لينين الخاص بالمركزية والحزب الطليعى بأنه يقوم على مبدأين:الأول الخضوع الأعمى من جانب قطاعات الحزب لتلك النواة الصغيرة ، والثانى عزل القيادة عن القواعد [2] ، وقد رأت روزا فى النظرية اللينينية عن حزب الصفوة حصادها الأكيد وهو التضحية بالأفراد لحساب الحزب أو على مذبح

---

(1) تقرير خروتشيف السرى .

(2) روزا لوكسمبورج دور التنظيم فى النشاط الثورى كتابات سياسية 19 .

الحزب ، كما أن الحزب الذى يؤسسه لينين على هذا النحو لا بد وأن يؤدى إلى نوع من المحافظة Conservatisme فى مستوياته العليا ، أى كبح جماح الثورة . وفى هذا كله لم يكن لينين مهتماً بأن يصبح نشاط الحزب مثمراً بقدر إهتمامه بالسيطرة على الحزب وتصفية معارضيه ، واهتمامه تضييق الحركة أكثر من تطورها ليتسنى له السيطرة الكاملة عليها ، وربط الجماهير أكثر من اهتمامه بتوحيدها [1] ، ولم يكن أمام ستالين إلا أن ينجز ما بدأه لينين وهكذا لن نستغرب أن تنتهى صرامة المنطق الماركسى وإدعاءاته العلمانية بتفسير الثورة بقوانين يدعيها « طبيعية » إلى هذه النتيجة المخيبة للآمال . إذ ان « تحليلات ماركس ، والقيم الأساسية التى يعتمد عليها ، وتصوره للتاريخ ، ونمط التنظيم الذى تقود إليه نظريته ، كل هذا يقود بالضرورة إلى تنظيم مركزى » [2] إن ستالين لم يكن حدثاً عارضاً أو نتيجة تحريف الماركسية ، بل هو نتيجة

---

(1) نفس المرجع 104 .

(2) مغزولى العنف الاستبدادى 263 .

ضرورية ، لقد أصبح الحزب هو الأساس ، حتى أن أبرياء يقبلون الإعتراف بما لم يرتكبوا ـ تجسس خيانة ـ ويقبلون دور كبش الفداء خدمة لجهاز الحزب(*) .

هكذا صرامة المنطق الجدلى الماركسى ، وقانون المراحل ، والحتمية التاريخية حين إصطدمت بالواقع تهاوت نتفاً ، فلم تعد الثورة نتيجة تناقض أدوات الإنتاج مع علاقات الإنتاج ، فهذا لم يؤد إلى ثورة وإنما صارت الثورة تتوقع من شعوب متخلفة ، ولم يعد تطور أدوات الإنتاج هو الذى يقود إلى الإشتراكية ، باعتبار أن أدوات الإنتاج الجماعية تتناقض مع الملكية « الخاصة » ، بل صار يقود إلى الإشتراكية ثورة الشعوب المتخلفة المستعمرة المنهوبة الخيرات ، وقانون المراحل تهاوى بأن أفتى ماركس نفسه بجواز القفز فوق مرحلة الرأسمالية ، كما أن لينين قد دعا إلى عدم إنتظار نضج الرأسمالية ، بل يجب خلق وضع ثورى يعجل بفنائها [1] وطبقة البروليتاريا التى وضع عليها

(*) محاكم موسكو وبراغ المشهورة .

(1) فرديناند زويج الفكر الاقتصادى 62 .

التـاريخ مهمـة إنشاء المجتمـع الجديـد إنتهت إلى حـزب مركزى من صفوة بورجوازية أكـثر منها بـروليتاريـة وفترة الإنتقـال التى أقرهـا ماركس من المجتمـع الرأسمـالى إلى المجتمـع الشيوعى قـد طالت ، والـدولة تـأكـدت كتنـين هوبز ، ولا شيء يضمن الإنتقال إلى المجتمع الجديد ما لم تجاوز دكتاتورية البروليتاريا نفسها ، ومـا لم يتم إلغاء كـل سيـطرة طبقيـة لا شىء يضمن العبـور من دكتـاتـوريـة البروليتاريا إلى المرحلة الأخيرة من التاريخ ـ إذا كان ثمـة مرحلة أخيرة ـ بل الأكثر من هذا ووفقاً لتصور جدلى فإننا لا نستطيع قبول فكرة العبـور من هذه المـرحلة الإنتقاليـة الخـاصة ـ دكتـاتوريـة البروليتـاريـا ـ إلى المـرحلة الكليـة « المجتمع الشيوعى » بدون إنقطاع جديد أو ثورة جديدة، إذا كانت الثورة تعنى عمليـة إنتقال من مـرحلة لأخرى ، وإذا كانت حركة التاريخ قد تمت حتى الآن على هذا النحو فلماذا يكون بالإمكان الإنتقـال من المرحلة الإنتقـالية إلى المرحلة النهائية بدون ثورة ؟!

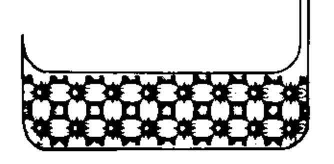
ان الماركسيين يعيشـون مأزقـاً ، إذا إعتمدوا التحليـل الماركسى ورفضوا بناء عليه إعتبار ما حدث فى روسيا وفى

الصين ثورة إشتراكية فهذا يعنى أن « الثورة » بالمعايير الماركسية مستحيلة وإذا إعترفوا بها على أنها ثورة إشتراكية طعن ذلك فى أساسيات الماركسية ، أنه إختيار صعب .





الثورة . . والأزمه





1

كنت يوماً فى زيارة لإحدى البلدان الرافعة شعار الثورة الإشتراكية وهالنى ما رأيت حتى كدت أكذب عينى وكدت أن أشك فى قدرتى على إدراك الواقع وإعتقدت حيناً أننى فى مسـرح العرائس وسط دمى تتحـرك وخـاصـة أن مرافقى كان ينصحنى أن أذهب إلى (مدينة الملاهى) وربما هناك الحقيقة حقيقة ! أما خارجها فلم أدر على وجه التحديد هل أنا فى مجتمع بشرى أم فى (مسرع عرائس) إذا البشر ليسوا بشراً الخنـوع والذلـة يحنيان الـظهور الكـآبة قـاسم مشتـرك بين الجميـع ، العيـون بـاهتـة النـظرات متـوسلة مستـرحمة وكـان السوط أبـدأ يهددهـا بلسعاتـه الرعب فى

أعماق العيون شخصيات مهزوزة مسحوقة نكرة تخجل أحياناً حتى من كان لها إسم ، وكان مرافقنا يختتم شرحه لكل إنجاز من إنجازات الثورة بعبارة واحدة . فقد يرضى علينا الزعيم هذا هو الهدف الذى يعمل الجميع من أجله : المزارعون فى الحقول العمال فى المصانع الطلاب فى المدارس والجامعات الأزواج العزاب الذين ينتظرون السنوات لكى يتمكنوا من إنجاب أطفال للزعيم حين يحصلون على حجرة يمكنهم فيها الإختلاء بأنفسهم ، لقد ولد الجميع ليرضى الزعيم ، ويعيشون لا حباً فى الحياة ولكن ليرضى الزعيم ويموتون ليرضى الزعيم ويسعدون ليرضى الزعيم ويضحكون ليجلبوا المسرة لقلب الزعيم . إن رضى الزعيم هو مبرر وجود الشعب بأسره : فى خدمة الزعيم .

وكأننى هنا أسمع المنصور معلناً « إنما أنا سلطان الله فى أرضه »* فإذا كان صاحبنا الزعيم لا يؤمن بالله فسيكون إذن هو ظل نفسه هو الله .

(*) تاريخ الطبري ج 8 ص 98 تحقيق ابو الفضل ابراهيم .

بالطبع من حقه وبإمكان أى زعيم أن يضع اللافتة التى يشاء على حظيرتـه التى يحتفظ فيها بقـطعانـه أو بشعبه أن اللافتة ليست مشكلة ممكن أن تصنـع وتزخـرف فى أرقى المصانع وبـاستخدام أحـدث تقنيات المجتمـع الرأسمـالى الذى منه أثاث قصور الزعيـم وسيارات الـزعيم ولو كـان الأمر مجرد لافتة مرفوعة فوق هذا المجتمع لانتهينا إلى أنها مجرد لافتة كما يوجد منها العشرات ولكن المشكل أننا نعرف أن هـذا المجتمع قـد قاد حـرباً طـاحنة ضـد الإستعمـار الأجنبى ، وأنه خاض حرباً شعواء ضد أكبـر وأقوى دول عالم اليوم ليحافظ على حريته واستقلاله الوطنى . وهذا فى الواقع ما حيرنى البحث عنه أين هذه الحرية التى دفع ثمنها دماً ، أين هذا الإستقلال ؟ أين الثورة الإشتراكية ؟ كيف لهذا الشعب المناضـل أن يتحول إلى قـطيع يسبـح بحمد الزعيم وهو الذى تحدى أقوى دول العالم ولم تقـدر عليه؟ كيف لهذا الشعب الذى انتزع حريته واستقلاله من براثن أقوى دول المنطقة أن يفرط فيهما ويسلمهما للزعيم الفرد ؟

وكيف لهذا الزعيم الذى قاد حروب التحرير من أجل حرية شعبه وكرامته أن يصادر هو نفسه هـذه الحريـة وأن

يدوس على هذه الكرامة ؟!

لا بد أن فى الأمر سر والنظم الدكتاتورية لا تقصد دائماً أن تكون دكتاتورية عن وعى ، وهذا ما جعلنى أعمل الفكر والتأمل والإطلاع فى تراث الثورات الكبرى لكى أحاول معرفة هذا السر ، وقد تبين لى أن أخطر ما يمكن أن تواجهه ثورة لا يأتى من خارج الثورة ، بل من داخلها ، وأحياناً بطريقة لا تدرك الثورة ما ينتابها من تحولات إلا بعد استفحال الأمر وفوات الأوان ولقد انتصرت الثورة الفرنسية على جيوش أوربا المدججة بالسلاح الزاحفة لخنقها وأسقطت الملكية المستبدة التى عبر عنها لويس الخامس عشر قائلاً « ليس لى أن أقدم حساباً لأحد . فى شخصى تكمن السيادة والسلطة ومنى فقط تستمد البلاطات وجودها وسلطتها السلطة التشريعية تعود لى بدون أن يكون لأحد مشاركتى والنظام العام يصدر عنى ، الحقوق ، مصالح الأمة كلها متحدة بين يدى وحدى »[1]

(1) ج مادول تاريخ فرنسا ج 2 ص 136 - 135 .

ولكن جماهير « Les sans culates» البدون سراويل » (*) لم تشعر إلا وقد قفز نابليون إلى السلطة والبابا بى السابع يكرس نابليون إمبراطوراً فى حقل مهيب بكنيسة نوتراد أم دوبارى « لقد أقام الله نابليون سيداً لنا ، وجعله مظهر قوته ، وتعبيراً عن صورته على الأرض ، أن نحترم وأن نخدم سيدنا الإمبراطور يعنى أن نحترم ونخدم الله نفسه والذين لا يقومون بهذا الواجب يستحقون العذاب الأبدى [1] » خمس عشر سنة من التضحيات من الدماء المراقة ملقاة تحت أقدام الإمبراطور .

ولقد انتصرت الثورة فى بلاد أخرى وأسقطت القيصر ولكنها فى نشوة الإنتصار أفلتت السلطة ولم تقو أمريكا على عبد الناصر عقدين من الزمن ، لكنها حصلت على كل شيء بل على أكثر مما تأمل الحصول عليه من رفيق عبد الناصر .

(*) البدون سراويل يقصد بهم عامة الناس لأنهم كانوا يجهلون ارتداء الملابس الداخلية .

(1) ج مادول ـ تاريخ فرنسا 2 ص 234 .

نابليون لم يفرض من خارج الثورة الفرنسية بل هو أحد قادة جيوشها وقاهر الإنجليز فى طولون دفاعاً عن الثورة ! والبلاشفة لم يفرضهم القيصر بل هم جزء من الثورة فى تلك البلاد والسادات لم يأت به الأمريكان بل نشأ وترعرع سياسياً فى أحضان نظام عبد الناصر وطيلة العقدين من الزمان كان موقعه دائماً فى السلطة فى ظل عبد الناصر . ليست الثورة الفرنسية بريئة من نابليون ، ولا الثوار البلاشفة أبرياء من ستالين .

ولا النظام الذى أسسه عبد الناصر بريئاً من السادات . لسنا نجرم أحداً فلسنا هنا قضاة ، ولا يخطر ببالى أن أطعن فى عبد الناصر ولكن النظام الذى تركه عبد الناصر وراءه كالسكين ممكن أن ينفع وممكن أن يضر ، والأمر يتوقف على من بيده هذا السكين ، لقد نفذ السادات الخيانة بجهاز خلفه نظام عبد الناصر ؟

لماذا وكيف حدث هذا التحول الرهيب من نظام يضع كل إمكانياته فى خدمة القضية العربية يتحول إلى التفريط فيها ! هل نقبل التفسير البسيط جداً المبنى على مجرد إختفاء

شخصى ! بل وحتى فى هذه الحالة أليس النظام فى أزمة إذا كان إختفاء شخص وظهور آخر يحدث فيه هذا التحول الرهيب !؟

كيف تلتهم الثورة نفسها وليس فقط كما يقول أناتول فرانس تلتهم أبناءها ؟! إن هدفنا فى هذا الجزء من محاولتنا فى علم الثورة هو محاولة تشريح الثورة لمعرفة الأمراض التى تصيبها من الداخل ، والكشف عن العمليات التى تقود إلى نابليون أو إلى استالين أو إلى « سادات » .

إن الثورة تعنى كشف العلاقات الظالمة ، وتهديمها وبناء علاقات جديدة . هذا هو حجر الأساس فى تحليلنا السابق لمفهوم الثورة فى المدارس المختلفة النفسية ، التاريخية ، التفسيرية . . إلخ . وهذه اللحظات الثلاث للثورة أو القواعد الثلاث والتى لا قيام لثورة بدون إحداها : وعى . هدم . بناء لكن هذه اللحظات الثلاث لا تحدث إعتباطاً ، وإنما وفق منهج يحدد الوعى بالعلاقات الظالمة وهدمها وبناء علاقات جديدة أكثر عدلاً ، ولهذا يعرف معمر القذافى الثورة بأنها « علم تغيير المجتمع » وكلمة علم

هنا تعنى أكثر مما يفهم منها عادة ، فهى تعنى أن التغيير عملية واعية ومتصورة إرادياً ، كما أن تغيير المجتمع يتطلب بالضرورة وفى آن واحد معرفة ماذا تغير وإلى ماذا سنغير ، إن الثورة تكون معاً « علاقة بالحاضرة والإشارة إلى ما يجب أن يكون »[1] ولقد كان برودون على وعى بأن المجتمع الذى كان على الثورة أن تصنعه فى عام 1798 لم يكن موجوداً بل كان مطلوباً خلقه ،[2] فالثورة هى فى آن واحد رفض النظام القديم وتأكيد لنسق جديد[3] وعلى هذا الأساس يشير التغيير الثورى إلى تحطيم نظام إجتماعى وزواله التاريخى وإلى تأسيس بنية جديدة »[4] إن وعى العلاقات الظالمة وحده لا يكفى ، وهدمها ـ لو أمكن ـ أيضاً لا يكفى لتقييم التغيير الحاصل بأنه ثورة ، بل لا بد من معرفة إلى أين يقود هذا التغيير .

---

(1) مغزولى ـ العنف الاستبدادى ص 70 .

(2) برودون ـ فكرة عامة عن الثورة ص 127 .

(3) برودون ـ فكرة عامة عن الثورة ص 135 .

(4) برودون ـ القدرة السياسية للطبقات العاملة ص 111 .

ولهذا يختلف التغيير الثورى عن العشوائية وعن مجرد التمرد ، ففى العشوائية كما فى التمرد نحن لا نعرف لأفعالنا هدفاً ، وما يدفعنا إلى الإنتفاض هو مجرد كراهية النظام القائم أو مجرد الإحساس بظلمه ، ولهذا قد تتوفر جميع فرص ومبررات التغيير الثورى لكنه لا يحدث ، أو قد تندفع فيه الجماهير ثم تتوقف فى منتصف الطريق لأنها لا تعرف إلى أين سيقودها هذا التغيير ، ولهذا ظلت الجماهير الفرنسية قاعدة بالرغم من أن الجميع كان يشعر ، وإن كان بشكل غامض بأن نظام الحكومة الذى يمارسه لويس الرابع عشر قد أفلس ، ولكن لا أحد يعرف بديلاً عنه [1] وظلت هذه الحيرة سنوات طويلة ، وحتى عندما قامت الإنتفاضة عام 1789 ظلت الجماهير تتخبط لا تجد بديلاً للملكية حتى أوحى لويس السادس عشر بهروبه بالنظام البديل ، إذ عندما هرب لويس السادس عشر فى 20 يونية 1798 أثبت بهذا أن بإمكان فرنسا أن تعيش بدون ملك ، فأعلنت

---

(1) ج مادول ـ تاريخ فرنسا ج 2 ص 709 .

إسم يطلق على الإنقلاب الذى وضع حدا لإرهاب روبسبير وأوقف الثورة .

الجمهورية 21 سبتمبر 1798 . وإذا كان ضرورياً معرفة إلى ماذا ستغير فى كل تغيير إلا أن التغيير الثورى يتطلب معرفة شاملة بالمبدأ الذى على أساسه يتم التغيير وبنموذج المجتمع الجديد المطلوب ، ولهذا فإن التغيير الثورى يحمل ضرورة قيمة أخلاقية .

والذى يهمنا هنا ليس الثورة ، فهذا الموضوع تطرقنا إليه سابقاً ، بل الذى يهمنا هو أزمة الثورة ، إذ لا يكفى أن تحدث الثورة ، وتنتصر على أعدائها ـ ظاهرياً ـ لكى تنجح نهائياً ، إن طبيعة الثورة بإعتبارها طريقة شاذة للتغيير نلجأ إليها حين يحصل إنسداد فى مجرى التغيير الإعتيادى أو أن التغيير الإعتيادى يتخذ مجرى غير مقبول ، وهذه الطبيعة الشاذة نفسها تجعلها مهيأة لأن تفشل فى نجاحها البدئى ان الثورة تولد كرد واع على أزمة فى المجتمع أو لعلاج وضع « متأزم » وفى هذا خطورة على الثورة أن ترث مع المجتمع الأزمة التى يعيشها المجتمع ، كما أن المنهج المستخدم من قبل أعداء الثورة وطرق مقاومتهم بإعتبارهم ضد الثورة ، كما أن الثورة كما قلنا

وسيلة غير إعتيادية لتغير وضع التغير الإعتيادى لم ينجح فيه ، أو أنه إذا ترك لحال سبيله سيزيد فى تأزيمه ، وهذا كله قد يفرض على الثورة منهجاً يؤدى بها إلى الإنتحار . فمع أن إرهاب الثورة الفرنسية كان ضد الإرهاب الذى واجه الثورة خاصة المتمثل فى جيوش أوربا الرجعية الزاحفة لخنقها فى مهدها ، إلا أن هذا الإرهاب نفسه الذى كان يهدف إلى الحفاظ على الثورة قد ألقى بها فريسة سائغة تحت أقدام نابليون ، بدون الإرهاب الثورى لم يكن « التير ميدور » ممكناً ، ومع أن الإرهابيين لم يكونوا يشكون لحظة أنهم يضعون بإرهابهم حداً للثورة وأنهم بإرهابهم يفتحون الباب على مصراعيه للرجعية [1]

بالطبع لا ننفى وجود أخطار خارجية بإمكانها إصابة الثورة بالشلل أو حتى القضاء عليها ، عن طريق تدخل عسكرى مباشر مثلاً كما حدث لكومونة باريس 1871، أو محاصرة الثورة وإستنزافها ، إن الثورة الفرنسية مثل ناطق عن هذا الخطر الخارجى ، فباريس قلب ثورة 1789 كانت

---

(1) ج مادول ـ تاريخ فرنسا ج 2 ص 203 .

محاصرة بالقوات الملكيـة والفرق الخاصة ، وكـان ضرب المدينة بالقنابل متوقعاً من مونتمارتر ، والباستيل لم يسقط بعد ، وإتصالات لويس السادس عشـر بالملوك الأجانب وحثهم على التدخل بجيوشهم لقمع ثورة الشعب الفرنسى ضـده ، وزحف هذه الجيـوش من كـل الجهات لتـطويق الثـورة : الأساطيـل الإنجليـزيـة من البحـر ، القـوات النمساوية والبـروسية عـلى الحدود القـارية والملكيـون فى الداخل مما يسمى بفترة « الرعب العظيم » التى جعلت من كل فرنسى مشبوهاً عند غيره من الفرنسيين وولد الإرهاب الذى قضى على خيرة قادة الثـورة لتسقط الثورة فى أيـدى « التيرميدور » ثم يتلقـاها نـابليون ، مكتفـين بالإصـلاح السياسى والحرية السياسية [1] تاركين المسـألة الإجتمـاعية على ما هى عليه ، بالتأكيد لم يناضل « البدون سراديـل » من أجل مجلس نواب ولا من أجل إنتخابات عامة ، ولكن واقعياً هذا ما تمخضت عنه ثورتهم :

---

(1) راجـع للمزيـد ج لوخيفـر الثورة الفـرنسيـة -141 -146 -147 -148 -160

214-

وإذا أردنا أن نقدم نموذجاً حياً لما يمكن أن يحدث لثورة ما تحت ضغط الخطر الخارجى ، فلن نجد أفضل معبر عن هذه الوضعية من مسرحية سارتر « الدوامة » ، ففيها يصور سارتر كيف أن ثورة ما تخنق نفسها خوفاً من أن تخنق « بيدى لا بيد عمر » كما يقول المثل العربى .

تدور المسرحية حول أحداث ثورة شعبية فى بلد نفطى يخضع بالكامل لدولة أجنبية قوية ، وفى هذه الثورة يتمكن عمال النفط ، الذين يرون ثروة بلادهم تستنزف لصالح الأجنبى بينما هم لا يحصلون إلا على ما يسد الرمق ، ليتمكنوا من تنظيم أنفسهم بقيادة أحدهم « جان أغيرا » ويطيحون بالملكية وبالحكومة الخاضعة للأجنبى ، وهم يرفعون ثلاثة مطالب : تأميم النفط ، إنتخابات برلمانية ، حرية الصحافة . وتعلن الجمهورية ويتولى زعيم العمال « جان أغيرا » رئاسة الجمهورية . لكنه ما ان يدخل القصر الجمهورى ـ الملكى سابقاً ـ حتى يستأذن سفير الدولة الأجنبية لمقابلته، ويبلغه إعتراف حكومته بالتغيير السياسى الذى حصل باعتباره مسألة داخلية ، لكنه يشير

إلى أن هناك مصالح تربط حكومته بالحكومة السابقة وليست حكومته على إستعداد لإجراء أى تعديل فيها ولا تقبل أى مساس بها وإذا سولت للحكومة الجديدة نفسها أن تمس هذه المصالح فإن لدى حكومته الوسائل الكفيلة بحماية هذه المصالح .

ماذا يفعل قائد الثورة فى هذه الحالة ؟ الجيش لم يعد إلا للأمن الداخلى والإستعراضى ، الإقتصاد متخلف تماماً ، الزراعة بدائية ؟ هل ينتحر ويقضى على الثورة فى مهدها بالإصطدام بهذه القوة العظمى ذات الأساطيل الجوية والبحرية وحشود المدافع والدبابات ؟! ان المساس بالنفط يعنى إعلان الحرب على الدولة العظمى ، وهو لا يملك إمكانية الوقوف دقائق أمام قواتها المتحفزة على الحدود وقرب الشواطىء ، أليس تأميم النفط فى هذه الحالة يعنى إنتحار الثورة ؟ ستجتاح بلاده قوات الدولة الأجنبية فتقضى على الثورة وتنصب نظاماً تابعاً لها ! لقد اختار قائد الثورة ما اعتقده الحل الأفضل أن يجمد مسألة تأميم النفط ، وأن يهادن الدولة الكبرى حتى يبنى جيشاً

وإقتصاداً قادراً على الأقل أن يجعل الدولة الكبرى تدفع غالياً ثمن أى مغامرة تقوم بها . ولكن تأجيل تأميم النفط يقود إلى تأجيل الشعارات الأخرى ، إذ لا يمكن أن تكون هناك حرية صحافة ، لأن هذه تعنى أن يطالب يومياً بالوفاء بالتزامه بتأميم النفط ، ولا يمكن أن تكون هناك إنتخابات ومجلس نواب لأن أول قرار سيتخذه مجلس النواب هو تأميم النفط وهذا ما لا يستطيعه ، وبمعنى آخر كان لا بد من تأجيل تطبيق كل الشعارات التى رفعتها الثورة .

وبدلاً من هذا الإنغماس فى العنف والإرهاب والحكم الدكتاتورى من أجل بناء إقتصاد وتحديث الزراعة وبناء جيش قوى ، ومن هنا بدأت الهوة تتسع بين القيادة والجماهير ، الجماهير تتساءل لماذا لم يؤمم النفط ؟ لم لم تجر إنتخابات نيابية ؟ لماذا الصحافة مكبلة ؟ لماذا الحكم البوليسى ؟ وقائد الثورة يعرف لماذا لكنه لا يستطيع الإجابة ، فأمام عينيه الدبابات تسحق مواطنيه ، والقنابل تحرق المزارع والطائرات تقذف بحممها ، والأساطيل البحرية تحصد المدن ،وإنذار السفير يرن فى أذنيه « إن

لدى حكومتى الوسائل الكفيلة بحماية مصالحهـا » ، وهنا بدأت الدوامة إن أسئلة الشعب تجيب عليها الإعتقـالات والقمع وتصنيع الزيف بالقوة ، وانتهى حوار الطرش هذا بتنظيم عمالى جديد وثورة جديدة مسلحة وإعـدام « جان أغيرا » الدكتاتور ليحل محله قائـد الثورة الجـديدة ، لكن هذا القائد الجديـد ما ان يـدخل القصـر الجمهورى حتى يستأذنه سفير الدولة الأجنبية ، ويعيد على مسامعه ما سبق وأن أسمعه « لجان أغيرا » . ماذا يستطيع الزعيم الجديـد أن يفعل ؟

أن يعده تماماً مثلما فعل « جان أغيرا » بعـدم المساس بمصالح بلاده وأن يتبع نفس الطريق الذى سار عليه .

لقد شعر حينئذ بأنه ، وهو الذى نطق بحكـم الإعدام أن جان أغيرا قد قتل ظلماً ، لقد دخل الدوامة . .

هـــذا المثـل عن الشلل الـــذى يصيب الثـــورة بسبب الأخطار الخارجية والذى وإن لم يقض عليها نهائياً فإنه فى أحسن الفروض يجعل منها مجرد حـركة إصـلاحية ، غـير صالح إلا إذا جردناه من كل المتغيرات ومن كل معطيات

السياسة الدولية فى زمن ما ، إذ من الممكن أن السياسة الدولية والتوازن الدولى قد يمكن دولة صغيرة من تأميم نفطها دون أن تخشى تدخل عسكرى مباشر ، ولكن النفط ليس إلا مثلاً ، والمسرحية فى حد ذاتها ليست إلا تجريد لواقع معقد ولكنها تحتفظ بكامل معانيها . .

ولن نطيل الحديث عن أثر الخطر الخارجى على الثورة ، فالأمر على ما اعتقد واضح ، وكم من ثورة خنقت فى مهدها بالقوة العسكرية ، ولكن غير الواضح هى الأسباب الذاتية فى الثورة نفسها ، والتى رغم عدم وجود خطر خارجى أو عدم أهميته النسبية تجعل الثورة فى أزمة . .



2

إن طبيعة تكوين الثورة ، كما سنرى ، وإن كانت مصدر قوتها الخارقة ، إلا أنها فى نفس الوقت نقطة ضعف فيها ، إن الثورة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية : قيادة جماهير ، حلول مقترحة لمشكلات الجماهير تجد من هذه قبولاً .

إن الثورة تتطلب قيادة ، فالقيادة هى التى تكشف عن العلاقات الظالمة فى المجتمع ، وهذا لا يعنى أن العلاقات الظالمة لم تكن موجودة، بل يعنى أن الوعى بها من قبل الناس كان مشوشاً غامضاً ، فوجود العلاقات الظالمة لا

يعنى بالضرورة الوعى بها ، خاصة أن الوضع القائم على العلاقات الظالمة يستخدم كل الأساليب لكى لا يهتدى الناس إلى مصدرها ولا إلى تحديد كنهها فتحت ستار الحرية السياسية تكرس أعنف وأسوأ أنواع العبودية والقهر ، أو قد تعمد إلى ترسيخ مبدأ « القدرية » وبالأصح « الجبرية » بحيث يعتقد الناس أن العلاقات الظالمة هى الوضع الطبيعى الذى لا يستطيعون ضده شيئاً .

إن حالة الظلم تكون عامة فى المجتمع دون أن يتمكن المجتمع من وضع اليد على مصدرها من ناحية ، كما أنه من ناحية أخرى يعمل الوضع القائم كل جهده لكى يظل المجتمع متفرداً ـ ناس ـ ويمنع بكل الوسائل تحوله إلى جماهير ، وفى هذه الحالة ، فإن التفرد يشل حركة الواعيين بالظلم والمدركين لمصدره ، وإذا ما حاولوا فى تفردهم عمل شىء ما لا تتعدى محاولتهم التمرد والرفض الذى من السهل سحقه . ولهذا فإن أولى واجبات القيادة تحويل الناس ـ حالة التفرد ـ إلى جماهير والقضاء على حالة التفرد .

وإذا نجحت فى هذا فإن « الجمهرة » تولد قوة لا تتوفر فى الأفراد المتفردين أنها « قوة الإجتماع » .

وكما أن الطبيب لا يخلق المرض عند المريض بل يكشف عنه ويحدد ماهيته ، فإن الثائر لا يخلق العلاقات الظالمة ولكنه يكشف عنها ، غير أن هذا الكشف لا يتم إعتباطاً ، فهذا الكشف الإعتباط يتم فى حالة التفرد فقط ، بل وفق منهج ووفق تصور مستقبلى ولهذا قلنا أنه يشترط للثورة ثلاثة عناصر لا غنى عن أى منها ، إلى جانب بعض العناصر الثانوية وإن كان بعضها لازماً أيضاً :

1 ـ وجود مجتمع يعانى من ظلم العلاقات السائدة فيه حتى وإن كان وعيه بها لم يصل إلى درجة من الوضوح كافية لتحديدها ، وأنه حتى وإن كان الوعى بها واضحاً فإن المجتمع لا يدرك بعد بديلاً عنها ، أو أن حالة التفرد تجعل البديل لمعاناة الظلم هو الخلاص الفردى .

2 ـ وجود قيادة تبلور الوعى بالعلاقات الظالمة وإذا كان هذا متوفراً فإن القيادة تقدم إمكانية تجاوز العلاقات الظالمة كما تعمل على تجاوز حالة التفرد التى يعيشها المجتمع نحو

« الجمهـرة » أى التحول . . بـالمجتمع من أفـراد لا رابط بينهم إلا المصـالح الـوقتية ـ سلبـاً أو إيجابـاً ـ إلى جمـاهـير يربطها هدف مشترك واحد .

3 ـ هذا البديل المطروح ، هذا الهدف المشتـرك يتعلق بصورة مستقبل يتم فيه تجاوز العلاقات الـظالمة وتـأسيس علاقات عادلة .

إن المطلوب هو الإنسجام الكامـل بين هـذه العناصـر الأسـاسية وإذا استثنينـا الأخطار الخـارجيـة ـ من خـارج الثورة ـ التى تتعرض لها الثورة ، فإن هناك أخطاراً داخلية فى صميم الثـورة ، ليس فقط من حيـث غيـاب أحـد عناصرها : ثورة بدون جماهير ، ولا نعنى هنا أنها ثورة ضد أو رغم الجماهير فهـذا غير ممكن ، ولكن الـذى نعنيه أن الناس يؤيدون الثورة ويريدونها دون أن يتجاوزوا مـرحلة التفرد إلى مرحلة الجمهرة ، والمشكل أن بعض القيـادات تفضل الإبقاء على الجماهير فى حالة التفرد والحيلولـة دون « الجمهـرة » إذ ليس هنـاك أسهـل من حكم مجتمـع من الأفراد مهما كان عددهم . . . ، أو جماهير بدون قيادة ، أو

جماهير وقيادة بدون مقترح مستقبلى ، فى جميع هذه الأحوال أزمة الثورة واضحة منذ البداية ، ولكن ما يهمنا هو حدوث الأزمة فى وجود العناصر الثلاثة ، إذ قد يحدث خلل فى علاقتها ببعضها البعض ، أو خلل فى أحدها مع وجوده .

1 ـ القيادة :

إن الفوضى قاتلة الثورة ، ولقد قام الحكم المطلق بعد الفوضى على الدوام ، لقد عقب الحكم المطلق الثورة الأولى عندما صعد نابليون إلى الحكم ، كما عقب الثورة الثانية عندما رفع لويس نابليون إلى رئاسة الجمهورية ثم نصب إمبراطوراً [1] كما أن الأسرة البهلوية التى قضت عليها « الثورة » فى إيران قد جاءت إلى الحكم لتضع حداً لمرحلة من الفوضى أعقبت ثورة لا تقل شعبية عن ثورة « آيات الله » اليوم ولهذا فإن مهمة القيادة هى الحيلولة دون تحول الثورة إلى فوضى بإيجاد تنظيم للثورة ، وهنا فى

---

(1) لوبون روح الثورات ص 52 .

الحالتين مكمن خطر على الثورة ، إن تحول الثورة إلى فوضى قاتل للثورة هذا صحيح ، ولكن تنظيم الثورة قد يكون خانقاً لها أيضاً . مما لا شك فيه أن الإنسان يحتاج للنظام ، ولكن مما لا شك فيه أيضاً أنه بعد بلوغ مرحلة معينة من التنظيم فإن التنظيم الخارجى ينمو على حساب المبادرة الشخصية ، وهنا يخضع الإنسان للمؤسسات ، ويكون الإنسان بين أمرين : خطر الإختناق بالفوضى أو الإنسحاق تحت وطأة المؤسسات .

إن أهمية الدور الذى تقوم به القيادة كإطار تنظيم حركة الجماهير الثائرة ، وأحياناً من شدة حرصها على مصالح الجماهير نفسها قد تنزلق من دور القيادة إلى دور الوصايا على المجتمع . وهنا نجد أن الثورة رغم بريق اللافتات المرفوعة لم تفعل أكثر من إستبدال أشخاص بآخرين .

إذ ان طريقة الحكم مثلاً قد ظلت على ما هى عليه ، بل أحياناً أسوأ وأقسى من السابق ، وإن اختلفت تبريرات ذلك . أسوأ وأقسى لأن النظم المسقطة تكون عادة ضعيفة خائرة منحلة لا تملك مبررات كافية للقوة والإرهاب ، مع

أنها تمارسه ، فهى فى الحقيقة تشك فى شرعية وجـودها ، بينما النظم التى تحل محلها بعد « الثورة » لديها الكفاية من الشعارات « النبيلة » ومن أوهام « الشرعية » مـا يبرر من وجهـة نظرهـا القوة والإرهـاب المتـطرف ، وهكـذا يعلن ماوتسى تونج بكل صراحة « ضرورة الدكتاتورية وإلا فأن الثورة ستهزم »[1] .

وهكـذا نجد القيـادة قد استولت عـلى السلطة لتغـير مجتمعاً لا يتغير بمراسيم ومن أعلى ، صحيح أن الإستيلاء على السلطة السياسية ضرورة حيوية للثورة ، فبدونها لن تكون ثورة ، ولكن الصحيح أيضاً أنه بالسلطة وحدها لن تكون الثورة ، إن السلطة هى الحارس الأمين لوضع ما ، لا يمكن تغييره أو المساس به دون الإستيلاء عليهـا ، هذا صحيـح ، ولكن الفـارق دقيق جـداً ومهم جـداً بـين الإستيـلاء على السلطة لحـرمان الـوضع القـائم من أكـثر أدواته فعالية فى الحفاظ عـلى وجوده وبـين الإستيلاء عـلى السلطة كغاية فى حد ذاتها .

---

(1) ماوتسى تونج الديمقراطية الجديدة

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن السلطة أسلوب سريع وسهل « للتغيير » إذ بقرار تؤمم المصانع ، وتحل المجالس النيابية ، وتحضر الأحزاب ، وتسقط الملكية وتعلن الجمهورية ، ولكن يجب ألا نخدع ، إن هذه السهولة الظاهرة تخفى إمكانية أزمة حادة ، إذ لا يجب الإعتقاد بأن هذا الذى حدث تغيير حتى لو أن الأمور لم تعد على ما كانت عليه قبل القرار ، إذ حالما يكون ذلك بالإمكان تعود الأمور إلى وضعيتها ما قبل « الثورة » بمجرد زوال المانع أو تراخى قبضته ، من المحتل أن القيادة فى خضم « الثورة » ومجابهة المشاكل الحادة ، وربما تخلف الجماهير عن متابعتها ، قد تستهل هذا الأسلوب السريع والمريح ، فمن السهل أن تأمر فتطاع ، خاصة إذا توفرت عند الأمر وسائل فرض الطاعة ، وعادة ما تكون متوفرة يرثها مع السلطة ، ذلك أسهل وأسرع من أن تقنع ، ولكن الأبقى دائماً يظل ما نقتنع به وليس ما نؤمر به .

صحيح ، ونحن لا نجهل ، إنه لاعتبارات متعددة ومختلفة داخلية وخارجية قد لا تستطيع القيادة الإكتفاء

بمجرد « الوعظ والإرشاد » إذ أن الكثير من المواقف تتطلب الحسم دون انتظار حصول الإقتناع ، هذه ولا ريب ضرورة عملية ، ولكن علينا أن نعى دائماً أن هذه الضرورة العملية لا تعنى أبداً أن « الحسم » سيكون فعالاً إذا لم يصاحبه أو على الأقل يتلوه الاقتناع ، إن الإشتراكية مثلاً قرار حسم موقف لا يحتمل الانتظار حتى حصول الاقتناع ، ولكن الإشتراكية كممارسة تتطلب ضرورة الاقتناع وبالتالى لا يمكن الاعتماد على « القرار الثورى » مستهينين باقتناع الجماهير ، ولنأخذ عبرة من تلك « الثورات » التى استهانت باقتناع الجماهير فانفضت عنها الجماهير رغم أن « القرارات الثورية » كانت فى بعضها لصالح الجماهير ، إن كلمة روسو هنا تحضرنى « لا يجب أن يقاد الناس إلى الجنة بالسلاسل» فهذه الجنة ستكون جهنماً .

إن السلطة رغم ضرورتها سرطان الثورة ، ليس فقط للإعتبارات سالفة الذكر بل أيضاً لأن السلطة تعنى المعاناة اليومية ، وضرورة إيجاد حلول للمشاكل الآنية ، وهذه

عادة ما تكـون ركامـاً من المشكلات المـوروثة عن النـظام القديم ، وهنا لا مناص من أن « ممارسـة السلطة تذهب بحـلاوة حلم الثـورة »[1] كم من ثـورة أغـرقتهـا هـذه المشكـلات فى محيطهـا المتلاحم ! إن مـواجهة المشكـلات اليومية يقود فى مدى معين إلى تكوين عقلية الحل الوسط أو إنصاف الحلول والتى تتعارض مع العقلية الثورية .

وهنـا نجـد مـن يذكرنا بأن يجب « اللا ننسى أنه يتلو حماس الثورة دائماً برود الروتين اليومى وهو المصير القاسى للثورة »[2] فالباستيل يسقط مرة واحدة أما مشكلات الحياة اليومية فمتجددة باستمرار . وهنا تقع الثورة أمام إشكالية حادة : إذا تخلت عن السلطة فمن يضمن عدم تحولها إلى أيد معادية ، أيدى معادية ، أيدى ضد الثورة ، وبالتـالى قـد لا تنتبـه الثـورة إلا وقـد سحب البسـاط من تحت أقدامها ، وهذا على ما يبدو لى مـا دفع عبـد الناصـر إلى الإحتفاظ بالسلطة بعد أن كان مقرراً تغيير النظام والعودة

---

(1) ديكوفلى علم اجتماع الثورات 102 .

(2) مغزولى العنف الاستبدادى 112 .

بـالجيش إلى ثكنـاتـه ، ولكن إذا تشبثت بـالسلطة فـإنها تتشبث بما يقضى عليها كثورة وإن بقيت كنظام حكم .

صحيح أن المسائل اليومية قد تخلق عند الناس قناعات أبدية سلباً أو إيجاباً ، فلا جدوى من الوعد بالجنة غداً لمن هو اليوم فى جحيم ! ولكن الثورى بطبيعته مثالى : إنـه لم يثر من أجل خدمات البلديـة أو الكهربـاء . . إلخ ولكن من أجـل مبـادىء أعم وأهم من خـدمـات البلديـة أو الكهـرباء . . إلـخ أنه يعتقـد ـ وهو عنـدى محق فى هـذا الإعتقاد ـ إن المبادىء التى يعمل على تحقيقها ، والمجتمع الجديد الذى يناضل من أجل إرساء دعائمـه سوف يـوفر بالضرورةخدمات جيدة فى كل المجـالات ، ولكنه مقتنـع أيضاً بأن الخدمات الجيدة لا تضمن قيام المجتمع الجديد .

وقد تقع الثورة فى هذا المأزق بطريق آخـر ، إذ يحدث أن الجماعة الثورية لكى تكسب أكبـر عدد من النـاس فى صفـوفها ، أو لكى تثبت أقـدامهـا ، إذا كـان مـدخلهـا سرياً ، فإنها تعد بمـا يتكشـف ، حين تتحـول من المرحلة الثورية المعارضة إلى المرحلة الإيجابية ـ تولى زمام الأمور ـ

متناقض مع مبادئها أو أنها ، لظروف أحياناً خارجة عن إرادتها ، لا تستطيع له تحقيقاً، أو أنها قد وعدت به فى نشوة الإنتصار وحماسه ، ان النزعة إلى إسترضاء الناس بأى وسيلة ، إلى جانب أنها طريق مسدود ، فإنها تقود إلى أن تخون الثورة مبادئها ، إن الكثير من القضايا يقتضى الحسم فيها أحياناً اللاشعبية ، صحيح أن هذه اللاشعبية مؤقتة تتلاشى بمجرد أن يثمر الحسم .

إن الثورة تحاصر بوعودها التى قطعتها على نفسها ، وقد يرى الناس من تملص « الثورة » مما وعدت به خديعة ، هذا المأزق يكشف عن فارق بين القيادة ووعى الجماهير فوعى الجماهير قد يكون متخلفاً عن وعى القيادة ولهذا فهى قيادة ، والمشكل كيف تظل الثورة مخلصة لنفسها دون أن تسقط اما فى تملق الناس أو عدائهم كيف يمكن أن يؤخذ بيد الجماهير لتجتاز الفارق بين وعيها ووعى القيادة دون تسلط القيادة ؟! وقد ينشأ تخلف وعى الجماهير عن القيادة الثورية نتيجة المدخل إلى الثورة نفسه ، فنحن نلاحظ هذا عادة فى الثورات ذات المدخل العسكرى أو السرى عموماً ، وهذا يعنى أن الجماهة الثورية تنمو بعيداً

عن الجماهير ، وحينما تظهر على الجماهير يكون وعى القيادة ووعى الجماهير ليس فى مستوى واحد ، فهما لم ينموا معاً . نظراً لظروف الإضطهاد السياسى والكبت أجبرت الجماعة الثورية على عدم الإفصاح عن هويتها ، واستحال عليها القيام بالدعاية اللازمة وخلق حوار متصل مع الناس لإعداد الجماهير ثورياً بحيث يواكب وعى الجماهير وعى القيادة، وبدلاً من هذا إضطرت إلى تبنى اللمدخل لسرى خاصة عنن طري إستخدام الجيش في إحداث تغيير سياسى هادفة إيجاد إطار سياسى يسمح لها بعد ذلك الحركة لبث مبادئها والدعاية لها ، وعندما يحدث ذلك تجد الجماعة الثورية نفسها تمتلك السلطة، وعندما تحاول بث مبادئها والدعوة لها تكون السلطة فاصلاً بين الجماعة الثورية والجماهير ، إن استيلاء الجماعة الثورية على السلطة السياسية بقدر ما هو ضرورى بقدر ما هو ضار إنه يفقدها نصف فعاليتها على الأقل، إذ أن شبح السلطة يسمم العلاقة بين الجماعة الثورية والجماهير.

إن الثورة تقوم والجماهير غير مستعدة لها وهنا مكمن أزمة حادة .



3

وهناك أسباب للأزمة ترجع إلى شخصيات القيادة نفسها، لقد أوضح ميشل [1] أن القائد أو الزعيم الذى حصل على السلطة ، وتعود على ممارستها وما يحيط بذلك من طقوس ، يجد بعد ذلك صعوبة فى التخلى عنها ، فضلاً عن أن ممارسة السلطة ذاتها تحدث تحولاً سيكولوجياً فى شخصية القائد ، فيزداد إعجابه بنفسه ، ويبالغ فى عظمته ، خاصة إذا وجد حوله من لا تهمهم الثورة ولا مبادىء الثورة ، بل مجرد الحصول على الإمتيازات التى

(1) ميشل الأحزاب السياسية ص 21 - 20 - 19 .

يوفرها على الأقل وجودهم حول الزعيم » فيبالغون فى مدحه والإطراء عليه والتسبيح بحمده ، إنهم باختصار يكونون المرأة التى تضخم « صورة القائد » مليون مرة أكبر مما هى عليه فى الحقيقة ، وشيئاً فشيئاً تسرى العدوى إما جبناً أو طمعاً أو إنخداعاً ، وتتسع دائرة النفاق والتنافس فيه حتى نجد أنفسنا أمام عبادة الشخصية أمام «الإنسان نصف إله » وعندئذ يصير منطقياً أن يموت الشعب ليرضى الزعيم ، يجوع الشعب ليشبع الزعيم ، ألا يجد الشعب مأوى ليتنقل الزعيم بين القصور ! فيطمس شعب بأكمله ، وتسحق شخصيته أمام المعبود وتتحول الجماهير إلى دمى تغنى « الزعيم » ، إن دوامة النفاق قد تغرق « الزعيم » حين يصدق كل ما ينسب إليه من صفات ، وحين يستيقظ الزعيم - إذا استيقظ - لن يجد حوله سوى دمى تتحرك ، تسبح بحمده ، لن يجد بشراً ، لن يجد عقولاً ، مجرد أشباح تذوب أمامه رعباً وخشوعاً ، إنه يجد الفراغ حوله ، الفراغ القاتل ، مع صوره ، مع تماثيله فى كل مكان ، إسمه على كل لسان ، صوته على ملايين الشفاه : الشعب يغنى للزعيم ، أما الزعيم فلا يرى إلا

نفسه ، لا يسمع إلا نفسه (*) ، لا يجادل إلا نفسه ، لا تمطر السماء إلا بإذنه ، ولا يثمر الشجر إلا بأمره ، ولا تحمل أنثى إلا بفضله ، جميع العقول فى إجازة ، وماذا يصنع الشعب بعقله إذا كان الزعيم يفكر له ويقرر له ؟ أما الشعب فليس إلا خلفية المسرح الذى يعتليه الزعيم ، فإذا أراد الزعيم أن يناقش بشراً يجب أن تكون له علاقة مع بشر لن يجد من بين مواطنين « رعيته » من هو جدير بذلك أو قادر عليه . وما عليه إلا أن يستقدمهم من خارج حدود بلاده ، من لا يرتعشون فى حضرته ، من يعاملونه كبشر ! وهكذا مثلاً كان أندرى مالرو الفرنسى الصديق الشخصى لماوتسى تونج .

فإذا إختفى الزعيم نزع الشعب عنه « الكابوس » ورمى بكل ما يمت للزعيم بصلة سواء كان حقاً أو باطلاً ، إن الوضع اللاعقلانى الذى كان مفروضاً على الشعب يدفعه إلى رد لا عقلانى يضيع فيه الصواب والخطأ لقد

(*) ان هذه صفات المرض النفسى المسمى « النرجسية » .

تنفس خروتشيف الصعداء فى تقريره السرى إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الروسى بعد وفاة ستالين ، والثورة الثقافية تحولت إلى « عصابة الأربعة » بعد موت ماوتسى تونج » إن ردة « السادات » وخيانته تجد فى هذا تفسيرها وليس تبريرها ، فهو لم يرتد وحده ، ولم يتحرك للخيانة وحيداً ، فعبد الناصر لم يحمل معه إلى القبر أحداً ، والذين سعوا لتطبيع العلاقات مع عدو الأمة العربية هم فى الغالب من كانوا أركان نظام عبد الناصر !

لسنا نلوم عبد الناصر ، ولسنا هنا نلوم غيره ، ولسنا قضاة فى محكمة ، بل كل همنا أن نعرى الواقع وكيف يكون هذا الواقع حتى لا تكون ثمة ردة أخرى أو سادات آخر .

إن القادة أحياناً هم أنفسهم ضحايا خدعة ، لنسأل أنفسنا أين ذهبت الآلاف الهادرة فى ميدان المنشية وغيره من ميادين مصر ، أو لنطرح السؤال بشكل أدق هل هذه الجماهير الهادرة كانت تعى هتافاتها ! هل كانت تريد فعلاً ما تطالب به ! إذا كان الأمر كذلك فأين هى الآن ! لست

من السذاجة أن أصدق أن السادات الفرد مهما بلغ من دهاء ومكر ، ومهما كان تحت إمرته من وسائل قمع وإرهاب بقادر على أن يفرض على الشعب العربى فى مصر ما لم يكن يخطر بالبال حتى فى « الكوابيس » إذن الحقيقة أن هذه الجماهير الهادرة لم تكن تعى هتافاتها ولم تكن تريد فعلاً ما تطالب به ، إن طريقة تجميع الناس لم تعد خافية على أحد والوسائل معروفة الإكراه ! الطمع أو بحكم المهنة وبطرق أخرى يمكن للمخابرات أن تجمع الآلاف من الناس ، ونحن نعرف بفضل علم النفس الإجتماعى أنه بالإمكان فى حشد من الناس أن تجعلهم يهتفون حتى ضد أنفسهم ، وبطانة الزعيم تعرف توجهات الزعيم فتصيغها فى هتافات ترضى الزعيم ، ويكفى بعد ذلك بضعة أشخاص فقط متوزعين فى أماكن مناسبة داخل الحشد يطلقون الهتاف فإذا بالحشد كله يهدر به ، وعندما يصل دوى الهتاف إلى أذنى الزعيم يعتقد ـ وليس هناك من سبب ظاهر يدعوه للشك ـ إن هذه هى مطالب الشعب ، هذه هى إرادة الشعب ، وإن الشعب مستعد لتحمل مسؤولياته من أجلها ، ولكن فى الحقيقة أن هذه المطالب

وهــذه الإرادة ليست إلا مـطالب وإرادة أجهــزتـه لقنت للشعب فرددها كالببغاء ! قد تكون مطالب عادلـة ثوريـة نبيلة ، لسنا هنا نناقش المحتوى ولكن الطريقة التى تمت بها تجعلهـا رغم عدالتهـا رغم ثـوريتهـا رغم نبـالتهـا ليست مطالب ولا إرادة الشعب ، وحينها ينفـرط عقد الحشـد ، ويعود كل إل نفسه متحرراً من سيطرة العقل الجماعى (*) فإنه إن كان يذكر هتافاته فلن يجد فى نفسه إلا السخرية مما فعل . ولكن المأساة فى أن لهذه الهتافات ـ أياً كانت ملفقة مصـطنعة ـ تـأثيرات قـوية عـلى قـرارات « الـزعيم » إنـه يتحدى شاعراً بالمـلايين تسنـده؛ يتقدم شـاعراً بـالملايـين تحمى ظهـره ، فإذا التفت بـاحثـاً عنهـا وقت الحـاجـة لم يجدها ، وحينئذ قد يعى أنه ضحية أجهزته ، انـه ضحية خدعة، لقد كانت تجربة 1967 قاسية جداً على عبد الناصر . إن حكاية جحـا والصبيان هنا لمعبرة عن هذا الـوضع حين كذب كذبة ثم صدقها وجرى يبحث عن الوليمة التى ادعـاها ليصـرف الصبيان عن مضـايقته ومـلاحقتـه . إن

(*) لقد نفذ الشعب حكمه فى السادات لكن هذا لم يحل مشكلة .

القادة هم أول ضحايا أجهزتهم وبطاناههـم : يخفون عنهم الحقائق ، يلفقون لهم المسيرات ، يلقنون الناس الهتافات التى تـرضى « القادة » ليـرضى الـزعيم ، هـذا شعـارهم فيخطو القادة ولكن فى فراغ .

هذه الدوامة قاتلة للثورة ، إذ ان فى النهاية يضيع .

ما يريـده الناس فعـلاً وما هم عـلى استعداد لتحمـل مسؤوليتهم فى سبيله مـع مـا يلقنـونـه من مـطالب أو مـا يـرددونه فى المـظاهرات امـا مجاملة أو لا مبـالاة أو عن غير وعى .

ترى لو سأل كل فرد من الحشد نفسه : هل أنا مستعد أن أنفـذ مـا أهتف بـه ؟ إذن ربمـا لانفض ثـلاثـة أربـاع الحشـد ، هذا مؤلم صحيـح ، ولكن الحقيقـة أيـاً كـانت مرارتها أفضل من الإنخداع بوهم مهما كانت حلاوته .

وتـرتبط بمسألـة القيـادة مسـألـة المـركـزيـة، دعـونـا أولاً نـورد هـذا النص الـرائـع للفـوضـوى الفـرنسى بـرودون يصف فيـه السبب الأسـاسى الـذى حـول الثـورة الفـرنسيـة إلى حكـومـة مضـادة للشعب كـان

أمام الجمهورية تؤسس المجتمع لكنها لم تفكر إلا فى الحكومة وعلى هذا الأساس ازدادت صلابة المركزية دون أن يتمكن المجتمع من معارضتها بأى مؤسسة ، لقد وصلت الأمور عن طريق المبالغة فى الأفكار السياسية وإنكار الأفكار الإجتماعية إلى درجة لم يستطع معها المجتمع ولا الحكومة العيش معاً ، إذ ان شروط وجود الثانية « الحكومة » كانت تقوم فى إستعباد واستخدام الأول « الشعب » وهذا فعلاً ما حدث ، إن المركزية تعنى « الدكتاتورية » أو بالمصطلح الجديد تعنى «الشمولية» Totalitarisme أياً كان النظام السياسى المعلن كواجهة كما تعنى سلطة الفرد مهما تعددت المجالس وتنوعت ، وإن كان ليس همنا هنا التعرض لهذه المسألة من هذه الزاوية ، وكل ما يهمنا هو علاقة المركزية بالثورة سلباً أو إيجاباً ، إن المركزية وبدون شك أداة فعالة فى يد الثورة كالسلطة تماماً : فعن طريق المركزية يمكن السيطرة على كل المواقع ، ومراقبة كل التحركات ، والإلمام بكل الأمور ، إلا أنها وإن كانت وسيلة سهلة وناجحة للإحاطة علماً بكل شىء والسيطرة على كل شىء تماماً كالبيت الذى له بوابة واحدة

لا يدخله أو يخرج منه أحد إلا بإذن « القيادة » ، إلا أنه فى فعاليتها هذه نفسها يكمن خطرها على الثورة ، ولذلك يجب على الثورة أن تجد طريقة للتخلص من المركزية ، فأياً كانت سلبيات اللامركزية تظل الأفضل . لنوضح قصدنا ، إن المركزية فى الأصل هى ابنة الرأسمالية ، أوجدتها لتحكم قبضتها على الدولة سوق من خلال « الحكومة المركزية » ومن خلال العاصمة المركز الإدارى للدولة . سوق ، وفى النص الذى أوردناه لبرودون إشارة واضحة إلى مساهمة اليعاقبة الفعالة فى إنشاء وتدعيم المركزية خلال الثورة الفرنسية ، حين تمكنوا من إستصدار قرار ينص على أن باريس هى عاصمة فرنسا ، وفيها وحدها يتخذ القرار ومنها يبث فى كل ما يهم المناطق الأخرى ، وحتى لغوياً فإن العاصمة تعنى من بيده العصمة أى تقرير المصير ، والحقيقة أن العاصمة لا تعنى مدينة ما إلا تجاوزاً انها تعنى المدينة التى يقيم بها أولى الأمر أو من بيده العصمة ، وليست عاصمة لأنها أكبر المدن أو أهمها إقتصادياً أو استراتيجياً ، بل نجد عواصم هى أصغر المدن وأقلها أهمية ، ولهذا ترتبط العاصمة بمقر « الحكومة »

وللحكـومة بـالضرورة « عـاصمة » فـإذا زالت الحكـومـة وبقيت « العاصمة » فإنها تبقى كجسد بـدون روح مكانـه « المتحف » . وقـد دعمت هـذا المبـدأ بعمق رأسمـاليـة الـدولة . بحيث صـارت العاصمـة موطن « المـركـزيـة » بدرجة أكثر حدة مما هى عليه فى الـدولة ـسـوف . وترث الثورة المركزية والعاصمة بجيوش موظفيهـا وروتينها كمن يرث جرثومة يمكن أن تقضى على الثورة إن لم تقض الثورة عليهـا ، وإذا تغاضينـا عن الجانب الـدكتاتـورى فى نظام « المركزية » إذ لا يمكن أن تكون هناك مركزية ديمقراطية ، فهذا الإدعاء متناقض أساساً وهو ضحك على الذقون ، إن خطورة المركزية على الثورة تأتى من :

1 ـ الروتين والبيروقراطية وبطء الإجراءات التى تخفى أحياناً نـوعاً من « العصيـان المدنى » غـير المعلن ، بحيث تجعـل المركـزية كـل أنواع التغيـير الجذرى مستحيلة منـذ البدء، وعادة مـا ترث المـركزيـة البيروقـراطية كـل أنواع الحكـومـات وكـل النـظم ، فهى حتى الآن الثـابت وراء التغيرات .

2 ـ عندما يكون النظام مركزياً فإن أى هـزه فى القمة تجعل كل البناء يهتز ، وضربة محكمة فى الرأس تجعل البناء يتهـاوى ـ رغم ما كـان يظهـره من قوة ـ كـأنه صنـع من كرتون . وهذا ما حدث فى المجر عام 56 إذ بين يوم وليلـة انهار النظام واختفـى الحـزب مدة أسبـوع حتـى رجـع مع الدبابات وكاد إن يحدث فى بولندا أيضاً .

إن المركزية وإن كانت تتيح الإحاطة بكل شىء وتقرير كـل شىء والتحكم فى كل شىء إلا أنها أيضـاً ما يجعـل ضرب الثورة أمـراً سهلاً يكفى ضـرب المركـز لكى ينهار البناء أو الإستيلاء عـلى المركـز لكى يستسلم بقية الجهـاز ولهذا يكون التوجه دائماً إلى الإذاعة والبريد بإعتبارهما أداة توصيل الأوامر والتوجيهات من العاصمـة إلى بقية أجـزاء البلاد ، والاستيلاء عليهما يعنى فى الواقـع الإستيلاء عـلى السلطة لسببـين الأول أن النـظام يفقـد وسيلة الإتصـال بأجهزته فى المناطق المختلفة والثانى أن هذه الأجهزة تكون فى يد المضادين للنظام .

ولهذه الإعتبارات فإن أكثر النظم مركزية أكثرها عرضة للتقلبات الحادة .

كيف الخروج من هذا المأزق ؟ الثورة أم السلطة ؟ يبدوان على أنهما لا يمكن أن يتعايشا معاً . إلا أن القيادة ضرورية . وعدم وجود قيادة يعنى سقوط الثورة فى الفوضى ، والأمثلة على هذا السقوط تاريخياً متوفرة فى ثورات أما حدثت بدون قيادة واضحة أو بقيادات متعددة أو بقيادات فى مجال لا علاقة له بالثورة « زعيم قبلى » « زعيم دينى » والسقوط فى الفوضى يعنى ضياع الثورة ، فهذه تنتهى دائماً على هذا النحو بأن يقفز « نابليون » على السلطة ويدفع بالآخرين إلى الرضوخ أو إلى المقصلة ، أو باستيلاء حزب على السلطة ويجهض الثورة ، إن الفوضى تعنى أن السلطة صارت ملقاة فى الشارع تحت رحمة من يضع يده عليها الأول .

والسؤال المحير فى كل الثورات هى كيف لا تسقط الثورة فى هاوية الفوضى دون أن تتحول القيادة إلى وصاية ؟

وأى ثورة لم تحدد إجابة واضحة على هذا التساؤل سيكون مصيرها على كف عفريت إن لم يكن الفشل الذريع !

إن المهم لحـل هذه المشكلة ولتفـادى الأزمة أن تتمكن الثورة من إيجاد صيغة عمل تمنع سقوط السلطة فى الفوضى وبالتالى فى أيد ضد الثورة دون أن تجبر عـلى ممارستهـا ، ولقد كانت هذه الصيغة بالنسبة لثورة الفاتـح من سبتمبر هى اللجان الثورية على رأسها قائـد الثورة معمـر القذافى الـذى تخلى ـ للتـدليل العمـلى عـلى الفصـل بـين السلطة والثـورة ـ عن جميع المنـاصب التى كان يشغلهـا حتى عام 1979 ، ان مهمة اللجان الثورية الأساسية مراقبة السلطة لمنـع سقوطهـا فى أيدى ضـد الثورة عـلى ألا تمـارس هى السلطة . صحيـح أن الفاصـل دقيق جداً ، وقـد يغـرى أحياناً باجتيازه، ولهـذا وجـب الحـرص والحـذر الشـديد . فالمنطقة بالتعبير العسكرى ملغمة .



4

2 ـ الجماهير

يحدث أحياناً أن الناس تعى وعياً مشوشاً أو ضعيفاً العلاقات الظالمة ، أو أنها تربط الثورة عليها بمصالحها الفردية المباشرة ، فإذا لم تتحقق المصالح الشخصية لكل فرد نفرت الناس « الثورة » فالمرؤوس مثلاً الذى هلل للثورة حين أزاحت رئيسه ، لم ينظر إلى الثورة على أنها ثورة ضد العلاقات الظالمة التى جعلت من رئيسه ما هو عليه أو أنها ثورة ضد نظام الرئاسة والمرؤوس أصلاً ، بل رأى فيها مجرد فرصة لإزاحة رئيسه ، ولهذا فإنه يدير وجهه عن

الثورة حين لم تنصبه رئيساً مكانه ، كما أن المدخل السرى للثورة وحدوثها والتحام الناس بها يعنى فى الواقع الإجماع على « الثورة » لكن هذا الإجماع على « الثورة » لا يرتبط به إجماع حول هدف الثورة ، فإذا كان الجميع يريدون الثورة إلا أن كل منهم يريدها لهدف ربما يختلف عن الآخرين .

إن الثورة تقوم من أجل مصالح عامة ، وبرؤ يا واسعة ولم تقم لصالح فرد أو أفراد ، ومن هنا تأخذ الشقة فى الإتساع بين القيادة التى تهتم بقضايا أساسية وعامة تخص كل إنسان ولا تخص إنساناً بعينه وبين الناس الذين لم يصبحوا بعد جماهير ولكن مجموعة أفراد يرون أن ما تصبو إليه الثورة متعارض مع مصالحهم الفردية ، والقيادة ترى فيهم أفراداً أنانيين غير واعين يحتاجون إلى وصى عليهم ، إن القيادة تخدم مصالح الجماهير وتهدف إلى أهداف جماهيرية لكنها تصطدم فى الواقع بأن الجماهير ليست موجودة بعد . وتجد بدلها مجموعة أفراد لا تهمهم كل على حدة مصلحة ولا أهداف الجماهير .

وينتج عن هذا وضع يتسم بفقدان الثقة المتبادل فتتجه

القيـادة إلى أسلوب الوصـايـة ويتجـه النـاس إلى أسلوب اللامبالاة ، ويبدأ حوار الطرش لكى ينتهى الأمر عاجلاً أم آجلاً إلى دكتاتورية القيادة وخضوع الناس ، إن القول بأن الناس أحياناً يخلقون النظم الدكتـاتوريـة ليس خاليـاً من المعنى : فالناس قد يريدون من القيادة كل شىء وأن تفعل كـل شىء بـدلاً منهم وهم بهـذا ينحتـون تمثـال « نصف الآلهـة » فـالقيـادة لا يمكن أن تنهض بهـذا المـطلب دون التحول إلى دكتاتـورية ، وبهـذا يكون النـاس هم خالقـو الـدكتاتـورية ، قـد لا يعـون أنهم يفعلون هـذا ، ولكن سلسلة من المطالب والتصرفـات قد تبـدو بسيطة ، ولكن تـراكم البسيط يقودهم إلى نتيجـة قد ينكـرونها لكنها هى النهاية المنطقية لسلوكهم والناس هنا متنـاقضة المـطالب ، فهم يـطلبـون من القيـادة مـا ينبغى لها ممـارسـة السلطة لتحقيقه ، ولكنهم من ناحية أخرى ينكـرون على القيـادة هذه السلطة حين يصـطدمون بهـا فى الواقـع ، فهـم مثلاً يلومـون اللجان الثـورية أنها لا تقـوم بمهام ، القيـام بهـا يتطلب من ناحية ممارسة السلطة ومن ناحية أخرى الحلول محل الجماهير ، فإذا حاولت اللجان الثورية إرضاء الناس

ومطاردة الفساد الإدارى والتخريب الإقتصادى إتهمت بممارسة السلطة ، وإذا لم تفعل إتهمت بالتقاعس ! كما قد تدفع اللجان الشعبية باللجان الثورية إلى ممارسة مهام أو حسم مواقف أما تخلصاً منها أو لاعتبارات أخرى لا يرغب أفراد اللجان الشعبية فى القيام بها مع أنها من صميم إختصاصاتهم ، فمثلاً تتقاعس لجان شعبية عن تقديم فاسدى الذمة إلى العدالة لأسباب يرجع أغلبها إلى عوامل إجتماعية، وتحرض عليهم اللجان الثورية تحت ستار الحسم الثورى ، ان الحسم الثورى فى النهاية مطلوب وهو من واجبات اللجان الثورية ، ولكن قبل هذا يجب حسم الأمر مع هذه اللجان الشعبية نفسها .

إذ إذا استمر الأمر على النحو المشار إليه ستجد اللجان الثورية نفسها يوماً ما، أداة اللجان الشعبية فى المسائل التنفيذية . وتكون بهذا قد انحرفت عن دورها الأساسى من الرقابة الثورية على السلطة إلى وسيلة السلطة .

ومن ناحية أخرى قد يحدث ما حذرنا منه قائد الثورة

معمر القذافى أكثر من مرة [1]وكما ورد واضحاً بيان فى بيان الملتقى الثالث [2] إذ ماذا يحدث حين لا تبالى جماهير المؤتمرات الشعبية بإتخاذ القرارات فيما يعترضها من مشاكل ، أو فيما تحتاجه ؟ أو إذا إستسلمت الوثوق فى لجانها الشعبية وتركت لها الحبل على الغارب ولم تراقبها ولم تحاسبها ؟ ان إهمال المؤتمرات الشعبية محاسبة لجانها الشعبية ، وما يترتب من سلبيات على هذا الإهمال واستغلال غفلة أو ثقة الجماهير من بعض العناصر كما أن الحرص والرغبة أحياناً فى خدمة مواطنى المؤتمرات الشعبية قد يدفع باللجان الشعبية إلى القيام بما كان على جماهير المؤتمرات القيام به ، فتحل اللجان الشعبية شيئاً فشيئاً محل المؤتمرات الشعبية وتدفع بالجماهير إلى المزيد من اللامبالاة !

إن هنا فى ليبيا قائد يحذر من هذه الأخطار التى يقبلها قادة آخرون على أنها أمر مفروغ منه لا يستطيعون معه

---

(1) خلال لقاء معسكر 7 رمضان 1980 بنغازى .

(2) الملتقى الثالث للجان الثورية جامعة قاريونس ـ بنغازى .

شيئاً ، بل أحياناً المطلوب بالنسبة لهم ، هو أن قادة الجماهير هؤلاء هم أشد احتقاراً للجماهير من غيرهم .

لقد أشرنا فيما سبق إلى إمكانية حدوث تفاوت بين وعى القيادة ووعى الجماهير خاصة إذا كان المدخل إلى الثورة سرياً ، وإذا كانت الظروف السياسية تمنع الدعوة إلى التغيير والتوعية بالثورة وبالبديل المطروح وهنا يحدث أن نمو وعى القيادة يتم بمعزل عن وعى الجماهير ، وحينما تخرج القيادة من السرية إلى العلنية تجد وعى الجماهير متخلفاً عنها لقد إعتادت الجماهير وعودت على التلقى من أعلى ، إعتادت على وجود من يقرر فى غيابها لصالحها أو ضدها فالنتيجة النهائية واحدة ولقد استهل كثير من قادة « الثورات » إستمرارية هذه الوضعية بدلاً من محاولة رفع مستوى وعى الجماهير وهى مهمة شاقة ، لكنهم بهذا كانوا يجهزون نعش الثورة ، إن كل شىء ممكن فى غياب الجماهير إلا الثورة !

إن وضعية الناس هذه ، والتى قد لا يكون للثورة يد فى صنعها تضع الثورة فى مأزق فهناك أمور تحتاج إلى قرار

حاسم وسريع ، وهناك « جماهير » اما تجهل هذه الأمور أو تعيها أو لا تقدر خطورتها ، وقد تستخف إلى حد ما بها ، فما العمل ؟ هل يتخذ القرار فى غياب الجماهير أم ينتظر القرار وعى الجماهير !؟ وقد يكون فى هذا الإنتظار مضرة بالغة بالجماهير .

إن كل ثورة لم تتوصل إلى أسلوب عمل يمكنها من حل هذا التناقض قد وقعت فى أزمة قاتلة .

ويرتبط باندلاع الثورة ما يمكن أن نسميه « الفوضى القيمية » إذا تعقب انفجار الثورة فترة لا يوجد فيها إجماع حول المعايير الأخلاقية ، القديمة تحطمت أو فقدت أساسها ومصدر فعاليتها ، والجديدة لم تتشكل بعد أو لم توجد بعد مصادر لفعاليتها ، كما أن الشعائر الإجتماعية تحطمت وتوقفت الجزاءات القديمة ، والجزاءات الجديدة ليس لها بعد القدرة على العمل ، أو لم يعرفها المجتمع بعد أو لم يجمع عليها ، إن الثورة وإن كانت ليست مجرد إبدال فى القيم إلا أنها تقتضى ذلك لأنها تدمر القيم القديمة ، وبالتالى يصير ضرورياً إيجاد قيم جديدة، حتى وإن لم

تقصد الثورة ، تحطيم القيم الموجودة فإن فعـل « الثورة » نفسه يفقد هذه القيم فعاليتها والخطر على « الثورة » التى لا تعى هـذه الحقيقة أنها تحـاول تأسيس مجتمـع عـلى قيم فقدت بقيام « الثورة » شرعيتهـا بل أصـلاً القيم القديمـة تحطمت على أسـاس تصور قيمى جـديد ، ولكن مـا بين تكوين هذا التصور وتحوله إلى ممارسة إلى جزء من نفسيـة المجتمـع ، هناك فترة لا بد منها ، قد تـطول وقد تقصـر وفق المعطيات الإجتماعية الواقعية ، والخوف من هـذه الفترة أن يظل التصور القيمى الجديد مجرد شعار مرفوع فى الوقت الذى فقد فيه المجتمع قيمه القديمة ، أو على الأقل شك فى صلاحيتهـا ، انها مرحلة من الفـوضى القيمية ، كلما طالت تفاقمت الأزمة وكانت النكسة محتملة ، أو بروز ممارسات ترتبط بقيم ينكرها المجتمع ، إن ما بين إنهيار القيم القديمة وإحلال القيم الجديدة ما يشبه «فترة النقاهة» لقد تم التغلب على المرض ، لكن الصحة لم تسترجع بعد ، ومن السهل أن تعود جراثيم المرض إلى مهاجمة المـريض ، إذن من ناحية « الثورة » تقتضى ضرورة إبدال فى القيم لأنه إن لم يحصل هذا الإبدال ، وإذا ظلت القيم التى تنظم سلوك

الجماعة على ما هى عليه قبل الثورة صارت الثورة فى أزمة ، أو هى كمن يبنى عمارة من الاسمنت المسلح على أساس من الطين لا يرتفع البناء أبداً ، ولكن إحلال قيم جديدة بحيث تصير معياراً لسلوك الجماعة وترتضيه الجماعة ليس أمراً سهلاً .

وإذا كان الهدم سهلاً فإن البناء شاق ، وما بين الهدم والبناء يعيش المجتمع « فوضى قيمية » . ومكمن الأزمة هنا أن المجتمع بين أمرين يعبر عن أولهما مارلوبونتى قائلاً : « عندما نولد لحظنا أو لسوء حظنا فى مرحلة والتى فيها تنهار الأرضية التقليدية للمجتمع والتى فيها قبل الإنسان أم لم يقبل - فإنه يجب أن يعيد بناء نفسه وبناء العلاقات الإنسانية ، عندئذ حرية كل واحد تهدد بالموت حرية الآخرين ، ويظهر العنف [1] إذ ينصب كل شخص من نفسه قاض وجلاد وفق معايير قيمية شخصية وليست إجتماعية ، فالقيم والقواعد التى تنظم تواجد الحريات معاً أو خضوعها لبعضها قد انهارت بفعل الثورة ، ولم توجد

---

(1) مورسى مارلوبونتى الإنسانية والارهاب ص 21 .

بعد قيم جديدة يتم حولها الإجماع .

والأمر الثانى نجد عند فيريرو تعبيراً عنه عندما تنقطع الخيوط الحريرية للعادة والعرف والقانون لا بد وأن يربط الناس معاً فى المجتمع بسلاسل حديد الدكتاتورية ! [1] .

إذن يصبح الخيار إما فوضى قيمية فيها كل إنسان قاض يرهق الجميع ، ويكلف المجتمع غالياً ، والسنوات الأولى من الثورة الفرنسية تعطينا مثلاً واضحاً عن هذه الفوضى القيمية ، فبين لحظة وأخرى يتحول قادة الثورة إلى أعداء الثورة ، كما يتحول أعداء الثورة إلى قادة الثورة ، والخيار الثانى ، حين يفشل المجتمع فى إيجاد قيم جديدة يجمع عليها ويقبلها لتنظيم سلوكه وعلاقاته ، فإنه وقد أنهكه الصراع يعهد بالأمر إلى « دكتاتور » إذ تبدو هنا دكتاتورية فرد واحد أفضل وأقل ضرراً من دكتاتورية كل فرد .

ونتيجة الفشل فى تأسيس قيم جديدة ، أو أحياناً عدم المحاولة نتيجة عدم وعى ، تكون مكمن أزمة فى الثورة ،

---

(1) عن كرين برنتون الثورة عناصرها ص 503 .

فقد ينصرف النظر عن تأسيس قيم إجتماعية إلى محاولة إحلال « القانون » محل القيم الإجتماعية ، ولهذا كان سن القوانين هو شغل المجالس الشاغل أيام الثورة الفرنسية ، وكان ذلك ناتجاً من إعتقاد أعضاء تلك المجالس إن القوانين قادرة على تحويل المجتمعات [1] وقد تبين بعد ذلك أنه « من السخرية معالجة مثل هذه الأمور بإجراءات قانونية . . [2] إن المجتمع يكون فى حاجة إلى قيم ومعايير سلوك يلتزم بها ذاتياً ، لكنه يقدم إليه بدلاً من هذا قوانين تفرض عليه ، وهذه الوضعية تقود إلى نتائج سلبية منها :

إن النظم الإجتماعية التى تريد الثورة القضاء عليها لا تتوقف عن العمل بمجرد قيام الثورة ، إن النظم الإجتماعية المؤسسة فى المجتمع تعتبر من أشد عوامل مقاومة التغيير ، خاصة وأن هجمات اديولوجية الثورة أثناء نمو الحركة لا تكون قد أتمت الإجهاز عليها ، ومن ثم فإن هناك جزءاً كبيراً من المجتمع ما يزال يمارسها ويتمسك بها

---

(1) لومون روح الثورات ص 11 .

(2) معمر القذافى الكتاب الأخضر الفصل الثانى ص 43 .

ولا يرى ضرراً فى إستمرارها ، خاصة وأنـه لم تتضح لهم بعد ، فائدة البدائل التى تقدمها أديولوجية الثورة والتى تجد أحياناً فى أشخاص « الثوريين » أسوأ معبر عنها ، ومن ثم تظل النظم القديم مناوئة للحركـة الثوريـة ، تأبى التغيـير وتتشبث بوجودها الإجتماعى ، ويدعمها فى هذا الإتجاه ما ارتبط بهـا من عادات إجتمـاعية وتقـاليـد وقيم وهى التى تكون فى ضمائر الأفراد تنظم علاقاتهم الإجتماعيـة والتى إعتادوا عليها وعلى إستخدامها فى مناشط حياتهم اليومية ، وحينئذ ينشأ صراع بين النظم الإجتماعية الجديدة التى يراد إرساء دعائمها ، والنظم الإجتماعية القائمة فعلاً والتى لم تفقد بعد كامل فعـاليتها ، هـذا الصراع مقبـول وطبيعى جداً أن يحدث ، ولكن الخطورة هنا أن الجمـاعة الثـورية وقـد استولت عـلى السلطة ، لا تتـرك الصـراع يـدور فى مستواه الإجتماعى بين قيم ونظم إجتماعية جـديدة وقيم ونـظم إجتماعيـة قديمـة ، هـذا الصـراع ضـرورى للقيم والنظم الإجتماعية الجديدة نفسها فهو الذى يصقلها وهو الـذى يبـرهن عـلى صـلاحيتهـا ويؤدى إلى الإقتنـاع بهـا إجتماعياً وبالتالى حدوث الإجماع حولها والتخلى الجماعى

عن القيم القديمة ، ولكنها لاستعجال النتائج أو لقصر النظر تعمد إلى التدخل فى الصراع لتغليب القيم والنظم الجديدة بواسطة سيل من القوانين .



5

إن التدخل فى الصراع الذى يقوم بين القيم الجديدة والقيم القديمة من قبل الجماعة الثورية بواسطة إصدار سيل من القوانين لتغليب القيم الجديدة على القيم القديمة يؤدى إلى الإضرار بالقيم الجديدة نفسها من حيث ان :

1 ـ ان القيم والمعايير الأخلاقية لا تستمد شرعيتها من القانون أياً كان مصدره وبالتالى تكون محاولة إضفاء الشرعية على القيم الجديدة « قانوناً » وسحبها من القديمة هى محاولة فاشلة ، إن أساس القيم والمعايير فى المجتمع أعمق من القوانين والطبيعى أن القوانين تستمد شرعيتها

من معايير وقيم المجتمع وليس العكس [1] .

2 ـ إضعاف القيم الجديدة والنظم الإجتماعية الجديدة فى الوقت الذى يراد فيه تقويتها فى صراعها ضد القديمة ، إذ أنها تصير بسبب تدخل القوانين فى صالحها قيم الفئة « الحاكمة » مفروضة على المجتمع .

3 ـ يصبح الصراع بين مستويين مختلفين القوانين المدعمة للقيم الجديدة من ناحية وقيم ونظم المجتمع القديمة من ناحية أخرى ، فالقانون يتحول من كونه أداة التنفيذ العملى للقيم الإجتماعية العامة إلى إدارة فى يد السلطة حتى وإن كانت « ثورية » وفى هذه الحالة يبطل القانون حتى القيم والمعايير التى يقصد تغليبها، ويحل القانون محل القيم ويدخل فى تناقض معها ، فالقيم هى قانون المجتمع والقانون هو قيم السلطة . ولهذا فإن الثورة بالمعنى الصحيح للكلمة هى ثورة القيم على « القانون » .

ولكن نظراً للاستعجال أو قصر النظر فإن « النظم

---

(1) راجع معمر القذافى ـ الكتاب الأخضر الفصل الأول ص 53 - 58 .

الثـورية » تـرى فى إصدار القـوانـين أداة تثـويـر سـريعـة وسهلة ، ولهـذا تدخـل فى تنـاقض مـع القيم ، فهـذه لم تتغير ، وشرط تغيرها الأساسى الاقتناع والـوعى وبرهنـة القيم الجديدة على صلاحيتها لعلاقات إنسانية أفضل ، بل إن منازلة القيم القديمة بالقوانين يؤدى إلى نتيجة معاكسة أى إلى تثبيت القيم القديمة ، وهنـا تصير الحـركة الثـورية وقوانينها التى تصدرها عبارة عن قشرة هشة لواقع مضاد .

4 ـ إن تدخل القوانين لصالح القيم الجـديدة يفقـدها فرصة البرهنة بإمكانيـاتها الـذاتية عـلى صلاحيتهـا لتنظيم العلاقات الإنسانية بصورة أفضل من القيم القديمة وبالتالى يفقدها فرصة الإقناع .

وقد تشعر الجماعة الثورية بهذا الصراع بين ما تصدره من قوانين وقيم المجتمع ، وقد تعى عدم فعاليـة قوانينهـا وبأن القيم الجديدة التى جاءت بها ما زالت معلقة فى مهب الريح ، لكنها بدلاً من أن تعيد النظر فى إسلوبهـا نفسه ، فـإنها تعمد إلى تغيـير القوانـين ، إن عـدم الإستقـرار فى القـوانين نفسـه يعكس عدم وضـوح الـرؤ يـة فى تحـديـد

الوسيلة المؤدية إلى الهدف على افتراض أيضاً أن ثمة هدفاً محدداً . .

إن كثرة التغيير وديمومته ضار بالثورة ، ليس فقط من ناحية تغيير القوانين ولكن أيضاً بشكل عام ، بل لا نبالغ إذا قلنا أن كثرة التغيير تعادل فى النهاية اللاتغيير ، فالتغيير المستمر يعنى اللااستقرار واللاستقرار يعنى اللاشىء يثبت حتى يستوعب ويتحول إلى جزء من وعى الفاعلين ، وبعدها يمكن الإنتقال إلى الخطوة التالية ، وإذا أستعرنا هذا المثال من الحياة العسكرية فإن القائد الجدير بهذه الصفة لا يتقدم متوغلاً فى الأرض المعادية دون ضمان خطوط إمداداته، أما إذا لم يفعل فإن قطع خطوط إمداداته من قبل العدو هو أقل ما يمكن أن يتوقع ، إن كثرة التغيير تشبه حال ذلك الذى يريد تعلم حرفة فيبدأ كل يوم يتعلم حرفة ليتركها فى اليوم التالى إلى غيرها ، وبعد سنوات من الجهد سيجد حصيلته صفراً ، إن هذا المثل يعنى أن هذا الإنسان لا يعرف ماذا يريد!

وقد يفترض علينا بأن هذا الذى نقوله معقول ومقبول من حيث الأهداف الأساسية العامة فى الثورة أو ما نسميه

« البديل المطروح » والتى يجب أن تكون محددة وواضحة ، بينما التغيير المستمر وسرعة الإنتقال مقبولة فى النواحى الإجرائية ، إن هذا المذهب متناقض ، إذ لا يمكن أن يكون الهدف واضحاً والطريق إليه غير معروف، إن الهدف والوسيلة متلازمان، إن الهدف الواضح يعنى الوسيلة الواضحة ، أما غموض الوسائل فيعنى عدم وضوح الهدف، ففى هذا القول ما يشبه ذلك الذى يقصد هدفاً « مع وضوحه » لا يعرف ولم يتوصل إلى تحديد الطريق الموصل إليه ، فيختار كل يوم طريقاً والنتيجة بعد مائة عام سيكون بعده عن الهدف كما لو أنه إبتدأ على التو ، وهذا من سمات الأزمة فى الثورة ، فرغم أن الأهداف « واضحة ومحددة » إلا أنه بعد ثمانى عشرة سنة إنتهى عبد الناصر كما لو أنه إبتدأ طريقه بالأمس فقط.

إن عدم تحديد الطريق إلى الهدف والتفتيش المستمر عن هذا الطريق واللجوء إلى طريقة « التجربة والخطأ » يجعل من السهل خداع الباحث ، وتوريطه دون أن يدرى فى طريق خاطىء على يد « سادات » ما .

الواقع أن عدم وضوح الطريق إلى الهدف يعنى فى نفس

الوقت عدم وضوح الهدف ، ولكننا هنا لسنا ضد التغيير ، فالثورة أصلاً تغيير ، ولسنا ضد الإنتقال من خطوة إلى التى تليها ، خاصة إذا كان الهدف المطلوب لم يتحقق بعد فى أى مكان ولا زمان وبالتالى لا توجد سوابق يمكن الإستفادة منها فى اختصار الطريق ، ولكن مكمن الأزمة فى درجة السرعة التى يتم بها هذا التغيير وكميته ، إذ على كل ثورة أن تعى الدرجة والكمية التى يمكن لجماهيرها أن تستوعبها وإلا وقعت فى أزمة سواء فى حالة الزيادة وسرعة وكمية التغيير تفوق القدرة على الإستيعاب ـ أو فى حالة النقصان ـ سرعة وكمية التغيير أقل من قدرة الجماهير على الإستيعاب ـ إن تحديد سرعة وكمية التغيير ليست قضية نظرية ، بل إن المعطيات الواقعية لكل مجتمع هى التى يجب أن تراعى .

5 ـ القيادة إذن والجماهير عنصران اساسيان فى الثورة وغياب أحدهما يجعل الثورة تولد فى أزمة إن لم تولد ميتة منذ لحظتها الأولى ، وقد رأينا مكامن إحتمالات الأزمة المترتبة على ما يمكن أن يحدث من خلل فى أى منهما أو فى

علاقتهما معاً .

ولكن نريد أن نضيف هنا أنهما لا يكفيان لإحداث ثورة وحدهما ، فالجماهير قد تعى وبوضوح العلاقات الظالمة وتعرف مصدرها ، ولكن ما يقعدها عن الثورة هو أنها لا ترى بديلاً لها ولا حلاً للمشكلات التى تأخذ بخناقها ، كما أننا يمكن أن نضيف صعوبة أخرى تكمن فى أنه رغم وجود البديل أحياناً فإن الناس بحكم التعود على القديم بكل علاته وحسناته تتردد كثيراً قبل أن تتركه لاعتناق « البديل » إن للقديم ميزتين على الجديد ، أولاهما أنه بحكم التعود عليه يكون الناس أكثر إرتباطاً به ، وثانيهما أنه مجرب بينما البديل الجديد يفتقر فى الواقع ـ رغم جميع ميزاته ـ إلى هاتين الميزتين ، فهو جديد إذن لم يجرب بعد والناس غير متأكدين من أنه أصلح لحياتهم من القديم ، ولأنه جديد لم يكتسب قوة العادة بعد ، ولهذا ولكى يتحول « البديل » من مجرد مقترح إلى برنامج يقود الممارسة فإنه على الجماعة الثورية الكثير عمله لإحداث الإقتناع اللازم ، كأن تقدم مثلاً « القدوة » فى إسلوبها ،

ممارساتها* إن فى هذا التردد والإرتياب من قبول « الجديد » تكمن أول بوادر الأزمة فيما يختص بالبديل . .

إلا أنه مع إحتمال حدوث أزمة بين « الجديد » كبديل يتردد الناس فى قبوله لتنظيم حياتهم وقيادة سلوكهم وإرتباطهم بالقديم الذى تعودوا عليه وعرفوا كل متغيراته ، ولهذا صار يتطلب منهم جهداً أقل ، فإن الحل البديل نفسه قد يكون مصدر أزمة ، فإذا كان الحل وقتياً سريع التحقيق تحولت الثورة من موقع الهجوم إلى موقع الدفاع وخسرت المبادرة حين تتضح وقتية الحل أو محدوديته ومثل لهذا حين تضع الثورة لنفسها كهدف تحرير البلاد من الإستعمار ، فهذا الهدف النبيل يحقق التفاف الجماهير حول القيادة ، ولكن حالما يتحقق هذا الهدف ، وخاصة إذا تحولت « الثورة » إلى أسلوب حكم لا يختلف عن غيره ، بل يكرر أحياناً نحو الجماهير نفسها أساليب حكم المستعمر ، وكأن سبب الصراع ليس تحرير البلاد بل من

(*) راجع بطاقة اللجان الثورية والتى تطلب من حاملها ان يكون قدوة فى المهارة والسلوك .

يحكم البلاد ، ولهذا لا نستغرب حين نرى حركات التحرير حالما يتحقق الهدف ـ وأحياناً حتى قبل ذلك ـ تنشق على نفسها ، وتتحول إلى مجرد أحزاب متصارعة على السلطة مقدماً .

وكمثل لمحاولة إثبات أفضلية الثورة ما حدث بعد عام 1969 فى ليبيا ، فلكى يدرك المجتمع مقدار أمواله التى كان محروماً منها ـ هناك أسباب أخرى بالتأكيد مثل جشع التجار وفوضى التجارة ـ استوردت سلعاً واستحدثت خدمات لم تكن معروفة وليست هذه وتلك فى مستوى النمو الإقتصادى الطبيعى ، وكان نتيجة ذلك نمو إقتصادى غير طبيعى ، وليست له أسس إنتاجية ، والأخطر من هذا كله إكتساب عادات إستهلاكية وتحول سلع غير ضرورية إلى ضرورية دون وصول مستوانا الإنتاجى إلى مستوى عاداتنا الإستهلاكية ، وهذا تطور خطر ومعكوس وما زلنا الآن نعانى الأمرين فى تصحيح هذه الوضعية .

إن النزعة الواقعية إلى حد ما من أخطر أسباب الأزمة فى الثورة ، وغالباً ما تقع الثورة فريسة لها ، غداة الإنتصار

تجد الثورة نفسها وجهاً لوجه مع مشكلات بعضها مزمن ، ووضع موروث عن النظام السابق ، مع أن الثورة لا دخل لها فيه ، إلا أنها بمجرد اسقاطها « النظام » تصبح كل مشكلات المجتمع من مسؤلياتها ، ثم إنها خاصة فى الثورات العلنية كثيراً ما استخدمت مشكلات المجتمع فى تعبئة الجماهير ثورياً ويصبح بالتالى لزاماً عليه أن يجد لها حلاً ، ونظراً لهذه الإعتبارات تبدأ الثورة فى تأجيل الأهداف الأساسية التى قامت من أجلها ، ومحاولة إيجاد حلول وقتية سريعة تعطى الإنطباع لجماهيرها إنها عملت شيئاً ، ولا بد أن نشير هنا أننا نعنى الحركات الجدية وليس تلك النظم « الثورية جداً » التى تبنى ميترو تحت الأرض مع أن شوارعها خالية تماماً من السيارات بحيث تستطيع أن تلعب فيها الكرة دون أى إزعاج . . ورغم الجدية ، ورغم أن الهدف فى خدمة المجتمع ، إلا أن دوامة الحلول الوقتية تنتهى فى غالب الأحيان بإغراق الثورة فى الإصلاحية مؤجلة البديل .

كذلك فإن الوضع الموروث يحتوى على فئات ليست فى

حقيقتهـا متحدة المصـالح ، فهى وإن اتفقت عـلى رفض القديم واتحدت لإسقاطه ، إلا أن لكل منها تصوراً خاصاً من « البديل الجديد » ولهذا غالباً ما ينتهى الإتفاق الشامل عـلى رفض القـديم إلى حـرب أهليـة حـين يتعلق الأمـر « بالبديـل الجديـد » وليس أمام الثـورة لتفادى « الحـرب الأهلية » فى هذه الحالة إلا محاولة إرضاء الجميع ، فتتحول إلى سلسلة من الحلول الوسطى التى تشتد حول عنق الثورة حتى تخنقها . .

إلا أن المثالية أى عكس الـواقعية ، وإلى حـد ما تمثـل خـطراً داهماً عـلى الثورة ، إذ ان طـرح بـديـل مغـرق فى « الطوباوية » بدون النظر لا إلى إمكانيات التطبيق الفعلى ولا إلى إمكانيات إعداد الجماهير لممارسة هذا البديل يجعل الثورة تقع فى « الدون كيشوتية » أو أنها « كوعد بالجنة فى نهاية التاريخ » ويشبه هنا الأمر حال من يستيقظ من حلم يصفه بأنه رائع ، ولكنه للأسف ليس الواقع . . . .

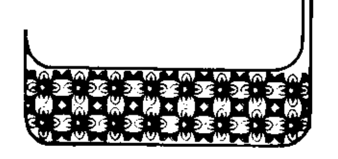
إن إدراك الـواقع مـطلوب حتى لا نحلم بوجبـة شهية وإمعاؤ نا تتمزق جوعاً ، والمثالية « الطوباوية » مطلوبة حتى

لا تلهينا بطوننا فنغرق فى مشكلات الحاضر ويفلت المستقبل من أيدينا ، وعليه فإن الثورة لا تكون بمنأى عن الأزمة من هذه الناحية إلا إذا أعطت لجماهيرها أهدافاً وبديلاً يجمع بين المدى البعيد واللحظة الراهنة ، ذلك الذى تظهر فوائده فى كل لحظة ويؤتى ثماره فى كل لحظة دون أن يأتى ثماره دفعة واحدة ، طبعاً هذا صعب ، ولهذا تكون الثورة ثورة ، إن الثورة الجديرة بهذه الصفة لا بد وأن تحافظ على هذا التوازن : مثال . . واقع . . أما كيف يتم ذلك فهذا ما لا يستطيعه أى بحث نظرى ، لا يمكننا أن نقدم وصفة إذا أتبعها الثورى إستطاع الموازنة ، إن الممارسة العملية وحدها ووعى الثورى بالمثال الذى يسعى إليه دون أن ينسيه هذا الواقع الموجود فيه ، ودون أن يتعامى عما يوجد فيه من مشكلات تتطلب حلاً ، ومن عراقيل ضد هذا المثال .

إن الثورى الحقيقى هو الذى يستطيع أن يدرس الواقع بتجرد تام وموضوعية مطلقة دون أن يؤدى به هذا إلى اليأس أو يثبط من عزيمته ، وليس الذى يفعل مثل النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال لكى لا تواجه العاصفة . .



الثورة .. والدوله





1

إن الدولة لا ينظر إليها من حيث تعارضها مع الثورة حين حدوثها ، ولا من حيث إمكانيات التعايش أو اللاتعايش بينهما ، بل أيضاً ـ وهو الذى يهمنا ـ من حيث الدولة كدولة ، كمؤسسة إجتماعية فى حد ذاتها . ولقد تعرضت الدولة فى حد ذاتها لنقد عنيف وتحليل عميق يبين مساوئها وإنحيازها الإجتماعى ، إن الدولة الحديثة بالمعنى الدقيق للكلمة قد دخلت المصطلح السياسى والوجود الإجتماعى فى فترة مريبة إجتماعياً خلال القرن السادس عشر ، فترة بداية سيطرة البورجوازية مرتبطة بالثورة ضد

السيادة الإمبراطورية والبابوية ، حيث التقت فى هذه الفترة أطماع الملوك مع أطماع التجار من أجل إيجاد دولة - سوق ترضى طموح الملوك وأطماع الأثرياء .

ويبدو أن الدولة هذه قد قوبلت فى أول الأمر بالاستبشار والتفاؤل ، خاصة عندما صارت دستورية أى لها دستور مكتوب يحتكم إليه عند الخلاف ويحكم سلوك وتصرفات الملك والحكام والرعية ، لقد وفرت حدوداً آمنة ، وكياناً إجتماعياً قائماً بذاته وهوية وطنية وصانت خيرات المجتمع ، وأقامت الأمن الإجتماعى ، ومكنت الأفراد من الحياة الآمنة دون خوف من اعتداء بعضهم على بعض ، كما أقامت التعليم العام ، وقدمت المساعدات الإجتماعية، وأسست جهازا إداريا وظيفته خدمة الجماهير[1] وقد بلغ التفاؤل بفيلسوف كهيجل أن جعل من الدولة المؤسسة للمجتمع المدنى ، فالدولة هى المسؤولة على تهذيب الإدارة الطبيعية التى هى عنف ضد الحرية الحقيقية ، ولهذا يرى أن لا بد من الإعتراف أن فكرة

---

(1) جاك دوناديوفابر - الدولة ص 7 .

الحرية لا توجد بالفعل إلا فى واقع الدولة ، إن الدولة تلعب دوراً أساسياً فى تهذيب الإدارة الطبيعية التى هى عنف ضد الحرية الحقيقة[1] وفى هذا لا يبعد هيجل كثيراً عن هوبز .

لكن إتضح بعد ذلك أن الدولة تقدم ما تأخذ بدلاً منه أضعافاً مضاعفة : فالتعليم الذى وفرته الدولة الحديثة للجميع من حيث المبدأ ، إستطاعت به أن توجه الأفكار ، وأن تصنع أجيالاً متعاقبة من « المواطنين » الذين يقدسون الدولة فى حد ذاتها تماماً مثلما يقدس المؤمن معبوده ، وأصبحت الدولة محترمة فى حد ذاتها وليس لما تقدمه من خدمات ، والمشكلة هنا فى الواقع كامنة ، إن المسألة ليست وجوداً أو عدم وجود الدولة ، وإنما المسألة تتعلق بالإجابة على ما يأتى :

هل تكون الدولة هدفاً نفسها فتكون تنين هوبز أو الدولة الشمولية totalitaire المعاصرة ؟

أم أن الدولة وسيلة يبتدعها المجتمع لتحقيق أهداف

---

(1) هيجل فلسفة القانون ص 57 ڤاليمارد .

وتوفير المجتمع لتحقيق أهداف وتوفير خدمات ، إذا وجد هدف ، ووجد إناس يرجون تحقيق هذا الهدف وجد بالضرورة التنظيم الذى يقود إلى الهدف أو لن يتحقق الهدف والمشكلة ليست هنا وجوداً أو عدم وجود التنظيم بل تقوم فى : ماهية الهدف المطلوب ؟ وتناسب التنظيم مع الهدف المطلوب .

وبالتحديد هل الدولة فى خدمة المجتمع أم المجتمع فى خدمة الدولة ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة هى التى تحدد طبيعة الدولة وضرورتها أو عدم ضرورتها .

كما أن المسألة ليست وجود أو عدم وجود الدولة ، فهذه ضرورية ما دام المجتمع ، إذ ليست إلا طريقة تنظيم تواجد الجماعة معاً وممارستها لحقوقها وإدائها لواجباتها تماماً إن المسألة ليست فى وجود « الثروة » أو عدم وجودها بل بيد من تكون الثروة ، فإن المسألة ليست وجود أو عدم وجود الدولة بل بيد من تكون هذه الدولة .

إن وعى حقيقة ضرورة الدولة كتنظيم يضعه المجتمع

للحياة معاً وبدونه ينفرط عقد الجماعة المنذر « بعصر الغوغائية » [1] يجعلنا نهزأ بتلك النبوءة الساذجة التى تدعى بكل بساطة إختفاء الدولة فى الوقت الذى تتأكد فيه أكثر من أى وقت مضى وتلتهم فيه كل المجتمع (*) .

صحيح أن المساعدات الإقتصادية والإجتماعية مثلاً التى تمنحها الدولة تنطوى على مركزية مالية وعلى صلاحية فرض الضرائب وجباية الأموال ، بل أحياناً المصادرة والحماية المتاحة للمواطنين تفيد معنى السيطرة واستخدام وسائل وقوى القمع ـ شرطة مخابرات سجون ، فهى لا توفر الحماية إلا لأن لها صلاحيات وإمكانيات القمع ، والجهاد الآدارى تبين أنه ليس فقط وسيلة خدمات بل أيضاً سلطة لمن يتحكمون فيه ، وأمن الحدود صار فى أغلب الأحوال الموت فى سبيل مصالح ليست مصالح المواطنين ، إن الحدود الآمنة تبينت فى كثير من الأحوال

---

(1) معمر القذافى الكتاب الأخضر ص 71 .

(*) انظر . ر . بودبوس نحو تفسير اجتماعى للتاريخ ـ نقد الماركسية والفصل الخاص بالماركسية والثورة فى هذا البحث .

على أنها أسوار سجون رهيب ، وليس هناك أكثر أمناً من السجين فى سجنه ، فهذا تتوفر له من الحراسة ما لا يتوفر لأى مواطن حتى إن كان « من « الشخصيات المسئولة » .

وأمام اتضاح هذه الحقائق بدأ النظر لا فى الأسباب التى جعلت الدولة تظهر على هذه الصورة ، ولكن فى الدولة نفسها طبيعتها أصلها وإمكانيات الإستغناء نهائياً عنها .

لقد هاجم قودوين (1836 -1756) الدولة بعنف متسائلاً عن الأسس التى تستند إليها الدولة فى تبرير وجودها ، وهو يرى أن الدولة أما تستند إلى القوة ، ولكن هذا يعنى فى الحقيقة تحدٍ لكل العدالة المطلقة حيث بناء على هذا تكون الحكومة وكل حكومة مفروضة بالقوة يمكن إعلان شرعيتها ، وبالتالى يصير من يملك القوة يحكم « إن الأقوياء دائماً يحكمون » [1] لحين ظهور من هو أقوى منه ليستولى منه على الحكم وهكذا يكون المجتمع قطيعاً يتبادله الأقوياء . أو إن الدولة تصدر عن الحق المقدس . ولكن

---

(1) معمر القذافى الكتاب الأخضر ص 71 .

قودوين يرفض هذا التفسير لأننا لا نستطيع أن نحدد بدقة الحكومة المعتمدة من قبل الله من غيرها ، ويكون بالتالى لكل حكومة أن تدعى صدورها عن الله دون أى إمكانية للتأكيد من صحة هذا الإدعاء .

أما التفسير الثالث الذى يورده قودوين فهو القول بأن الدولة تصدر عن عقد ولكن كما يرى لا أحد يقبل التخلى عن إستقلاليته ، ومن حقيقة الأمر أننا لا يمكن أن نتنازل عن حكمنا الشخصى فإن كل عقد فى هذا الخصوص لاغ . وينتهى قودوين إلى أن الدولة سواء كانت دولة طغيان أو ديمقراطية تتعارض مع العقل ، إن كل حكومة شر لأنها إلغاء لحكمنا الخاص ولوعينا [1]. إذن ما هو تفسير قودوين لنشأة الدولة أو الحكومة ـ حيث لا يفرق فى إستخدامه بين المصطلحين ؟ لننظر أولاً فى تفسيره لنشأة المجتمع . لقد نشأ المجتمع من وجهه نظره عن حاجاتنا التى لا يمكن إشباعها ـ الحاجات المعنوي والمادية ـ إلا

---

(1) ارفون الفوضوية ص 26 .

بالإجتماع ، فالإجتماع على هذا حاجة إقتضته والحاجة تحافظ عليه ، إذ سيظل المجتمع قائماً ما دام كل فرد فيه لا يستطيع إشباع حاجاته . مادياً ومعنوياً ـ إلا بمساعدة الآخرين ، وإذا افترضنا يوماً أنه يمكن للإنسان الفرد فيه أن يشبع حاجاته دون مساعدة الآخرين فإن الإجتماع يفقد مبرره ، مع ملاحظة أن هذا الإفتراض وهمي .

نحن إذن لسنا مجبرين على الإجتماع ، كما لا أحد يرغمنا على البقاء في المجتمع ، بل نحن نوجد فيه طوعاً ولصالح كل منا . إذن كيف نشأت الدولة في مثل هذا .

الإجتماع القائم لصالح كل إنسان والذى إستدعته حاجة كل إنسان إلى الآخرين ؟

يرجع قودوين ذلك إلى دناءة الإنسان ، وإلى الغرائز السيئة فيه وإلى غياب العقل ، بحيث صار الإنسان يحاول إستغلال الإجتماع لصالحه دون أن يقدم للمجتمع ما عليه ، وبسيط العبارة يحاول الإنسان أن يستفيد من الإجتماع مادياً ومعنوياً دون أن يفيد غيره بالمقابل ، وهنا كان لا بد حسب

قودوين من إيجاد مانع يمنع الغرائز السيئة من أن تفسد الإجتماع . بمعنى تمنع من يحاول إستغلال الإجتماع لصالحه ، وغيره على أن يقدم لغيره الفائدة التى يطلبها من الغير ، ويرى أن العقل سيضع حداً للغرائز السيئة وبالتالى تصير الدولة زائدة عن اللزوم . فالإنسان العاقل لم يعد فى حاجة إلى وازع أو نازع خارجى ـ المتمثل فى الدولة ـ والذى يدفعه إلى القيام بواجبه نحو الآخرين بالقدر الذى فيه يطلب من الآخرين القيام بواجبهم نحوه ، بل هو يتصرف وفقاً لعقله . وكما كانت الدولة بالنسبة لقودوين قد قامت كبديل عن العقل ، وحينئذٍ يتأسس المجتمع الذى تسوده الغيرية والإثرة اللذين تقتضيهما الحياة معاً باعتبارنا محتاجين لبعضنا البعض بنفس القدر ، لا فرق فى هذه الحاجة بين فرد وآخر ذكر أو أنثى .

وعليه فإن الدولة والمجتمع ـ من وجهة نظر قودوين ـ يختلفان ليس فقط فى خصائص كل منهما ولكن أيضاً فى أصل كل منهما : المجتمع نشأ عن حاجتنا المادية والمعنوية والتى لا يمكن إشباعها فردياً ، أما الدولة فقد نشأت عن

الجانب الشرير فينا ، أو بمعنى أدق للحد من الجانب الشرير فينا ، إن الذى لا يستطيع منع نفسه من إيذاء الغير يستدعى بالضرورة وسيلة لمنعه . المجتمع خير حيث يجد فيه كل صالحه ، أما الدولة فإنها على الأكثر شر ضرورى [1] .

إلا أن هذا التفسير يحتوى ثغرات وعدم دقة إن لم يحتوِ مغالطات ، من ناحية أن الدولة ليست بالضرورة بديلاً للعقل فى غيابه ، كما أنها ليست بالضرورة دائماً فى أيد خبيرة بحيث تحول دون إنطلاق الغرائز السيئة ودون تأثير دناءة الإنسان فى الإجتماع .

بل العكس هناك إمكانية أن تكون الأيدى الشريرة هى التى تمسك بدفة الحكم باعتبارها شريرة لا تتودع فى سبيل حكم المجتمع عن أى سلوك أو اتخاذ أى وسيلة .

إن نظرية قودوين تذكرنا بنظرية أفلاطون [2] عن

---

(1) نفس المرجع ص 27 .

(2) معمر القذافى الكتاب الأخضر - حل المشكل السياسى .

الحكام الفلاسفة أو العربة التى يجرها حصانان ويسوسها العقل ولكن يظل السؤال قائماً: من يلزم الحصانين بإتباع توجيهات السائس ؟! لقد ثبت تاريخياً أن الأنبياء والفلاسفة هم آخر المؤهلين للحكم لأنهم كذلك كما ثبت تاريخاً أيضاً أن الحكم يكون فى أيدى من بواسطة الحكم يريدون الإستئثار بفوائد الإجتماع ولهذا كانت الحكومات هى حكم القلة للكثرة دائماً أى على النقيض مما ذهب إليه قودين .

2

أما ماكس ستيرنر 1806 -1856 فهـو يعلن منذ البـداية وصراحة « أنا والدولة عدوان » [1] ولا يميز فى هذا بين دولة وأخرى ، ولا يستثنى نمطاً من آخر ، بل كل دولة طـاغية سواء كان على رأسها واحد أو عدة أشخاص [2] أطلقت عـلى نفسها ألقـاب الديمقـراطية أو لم تفعـل ، إن مـاكس ستيرنر يرى فى الدولة الحامية للمالكـين ، والحارس عـلى ثروات الأثرياء ، والتى تمنح هؤلاء إمتيازات لا حصر لها

---

(1) دانيل قيران ـ الفوضوية ـ ص 24 .

(2) نفس المرجع .

بينما تستغل غير المالكين حتى الإنهاك ، وهكذا بفضل الدولة ـ إن صح التعبير ـ يضاف الظلم السياسى إلى الظلم الإقتصادى . .

إن الدولة تقوم على عبودية العمل ، والذى صار حراً فإن الدولة تفقد أساس وجودها ، وربما يبدو فى هذا أماكس ستيرنر سابقاً من عدة وجوه على ماركس ولكن ليس هذا جوهر النقد الذى يوجهه للدولة ، فهو باعتباره فوضوياً فردياً يعادى الدولة من زاوية أخرى لا تلغى الأولى ، ولكنها الأهم بالنسبة له ، فالدولة والحقوق التى تعتمد عليها من وجهة نظر ستيرنر ، تتناقض مع الأنا ، فهى أى الدولة مؤسسة مقدسة لأنها تعتبر نفسها من جوهر سام وثابت لأنها وسلطانها لا يكون مضموناً إلا فى الحالة التى تظهر فيها على أنها خالدة أبدية ، وهذه الدولة تعيق فعالية الأنا المتحرك أبدياً ، فهو يرى أن الدولة « ليس لها إلا هدف واحد : تقييد ، إخضاع الفرد ، جعله تابعاً لشىء عام ، ولا يمكن أن تستمر الدولة إلا إذا ظل الفرد لا شىء ، الدولة ليست إلا المظهر الواضح لقيودى لعبوديتى ، أبداً الدولة لا تسعى لتشجيع النشاط الحر

للفرد ، أن هدفها أبداً هـو تقييد هـذا النشاط بـأهدافهـا الخاصة ، يجب ألا تخدعنا الدولة ، يجب أن نراها على أنها وهم من خلق الأنـا ، لا يجب أن نطلب منهـا حقـاً نحن الذين نملكه فقط . . يجب ألا نعتمد إلا على أنفسنا ، أنا لا أطلب حقـاً لهـذا لست مضـطراً بـأى حق »[1] إلا أن الوهم يملك أجهزة قمـع ويملك سجونـاً وجلادين . وإذا كان ستيرنر يرفض أن يطلب حقاً فـلأنه يـرى أن الحقوق التى تمنحها الدولة ليست هى الأخرى إلا وهماً ولا حقيقة لها ، أن الحرية السياسيـة الناتجـة عن الثورة الفـرنسية لا يمكن من وجهـة نظره أن تؤدى إلا إلى شكـل جديـد من الإغتراب ، ماذا يجب أن نفهم من الحـرية السيـاسية ؟! هكذا يتساءل هل حرية الفرد بالنسبة للدولة وقوانينها ؟ إذا لماذا الحرية ؟ أن الحرية السياسية تعنى أن السياسة والدولة أحرار ولست أنا الحر بالنسبة للدولة ، المسألة إذن لا تتعلق بحـريتى ولكن بحريـة قوة تسيـطر على وتستعبـدنى[2] ان

---

(1) ارفون ـ الفوضوية ـ ص 36 .

(2) د . قيران ـ الفوضوية ـ ص 263 .

الحرية السياسية تعنى إذن حرية الدولة أن تفعل ما تشاء بالفرد ، أليست هى التى تشرع كالقوانين ؟ أليست هى التى تطبق هذه القوانين ؟ ولا يمكن التحجج بمبدأ فصل السلطات [1] إلا أن تحليل ستيرنر وصل إلى طريق مسدود ، هل يمكن لهذه الأناوات المستقلة عن بعضها بعض التى تتملكها الغيرة على حريتها فتمنعها من الإتصال والتعاون أن تعيش معاً فى مجتمع ؟ أليس الإجتماع بالنسبة لهذه الأناوات مستحيلاً ؟ عندئذ لم يجد ستيرنر مناصاً من الإعتراف بضرورة « التنظيم » شريطة أن يتم هذا التنظيم إرادياً وتلقائياً كما يحدث بين محبوبين عند اللقاء أو جماعة الأطفال عند اللعب ، فلا أحد يجبر المحبوبين على اللقاء ولا على البقاء معاً أو الإنفصال ولا أحد يضع قواعد اللعبة لجماعة الأطفال ، إنه التنظيم التشاركى [2] association ، فالأطفال يتجمعون دون إكراه يضعون قواعد تنظم لعبهم يحترمونها دونما حاجة لسلطة خارجية

---

(1) راجع معمر القذافى الكتاب الأخضر الفصل الأول .

(2) د . قيران لاسيد ولا إله ـ ص 25 - 24 .

تجبرهم على ذلك . إلا أننا يجب أن نقرر أن الحياة فى مجتمع أكثر تعقيداً وجدية من جماعة اللعب .

لقد ربط روسو ـ 1712— 1778 ـ بين شكل الدولة وبين الإستغلال الإقتصادى مؤكداً أن الدولة قامت كخدعة من الأثرياء للتحكم فى الفقراء ، ففى كتابه أصل كاللامساواة بين الناس يذهب إلى أن الإستنزاف قائم على القوة ، بمعنى أن الإستغلال مؤسس على القوة التى بواسطتها فرض فريق من الناس سيطرته على موارد المجتمع الإقتصادى، وأن الشكل السياسى أى الدولة ليست إلا محاولة إضفاء الشرعية والحماية على هذا الإستنزاف غير الشرعى ، وفى هذا الإستنزاف غير الشرعى ، وفى هذا الصدد يقول « على كل حال رغم أى لون يصبغون به إستنزافهم للغير فإنهم يعلمون أن هذا الإستنزاف قائم على قانون هش ومزيف أنه قائم فى الحقيقة على القوة » ولكن ما يفسر اللجوء إلى إبتداع هذا الشكل السياسى « الدولة » أن القاعدة المنطقية والواقعية تعنى أن ما أخذ بالقوة يمكن أن يسترد بالقوة أو أن يستحوذ عليه

آخرون بالقوة فيكون الذين استحوذوا بالقوة ضحية أيضاً لاستخدام القوة ضدهم « القوة يمكن أن تنتزع منهم دون أن يكون من حقهم الشكوى » هل هؤلاء يجهلون أن أعداداً كبيرة من أخوتهم يهلكون جوعاً أو يعانون ألم الحاجة لما يملكونه فهو زائد عن حاجتهم ، وأنه يتوجب قبول عام وصريح من النوع الإنسانى لكى يمكنهم أن يمتلكوا أكثر مما هم فى حاجة إليه ، ولكن لانعدام أى سبب قابل للتبرير ، ولافتقارهم الحجة ولانعدام القوة الكافية للدفاع عن أنفسهم ، ومع أنهم يحطمون الأفراد بسهولة ولكنهم أى الأثرياء يقعون فريسة سهلة للعصابات ، ضحية المبدأ نفسه الذى مكنهم من الإثراء ، وحيد ضد الجميع ، ولا يستطيع بسبب الغيرة والمنافسة المتبادلة الإتحاد مع غيره من الأثرياء ضد « عدوهم » الذى يترقب أمل سلبهم الثروة فإن الثرى « وقد أرغمته الضرورة قد توصل إلى المشروع الأكثر دقة والذى لم يخطر من قبل على عقل إنسان : أن يستخدم لصالحه قوة الذين يهاجمونه أنفسهم ، أن يجعل من أعدائه مدافعين عنه ، وأن يوحى إليهم بمبادىء ، وأن يؤسس مؤسسات تكون فى صالحه بقدر ما يكون القانون

الطبيعى مناقضاً »[1] وفى سبيل هذا الهدف لم ير مانعاً من دفع الضرائب لرفع رواتب الشرطة وبناء السجون ، ورواتب القضاة وأتعاب المحامين ، وأن يمول الجيش لكى ينام قرير العين تحت حراسة من يستغلهم أنفسهم ، يا لها من لعبة شيطانية ، هذه هى الدولة !!

لقد كانت هذه الحقيقة ماثلة أمام برودون — 1809 1864 ولهذا كان مقتنعاً أنه من العبث أن نتوقع من مبادرة حكومية حل التناقضات الإقتصادية[2]) بإعتبار أن الدولة نفسها وليدة هذه التناقضات وعلى العكس فإن حل التناقضات الإقتصادية يستدعى إعادة النظر فى مسألة الدولة ، لقد ربط برودون بين رفض الإستغلال ورفض الدولة بحيث يستحيل تحقيق أحدهما دون الآخر ولا يمكن رفض الإستغلال والإبقاء فى ذات الوقت على النظام الذى يحميه ، كما لا يمكن رفض هذا النظام والإبقاء على الإستغلال الذى يغذيه « إن الفرضيتين إزالة استغلال

---

(1) روسو ـ أصل اللامساواه بين الناس ـ 124 .

(2) برودون فى العدالة ـ ج 2 ص 62 .

إنسان لإنسان وإزالة حكم إنسان لإنسان هما فرضية واحدة »[1] وفى مكان آخر يعلن عن رأيه صراحة « نحن لا نريد حكم إنسان لإنسان كما لا نريد إستغلال إنسان لإنسان »[2] أن حكم إنسان لإنسان تحت أى شكل كان هو إضطهاداً »[3] أن تنديد برودون بالدولة يأتى من تطبيق دقيق لمفهومه عن العدالة ، بما أن العلاقة الوحيدة التى يراها بين الناس الذين يحترمون حريتهم هى العلاقة القائمة على العقد « الإتفاق » الذى تم التوصل إليه بحرية ، وعلى الإلتزامات الناتجة عن هذا العقد . إنه من المؤكد أن الدولة المؤسسة على قواعد قانونية خاصة بها والتى هى خارج قدرة الأفرادليس لها أى قاعدة شرعية ، والأكثر من هذا أن برودون يربط أيضاً بين السلطة والإضطهاد ، ولا يفرق فى هذا بين سلطة وأخرى ولا يستثنى أى نمط من أنماط السلطة مهما كانت المبررات » من

(1) ج غورتيش برودون ص 138 .

(2) د . قيران لاسيد ولا إله ج 1 ص 82 .

(3) نفس المرجع .

يقول سلطة يقول إضطهاد ومن يقول سلطة عليه أن يقول سلطة مطلقة سواء فى هذا المدافعين عن السلطة كانوا محافظين أم إشتراكيين » إن حكم إنسان لإنسان عبودية » تحت أى ستار كان ، ويطلق برودون صرخته المدوية « لا حزبية ، لا سلطة ، حرية الإنسان ، حرية للمواطن حرية مطلقة »[1] .

وبرودون ليس من السذاجة حتى يجهل الحجج التى يوردها أنصار السلطة أو الحكومة ، ويحاولون بها إخفاء الأسباب الحقيقية لوجود دولتهم ، بل أنه يورد هذه الحجج ويناقشها « إن الإنسانية تسأل الحكام : لماذا تسيطرون على وتحكموننى ؟ يجيبون : لأن المجتمع لا يمكن أن يعيش بدون نظام ، لأنه يجب أن يكون فى المجتمع رجال يطيعون ويعملون بينما آخرون يحكمون ، لأن الإمكانيات الفردية غير متساوية ، المصالح متضاربة ، العواطف متناقضة ، صالح البعص ليس هو صالح البعض الآخر . . إذن لكيلا يحدث صراع لدمر ، وتناقش يشل حياة المجتمع لا

(1) عن ارخون الفوضوية ص 44 .

بد وأن تكون « ثمة سلطة » تحدد حقوق وواجبات كل فرد ، حكم يفصل فى المنازعات دون الحاجة إلى استخدام القوة ، وقوة عامة تنفذ أحكام « السيد » وتجبر من لا يقبل بالحكم طوعاً على الطاعة . إن الدولة ـ هكذا يختتمون مرافعتهم ـ تضمن النظام الإجتماعى . على كل الأفواه فى كل الأزمنة نجد نفس الحجة .

وبرودون لا يجهل ولا يتجاهل أو ينكر أن لهذه الحجج نصيباً من الصحة ، فمن الممكن ألا تتساوى قدرات الأفراد ، ومن الممكن جداً أن تحصل منازعات ومن الممكن كذلك أن يحصل تعارض فى المصالح وأن تتضارب العواطف ، هذه كلها أمور ممكنة جداً جداً بل واقعية فى مجتمع إنسانى لا يدعى الملائكية ، ولكنه يرى فى هذه الحجج مسائل تحتاج إلى حل وليست مبرراً للتسلط ، إن حجتهم هذه تشبه ذلك الذى يتدخل فى نزاع بين إثنين لا لحل النزاع وإنما بالتسلط على الإثنين [1] ، بل ربما يبقى

(1) فيران لا سيد ولا إله ص 92 - 93 .

على النزاع لكى يستمر فى التسلط ، وبرودون لا يثق فى أى حاكم ولا يعتقد أن أى حاكم يمكن أن يكون عادلاً ومنزهاً حتى لو كان كذلك فى شخصه فإن السلطة يراها برودون مفسدة فى حد ذاتها « ضع القديس فانسانت كابول فى السلطة » سيكون قيزوه أو تيليار [1] ليس الصعب أن تحكم ، ولكن الصعب أن تظل أنت أنت فى الحكم . إن الحكام لو نظروا إلى أنفسهم وهم فى الحكم لأنكروها . وعلى هذا النحو يصل برودون إلى أن المجتمع والحكومة لا يمكث أن يتعايشا « ليس هناك من شىء فى الدولة من أعلى هرمها إلى أدناه ليس استغلال يجب تدميره «طفيليته يجب اجتثاثها أداة طغيان يجب تدميرها » [2] إن الحكومة ضد المجتمع لأنها لكى تستطيع ان تحكم تحيل المجتمع إلى « ذرات » كما يعبر سارقر فى نقد العقل الجدلى . بحيث تصبح علاقة كل ذرة بغيرها متوسطة بالدولة ، تحول العلاقة المباشرة بين أعضاء المجتمع الواحد إلى علاقة غير

---

(1) بارو باكونين وينشايف ص 41 - 81 .

(2) قيران ـ الفوضوية ـ ص 26 .

مباشرة تتوسطها الدولة وأجهزتها الحكومة إذن لا تحمى المجتمع ولكنها تفتت المجتمع لكى يسهل حكمه ، حتى التجمعات التى تنشأ بعد ذلك لا بد من التصريح لها من قبل الدولة ، إن السلطة لن تتغير طبيعتها ما دام لم يوضع موضع سؤال بنائها نفسه [1] وهذا ما حاوله برودون مما يجعله فى الحقيقة ليس رافضاً « للدولة » بإطلاق كما توحى أقواله ، ولكن انماطاً معينة من الدولة . .

---

(1) برودون اعترافات ثائر ص 89 .

3

إن الإتجاه الفوضوى الذى انبثق عن برودون صار يحمل شعاراً ، مهما اختلفت مدارسه ، لا يختلف فيه « أن تختفى كل انواع التمايز بين الفقراء والأنياء ، والكبار والصغار السادة والعبيد ، الحكام والمحكومين »[1] وباكونين 1814 - 1876 الذى يفخر بأنه من أتباع برودون نجد عنده نفس الموقف الرافض للدولة ، إذ يقول صراحة « لن أتردد فى القول إن الدولة هى الشر »[2] وهو يفسر نشوء الدولة

(1) ارفون الفوضوية ص 10 .

(2) قيران لا سيد ولا إله ج 1 ص 167 .

بالرجوع إلى الدين ، حيث يرى ان ممثلى القدسية على الأرض اعتبروا انفسهم مكلفين بسلطة مطلقة وشبه مقدسة دينياً ودنيوياً . .

ومثلما لا يجب مناقشتهم فى المسائل الدينية التى يحتكرون وحدهم سرها فإنه لا يجب مناقشتهم فى الأمور الدنيوية ، والحقيقة أنه فى كل زمان ومكان كان أسوأ ما يحصل فى أى مجتمع هو الربط بين الدين والسياسة ، وحينئذ يصير النقاش فى الأمور السياسية محرماً كالنقاش فى العقيدة الدينية أن الساسة ، وهذا هو التفسير الوحيد ، يريدون إحتكار السياسة ومنع المجتمع من الخوض فيها باستخدام قدسية الدين وهيبته ، إن الربط الذى أفلحوا فيه إلى حد كبير بين الدين والدنيا أو الدين والسياسة جعل السلطة السياسية فى يدهم سلطة مقدسة وفى الحقيقة ، كما يرى باكونين ـ أن الدولة ليست شيئاً مطلقاً ونهائياً إنما هى مؤسسة تاريخية إنتقالية ، قد تكون فرضتها ظروف مرحلة من التاريخ لكنها ليست صالحة لكل التاريخ ، إنها شكل مؤقت للمجتمع الدولة فى نظره محملة بالشرور المرتبطة

بالإغتراب ، إنها تستعبد المحكومين . لنفرض جدلاً وبحسن نية أنها لا تستعمل قوتها إلا فى الحق وفى الخير وفى خدمتهما . . ولكنها فى فرضها للخير فإنها تفسده ، لأن كل أمر يصدر مهما كانت خيريته يثير إنتفاضة الحرية . ومن جهة أخرى فإن الخير إذا فرض صار شراً ، لأن الكرامة الإنسانية تعنى على وجه التحديد إرادة الخير بحرية وفى هذا ما يذكرنا بمقالة روسو الشهيرة « لا يمكن أن يقاد الناس إلى الجنة بالسلاسل وتظل جنة » ومن جهة أخرى فإن الدولة تحبط المعنويات وتفسد الحاكمين أنفسهم حيث أنهم مكلفون بالدفاع عن نظام ثابت غير متغير وبهذا يفقدون الجرأة والمبادرة الخلاقة والطاقة المبدعة اللازمة لكى لا تتجاوزنا صيرورة التاريخ « إن الإمتيازات التى يحصلون عليها تنتهى ليس فقط بجعل أرواحهم جافة بل وأيضاً بجعل قلوبهم قاسية « الإنسان ذو الإمتيازات السياسية والإقتصادية هو إنسان لا روح له ولا قلب إن هذا قانون إجتماعى لا يقبل إستثناء » [1] .

---

(1) ارفون الفوضوية ص 54 .

وإذا كانت الدولة فى جوهرها هى الشر وليس بمنأى عن شرها الحاكمين أنفسهم أمكن القول « ليس هناك من دولة حسنة عادلة فاضلة ، كل الدول سيئة بمعنى أنها بطبيعتها بقواعدها من حيث كل الظروف ومن حيث هدفها الأقصى تكون جميعاً على النقيض من الحرية والأخلاق والعدالة »[1] ولهذا إقتضى الأمر تدمير الدولة ذلك النقيض للحرية والأخلاق والعدالة ، إذ لا يمكن تحقيق الإشتراكية ـ العدالة ـ ولا إحداث الثورة الإجتماعية ـ الحرية والأخلاق ـ دون تدمير الدولة » إنه من الواضح ـ يقول باكونين ـ أن ذلك الذى يريد الدولة يجب أن يتخلى عن الإشتراكية ، إذ عليه أن يضحى بتحرر الجماهير الإقتصادى من أجل القوة السياسية لحزب ما »[2] وكأن باكونين يتبناها بما سيحدث بعد ذلك فى موطنه نفسه ، إن الإشتراكية والدولة نقيضان لا يلتقيان ، وبالتالى يصير سذاجة أو سوء نية إدعاء تحقيق الإشتراكية عن طريق دولة

(1) عن بادو باكونين ونيتشايف ص 34 .

(2) نفس المرجع ص 55 .

قوية حتى لو كانت دكتاتورية البروليتاريا ، إن الحرية والإشتراكية أمران متلازمان ولا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر ، الحرية بدون إشتراكية تكون الإمتيازات والظلم ، الإشتراكية بدون حرية تنتج العبودية والقسوة [1] وهذا بالضبط ما حدث فى تلك النظم التى أرادت تحقيق الإشتراكية وإرجاء تحقيق الحرية . .

ويستمر الموقف الرافض للدولة ـ الحكومة ـ يميز كل الفكر الفوضوى ويجدد كروبتكين 1842 - 1921 هذا الموقف بقوله « إن الشر بالنسبة للفوضويين ليس فى شكل هذه الحكومة أو تلك بل فى فكرة الحكومة نفسها ، فى مبدأ السلطة نفسه [2] . إن التاريخ يعلمنا أن كل الحكومات تتشابه وتتساوى ، بل أن أفضلها أسوأها » [3] ويضيف معبراً عن شعوره بوطأة الدولة « من المهد إلى اللحد تضيق علينا الدولة الخناق » [4] .

---

(1) نفس المرجع ص 41 .
(2) قيران لا سيد ولا إله ج 2 ص 127 .
(3) قيران لا سيد ولا إله ص 127 .
(4) قيران لا سيد ولا إله ص 129 .

أما تولستوى 1828 - 1910 فيدعو هو أيضاً وكأى فوضوى إلى رفض كل تنظيم دولى ـ نسبة إلى الدولة ـ سواء فى هذا الملكية المطلقة أو التعاقدية أو القنصلية الإمبراطورية الأولى والإمبراطورية الثانية ، حكم البولانجير ، الملكية الدستورية ، الكومون ، أو الجمهورية [1] فالإختلاف فى الأسماء وليس فى حقيقتها الواحدة رغم إختلاف الأسماء ، ويشبه بعض الفوضويين الدولة بالمرشد الذى يقود إلى الهلاك ، وبالتالى من الأفضل الإستغناء عنه « إذا كان لدى مرشد فى الجبال ، وإذا كان يقودنى إلى الهلاك فمن الأفضل الإستغناء عنه . . أن الدولة تقود شعبها إلى الهلاك ، لنذكر فقط آخر الحروب العالمية وبالتالى من الأفضل أن يستغنى عنها . .

وفى تحليل تولستوى لمسألة الدولة فإنه يرى أن هذه تستمر فى الوجود بفضل أربع وسائل تأثير والتى تترابط فيما بينها كحلقات فى سلسلة واحدة : الوسيلة الأولى نوع من المخدر بفضل الدين والوطنية تخدر به الدولة الأفراد حتى

---

(1) ارفون الفوضوية ص 61 .

ينصاعون لها باعتبارها رمز الوطن وحامى الدين ، أما الوسيلة الثانية فهى فساد الذمة إذ بفضل الضرائب تستطيع الدولة دفع تكاليف موظفين مكلفين باستعباد الشعب ، الوسيلة الثالثة التخويف حيث تظهر الدولة نفسها على أنها شىء مقدس والذى له الحق فى الإحترام المطلق وتعظيم الجميع ، أما الوسيلة الرابعة فهى الخدمة العسكرية الإجبارية والتى تمكن الدولة من إدامة الإضطهاد بمساعدة الذين تضطهدهم أنفسهم [1] .

ولقد ظل كروبتكين الأمير الذى تنازل عن كل شىء فى سبيل المبدأ وفياً لهذا المبدأ حتى مات ، وفى جنازته التى جرت فى موسكو 8 فبراير 1921 كتبت على أعلام الفوضوية السوداء عبارة كروبتكين والذى تلخص موقف الفوضوية من مسألة الدولة « حيث السلطة لا حرية » .

لقد قامت بعض المحاولات لتأسيس مجتمع الحرية حيث لا سلطة سواء فى جنوب أوكرانيا وما عرف

---

(1) ارفون الفوضوية ص 62 .

بجمهورية ماكنو والتى إستمرت شعبياً تحمل السلاح من 1918 وحتى نهاية نوفمبر 1920 حيث سحقت نهائياً بالقوة العسكرية ، أو فى انتفاضة كرونشتادت 1920 حين شعرت الجماهير بهول النظام الذى بدأ يترسخ عكس أمانيها وشمولية الدولة التى بدأت تتأكد على جثث ضحايا شهداء الثورة ، هذه الإنتفاضة التى قمعت بجيش السلطة بعد أن استردت أنفاسها وغيرت محتليها . إنها المحاولات الأولى فى العصر الحديث التى أرادت فيها الجماهير أن تتحرر مباشرة بدون واسطة ، بدون حزب طليعى بدون أوصياء ، بدون مرحلة إنتقالية ، بدون رؤساء وبدون رعاة . لكن الذئاب كانت بالمرصاد !

هل معنى هذا كله أن الفوضوية ضد الدولة بإطلاق ؟ إن هذا ما شاع فى مختلف المؤلفات والمراجع بحيث أصبحت الفوضوية مرادفة للإنضمام وللغوغائية ، إن الغوغائى هو الذى وعيه بحريته أقل من حرية الممارسة ، فهو الذى يوجد فى وضع يتيح له ممارسة حريته دون أن يكون قد وصل إلى وعى هذه الحرية .

إنه غوغائى لأنه يتخذ الحرية مجرد مبرر لفعل أى شىء وكل شىء ، وكل شىء يصير له مباحاً .

أما الفوضوى فعلى العكس تماماً إنه الذى وعيه بحريته أكبر من الإمكانيات التى يتيحها له الوضع الذى يوجد فيه لممارستها . وهذا فى الغالب يكون ثورياً إن لم يكن متمرداً ، لأن وعيه بحريته يقتضى منه تغيير الوضع الحائل دون ممارستها ، فإذا التقى مع غيره كان ثورياً وإذا ظل منعزلاً كان متمرداً .

إذن ما هو السبب فى هذا التقييم السلبى للفوضوية ؟

يمكننا أن نرجع الأسباب التالية :

السبب الأول يرجع إلى استخدام الكلمة نفسها « الفوضوية » anar chisme التى تدل على عدم النظام أو غياب النظام بسبب غياب السلطة المنظمة [1] ومع أن هذا ليس المعنى الحقيقى لمصطلح فوضوية ، إن غياب النظام من الممكن أن تكون له أسباب أخرى غير غياب « السلطة

(1) لالاند القاموس الفنى والنقدى للفلسفة ص 56 - 85 .

المنظمة » كما أن النظام يمكن أن يؤسس عضوياً تلقائياً دون الحاجة إلى « سلطة منظمة » ، إن انعدام النظام فى أحيان كثيرة ليس لغياب السلطة بل لوجود السلطة والتى إدعاءاتها تضاعف أو تخلق اللانظام خاصة عندما تكون سلطة « قهرية » [1] والفوضوية تقوم على إمكانية وجود النظام دون الحاجة إلى سلطة تفرضه .

والسبب الثانى يرجع إلى الحقد والكراهية التى جوبهت بهما الفوضوية حتى فى أوساط التقدميين الذين يريدون بالرغم من إدعائهم التقدمية ، الوصاية على الجماهير وبالتالى يرفضون نظرية ترى أن « الدولة » تقدمية كانت أم محافظة شىء واحد لم يتغير فيه غير الإسم .

والسبب الثالث أن الفوضوية بحكم أديولوجيتها نفسها لم تؤسس حزباً ، بل هى ضد الحزبية ، لقد أجاب برودون ماركس بهذه العبارة « إذا كنا نريد تحرير الناس من الكنيسة فلا يجب أن نخلف لهم كنيسة جديدة » ولهذا لم

---

(1) نفس المرجع .

تعرف الفوضوية « زعماء » ولا أنبياء ، ولم يحظ أى مفكر فوضوى بقدسية تمنع عنه سياط النقد من الفوضويين أمثاله ، ولهذا لم تصمد الفوضوية رغم محاولات التنظيم الخجولة ـ إسبانيا خلال الحرب الأهلية ـ إيطاليا سويسرا ، أمام ضغط التنظيمات الحزبية التى كانت تناصبها العداء لأنها ترى فى المبادىء الفوضوية خطراً على تنظيماتها الحزبية ، ومن هنا يأتى هجوم ماركس القاسى على برودون بعد أن عظمه ومجده كثيراً[1] .

والسبب الرابع أن الذين كتبوا عن الفوضوية فى غالبهم قد ركزوا على الجانب النقدى الذى تناول فيه الفوضويون الدولة ، ولم يناقش هؤلاء جدياً البديل الذى يقترحه الفوضويون .

والسبب الخامس أن الفوضوية مؤسسة على الحرية المطلقة وهذه تثير الخوف والقشعريرة حتى فى نفوس الأحرار أنفسهم ، فلم تتحول إلى رقماً نطيقية ولم تقبل أى

---

(1) راجع ماركس انجلز العائلة المقدسة ـ تعاسة الفلسفة .

وصاية إيديـولوجيـة . إلى جانب سـوء فهم الحريـة أحيانـاً فالحرية مرادفة عند الكثيرين للتسيب والغوغائية والإرتجال بمعنى آخـر أن تفعـل مـا تشـاء دون حسيب أو رقيب أو مسؤ وليـة . ربما مثـل هذا الفهم للحـريـة يمكن أن نفهم دواعيـه خاصـة غداة الإنعتـاق من النظم الـدكتـاتـوريـة والطغيان ، فالإنسان الذى تحرر حديثاً يكـون غيوراً عـلى حريته ، حساساً ، لا يقبل التقيد بأى نظام ولا قبـول أى رقيب أو حسيب لقد وقفت على هذه الحقيقة بنفس غـداة الفاتح من سبتمبر 1969 ، كنا نعد حلقة برنامج مرئى عن الحرية وطرحنا السؤ ال فى الشارع على مختلف الفئات وكان الرد دائماً ما يمثله رأى سائق شاحنة يعمل بالميناء .

« الحرية بالنسبة لى أن أدخل إلى الميناء وأخرج دون إذن ودون أن أطـالب بأوراق أو تصـاريـح » ولكن هـل هـذه حرية ؟!

4

إذن ما هو فهم الفوضوية للحرية ؟

هل يمكن أن تدعو الفوضوية إلى مجتمع بدون نـظام ؟ وهل يمكن لهذا المجتمع أن يوجد ؟

هل ثمة دولة فوضوية ؟

بالطبع الإجابة على هذه الأسئلة ليست بالأمـر الهين ، خاصة وأنه لا توجد مدرسة محددة المعالم واضحة المبـادىء إسمهـا الفوضـوية ، وإذا وجـدت فهذا ضـد الفوضـوية نفسها. فلكل مفكر فوضوى مهما قل شأنه موقفه الخاص فيما طرحنا من أسئلة ومع ذلك ، بشىء التجريـد يمكن أن نجيب .

دعونا أولاً نلقى نظرة على تعريف برودون نفسه الذى إشتق الكلمة « الفوضوية » لنعرف منه حقيقة ما يريد من وراء هذا الإشتقاق « لقد أردت بهذه الكلمة الفوضوية » أن أشير إلى الحد الأقصى للتقدم الإجتماعى . الفوضوية نوع من النظام الذى فيه الوعى العام والخاص المتكون بتطور العلم والقانون يكفى وحده ليحافظ على النظام وليظمن كل الحريات[1] .

إذن الفوضوية لا تعنى مطلقاً الحرية بدون حدود للأفراد وانعدام الأخلاق والقانون بل بالعكس . ربما أكثر تزمتاً فى هذا المجال من غيرها ، فهى تعنى « النظام النابع من الناس أنفسهم من القاعدة»[2] وإذا كان يمكن للإنسان أن يتملص من الرقاب الخارجية ، من سلطة القانون وأخلاق ، من رقابة المجتمع ، وأن يخدع مراقبيه إلا أنه لن يستطيع خداع نفسه ولا التملص من رقابة نفسه وهكذا يحدد الفوضويون مفهومهم للحرية على هذا

(1) برودون رسالة إلى مجهول 20 أغسطس 1864 أي ستة أشهر قبل وفاته .
(2) كلود هارغيل تاريخ الفوضوية ص 242 .

النحو ،، إذا كان هدفنا الحرية ، فإن الحرية فوضوية ، إلا أنهاوإن كانت لا تقبل التحكم فى الإرادة إلا أنها تقبل القانون أى الضرورة. إن الحرية أساس تنظيمية»[1] ورفض الدولة إذن نابع من إدراك عميق لتعارض الحكومة وأدواتها مع الديمقراطية الحقة ، مع الحرية « المعنى الحقيقى للديمقراطية هو إلغاء الحكومة »[2] وإلغاء الحكومة لا يعنى إلغاء النظام[3] ، أن أنصار الحكومة هم الذين يخلطون بين النظام الإجتماعى ، اللازم لاستمرارية الإجتماع وبين الحكومة كجهاز مفروض على المجتمع ، ويعتقدون أن اختفاء الحكومة يعنى إختفاء النظام ، وقد ساعدت دعايات الحكومة وأنصارها على ترسيخ هذا المفهوم الزائف الذى يجعل نواة المجتمع الذى يتجمع حولها خارج المجتمع ، ويظهر التوجد الإجتماعى على أنه تواجد قسرى لا إرادى . وهذا ليس الهدف إطلاقاً ، بل أن الفوضوية ،

---

(1) برودون ، عن قران لا سيد ولا إله ص 51 .

(2) برودون ، عن قران لا سيد ولا إله ج 1 ص 57 .

(3) النظرية العالمية الثانية تقوم على إلغاء الحكومة دون أن يؤدى ذلك إلى إلغاء النظام الاجتماعى .

كما أشار برودون ، تعبر عن تقدم أخلاقى عظيم فيه الإنسان لم يعد فى حاجة لكى يقوم بواجبه أو يحترم حرية غيره ، إلى قوة خارجية تدفعه إلى أداء الواجب قسراً ، وتمنعه من الإعتداء على غيره بالقوة « الفوضوية هى النظام»[1] أو هى كما يعبر برودون النظام الطبيعى بالتعارض مع النظام الإصطناعى المفروض من أعلى[2] . والمجتمع الذى يصل إلى هذا التنظيم الذاتى دون الحاجة إلى ما يسميه الكتاب الأخضر « أدوات الحكم » هو مجتمع وصل القمة فى التقدم الأخلاقى ، إذ أن رفض التنظيم القسرى ـ المفروض من الخارج ـ يجب أن يتم لوجود التنظيم الإرادى الذاتى النابع من الإنسان نفسه .

وإذا كان لنا من ملاحظة نوردها فى هذا المجال فإنها تتلخص فى التالى :

يخلط بعض الفوضويين بين الدولة والحكومة ، وقد تعمدنا أن نورد وهذا الخلط فى بعض النصوص التى

---

(1) بليلقاريق عن كلود هارميل تاريخ الفوضوية ص 245 .

(2) فيران الفوضوية ص 61 .

أوردناها ، وفى الحقيقة أن الدولة ليست الحكومة ، إن الحكومة جزء من الدولة وليس كل الدولة ، فالحكومة هى الأداة المتسمة بالقسر والعسف ، بينما الدولة أعم وتشمل مؤسسات النظام الأخلاقى والإجتماعى ، بل وحتى مراسم الزواج ، والقوانين ، واللوائح والأعراف ، والتقاليد ، ونظام التعليم . . إلخ .

وإذا كان لنا أن نثور على دولة ونرفض دولة لأن بعض مؤسساتها أو قوانينها وجدت لأغراض معينة ولخدمة أهداف فئة معينة ، وإذا كان لنا أن نثور على النظام الإجتماعى المرتبط بهذه والدولة أو تلك إلا أن هذا لا يعنى رفض «النظام» فى حد ذاته ورفض الدولة كإطار إجتماعى بإطلاق. فنحن ما دمنا نعيش فى مجتمع وندخل فى علاقات مع بعضنا البعض، بل لو تصورنا لأدركنا مدى الإرتباط الذى يربط كل فرد منا بجميع أفراد مجتمعه ، فإن هذه العلاقات فى الواقع تمثل «دولة» .

إن لكل منا واجبات ، ولكل منا حقوق ، إن نظام تحديد الحقوق والواجبات وكيفية تحصيلها ، ومعايير الحق والباطل ، الخير والشر النافع والضار تمثل أيضاً الدولة .

ولا يمكن تخيل مجتمع لا يوجد به نظام حقوق وواجبات ومعايير الخير والشر ، ونظام للتعليم والثقافة ونظام إدارة . . إلخ . ولكن الخلط هنا بين دولة معينة .

والدولة ، بين نظام معين والنظام ، بين الدولة والحكومة .

إن المسألة فى الحقيقة ليست وجود أو عدم وجود « الدولة » فهذه مرتبطة فى الواقع بوجود المجتمع نفسه ولكن هى دولة من ! إن الدولة ضرورية ما دام المجتمع قائماً ، إذ ليست إلا طريقة تنظيم تواجد الجماعة وممارستها لحقوقها وواجباتها ، كما أن المسألة ليست وجود قانون أو عدم وجوده ، بالعكس إن عدم وجود قانون ضار بالحرية نفسها بالقدر الذى فيه يمكن لوجوده أن يكون نافعاً ، إن المسألة هنا أساساً من يضع القانون ؟ [1] هل هو من وضع الحرية لتنظيم تواجدها الإجتماعى [2] أم مفروض عليها لا رأى لها فيه ؟! المسألة

(1) راجع معمر القذافى الكتاب الأخضر ص 55 - 60 .

(2) معروض على المؤتمرات الشعبية الأساسية حوالى عشرين مشروع قانون فى جلستها الثالثة دورة يناير 1985 .

الأساسية إذن هى دولة من ؟ دولة الجماهير تصنعها بنفسها أم دولة مفروضة على الجماهير؟[1] إذا كان القانون مفروضاً على الحرية ضيعها وأسس العبودية والأخلاقية ، إذا كانت الدولة مفروضة على الجماهير إستعبدتها حتى ولو كانت تنوى تحريرها ، أما إذا كانت دولة الجماهير فإنها تؤدى إلى ازدهار الجماهير ورقيها الأخلاقى والإجتماعى .

ولا يمكن التحجج هنا بأن الدولة نتاج بورجوازى ، قد تكون كذلك فى بعض جوانبها ، ولكن هل نرفض كل ما أنتجته البورجوازية على طريقة معزة ولو طارت ؟ ألم تنتج البورجوازية التقدم التقنى « والذى هو مكسب الإنسانية لا يمكن العودة عنه »[2] الطائرات ، السفن ، القطارات ، الدواء ، الثروة ؟ هل نرفض الثروة لأنها ترتبط بالبورجوازية ؟!

---

(1) ربما من نافلة القول أن نقول أن الكتاب الأخضر بتطبيقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية تدل على وعى كامل لهذه الحقيقة . إن نظام المؤتمرات الشعبية واللجان التنفيذية واشتراكية الشركاء والقواعد الاجتماعية والعضو الثالث تؤسس دولة بمعنى الكلمة نابعة من الجماهير وليست مفروضة عليها .

(2) معمر القذافى الكتاب الأخضر ص 89 .

إن مثل هذا التحجج قاد البعض إلى الرفض المطلق للدولة وهؤلاء فى الحقيقة ضحايا تعليم سلطوى يذهب إلى أن السلطة هى روح النظام الإجتماعى ، ولا يمكن وجود نظام إجتماعى بدون سلطة « حكومة » ونظراً لكراهية هذا البعض للسلطة وشعورهم بشرورها فإنهم حاربوا التنظيم الإجتماعى محققين بهذا ربما دون وعى ـ الهدف الذى حددته السلطة للمارقين عليها ، ألم تنشر بكل الوسائل فكرة أن المارق على السلطة مارق على التنظيم الإجتماعى ، تماماً مثلما نشرت قديماً فكرة أن المارق على السلطة مارق على الدين ، وتحقق لها بهذا عزل المارقين عن السلطة عن جماهيرهم، لقد سلم البعض بهذه الفرضية « السلطة هى التنظيم الإجتماعى » ففضلوا التخلى عن كل تنظيم إجتماعى على أن يقبلوا الخضوع لأى سلطة ، ولقد حق « لمالتسيتا » أن يقول فى هذا الصدد « إذا اعتقدنا أنه لا يمكن أن يكون ثمة تنظيم إجتماعى بدون سلطة فإننا سنكون سلطويين لأننا فى هذه الحالة نفضل السلطة التى تعيق وتجعل الحياة قاسية على اللاتنظيم الذى يجعل الحياة

مستحيلة »[1] ولكن شكراً لله أن الأمر ليس على هذا النحو ، لقد ثبت أن السلطة أو الحكومة ليست ضرورية للتنظيم الإجتماعى إذ من الممكن إيجاد تنظيم اجتماعى ليس للحكومة فيه مكان[2] إن بناء المجتمع يجب أن يكون من عمل الجماهير نفسها[3] .

إذن القضية فى الحقيقة ليست وجود أو عدم وجود تنظيم إجتماعى ، ولكن القضية من يضع هذا التنظيم ؟ وما دور حريتى فيه أن برودون الفوضوى الأول يعلن أنه يريد التنظيم بنفس القدر ، وربما أكثر ، الذى يريده به الآخرون الذين يفسرون التنظيم بإدعائهم الحكم « السلطة » ولكن يريده « كنتاج إرادتى ، كشرط لعملى ، كعقيدة لعقلى ، لا أريد أن أتكبده من قبل إرادة غريبة على والتى تفرض على شروط مسبقة : العبودية والتضحية »[4] .

---

(1) قيران لا سيد ولا إله ص 8 - 9 .

(2) معمر القذافى الكتاب الأخضر .

(3) برودون عن قيران الفوضوية ص 50 .

(4) برودون عن قيران ، لا سيد ولا إله ص 95 .

إن الإجتماع حقيقة لا ينكرها الفوضويون ، وليس قصدهم الحاجة أى ضرر بهذا الإجتماع ، بل بالعكس يرون أن الحكومة أو السلطة هى التى تلحق الضرر بالمجتمع « إن الحكومة ليست فقط غير ضرورية ولكنها أيضاً خطرة وضارة »[1] فهم يربطون تحقق الحرية بالإجتماع « فى أيامنا هذه كومونة صغيرة لا تستطيع وحدها الحياة أكثر من ثمانية أيام »[2] .

فما بالك بالفرد ؟ إن حرية الأفراد ليست مسألة فردية ، بل هى مسألة إجتماعية ؛ نتاج إجتماعى ، ولا فرد يستطيع أن يكون حراً خارج المجتمع الإنسانى وبدون معونته ، كل ما هو إنسانى فى الإنسان هو نتاج عمل اجتماعى[3] إن الحرية المنعزلة ليست إلا وهم اخترعه اللاهوتيون والميتافيزيقيون الذين استبدلوا مجتمع الناس بمجتمع الأوهام ، إن الإجتماع تحرير الإنسان ، فكيف

(1) مالاتيستا عن قيران لا سيد ولا إله ج 3 ص 11 .

(2) كرويتكين عن قيران لا سيد ولا إله ج 2 ص 130 .

(3) راجع د/ . بودبوس اخلاق الاجتماع ع 11 سلسلة الزحف الأخضر .

بقدرة قادر يتحول إلى استعباد الإنسان ؟ لكى أكون حراً يقول باكونين ، يجب أن أكون محاطاً بالناس ومعترفاً بى كذلك من قبل أحرار مثلى ، إن حرية الآخرين ليست حداً لحريتى كما يعتقد الفرديون .

إنها بالعكس تأكيد حريتى وتحقيقها وامتدادها اللامتناهى . إن حرية الآخرين ، وكرامة الناس كل الناس تعنى حريتى وكرامتى [1] . وفى كتابه الله والدولة يرفض باكونين كل تشريع وكل سلطة ، لكنه يعترف بضرورة المجتمع لنمو الحرية وإزدهارها والتى لا يصل إليها الإنسان إلا بصعوبة بعد معاناة وتضحيات . إنطلاقاً من الحياة البدائية فإن الإنسان لا يصل إلا بصعوبة إلى الإنسانية ، ولا يخرج من مرحلة الهمجية إلا بتضحيات . وبعد معاناة يصل إلى تحقيق حريته ، ففى البداية لا يمكن أن يتوفر له هذا الوعى ولا هذه الحرية ، يولد الإنسان حيواناً شرساً وعبداً للطبيعة ولغرائزه ، ولا يصير إنساناً ولا يتحرر إلا بشكل تدريجى وفى مجتمع ، والذى بالضرورة سابق على مولد أفكاره ولغته وإرادته .

(1) بادو باكونين ونيتشايف ص 60 .

إنه لا يمكن ذلك إلا بفضل الجهد لكل أعضاء الجماعة فى الماضى والحاضر ، هذه الجماعة التى هى القاعدة ونقطة الإنطلاق الطبيعى لوجوده الإنسانى . والنتيجة التى يصل إليها باكونسن هى أن الإنسان لا يحقق حريته الفـردية أو شخصيته إلا بالتعاون مع جميع الأفراد المحيطين به وبفضل العمل والقوة الإجتماعية للمجتمع والذى خارجه يكـون الإنسان الحيوان الأكثر غباء والأكثر تعاسة والأشد ضعفـاً بـين حيوانـات الدنيـا ، إن المجتمع بـدلاً من أن يحد من حرية الإنسان فإنه يخلق هذه الحـرية ويجعلهـا ممكنة : إن المجتمع هو الشجرة التى الحرية ثمرتها [1] .

الإجتماع إذن تحرير الإنسان فكيف بقـدرة قادر تحـول إلى إستعبـاده ؟ إن الإجـابـة التى نجـدهـا عمـومـاً عنـد الفوضويين تركز على مسئولية « الحكومة » فى هذا التحول إن الإجتماع قوة ليس فى هذا أدنى شكل ، والحكـومة لا تفعل شيئاً أكثر من استخدام قـوة المجتمع ضـد المجتمع نفسـه « ليس للحكـام أى مصـدر للقـوة ـ هكـذا يقـول

---

(1) راجع باكونين الله والدولة .

مالاتيستا ـ إلا قوة المجتمع نفسه »[1] .

إلا أن المرحلة الهمجية التى يتحدث عنها باكونين ليست مجرد مرحلة ولت من تاريخ الإنسان ، فقد توجد حاضرة ، وليس لنا إلا تأمل ما يحدث وما حدث فى الحربين الأخيرتين ، وفى غيرهما لنشاهد الهمجية وقد إنطلقت من عقالها مستخدمة أرقى ما وصل إليه العقل . وقد توجد على المستوى الفردى أيضاً ، لقد أشار معمر القذافى يوماً[2] إلى أن الذي يستخدم يديه لحل مشاكله مع الآخرين هو إنسان همجى . وهذه الهمجية إن لم يتم التغلب عليها « بالتحضر » أو بالصيرورة إنساناً هى مبرر التدخل الخارجى ، مبرر السلطة .

---

(1) قيران لا سيد ولا إله ج 3 ص 11 .

(2) معمر القذافي صديق في الدورة الأولى للموجهين جامعة قاريونس 23 / 6 / 80 .



5

إذن الإجتماع حقيقة لا يمكن الطعن فيها ، وضرورة لا غنى عنها لحرية الإنسان ، ولكن ماذا يحدث لو لم يع كل إنسان أنه ليس حراً إلا بالقدر الذى يعترف فيه. بحرية وإنسانية كل الناس الذين يحيطون به ؟ [1] ماذا يحدث إذا لم يع أن التنظيم الإجتماعى ليس إلا ممارسة التعاون والتضامن وأنه الشرط الطبيعى والضرورى للحياة الإجتماعية ؟ وأن الواقعة التى لا يمكن الإستغناء عنها

(1) باكونين عن ارفون الفوضوية ص 55 .

والتى تفرض نفسها علينا سواء فى المجتمع الإنسانى عموماً أو فى مجموعة محدودة من الناس ذات هدف مشترك إن الإنسان لا يريد ولا يستطيع الحياة منعزلاً ، وإن الوحيد الذى لا يحتاج لتنظيم هو روبنسون كروز أو حى بن يقظان .

الإنسان لا يستطيع أن يكون إنساناً بحق وأن يشبع حاجاته المادية والمعنوية إلا فى مجتمع وبالتعاون مع أشباهه ، وإذا كان الأمر على هذا النحو ، وكان التنظيم ضرورياً تفرضه الحياة الإجتماعية فإن الذين لا ينظمون أنفسهم سوف يفرض عليهم النظام « إن أولئك الذين لا ينظمون أنفسهم بحرية أما لأنهم لا يستطيعون أو لأنهم لا يشعرون بالحاجة الملحة لذلك فإنهم يتكبدون التنظيم الذى يفرضه آخرون سواء كانوا طبقة أو جماعة حاكمة »[1]

إن هذه هى الحقيقة التى لا مراء فيها ، ما دام المجتمع مجتمعاً فإنه يتطلب التنظيم ، ولا يمكن تصور مجتمع بدون تنظيم كما لا يمكن تصور محتوى بدون شكل إذن المسألة

---

(1) مالاتيستا عن قيران لا سيد ولا إله ج 3 ص 9 .

ليست رفض التنظيم أو قبوله ولكن المسألة تتعلق بمن يضع هذا التنظيم، ما مصدره ؟! إن الخيار المطروح على أعضاء أى مجتمع هو إختيار واضح : أما أن ينظموا أنفسهم بحرية ليتمكنوا من الحياة معاً أو أن يفرض عليهم التنظيم من خارجهم .

إن عدم قدرة الجماهير على تنظيم نفسها يجعلها تقع تحت سلطة حفنة من الأفراد يستغلون التنازع والإختلاف وقد يطيلون عمره ، بل وقد يثيروه من أجل حكم الجماهير ، إن الجماهير وقد أرهقها النزاع والصراع غير قادرة على التعايش بسلام تلجأ إلى من يفرض « النظام » إن الطغيان الذى يمارسه حفنة من الناس على الجماهير هو دائماً نتيجة عدم تمكن هذه الجماهير من الإتفاق وتنظيم نفسها ذاتياً وفقاً لقاعدة المصالح العامة والمشاعر العامة من أجل الإنتاج معاً وللتمتع به معاً وللدفاع عن أنفسهم ضد الطغاة(*) . وما لم يصل المجتمع إلى هذا المستوى من الوعى والإدراك الذى يمكنه من تنظيم نفسه والتعاون معاً دونما حاجة

(*) مالاتيستا عند قيران لا سيد ولا إله ص 9.

إلى «سلطة» فإن «الطغاة يتغيرون أما الطغيان فباق»[1] نتيجة الصراع « على أدوات الحكم » هى إنتصار أداة حكم أخرى كسابقتها ولكن هزيمة الشعب [2] لا مناص إذن من الإختيار : أما تنظيم المجتمع نفسه أو أن يفرض عليه النظام ، هذا هو لب المشكلة ، صحيح لعدة ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية قد توجد موانع تحول دون المجتمع وإمكانية الخيار ، تحول دون المجتمع وتنظيم نفسه ، وتكون الثورة هنا تحطيم هذه العوائق لتتمكن الجماهير من الإختيار بحرية وهذا هو الخيار الأصلى الذى تطرحه ثورة الفاتح من سبتمبر على الجماهير فى ليبيا ابتداء من 2 مارس 1977 م : أما أن تنظم الجماهير نفسها وتحل مشاكلها ومنازعاتها تنتج معاً ، وتعمل معاً ، تتمتع بإنتاجها معاً تدافع عن نفسها معاً دونما حاجة إلى سلطة عن طريق مؤتمراتها الشعبية ولجانها التنفيذية أو أن يفرض عليها النظام وهنا يوجد من يحل مشاكلها ولكن مقابل التسلط عليها . . الخيار واضح .

(1) موسى هيس فلسفة العمل عن ارفون الفوضوية ص 10 .

(2) معمر القذافى الكتاب الأخضر ص 20 .

والحقيقة أن أى تأخير فى حسم هذا الإختيار ليس فى صالح الجماهير .

إذن المسألة ليست وجود الدولة ولكن هل هذه الدولة نتاج إتفاق الجماهير وتنظيمها لنفسها لنشاطاتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والدفاعية ، ووضعها حتى للمعايير الأخلاقية والمبادىء القانونية التى تحتكم إليها عند أى خلاف أو نزاع ، أو أن الدولة مفروضة عليها : وفى هذه النقطة فإن مفكرى الفوضوية واضحون تماماً ، فهم ليسوا ضد التنظيم ، ولكن ضد التنظيم المفروض ، فباكونين يرى أنه عندما يتعلق الأمر بحذائه فإنه يرجع إلى « سلطة » الإسكان ، وعندما يتعلق الأمر ببناء منزل أو شق طريق فإنه يرجع إلى « سلطة » المهندس ولكنه فى هذه الحالة حر أن يقبل ما يقرره الإسكانى أو المهندس أو يرفضه ، ومعنى هذا أنه يرفض السلطة المفروضة (*) ويضيف باكونين محدداً رأيه نريد التنظيم الإجتماعى وللملكية الإجتماعية من القاعدة إلى القمة عن طريق التشارك الحر وليس من

(*) راجع باكونين الله والدولة .

القمة إلى القاعدة بواسطة أى سلطة كانت [1] بل وحتى أكثر الفوضويين فردية فإنه يقر بضرورة الإجتماع وتنظيم الإجتماع ، ولذلك فهو يدعو إلى قيام تشاركيات فى المجتمع هذه التشاركيات يشبه تكونها بتجمع أطفال يلعبون يجتمعون تلقائياً وبحرية دون ضغط أو إكراه ، وخلال لعبهم تنشأ بينهم قواعد وأخلاقيات اللعبة يقبلونها جميعاً لأنها تابعة من كل منهم أو لأنها ليست مفروضة من أجل تنظيم اللعبة ، ويصف اللذة والسعادة الناتجة عن هذا التشارك الحر كالذى يحدث عند لقاء حبيبين يندفع كل منهما نحو الآخر بحرية كاملة ، هدف كل منهما السعادة الأنانية ، ربما ولكن فى نفس الوقت الغيرية [2] أما كروبتكين فيحدد هدف الفوضوية فى « استبدال الدولة فى العلاقات الإنسانية بالتعاقد الحر الممكن تعديله بدلاً من الوصاية الإدارية والنظام المفروض » [3] .

---

(1) ارفون الفوضوية 56 .

(2) قيران الفوضوية ' 270

(3) قيران لا سيد ولا إله ج 2 ص 128 .

إذن رفض الفوضويون الدولة كمصطلح وليس كضرورة إجتماعية ، والسبب فى هذا الرفض يكمن فى أن الإتجاهات السلطوية ، التى كانت ترى إقامة الإشتراكية بدعم من السلطة ، تتبنى الدولة ، ولتمييز أنفسهم عن هؤلاء رفض الفوضويون إستعمال مصطلح دولة لأن استعمال نفس المصطلح ـ فى رأيهم ـ قد يجر إلى الخلط بين السلطويين والتحرريين[1] ولكنهم لم يرفضوا الدولة كضرورة تنبثق عن الإجتماع ، ولهذا اقترحوا أحياناً بديلاً للدولة مصطلح « الفيدرالية »[2] ، كما أنهم رفضوا الدولة المفروضة من أعلى ولم يفرقوا بينها وبين « الحكومة » ودعوا إلى الدولة النابعة من إرادة الجماهير الحرة وقدموا تصوراً عن الدولة يختلف عما عرف عن الدولة عادة فهم يميزون بين سلطة القرار وسلطة التنفيذ ، ويقصرون على الدولة مهمة التنفيذ وتصير بالتالى مجرد دولة وخدمات باعتبار أن السلطة الحقيقية ليست فى الأفعال التنفيذية لقرارات

---

(1) قيران الفوضوية ص 86 .

(2) نفس المرجع ص 87 .

إتخذت أو لقوانين شرعت أو فى إدارة الخدمات العامة طبقاً للوائح المشرعة ، ولكن السلطة فى إتخاذ القرار نفسه وفى تشريع القانون نفسه وفى الرقابة، وعليه يمكن أن يكون القرار وتشريع القانون فى غير يد الدولة ويمكن أن يخرج من إختصاصها [1] إن القرار والتشريع جماهيرى بينما تختص الدولة بالتنفيذ ، وبدقة أكثر يحدد سيزارد وبايب التصور الفوضوى « الدولة كما نتصورها وكما نريدها ليست سلطة ، ليست نظام حكم أو أى شىء يفرض على الناس بالقوة أو بالخديعة . هل ثمة تسلط فى قولنا خدمات البريد أو سكة الحديد . . . إلخ يمكننا تصور دولة غير تسلطية ، يمكن أن نقول دولة فوضوية ونمتنع عن هذا لكيلا يحدث خلط [2] ويمكن أن نلاحظ على هذا التصور للدولة الفوضوية أمرين : أولهما إخراج الجماهير التى تتخذ القرار وتشرع القانون خارج نطاق الدولة التى تنفذ القرارات وتطبق القوانين : ثانياً عدم الوضوح فيما يتعلق بالكيفية

---

(1) قيران لا سيد ولا إله ج 2 ص 49 .

(2) نفس المرجع .

التى تلزم بها الدولة بالإنصياع لقرارات الجماهير وتطبيق القوانين التى تشرعها الجماهير . إن الفصل بين الدولة المنفذة والجماهير صاحبة القرار هو أمر خطر قد يغرى بأن تحول القرارات والقوانين التى تشرعها الجماهير إلى حبر على ورق ، وهذا فى الواقع ما تم تفاديه فى النظرية العالمية الثالثة أن الدولة هى دولة الجماهير المنتظمة ذاتياً فى المؤتمرات الشعبية التى تقرر وتشرع وتمارس الرقابة المباشرة على لجانها التنفيذية (*) أن الثورة نقيض الدولة ما فى ذلك شك . فالثورة تغير ، رفض الواقع الموجود الذى تقوم الدولة بمؤسساتها وأجهزتها على حمايته والحفاظ عليه ، وبطبيعة الحال ، وكما سبق وإن بينا أن الثورة لا تكون لازمة إلا لأن الدولة الموجودة تمنع إحداث التغيير المطلوب وتحول دونه ومن طبيعة الدولة أن تمنع التغيير الذى لا ترضى عنه ، وأن تمنع ولو بالقوة الطعن فى المؤسسات القائمة عليها ، وليس لدولة تحترم نفسها كدولة أن تقبل الخروج عليها والعبث بمؤسساتها أياً كانت المبررات ،

(*) راجع معمر القذافى حل مشكلة الديمقراطية ـ الكتاب الأخضر .

ولهـذا صار التنـاقض حتمياً والصـدام لا مفر منـه ، بـين الدولة التى تستمد شرعيتها من الوضع القائم كامتداد لماضى ، وبين الثورة التى تستمد شرعيتها من تصور للمستقبل مخالف . بل إن الثورة لا تبرز كثورة إلا فى مواجهة الدولة التى تعتبر الإطار المحافظ لكل ما لا ترضى عنه « الثـورة » والمسألـة التى نبحثها هنا ليست فى هذا التناقض الواضح الـذى لا يستطيع أحد تجاهله ، فالدولة وجدت لخدمة أهداف معينة وحماية بناء إجتماعى إقتصـادى معين لا يمكن المسـاس به دون المساس بالدولة ، ولكن المسألة التى نطرحها هى مـا بعد الثورة؟ ما بعد سقوط الدولة فى مواجهة الثورة ما هو مصير الثورة ؟ هل ثمة ثـورة تستمر إلى الأبـد ؟ أليس فى هذه الدعوة تعبير عن حقد تروتسكى ـ أو غيره ـ على دولة لم يعد هو أحد أقطابها بل على رأسها عدوه اللدود ستالين ؟ أم أن الثورة مضطرة آجلاً أم عاجلاً إلى بناء دولتها كإطار يحـافظ عـلى مـا قـامت من أجله من مبـادىء وأهـداف ؟ صحيح أنه فى بداية الثورة وقيام الثوار بالجمع بين الإثنين ـ السلطة والثورة ـ يؤدى إلى إجهاض الثورة أمام متطلبات

الدولة وما يفرضه حل مشاكل الدولة من حلول وسط ليس فقط على المستوى المحلى ولكن أيضاً على المستوى الدولى . إلى متى يمكن لمجتمع أن يبقى فى عالم اليوم القاسى بدون دولة يمارس الثورة؟ أليس هناك قضايا يجب البت فيها اللحظة التالية على قيام الثورة ؟ (*)

أليست الدولة أيضاً الإطار الذى يحفظ كيان المجتمع وترابه وخيراته وأحياناً بقاء المجتمع نفسه حراً مرهوناً بقوة الدولة التى يقيمها ؟!

أليست هذه الضرورات جميعاً هى المسئولة فى أحيان كثيرة عن تحويل الثورة إلى مجرد تغيير فى شخص الحكام ؟

(*) لقد رأى الثوار ليلة الفاتح 1969 انفسهم مضطرين الى ممارسة اختصاصات الدولة فالبيان الأول للثورة يشير إلى احترام المعاهدات والاتفاقيات المبرمة سابقاً على الثورة كما مارست قيادة الثورة السلطة حتى 2 مارس 1977 حين وضع اساس السلطة الشعبية كبديل للسلطة التقليدية .



6

إن التناقض ليس بسيطاً والأزمة ليست هينة ، والحل ليس سهلاً ، والتضحية بأحد الإثنين لا يتوقف على مجرد الإرادة ، إن الخيار الصعب ، والذى أحياناً لا يحسم ويظل يؤجل من قبل الثوار هى الدولة أم الثورة ؟ من ناحية الثورة هى الهدف هى جوهر الفعل الثورى نفسه صحيح الثورة لا تطلب لذاتها وإنما لأنها الطريق الوحيد الذى كان ممكناً أمام الثوار لتغيير الواقع من أجل مبادىء العدالة والمساواة والحرية . . التقدم . . إلخ ولكن حالما تسقط الدولة المعادية تظهر الحاجة إلى الدولة فعالم اليوم

ليس كالأمس ،، إن الجيوش على الحدود وأحياناً داخل الحدود (*) والسفن الحربية أمام الشواطىء والطائرات تراقب من السماء وأى فرصة ستكون فيها نهاية الثورة . .

خاصة أن الدول الآن لا تقوم على إرتباطات مصلحية محلية وطنية بل أيضاً على إرتباطات مصلحية دولية ، مما يجعل من لهم مصلحة فى بقا ء الدولة ليس فقط على المستوى المحلى بل الدولى أيضاً وبالتالى فإن الثورة لا تواجه أعداء فى الداخل يريدون الحفاظ على الدولة التى تقوم الثورة ضدها فقط بل أيضاً تواجه قوى دولية تريد الحفاظ على الوضع الذى تهدف الثورة إلى تدميره ، وهذا كله يجعل الخيار صعباً أمام الثوار الثورة أم الدولة ؟

الدولة تعنى بقاء القوات المسلحة ، بقاء النظام فى الشارع ضمان إمكانية الإمدادات ، مراقبة الأعداء فى الداخل والخارج ضمان عدم تحول ولاء الشارع إذا لم تحقق له على الأقل بعض مطالبه . .

---

* في الفاتح من سبتمبر 1969 كانت هناك قواعد امريكية وبريطانية داخل الأراضي الليبية .

ولكن الدولة تشل الثورة ، إن للدولة إعتبارات سياسية وإقتصادية فى علاقاتها بغيرها ، فى تحالفاتها ، فى مهادنتها حتى لأعدائها ، فى مراعاتها لمصالح الشعب الإقتصادية ، وحتى الحاجات اليومية البسيطة لكى لا تثير النقمة ، إن الضغط الخارجى على الثورة ليس مقصوداً به فى كثير من الأحيان التدخل العسكرى المباشر ، بل القصد منه إبراز هذا التناقض وإرغام الثورة على الدخول فى قوقعة الدولة . .

ومع ذلك المشكلة ليست وجود هذا التناقض فى حد ذاته ، وهذا الخيار المستحيل بين الثورة والدولة ، فهذا التناقض يفرض نفسه ولا سبيل إلى تفاديه دون التضحية بأحد الطرفين ، المشكلة هى كيف تتعايش الثورة والدولة حتى ترث الدولة الثورة بتحقيق الهدف الذى قامت من أجله الثورة ، وليست لدينا وصفة فى هذا الخصوص فهذا جوهر فن « القيادة » التى عليها أن تثبت نفسها كقيادة بجعل هذا التعايش ممكناً ، إن الصعب ليس قيادة ثورة فهذه لا تعبأ بمتطلبات الدولة ولا المتطلبات اليومية للناس

وليس من الصعب قيادة دولة فهذه لا يهمها المبادىء المطلقة التى تطلبها الثورة بل مجرد حلول وقتية لمشكلات يومية إنما الصعب هو قيادة ثورة ـ دولة . .

إن أشد الأخطار التى تواجه الثورة هو خطر تغييبها ونعنى بذلك التوجه كلية نحو المطلق ، نحو المجرد ، والتضحية كلية ، بالواقع والوقائع ، وهنا قد يكون الثورى من أكثر الناس حباً للإنسان ولكنه واقعياً أشدهم إحتقاراً للناس ، إن هذا الموقف ليس ثورياً ، بل هروبى يعبر فى أغلب الأحيان عن فشل فى مواجهة الواقع ومشاكله أكثر مما يعبر عن ثورية ، إن المعضلة الأساسية هى كيف يظل الثورى ثورياً فى معاناة الواقع وليس فى حرب « طواحين الهواء » على طريقة دون كيشوت أن الخطر فى هذا الخيار ثورة أم دولة يأتى من أن الخيار لا يحسم ، لأنه لا يمكن أن يحسم لصالح طرف إلا وكانت له نتائج سيئة على نفس الطرف الذى حسم الخيار لصالحه . .

فالحكومة ، كما يقول برودون لا يمكن أن تكون ثورية

وهـذا بسبب بسيط جداً لأنها حكـومة [1] وقـانـون اللورد أكتون أشهر من أن يذكر « لا يمكنك أن تمنح إنساناً سلطة عـلى غيـره من النــاس دون أن يغـريــه ذلـك بـإسـاءة استخدامها ، وهذا الإغراء يزداد على نحو تقريبى بازدياد السلطة التى يتصـرف فيهـا ولا يقـدر عـلى مقــاومتـه إلا القلة » [2] وليس هناك أكثر إغراء من سلطة ثورية ليس لها أى تحديد ولا حدود ، وليس عليها أى رقابة ، إنها تشبـه السلطة التى كان يتمتع بها أنصاف الآلهة ، لقد كان الناس فى عصر مكيافيلى وهنرى الثامن يرتـابون فى وجـود وحيد القرن والضفدعة المذنبـة فكانت سـذاجتهـم تتغذى عـلى عبـادة ذلك الحيـوان النادر الـوجود أعنى ؛ الأمـير الـذى يخشى ، به [3] وهنا تتـلاشى الثورة لصـالح الـدولة مهـما تغلف هذا التلاشى بالشعارات بل كلما كثرت الشعارات المرفوعة دلت على حقيقة وعمق هذا التلاشى إذ لا يحتاج

---

(1) كاموا الانسان المتمرد ص 135 .

(2) عن كارل بوبر عقم المذهب التاريخى ص 83 .

(3) توينى الدين وطقوس الرأسمالية الفصل الثانى .

للإعلان عن نفسه ثورياً إلا من كان ليس ثورياً ، وكلما كان الوعى بهذه الحقيقة ازداد التبجح وادعاء الثورية . .

أننا نجد عند برودون خيارين يطرحهما أمام الشعب الثائر كلاهما مر : أما أن يعهد الشعب بسلطاته إلى سلطة سياسة ما إن تتكون هذه حتى تسارع إلى اسعادة التقليد الإستبدادى وتلغى الثورة [1] وأما أن السلطة المركزية يمكن أن تباشر بالمركزية الإقتصادية ، وبدافع من منطلق السلطة سينتهى الأمر إلى استبداد مجهول الإسم تحت ستار دولة الشعب [2] أن الدولة تلتهم الثورة ولكنها لن تكون دولة ثورية كما يحلو لبعض المعلقين السياسيين، أن يطلق على بعض الأنظمة ، بل مجرد دولة كأى دولة حتى لو كان على رأسها أكبر الثوار ، فالحكومة بطبيعتها ضد الثورة ضع القديس فانسانت دى بول فى السلطة سيكون قيزوة أو تيليراند [3] أو كما يقول باكونين « خذ أحد الثوريين الأكثر

---

(1) برودون اعترافات ثائر ص 328 .

(2) برودون القدرة السياسية للطبقات العاملة 110 .

(3) برودون عن قيران الفوضوية ص 33 - 34 .

جذرية والأشد تطرفاً وضعه على عرش روسيا أو امنحه سلطة دكتاتورية وقبل مرور سنة سيكون أسوأ من القيصر نفسه [1] فهو يزيد على القيصر فى أنه يعتبر كل شيء مباح باسم الثورية . لقد قابل الفوضوى بيلقاريق عاملاً شاباً يحرس مبنى بلدية باريس خلال إنتفاضة فبراير ، قال الحارس الشاب : هذه المرة لن يسرق النصر منا! رد عليه الفوضوى : آه يا صديقى لقد سرق منكم ألم تشكلوا حكومة ؟! أن الحكومة تعنى بالنسبة لهذا الفوضوى « الحرب الأهلية » لأن وجود الحكومة يعنى وجود الصراع الذى تمنعه الحكومة بالقوة بوقوفها فى أحد الجانبين المتصارعين ضد الآخر ، ولا يمكن لهذا الوضع أن يستمر ، إنها على أدق تعبير حرب أهلية مؤجلة تهدد بالإندلاع فى كل لحظة ، إن الدولة لا يمكن إذن أن تكون ثورية [2] .

ماذا إذا حسم لصالح الثورة ؟ هل يمكن تخيل ثورة

---

(1) قيروان الفوضوية ص 38 .

(2) كلودهارميل تاريخ الفوضوية ص 244 - 245 .

تحدث فى مجتمع فى فراغ وقادرة على أن تستمر فى فـراغ ؟ أليست حاجات الناس ومشاكل الواقـع بقادرة عـلى إجبار الثورة على إيجاد نظام ؟

إن أغلبية الناس لا يأكلون الثورة ولا يشربون الثورة ، ولا يلبسـون الثورة ، ولا يسكنـون الثـورة ، إن الأغلبيـة يهمها من الثورة تحقيق مصالح معيشية ، توفـير مسكن ، فرص أفضل للحياة ، توزيع عادل للثروة [1] ولا يعتبرون الثورة إلا بالقدر الذى تتحقق فيه هذه المطالب وأى مماطلة أو تســويف ستؤدى إلى انفضـاض هــذه الأغلبيـة عن الثورة ، قلة فقط من يطلبون المثل الأخلاقية ـ العـدالة ، الحـرية . . بعض النـظر عـما تحققـه لهم من نفـع شخصى مباشر [2] .

ومن جهة أخرى فإن الحسم لصالح الثورة يعنى سقوط كل القوانين ، واللوائح والنـظم ، فإذا وجـد بديـلاً عنها

(1) حـديث خـاص مـع معمـر القـذاف مسـاء 13 - 11 - 84 الهـوارى - بنغازى .

(2) نفس المصدر .

تأسست الدولة وعرقلت الثورة ، وإذا ترك المجتمع بدون قوانين ولوائح وأجهزة منفذة عم الإضطراب واستحال الوصول إلى معيار لا شخصى لفض أى نزاع ، وصار الإحتكام فى أغلب الأحوال وحين حدوث نزاع إلى القوة . . قوة النفوذ ، القوة المستمدة من الأكثر قدرة على الغوغائية، الأكثر لا أخلاقية، من القرب من مركز الدائرة، وفى كل الأحوال إلى التقدير الشخصى والمزاج الشخصى وفى مثل هذه الظروف تنتشر ظاهرة إستغلال النفوذ والنتيجة « أن الإضطراب الذى يلازم التحرير كثيراً ما أدى إلى ضرب الثورة نفسها » [1] لنتصور أننا ألغينا نظام المرور وعلامات المرور فى بنغازى بالطبع يصير كل إنسان « حراً » أن يدخل أى شارع وأن يضع مركبته حيث يشاء ، وأن يسير على الجانب الذى يريد يميناً أو شمالاً ، وحتى فوق الأرصفة . . كل شىء مباح . . ولكن للحظات فقط ، ثم سيقف كل واحد منا خارج سيارته لا يستطيع التقدم ولا التراجع خطوة واحدة لا يميناً ولا شمالاً ، ننتظر من يأتى ،

---

(1) انا ارندت فى الثورة ص 40 .

من يعيد « النظام » بأى ثمن . . لكن هذا قد يأتى دون أن يعيد « النظام » إن الدكتاتـورية تعكس الـرغبة فى النـظام ولكن دون وجود النظام . إن الدكتاتور يستغل الحاجة إلى النظام التى تولد فى معمعات الإضطرابات بـين الجماهـير لكى يقفز إلى السلطة ، ولكن لأنه يعرف أن الذى جاء به هو فقدان « النظام » فهو يعرف أيضاً أن الذى يجعله باقياً هو فقدان النظام أيضاً ، ولهذا من السذاجة أن نطلب من الدكتاتور أن يقيم « النظام » الذى يجعل الحاجة إلى الدكتاتورى لاغية . .

إذا ما دمنا فى انتظار قودوا الـذى لم يأت بعـد بإمكـان أحدنا أن يعتلى ظهورها لرؤ يـة الطريق الـذى سيأتى منـه قودوا ، ولهذا تـلى « الثورة » التى سقـطت فى الإضطراب حركة التصحيح . . إلخ ولكن هذه الدكتاتورية المبنية على الحاجة إلى « النظام » بعد سقوط النظام هى التى تمهد لأن يستبعد النظام القديم ما فقـده ولو تحت شكـل آخر ، إن دكتـاتوريـة روبسبير هى التى قـادت روبسبير إلى المعضلة وأعدت الطريق لمجىء نابليون [1] .

(1) فيران لا سيد ولا إله ج 3 ص 55 .

الثورة إذن برفضها الدولة تعطى لخصومها سلاحاً لا يستهان به ، إذ أن الفراغ الذى يخلقه عدم وجود تنظيم للحياة وللنشاطات الإجتماعية الأمر الذى يجعل الجماهير تتخبط باحثة عمن يملأ هذا الفراغ أحياناً بغض النظر عن هويته أو هوية التنظيم [1] وأحياناً بدون أن يكون لها الخيار ، وأحياناً أخرى شعور الثوار بخطر الفراغ الذى يخلفه سقوط الدولة يدفعهم إلى محاولة التعويض دون إقامة دولة بإيجاد دولة غير واعية بذاتها على أنها دولة ، وليس هناك أسوأ ولا أخطر ولا أكثر جبروتاً من دولة لا تعى ذاتها كدولة ، إذ هى دولة لا حدود لتدخلها ولا رقابة عليها ، إنها الدولة المطلقة !

إن وعى المشكلة يشكل مساهمة كبيرة فى حلها ، والثورى لا بد وأن يكون واعياً بهذا التناقض من ناحية بين الدولة والثورة ، وأن يكون واعياً أيضاً باستحالة التضحية

---

(1) فى محاضرة بجامعة قاريونس اشار معمر القذافى الى نظرية الفراغ فحيث يوجد فراغ سياسى عقائدى اقتصادى . . الخ يندفع اليه من يملأ هذا الفراغ إذ فى الحقيقة الفراغ مستحيل الوجود 12 - 11 - 84 .

بأحدهما على حساب الآخر بقدر استحالة الوحدة بينهما أو التوفيق الكامل .

إن المشكلة تأتى من انعدام هذا الوعى ، فهـذا الوعى يترتب عليه سلوك محدد ، وأيضاً من التخبط غـير الواعى تـارة لصالـح الثورة بـالخروج عن القـوانين والمؤسسـات والتنظيم الذى أوجدته دولة الثورة نفسهـا ، وتارة أخـرى لصـالح الـدولة عنـدما يلح الـواقع بـالحاجـة إلى التنظيم ووجود قوانين ومؤسسات .

إن هذا التخبط يجعل الدولة والثـورة كلاهمـا فى مهب الريح كـما يعكس عدم وضـوح الهدف الـذى تسعى إليه الثورة .

إن التعايش بين الدولة والثورة ـ لا أقصد بالطبع الدولة التى أسقـطتهـا الثـورة ولكن الـدولـة التى تضـطر الثـورة لإيجـادها إستجـابة للحـاجة الـداخلية والخـارجية لا يخلو بالطبع من سلبيات ولكن الـوعى بهذا التنـاقض من جهة وضرورتها من ناحية أخرى يجعل هذه السلبيات فى حدود مقبولة ومعقولة .

وبعد هل الثورة تعنى رفض الدولة أم رفض دولة لتأسيس دولة ؟ لنأخذ حذرنا ، إن الذين أعلنوا اختفاء الدولة عما قريب قد أقاموا أسوأ أنواع الدول فى التاريخ وأشدها طغياناً ، لقد أضافوا الطغيان الإقتصادى إلى الطغيان السياسى الذى كان يرتبط بالدولة التقليدية ، لقد كانت بالنسبة لهم هيمنة الدولة ، هذه الدكتاتورية ، هى مرحلة إنتقالية ضرورية للوصول إلى تحرير شامل للجماهيرض، لقد أعلنوا الحرية هدفاً والدولة الدكتاتورية وسيلة ، إذن يجب فى منطقهم أن نستعبد الناس أولاً لكى نحررهم يا له من منطق[1] إنها اليعقوبية « كل شىء من أجل الشعب ولكن كل شىء بواسطة الدولة » .

إن الحديث عن ثورة دائمة أبداً هو ما يحول الثورة إلى هدف فى حد ذاتها ويحول الثوريين إلى محترفى ثورة ومن الطبيعى أن يدافع محترف الثورة عن بقاء مهنته .

إن المأساة التى عانتها أغلب الثورات تحول الثورة إلى

---

(1) باكونين عن قيران لا سيد ولا اله ج 2 ص 14 .

مصدر عيش ، أو إن شعار الثورة الدائمة ليس إلا رفض للدولة التى ليس س أو ص عضواً فيها ، وهكذا أطلق تروتسكى هذا الشعار وليس فى الوقت الذى كان فيه وزير خارجية ووزير دفاع ، ولكن عندما نحاه ستالين بعيداً عن الدولة .

إن الثورة وسيلة وليست غاية ، هدفها تجاوز نفسها بتحقيق هدفها . وإذا لم تفعل وظلت تراوح مكانها فإنها ستفقد المبادرة ليلتقطها غيرها . إذن يجب على الثورة أن تشرع منذ إندلاعها إلى تأسيس دولتها ـ علاقات سياسية إقتصادية إجتماعية ، نظم تعليم ، دفاع خدمات . . إلخ ـ فإذا ما كلت برهنت على عجزها . إن ديمومة الثورة فى مثل هذه الأحوال ليست إلا مومياء يحرق لها البخور وينحر لها البشر إن الثوار أصيبوا فى مثل هذه الحالة بما يمكن أن نسميه مرض التثبيت Fixation، ولم تعد الثورة ثورة بل « وهم » .

إن الثورة كما رأينا تحطيم للعلاقات الإجتماعية السياسية الإقتصادية ، للقوانين السائدة الظالمة ، وهذا ما يخلف فراغاً هائلاً يصير معه المجتمع كأنه فى منطقة إنعدام

الجاذبية ، ولكن الحال لا يمكن أن يستمر طويلاً على هذا النحو ، الفراغ السياسى الإجتماعى العقائدى لا يمكن أن يستمر [1] وقد لا ندرى بماذا سيملأ إذا لم تسارع الثورة إلى تأسيس دولتها التى تحقق الأهداف التى قامت من أجلها وأعنى بذلك إيجاد علاقات سياسية إقتصادية إجتماعية وقوانين ومؤسسات بديلة لتلك المنهارة .

إن الثورة لا بد وأن تنتهى فى دولة طال الأمد أم قصر والذى نخشاه أن المماطلة ليست إلا خوفاً من الإمتحان القاسى ، الذى نخشاه هو إرجاء ذلك ليعيش الناس على لذة الإنتظار . . فى إنتظار قودوا أو بابا نويل بل ربما يحلو للبعض الإستمرار فى مرحلة اللا إستقرار اللاقوانين اللاضابط اللارقيب ، فهم على هذا ليسوا مسئولين أمام أحد ، وعذر الثورة يغفر لهم كل شىء . أليس أثرى الأثرياء من بنى ثروته وقت الحرب فى غفلة من الناس ، الناس يعدون موتاهم وهو يفرغ جيوب الموتى .

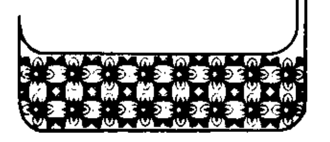
---

(1) راجع محاضرة معمر القذافى عن الفراغ جامعة قاريونس 12 - 11 - 84 .





الثورة والعنف





1

يقول برودون « ليومنا هذا فإن الثورات الأشد تحريراً وكل إنتفاضات الحرية قادت دائماً إلى عقيدة فى السلطة وخضوع لها : لماذا كل الثورات لم تؤد إلا إلى إعادة بناء الطغيان ؟ [1] سؤال تحتم على برودون أن يطرحه وهو يعيش أحداث الثورة الفرنسية، ويلمس عن قرب نتائجها ، ويحق لنا أن نسأله وقد تكررت فى عصرنا « ثورة » إنتهت إلى ما انتهت إليه الثورة الفرنسية وكأن

---

(1) برودون فكرة عامة عن الثورة ص 87 .

البشر لا يستفيدون من أحداث التاريخ. لقد أشرنا إلى الأسباب الأخرى بمثل هذه النهاية المخيبة للآمال وخاصة آمال الثوار أنفسهم إذ يجدون أنفسهم بعد عناء وتضحيات جسيمة قد أرسوا دعائم نظام لا يقل سوءاً ولا قمعاً للحرية عن النظام الذي أسقطوه وبثمن فادح أحياناً لقد ترجمت انتفاضة كرونشتاد خيبة أمل الجنود البحارة الذين على أكتافهم وصل البلاشفة إلى الحكم وثورة ماكينو ترجمت خيبة أمل الذين بأجسادهم منعوا جنود ضد الثورة من الإطباق على الثورة ما يهمنا الآن فى نهاية هذه الدراسة هو الإشارة إلى عامل مهم جداً يتفق جميع من أنبرى لدراسة « الثورة » على وجوده وعلى أهميته وهو العنف ، إبتداء من باريتو الذى يرى أنه « إذا كان المجتمع هكذا هرمياً طبقة حاكمة أقلية وطبقة محكومة أغلبية فإن تغيير هذه الأقلية لا يتم إلا بالعنف ، وبالتالى فإن الحديث عن عقد إجتماعى يصبح لغواً . . سخافة العقد الإجتماعى » [1] أن للعنف من هذا المنظور وظيفة أساسية فى التغيير خاصة عندما توجد صعوبة

---

(1) فى بيران سيسيولوجيا بارتيو 1,4 .

للعبور من الطبقة المحكومة إلى الطبقة الحاكمـة ، فيظهـر العنف لكى يحطم المقاومة ، ويعيد الحـركة التى تقـود إلى مـرحلة جـديـدة من التـطور الإجتمــاعى [1] وهـذا يعنى إستمرارية العنف كأداة تغيير فى حالة صعـوبة العبـور من طبقة لأخرى . ويصبح اللجوء إلى العنف مشروعاً باعتبار أن المـوجه ضـده العنف يقوم هـو نفســه عـلى العنف . . وبالرغم من أننا لا نشاطر باريتو هذا التفسير للثورة الذى يحصرها فى شكلهـا السياسى كتغيـير فى النخب إلا أننا لا نجادل فى ظاهـرة العنف المرتبـطة بالثـورة لقد بـين روسو عنـدمـا كتب « أن الهيجـان الـذى ينتهى بخلع السلطان يكـون فعلاً مشـروعاً كمشـروعية استيـلاء السلطان عـلى السلطة وتحكمه فى حياة وخيرات الناس : القوة جاءت به وتحافظ عليه ووحـدها تـذهب به [2] أن كـل ثورة تـطرح نفسها كشكوى من الشعب ، إتهـام منه ضـد حالـة سيئة والتى الأشـد فقـراً يشعـر بـألمهــا أولاً ، ليس من طبيعـة

---

(1) نفس المصدر 1,6 .

(2) روسو اصل اللامساواة بين الناس 142 .

الجماهير التمرد إن لم يكن ضد ما يؤلمها مادياً ومعنـوياً [1] والـذى يعنى أن الجماهـير تتكبـد العنف أولاً ولا تمـارس العنف إلا لأنه ليس لديها خيار آخر للخلاص ، فبفضـل الـظلم الذى تتكبـده فـإن الثـورة تعى نفسهـا ، أنـه أى الظلم ، إن جاز القول ، سبب وجودها [2] .

أياً كانت التفسيرات التى تقدم عن الثورة فإن الإجتماع قائم حول أنها لا تحصل إلا إذا وعى الثوار عـدم قدرتهم على التغيير بغير العنف ، والذى يعنى أن الوضعية المؤلمـة التى يعيشهـا المجتمع لا يستـطيع تغييـرهـا سلميـاً بسبب القوى التى تحافظ على استمراريتها بالعنف . .

إن هذا الأصل فى عنف الثورة واضح ، ومع ذلك فإنه يسبب إشكالية كبيرة وعامـلاً خطراً عـلى الثورة نفسهـا ، صحيح أن الثورة كما أشرنا عدة مرات لا يمكن إرجاعهـا إلى مجـرد تراكم العنف ، وليس إلى مجمـوع مؤسساتـه ، وليس إلى مجـرد التخلص من عنف الـوضعيـة القـائمـة

---

(1) برودون فكرة عامة عن الثورة 6 .

(2) نفس المصدر 22 .

باللجوء إلى العنف ، لأنها تقوم على مشروع نحو عالم آخر متصوراً قبل أن يبنى [1] ، ولكن المشكل أن العنف الثورى قادر على التسرب إلى « المشروع البديل » أى أن يعبر من حالة المواجهة بين الثورة والوضع القائم إلى ما بعد سقوط الوضع القائم ، حتى إن البعض قدم عن الثورة تفسيراً دورياً منطلقاً من العنف ، أمام العنف الذى يمارسه المتطرفون فى الثورة ينسحب المعتدلون ، والمتطرفون بتطرفهم يثيرون ردة فعل محافظة ، حتى إنه كل ثورة تبدأ بمهرجانات 14 يوليو سقوط الباستيل » ثم تتحول إلى إرهاب والذى تطرفه يستدعى نابليون الذى يجرى عملية عودة إلى الخلف إستقرارية وكذلك ستالين الذى يمثل عودة « للنظام والإستقرار »وباختصار من يتطرف أكثر يضطر إلى التراجع أكثر [*] ومع أن روبسبير قد استنكرا الإفراط

---

(1) فرانسوا بيرو عن ديكوفلى علم اجتماع الثورة ص 22 .

(*) يمثل هذا الاتجاه برينتون فى « تشريح الثورة » تبماتشيف فى « التراجع العظيم ، اسحاق دويتشر فى « ستالين » كوستلر فى « الصفر واللانهائى » .

راجع ج مادول تاريخ فرنسا ج 2 ـ ص 203 .

الوحشى فى اللجوء إلى الإعدام كيفما اتفق بدون تمييز ولا مستند قضائى فإن سياسته هى التى مهدت الطريق لذلك الإفراط فى إعدام الناس كيفما إتفق وهذا الإرهاب نفسه هو الذى مكن نابليون من إغتصاب الحكم ، لقد سئم الناس المقصلة ، والرؤوس المتدحرجة دون تمييز ، وصار كل شخص يخاف على رأسه حتى بدون ذنب أو تهمة ، ومهما بلغ إخلاصه للثورة ، وعندئذ كانت الثورة قد غرقت فى محيط الإرهاب وصار المهم البحث عن « الأمان » لقد تميزت شخصية روبسبير السياسية بميزات خاصة ، أنه عندما إتهم خصومه حتى المتباعدين عن بعضهم البعض مثل دانتون والفوضوى كلوت بأنهم جواسيس الإنجليز قد استن بذلك نهجاً إتبعته بدقة « الثورة الروسية » لقد قال روبسبير عبارته المشهورة « لا يدان أعداء الثورة إلا بالموت » ولكن الأمر تحول إلى خطيئة مميتة عندما إعتبر أعداءه الشخصيين المعارضين لسياسته وليس للجمهورية أعداء للجمهورية ، ثم ذهب هو نفسه ضحية ما سنه من شرعة ، لقد فصلت المقصلة رأسه عن جسده كعدو للجمهورية . .

وإذا ما تساءلنا لمن كان هذا الإرهاب موجهاً ؟ هل ضد أعداء الجمهورية ؟ هل ضد الإقطاعيين والملكيين ؟ لو كان كذلك ما أثار الإستغراب ولعد منطقياً ، ولكنه كان موجهاً ضد الفئات الثورية أكثر منه ضد الفئات الرجعية ، ففى كتابه عهد الإرهاب فى الثورة الفرنسية يورد دونالد غرير هذه الإحصائية عن ضحايا الإرهاب سبعة من كل عشرة أشخاص أعدموا كانوا من العمال والفلاحين وأفراد الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى وأن 25 و 31 % من ضحايا الإرهاب كانوا عمالاً و 28% كانوا من الفلاحين 5 و 10 % من الفئة الوسطى . وقد بلغ مجموع الضحايا سبعة عشر ألفاً ، أما الذين قضوا فى السجون فقد بلغ النصف مليون ، ترى إذن ما مبرر هذا العنف ؟ هل مجرد خطأ أن يمارس ضد من لا يجب أن يمارس ضده ؟ هل مجرد خطأ شخصى فى التقدير ؟ أم أن السبب أكثر عمقاً وأخطر من مجرد ضعف أو سوء تقدير إنسانى فى جدلية العنف نفسه الذى حين يبدأ قد يرتد على من يمارسونه أنفسهم ، وعليه يحق لنا لن نقول أنه بدون الإرهابيين لم يكن التير ميدور ممكناً ، صحيح لم يكن الإرهابيون يشكون لحظة واحدة

أنهم بإرهابهم يضعون حداً للثورة ، وأنهم بإرهابهم يفتحون الطريق للرجعية التى يهدفون بإرهابهم إلى القضاء عليها (*) إن المناخ الإرهابى الذى إنتشر فى المجتمع الفرنسى ، صار يعنى إمكانية ممارسة العنف من أى فرد أو جماعة ضد أى فرد أو جماعة أخرى ، إن الثورة التى قضت على إحتكار العنف إباحته للجميع ضد الجميع ولكن الثورات لا تستفيد شيئاً من النوايا الحسنة الملطخة بالدماء إن الأفعال هى التى تقرر فى النهاية مصير الثورة وليس النوايا .

لماذا وقعت الثورة الروسية فى هذا الفخ ولماذا وقعت الثورة الفرنسية قبلها فى هذه الأزمة ؟! بكل بساطة لأنه فى الوقت الذى كان فيه على الثورة أن تؤسس المجتمع لم تفكر إلا فى الحكومة [1] وبالتالى لم تضع حداً للعلاقات المولدة للعنف والإرهاب إن العنف والإرهاب ينشآن عن

(*) راجع ج مادول تاريخ فرنسا 203 ج 2 أما ما يتعلق بالإرهاب في الثورة الروسية فنكتفي بالإشارة إلى تقرير خروتشيف السري لكي لكي يشهد شاهد من أهلها.

(1) برودون فكرة عامة عن الثورة 56 .

العلاقات الظالمة الإجتماعية ، السياسية ، والإقتصادية ، كما تولد الطاقة من مولدها إذن ما هو العنف وما هو الإرهاب ؟

قد يبدو سؤالنا عقيماً لأنه يبحث عن تعريف للعنف والإرهاب وإذا كان الهدف الذى نسعى إليه مجرد الوصول إلى تعريف العنف والإرهاب كان فعلاً عقيماً . ولكننا رأينا مدى خطورة العنف والإرهاب على الثورة التى تستعمل العنف لمواجهة العنف ولكن عنفها نفسها قد يرتد عليها فتذهب ضحية عنفها ، وتكون الثورة إنتحاراً أقرب منها إلى الثورة أن الثورة التى تستخدم العنف دون وعى ومعرفة ومعرفة كمن يستعمل أداة لا يعرف ضررها عليه أكثر من نفعها ولهذا لا بد أن نحاول فهم العنف ودوره فى الثورة سلباً وإيجاباً لا لكى نقول فيه الكلمة الأخيرة فهذا ما لا ندعيه إذ « لا يجب أن ننظر إلى مسألة على أن البحث فيها قد إنتهى . . لا يجب أن نضع أنفسنا قساوسة لدين جديد وإنما لكى نفتح الموضوع للنقاش من ناحية ، ولكى نحدد موضوع بحثنا وحدوده من ناحية أخرى ، إذ أن تحديد الموضوع هو حجر الأساس فى كل بحث وإلا فستكون

كحاطب ليل لا يدرى ماذا يضع فى مخلاته . وخاصة أن موضوع العنف والإرهاب والثورة من الموضوعات السهلة الممتنعة فى نفس الوقت ، فالكل يتحدث عن العنف والإرهاب وإذا ما سألته ما هو العنف إكتفى بأن يجيبك عن العنف بأن الجميع « يعرف » ما هو العنف ، وهذا صحيح وغير صحيح ! صحيح من ناحية أن الجميع قد يعرفون العنف كسلوك كممارسة ، فالجميع قد يمارسون العنف وقد يتكبد العنف إذ يكفى أن نقف لحظات فى أحد الشوارع فى أى مدينة لكى نلاحظ العنف ـ ولو فى أبسط صوره ـ بين سائقى السيارات أو نسمع عجلات السيارات على الإسفلت وغير ذلك من أنماط العنف التى ولدتها « المدينة » دونما حاجة لأن نعرفه أو نعرفه نظرياً ومع ذلك قد يختلط علينا العنف فلا نعرف أى عنف نمارس أو أى عنف نتكبد لأننا قد لا نعرف أن العنف أنواع .

التعريف إذن ضرورى لنعرف ماذا نمارس وماذا نتكبد ، وقد يذهل سائق السيارة إذا عرف أن سلوكه مع السائق الآخر يتصف بالعنف وأن صرير عجلات السيارة على الإسفلت يعكس نفسية تفيض بالعنف، وأن تحطيم

المتلكـات العامـة مقاعـد الحدائق والأشجـار ، مقـاعـد الحـافـلات ودور الخيـالـة، حـوادث السيـارات ـ يتـرجم نفسيات عنيفة يرجع تكونها إلى أسباب أعمق أى أن أنماط العنف البسيطة هذه ليست إلا إنعكـاساً لعنف أعمق من العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

أن التعريف هنا كالقاعدة الهندسيـة التى تتوصـل إليها لنعرف الفرق بين الدائـرة والمثلث بالـرغم من أننا نـدرك شكلاً الدائرة والمثلث .

كما أن التعريف ضرورى لكى لا يصبح حوارنا حـوار « طرشان » أو كمثـل تلك الحكايـة التى تروى عن إثنـين يتخاصمان حول تمثال هل هو من ذهب ـ أم من فضـة ، وكـادا أن يقتتلا لـو لـم يدركـا أنهما يتحـدثـان عن نفس التمثال ولكن من زاويتين مختلفتين ، كم من خلاف يمكن تفاديه ، كم سوء فهم يمكن ألا يحدث كم جهد نوفـره لو حددنا أولاً عما نتحدث !

* * *

يعـرف البعض العنف عادة بـأنه اللجـوء إلى استعمال

القـوة ـ بالمعنى القـريب للكلمة ـ للوصـول إلى هدف مـا مـادى أو معنوى ، وهـذا الأسلوب فى تحقيق الأهداف لا يقتصر على فئة دون غيرها أو فرد دون غيره ، بل كل إنسان يلجـأ إلى مثل هـذا الأسلوب مهما كـان الشـأن تـافهـا . والمشكـل هـنـا ليس فى أن الـعنـف سلوك عـام إذ أن ملاحظات الحياة اليومية قد تكفى للبرهنة على أنه كذلك ، ولكن المشكل هو أصل هذا العنف هل هو إجتمـاعى أم طبيعى . هل يكتسبه الإنسان للدفاع عن نفسـه ولفرض حقوقه ، أو مصالحه ، حيث لا تتوفر الوسائل الأخرى أو هو من طبيعة الإنسـان نفسه يمـارسه حتى لـو عاش عـلى طريقة حى بن يقضان أو روبنسون كروز ؟

إن بعض البـاحثين يـردون هذا السلوك ـ العنف ـ إلى طبيعـة الإنسان فهم يـذهبون إلى أن « الأسبـاب الكامنـة للتناحر مغروسة فى طبيعة الإنسان »[1] ، والذى يعنى أن العنف من خصـائص الفرد الـطبيعية ، فـالفرد يلجـأ إلى العنف لأن هذا السلوك مجبول عليه .

---

(1) ماديسون عن كوهان مقدمة فى نظريات الثورة ص 170 .

وقد أدى هذا التعريف للعنف بأشكال مختلفة بعض الشيء عند كل من روسو وهوبز ولون وهيجل إلى اعتبار المجتمع المدنى داخل الدولة يتصف باستبعاد العنف الفردى [1] والذى يعنى أن المجتمع المدنى لديهم يقوم أساساً ضد العنف الفردى ، أى يمنع الفرد من ممارسة سلوك العنف ضد غيره من أفراد المجتمع ، ولا ينطبق هذا على الأفراد فقط ، بل ينطبق حتى على المجموعات المتصارعة داخل المجتمع ، أحزاب نقابات . . ألخ والتى صراعها يجعل الأمن الإجتماعى مؤسساً على التوازن غير المستقر بين أفراد أو مجموعات مستعدة فى كل لحظة للجوء للعنف . . للقوة [2] لفرض مصالحها أو رويتها الأيديولوجية . وهذه الوضعية ما أسماها أندرى فونتين « الحرب الباردة الأهلية » [3] والتى تعنى الوضعية التى يصبح فيها اللجوء إلى العنف أمراً محتملاً فى كل لحظة . وهذا العنف المحتمل الوقوع يعنى أن المجتمع يعيش مناخاً

(1) ميشو العنف والسياسة 61 .

(2) نفس المصدر ص 66 .

(3) نفس المصدر ص 60 .

إرهابياً ، بل فى ظل هذا المناخ الإرهابى من الصعب حتى أن نسميه مجتمعاً حتى لو كان متواجداً داخل حدود واحدة ، فالمجتمع المدنى على هذا النحو ليس إلا وهم فى مواجهة إستراتيجية العنف ، أو أنه ليس إلا هدنة قصيرة تتخلل فترات العنف . .

إن المجتمع المدنى عند هؤلاء المفكرين محاولة للتغلب على العنف فى العلاقات أو أن العنف هو الذى ولد المجتمع المدنى . .

يقول برودون « ليومنا هذا فإن الثورات الأشد تحريراً وكل انتفاضات الحرية قادت دائماً إلى عقيدة فى السلطة وخضوع لها : لماذا كل الثورات لم تؤد إلا إلى إعادة بناء الطغيان ؟ سؤال تحتم على برودون أن يطرحه وهو يعيش أحداث الثورة الفرنسية ، ويلمس عن قرب نتائجها ، ويحق لنا أن نسأله وقد تكررت في عصرنا « ثورة » إنتهت إلى ما إنتهت إليه الثورة الفرنسية وكأن البشر لا يستفيدون من أحداث التاريخ .

يعرف البعض العنف عادة بأنه اللجوء إلى إستعمال

القوة ـ بالمعنى القريب للكلمة ـ للوصول إلى هدف ما مادى أو معنوى ، وهذا الأسلوب فى تحقيق الأهداف لا يقتصر على فئة دون غيرها أو فرد دون غيره ، بل كل إنسان يلجأ إلى مثل هذا الأسلوب مهما كان الشأن تافهاً . والمشكل هنا ليس فى أن العنف سلوك عام إذ أن ملاحظات الحياة اليومية قد تكفى للبرهنة على أنه كذلك ، ولكن المشكل هو أصل هذا العنف هل هو إجتماعى أم طبيعى . هل يكتسبه الإنسان للدفاع عن نفسه ولفرض حقوقه ، أو مصالحه ، حيث لا تتوفر الوسائل الأخرى أو هو من طبيعة الإنسان نفسه يمارسه حتى لو عاش على طريقة حى بن يقضان أو روبنسون كروز ؟

إن بعض الباحثين يردون هذا السلوك ـ العنف ـ إلى طبيعة الإنسان فهم يذهبون إلى أن « الأسباب الاكمنة للتناهر مغروسة فى طبيعة الإنسان » ، والذى يعنى أن العنف من خصائص الفرد الطبيعية ، فالفرد يلجأ إلى العنف لأن هذا السلوك مجبول عليه .

وقد أدى هذا التعريف للعنف بأشكال مختلفة بعض

الشيء عند كل من روسو وهوبز ولوك وهيجل إلى اعتبار المجتمع المدنى داخل الدولة يتصف بإستبعاد العنف الفردى والذى يعنى أن المجتمع المدنى لديهم يقوم أساساً ضد العنف الفردى ، أى يمنع الفرد من ممارسة سلوك العنف ضد غيره من أفراد المجتمع ، ولا ينطبق هذا على الأفراد فقط ، بل ينطبق حتى على المجموعات المتصارعة داخل المجتمع ، أحزاب نقابات . . إلخ والتى صراعها يجعل الأمن الإجتماعى مؤسساً على التوازن غير المستقر بين أفراد أو مجموعات مستعدة فى كل لحظة للجوء للعنف . . للقوة لفرض مصالحها أو رويتها الأيديولوجية . وهذه الوضعية ما أسماها أندرى فونتين « الحرب الباردة الأهلية » والتى تعنى الوضعية التى يصبح فيها اللجوء إلى العنف أمراً محتملاً فى كل لحظة . وهذا العنف المحتمل الوقوع يعنى أن المجتمع يعيش مناخاً إرهابياً ، بل فى ظل هذا المناخ الإرهابى من الصعب حتى أن نسميه مجتمعاً حتى لو كان متواجداً داخل حدود واحدة ، فالمجتمع المدنى على هذا النحو ليس إلا وهم فى مواجهة إستراتيجية العنف ، أو أنه ليس إلا هدنة قصيرة

تتخلل فترات العنف . .

إن المجتمع المدنى عند هؤلاء المفكرين محاولة للتغلب على العنف فى العلاقات أو أن العنف هو الذى ولد المجتمع المدنى . .

إن المزاعم السابقة ، رغم محاولة صبغها بالصبغة العالمية ـ علم النفس ـ علم الإجتماع ـ إلا أنها لا تكاد تخفى مراميها الحقيقية ، حيث أنه إذا كان العنف فى طبيعة الإنسان والذى قد يتكتل فى مجموعات أحياناً ـ قبائل قديماً ، أحزاب طبقات حديثاً ـ ليتمكن إما من ممارسة العنف بشكل أكثر فعالية ضد غيره أو ليتقى عنف غيره ـ النقابات العمالية مثلاً ـ وبالتالى تكون النتيجة الحتمية أنه « ليس من الممكن أن نتوقع عالماً بدون صراع وبدون عنف »[1] . وعلينا ، إن سلمنا بهذا أن نختار : أما مجتمع متمزق متطاحن لا يخرج من نزاع إلا ويدخل فى آخر يصدق عليه عندئذ قول هوبز : « الإنسان ذئب للإنسان » مما يستحيل معه الحياة فى جماعة . أو أن يعهد المتنازعون .

---

(1) بيارفيانون بونتي الحرية والسياسة ص 110 .

وقد أنهكهم الصراع ، بأمرهم إلى طرف ثالث يصادر عنفهم ويكون له وحده الحق فى استعمال العنف ضدهم لمنعهم من ممارسة العنف ضد بعضهم البعض أى الدولة أو « الأمير » .

إذن ما اعتقدناه بادىء ذى بدء خلاصة لدراسة نفسية إجتماعية للعنف لم يكن إلا تبرير للسلطة ربما مارلو بونتى على حق حين يعلن أنه « فى التاريخ ليس هناك حياد ولا موضوعية مطلقة » [1] . إذا كان العنف سلوكاً مجبولاً عليه الإنسان فهو إذن فردى الأصل فى هذا تبرئة ضمنية للواقع الإجتماعى من ناحية ومن ناحية أخرى إعتبار أن الخلاص منه مستحيل فإذا كان الأمر كذلك ، ولكى يعيش هذا الإنسان مع غيره لكى يعيش هذا الذئب مع غيره من الذئاب فهو مضطر إلى قبول سلطة تتجاوزه وتمنعه بالقوة من اللجوء إلى العنف فى علاقته بغيره ، كى تمنع غيره من إستعمال القوة فى علاقته به ، وهذا ـ ما أدى من وجهة النظر هذه ـ إلى ظهور الدولة كمؤسسة تحتكر

---

(1) م م بونتى الانسانية والإرهاب 70 .

إستعمال العنف فى الوقت الذى تمنع فيه المواطنين من إستخدامه فالإنسان إذن ليس حيواناً عاقلاً ، وليس حيواناً إجتماعياً ، ولا يميزه العقل أو الإجتماع أو النطق عن غيره من الحيوانات إنما هو حيوان أسس دولة ، فالدولة إذن هى التى تجعل الذئب إنساناً والدولة هذه ـ كما لاحظ فرويد ـ لا تمنع اللجوء للعنف لكى تلغيه من العلاقات الإجتماعية ، وإنما لكى تحتكر وحدها إستعماله [1] وتجعل إستخدامه شرعياً وقانونياً فى يدها ، وإذا ما تساءلنا عمن يراقب الدولة فى استعمالها العنف من يضمن عدم التجاوز أو سوء الإستعمال أو الغرضية ؟ لا نجد إجابة صريحة وإنما ضمنية تعتبر الدولة منزهة لا تخطىء ولا تسىء الإستعمال : الدولة إله !

هذه الدولة هى ما تقودنا إليها خلاصة آراء روسو وهوبز رغم تعارضهما الظاهر : إن الإنسان لا يستطيع أن يحيا مع إنسان آخر دون استخدام العنف فى علاقاتهما إلا إذا سلحا فى هذا « الحق » أى استخدام العنف لطرف

---

(1) عن اعمال ندوة ميلانو حول العنف ص 15 ج 1 .

ثالث أى الدولة أو الأمير ، ويصبح بالتالى تعريف ماكس ويبر للدولة بأنها « محتكرة العنف »[1] صادقاً أن الدولة تمنع الأفراد عما تبيحه لنفسها دون أن تخضع لأى رقابة ولهذا . لا يدهشنا أن العنف سمة أساسية جداً فى الدولة .

لقد بدأ إذن تأسيس العنف ـ إيجاد مؤسسات مختصة بممارسة العنف تاريخياً ـ على يد حكومة المؤتمر الوطنى أو حكومة الإرهاب فى الثورة الفرنسية فى العاشر من مارس 1793 ، أول الأمر بتأسيس المحكمة الجنائية والتى كان الهدف منها فى البداية مشروعاً لقمع الجرائم التى ترتكب ضد الثورة ، لكن هذا العنف « المشروع » كان إيذاناً بتأسيس الإرهاب وتشريع ممارسة العنف واحتكاره من قبل الدولة ، والذى يجعل العنف يتحول من كونه عنفاً إلى إرهاب ، فالعنف ممارسة فعلية للإرهاب ، بينما الإرهاب عنف محتمل الوقوع دون ضمان ضده أو أمان منه أن الإرهاب يعنى تقنين استعمال العنف والتخطيط له ووضع

---

(1) عن ميشو العنف والسياسة .

مبررات نظرية لتمريره والحصول على قبول عام به ، إنه بالإجمال إحتمال دائم لتكبد العنف ، والدول تختلف قوة أو ضعفاً عن بعضها البعض ، ليس كما قد يعتقد من حيث ممارسة العنف ، أو عدم ممارسته بل بالعكس لقد سئل تشرشل عن أسباب إنتصار بريطانيا على ألمانيا فقال « عندما يطرق بيت الإنجليزى فجراً فإن الزوج يقول لزوجته ها هو موزع اللبن قد جاء فأعدى لنا الإفطار ، أما عندما يطرق بيت الألمانى فى نفس الوقت فإن الزوج يودع زوجته ويقبل أولاده لأن الطارق هو « الجستابو » أن تشرشل يريد القول أن سبب النصر فى الحالة الأولى هو الأمان ؛ وسبب الهزيمة فى الحالة الثانية إنعدام الأمان أو المناخ الإرهابى هل معنى ذلك إن الدولة فى بريطانيا ليست محتكرة للعنف إن الدولة فى بريطانيا مثل الدولة فى ألمانيا قائمة على العنف كاحتكار للعنف والفرق بينهما .

1 ـ إنه فى بريطانيا تم الإجماع على التنازل عن العنف للدولة ولم يحدث ذلك بعد فى ألمانيا والتى لم تحصل بعد على إعتراف جماعى لها باحتكار العنف .

2 ـ أن العنف فى بريطانيا أكثر عمقاً وجذرية وبالتالى

أقل ظهوراً فى بريطانيا منه فى ألمانيا .

3 ـ إن هيمنة الدولة فى بريطانيا كاملة وبالتالى لم تعد فى حاجة لبعض ممارسات العنف بينما الأمر مختلف فى ألمانيا .

إن الدولة كلما كانت ضعيفة كلما ازداد لجوءها إلى العنف لفرض إحترامها وخاصة أنواع العنف الأكثر سذاجة وبدائية بينما الدولة القوية تكون أقل حاجة لممارسة العنف وخاصة البدائى منه والظاهر .

إنه من المشروع أن تدافع الثورة عن نفسها وأن تواجه عنف أعدائها لكن العنف أعمى ، وعندما يصير مؤسسة لن يفرق بين العدو والصديق إن الدوامة تبتلع أقرب الأشياء إليها قبل أبعدها ، وقد حدث الشىء نفسه فى ألمانيا الهتلرية على يد وزير الداخلية قورنيق . وحدث الشىء نفسه فى الثورة الروسية إذ صار الإرهاب نظاماً وحذت التشيد أداة تنفيذية له(*) .

(*) فيكتور سيرج السنة الأولى للثورة الروسية مجلد 2 ص 118 .

2

إن إرجاع العنف إلى نزعة عدائية فى طبيعة الإنسان أو إلى مرض نفسى ، محاولة لإخفاء أسبابه الإجتماعية والسياسية والإقتصادية أى الأصل الإجتماعى الذى يزيد العنف حدة ويحول دون السيطرة عليه بالرقى الأخلاقى ، وفى هذه الحالة فإن المهدئات ، ونصائح أطباء النفس ، والمصحات النفسية تخدم أحياناً نفس الهدف الذى وجدت السجون من أجله . لقد جرت العادة فى بعض المجتمعات الإستبدادية رغم شعاراتها الإشتراكية ، والتى كما تنبأ برودون جمعت الإستبداد الإقتصادى إلى

السياسى ، أن تزج الحكومة بمعارضيها فى مصحات نفسية باعتبارهم مرضى ، ولكن هذا السلوك الذى يصفه بعض أطباء الشرق والغرب بأنه شاذ ويتوجب علاجه بالأقراص والحقن المخدرة ، بالرياضة وبالإعتقال فى المصحات النفسية يصبح سلوكاً سوياً حين تمارسه الدولة وأجهزتها المتعددة ضد الأفراد .

العنف إذن لم يعد سلوكاً فردياً يلجأ إليه الفرد أحياناً من خلال جماعة ـ لفرض ما يريد ، بل سلوكاً مؤسساً أى وجدت فى الدولة مؤسسات تختص به وأعطيت حق ممارسته .

غير أن العنف ليس هذا فقط واحتكار الدولة لاستخدامه لم يمنع وجوده فى العلاقات الإجتماعية ، كما أن محاولة إقناعنا بأن عنف الدولة ومؤسساتها مشروع لمنع الأفراد والجماعات من ممارسة العنف ضد بعضهم البعض يخفى أموراً أخرى .

أن نقص السلع المقصود لرفع الأسعار فى السوق ، والأزمات الإقتصادية أحياناً للضغط على الأغلبية الصامتة

والتى رؤوسها أو أصواتها إذا عديناها تكون أغلبية ساحقة ولكن لا صوت لها لكى تسمع ، ولا رأس لها لكى تظهر ، إنها لا تقول شيئاً لأن هناك من يقول نيابة عنها ، هذه الأغلبية تصنع لكى يتكلم الآخرون مكانها [1] ولكى لا تختار إلا ما يريده خالقو الأزمات الإقتصادية والضغط السياسى والإدارى والثقافى والنظام الإستعمارى تعتبر أحوال عنف : فالعاطل عن العمل يتكبد العنف ، والمحتاج يتكبد العنف ، والشعوب الرازحة تحت الإستعمار بشكليه القديم والجديد تتكبد العنف والأقليات التى تدمر ثقافتها ولغتها وتشوه شخصيتها تتكبد العنف ، والمرأة أيضاً تتكبد العنف من الإغتصاب الجسدى إلى الإغتصاب المعنوى ، وإن كانت أحوال العنف هذه قد لا تكون جميعاً ظاهرة وواضحة بسبب أن عمليات التغييب أحياناً عميقة وذكية « فيختفى الإكراه كما يختفى الألم تحت تأثير المخدر [2] إلا أنه يأتى حين يصير فيه المخدر غير فعال

---

(1) ميشو العنف والسياسة 137 .

(2) موريس دوخرجيه سيسيو لوجيا السياسة 193 .

فينفجر كل شيء فى عنف تدميرى [1] صحيح أن المؤسسات لا تلجأ إلى العنف الصريح دائماً فأحياناً يكفيها العنف الخفى الذى نشعر به فى كل مكان دون أن نضع أيدينا عليه ، وقد تحل أحياناً الإمكانية الدائمة لاستخدام العنف محل العنف نفسه ، فلا تكون ثمة حاجة لاستخدام العنف فى وجود الإمكانية الدائمة لاستخدامه . ولكنها مع ذلك أوجدت محترفين للعنف فى حالة أن العنف الخفى لا يكفى ، وقد بث سبنسر مخاوفه فى أواخر حياته من أن أخصائيى العنف يصيرون شيئاً فشيئاً أقوى جماعات المجتمع حيث تتركز فى أيديهم الكفاءات العلمية والتقنية والإقتصادية والعسكرية [2] وخطورة هذه الوضعية تتمثل فى :

أولاً : أن محترفى العنف الرسمى البوليس ، الجيش وعلى رأسهم المخابرات ، عندما يدربون لمدة طويلة على إستعمال العنف وفنونه المتطورة أحياناً إلى درجة معقدة

---

(1) فرانزفانون معذبو الأرض .

(2) سبنسر مبادىء علم الاجتماع 580 .

جداً تتكون لديهم نفسيات خاصة تصبح معها حياتهم فى المجتمع ذات وضعية خاصة لا تتكيف إلا مع العنف ، فإذا لم تجده خلقته ، والمشكلة تزداد تعقيداً حين يسرح هؤلاء المحترفين من الخدمة فإنهم يتحولون إلى مرتزقة أو إلى مجرمين فى خدمة من يدفع الثمن ، يكفى أن نراجع جرائم ضباط المظلات فى بعض الدول الأوربية وكذلك « الفرق الأجنبية » والعائدون من حرب فيتنام كأمثلة فقط ، إن الذى يدرب سنوات طويلة على القتل والتفنن فى التعذيب وطرق الحصول على المعلومات ينتهى بأن يرتد على المجتمع نفسه الذى من المفرض أنه يتولى الدفاع عنه .

ثانياً : أن التطور والتعقيد فى أجهزة العنف الداخلى والخارجى والتخصص الدقيق والتنظيم الفائق ينتهى بأن يجعل من هذه الأجهزة حكومة خفية هى التى تحكم فعلاً وتصير معها البرلمانات والوزارات ليست إلا دمى تمارس لعبة الديمقراطية فى الواجهة . إن المخابرات المركزية الأمريكية هى الحكومة الفعلية التى تتمتع بحصانة مطلقة ضد الإنتخابات وبمنأى عن صراعات الأحزاب ومزايداتها ، ليس إذن من الغريب أن يصل مدير

المخابرات فى مجتمع ما إلى رئاسة الدولة ، إنه لم يفعل إلا الخروج إلى الأضواء مما يلغى الإزدواجية المفتعلة .

ثالثاً : أن احتراف الثورة وتكوين خبراء فى الثورة الإغتيالات، حرب العصابات ، صناعة المتفجرات، إصطياد المعلومات إلى غير ذلك وما تقتضيه من أساليب تقنية دقيقة ومعقدة ، صار ضرورة يقتضيها التطور وتعميق أساليب وتقنية أجهزة القمع الرسمية ، وكل تغير فى أساليب هؤلاء وكل تقدم يحدث فى هذه الأجهزة لمقاومة الثورة يتبعه تغير وتقدم تقنى عند محترفى الثورة مما يضطر هؤلاء إلى محاولة التفوق وهكذا دواليك ، إذ يستحيل مع التقدم التقنى وتطور أساليب الضغط والتنكيل التى تملكها أجهزة العنف الرسمى « إن البناء المؤسس خلال قرون من التاريخ يمكن تدميره ببعض الكيلوات من المتفجرات » [1] بل يحتاج تدميره إلى مستوى مماثل من التعقيد والتقنية حتى أنه يخشى والحالة هذه أن تكون الثورة وضد الثورة من فعل محترفين يحتاجون إلى إمداد تقنى وتدريب معقد وتكون

---

(1) كروبتكين عن ج سيرفيه الأرهاب ص 35 .

الجماهير عندئذ متفرجة على حرب بين جماعتين يتنازعان حكمها ، إن العنف الرسمى يجبر الثورة لكى تكون لها إمكانية النجاح ـ أن تتبنى أساليبه ، وعندئذ من الصعب على محترفى الثورة أن يتخلوا عن العنف ، أنهم يتحولون إذا نجحوا فى قلب النظام إلى محترفى حكم .

إن جماعات العنف فى أوربا تقدم خير مثل على ما يتطلبه العنف اليوم من مستوى تقنى وخبرة إحترافية ، وليس من المستبعد أبداً أن محترفى العنف الرسمى عند تسريحهم من العمل ينتقلون بولائهم وتقنيتهم إلى صفوف محترفى الثورة أو محترفى العنف غير الرسمى ، والثورة بالنسبة لهؤلاء لا تعنى أكثر من مجال لمواصلة ممارسة تخصصهم .

رابعاً : فإذا أضفنا أن نسبة كبيرة من عناصر العنف الرسمى ـ وخاصة السرى ـ هم من ذوى السوابق ومن المجرمين الذين يتعاونون مع الأجهزة المتخصصة فى العنف مقابل التغاضى عن نشاطهم أو عن سوابقهم ، أو أن هذه السوابق تستخدم من قبل الأجهزة لإرغامهم على العمل معها ، أدركنا عندئذ أن إجرام السياسة يؤدى إلى تسييس

الإجرام(*) وقد فهم المجرمون هذا واستغلوه من جهتهم أحسن استغلال تماماً كما استغلت السياسة الإجرام أيضاً ، ليس فقط على مستوى القائمين به ، والذين تورطهم فى الإجرام يجعلهم أداة طيعة فى يد أجهزة العنف لتنفيذ أى مهمة ، بل أيضاً كظاهرة ، ـ العنف ، والجريمة أحد ظواهره ـ يكون أحياناً من صنع النظام نفسه . . وإن لم يكن كذلك فإنه يحسن إستغلاله لصالحه ، فأخبار الجريمة والسطو المسلح . . إلخ من الجرائم التى تبدو لبعض الباحثين أنها جرائم عادية يختص بها القانون العام قد سيست ، لا تجد دائماً نفس الأهمية فى وسائل الإعلام ، بل أصبح من المعتاد لنا كباحثين لا يفوتهم إدراك خفايا الأمور أنه حين يركز فى مجتمع ما على أخبار الجريمة وما يرتبط بذلك من تحليلات وتعليقات أن نتوقع إجراءات قمعية ليس فيها الجريمة إلا قميص عثمان ، إن التركيز على أخبار الجريمة إعلامياً يهدف عندئذ إلى :

1 ـ أما دفع الناس إلى طلب المزيد من الشدة وإعطاء

(*) ميشو العنف والسياسة 170 .

المزيد من الصلاحيات لقوى القمع ، والـذى يعنى تنازل المـواطنين عن جـزء آخر من حـريتهم ، لأنه مقـابل كـل صلاحية تمنعٍ لقوى القمع - حتى لو كانت مشروعة - يفقد المواطن جزءاً من حريته .

2 - أو تبـرير أو تمـرير الحكم الإستثنـائى فى بعض المجتمعات وتغطية تصفية الخصوم السياسيين .

3 - أو صـرف الإنتباه عن تجـاوزات حدثت أو يـزمـع القيام بها فى حقوق المواطنين .

4 - الحصـول عـلى معلومـات تتعلق بخصـوم الحـزب الحاكم دون إثارة الإنتباه .

فبعذر الحد من إنتشار المخدرات مثلاً على المـواطن أن يسمح لأى « بوليس » باقتحام وتفتيش بيته دون أى إجراء قانونى(*) وقد لا يكـون مستبعـداً أن الـذى يقتحم البيت للتفتيش عن المخدرات هو نفسه تاجر مخدرات ، لأنـه فى

(*) فى سنة 76 حاولت الحكومة الفـرنسية تمـرير مشروع قانـون يبيح لأى عنصر من الأمـن تفتيش السيارات الخاصـة وغيرهـا بحجـة مكافحـة الإرهاب والحد من انتقال السـلاح ولـكن أحـزاب المعارضـة قاومـت المشروع بشدة لأنها أدركت الهدف السياسى من العناد بها .

الحقيقة لا يبحث عن المخدرات ولكن عن شيء آخر ، إن أية سياسة لا يمكن أن تكون بريئة(*) . .

إذن العنف لم يعد ممارسة فردية ، أو عنف جماعة ضد جماعة أخرى وجدت الدولة لمنع اللجوء إليه ولتوجد حالة من « الأمن الإجتماعى » باحتكارها العنف ، بل صار مؤسسات وفى هذه الحالة لا يمكن أن نفهم العنف الذى يلجأ إليه الأفراد أو الجماعات اليوم إذا لم نضع فى الإعتبار هذا العنف المؤسس ، وإذا لم ندرك فوهة البندقية المصوبة من وراء ستار فلن نفهم سلوك العنف الذى يلجأ إليه إنسان مستهدف ، إن العنف الذى يواجه « الدولة » الآن ليس هو العنف الذى قامت لاحتكاره .

إن الدولة من المؤكد أنها ليست محايدة وليست حكماً منزهاً فى الصراع الإجتماعى ولا يمكن أن تكون كذلك فى مجتمع صراعى لأنها تتبع فى الطرف الأقوى فيه ، فهى إذن ليست تماماً إحتكاراً لكل العنف ومنعه عن الأطراف المتصارعة ، بل تشريعه لطرف وتحريمه على الطرف

(*) موريس م بونتي الأنانية والإرهاب ص 25 .

الآخر . هل من حق الطبقة الحاكمة والمرتبطين بها أن تتهم الأغلبيـة المخدوعـة بأنها تـريد استخـدام العنف بعـد أن تكبدته هذه الأغلبية عشرات السنين وأحياناً أكثر ؟!

هل لأنها تملك توجيه البوليس والمخابرات والجيش إذن تملك شرعية استخـدام العنف ؟ إن فى هذا دوراً منـطقياً واضحاً إنها تملك شرعية إستخدامه ، وهى تملك شرعيـة إستخدامه إذن تملك مؤسسات العنف .

إن إرجاع العنف إلى نزعة عدائية فى طبيعة الإنسان أو إلى مـرض نفسى ، محاولـة لإخفاء أسبـابـه الإجتمـاعيـة والسياسية والإقتصادية أى إخفاء الأصل الإجتماعى الذى يـزيـد العنف حـدة ويحـول دون السيـطرة عليـه بـالـرقى الأخلاقى ، وفى هذه الحالة فإن المهدئات ، ونصائح أطباء النفس ، والمصحـات النفسية تخـدم أحيانـاً نفس الهـدف الـذى وجدت السجـون من أجله . لقد جـرت العادة فى بعض المجتمعات الإستبدادية رغم شعاراتها الإشتراكية ، والتى كـما تنبأ بـرودون جمعت الإستبـداد الإقتصـادى إلى السياسى ، أن تزج الحكومة بمعارضيها فى مصحات نفسية

بإعتبارهم مرضى ، ولكن هذا السلوك الذى يصفه بعض أطباء الشرق والغرب بأنه شاذ ويتوجب علاجه بالأقراص والحقن المخدرة ، بالرياضة وبالإعتقال فى المصحات النفسية يصبح سلوكاً سوياً حين تمارسه الدولة وأجهزتها المتعددة ضد الأفراد ،

إن الدولة من المؤكد أنها ليست محايدة وليست حكماً منزهاً فى الصراع الإجتماعى ولا يمكن أن تكون كذلك فى مجتمع صراعى لأنها تتبع فى الطرف الأقوى فيه ، فهى إذن ليست تماماً إحتكاراً لكل العنف ومنعه عن الأطراف المتصارعة ، بل تشريعه لطرف وتحريمه على الطرف الآخر . هل من حق الطبقة الحاكمة والمرتبطين بها أن تتهم الأغلبية المخدوعة بأنها تريد استخدام العنف بعد أن تكبدته هذه الأغلبية عشرات السنين وأحياناً أكثر ؟!

هل لأنها تملك توجيه البوليس والمخابرات والجيش إذن تملك شرعية استخدام العنف ؟ إن فى هذا دوراً منطقياً واضحاً إنها تملك شرعية استخدامه ، وهى تملك شرعية استخدامه إذن تملك مؤسسات العنف .

على كل حال أن التاريخ على مر العصور يثبت أن عنف الأغلبيـة عندمـا ينفجـر لن يبحث عن « الشـرعيـة » ولن يدخل فى أى نقاش نظرى وقانونى حول شرعية عنفه ، أو كـما عبر روبسبـير رداً على المتسـائلين عن شرعيـة الثـورة الفرنسية ستحاكمون معاً البلدية ، والمجتمـع الإنتخابى ، وخلايا باريس ، والتجمع الأولى والمقاطعات وكل من حذا حـذونا لأن هـذه الأمور جميعـاً كانت لا شـرعية . . كـلا شرعية الثـورة كسقوط التـاج والباستيـل . . كلا شـرعية الحـرية نفسها»(*) أن العنـف حين ينفجـر يؤسس شـرعيـة جديدة : القوة !

هل نرفض العنف على طريقـة غانـدى ؟ هل نـندد به دون أى تمييز ؟ هل ندعو إلى السلمية بأى شروط ؟!

إن هـذا كقاعـدة للحياة الإجتمـاعية أمـر مـطلوب ، فـالحياة الإجتمـاعية قـائمة أصـلاً وتقوم عـلى اتفاق ضـد استخدام العنف كطريقة لتحقيق المصالح أو فرض الآراء أو وجهـات النـظر أو العقيـدة أو السيـطرة ، أن الــرقى

(*) عن ج مادول تاريخ فرنسا ج 2 ص 180 .

والتحضر ينبغى أن يقاس بمدى الإبتعاد عن العنف وإلغائه من العلاقات الإنسانية ، ولقد أشار معمر القذافى يوماً(*) إلى أن الذى يلجأ إلى العنف هو إنسان لا يزال فى مستوى همجى لم يتحضر بعد فالعنف همجية يجب على الإنسان المتحضر أن يتجاوزها نحو الإتفاق والتفاهم وقد نتفق هنا مع « روسو » و« هوبز » رغم اختلافنا فى المنطلق والمقصود ؛ ولكن شتان بين الإتفاق والتفاهم لوضع حد للعنف وبين استسلام طرف لطرف . إن الذى نجده عند دعاة اللاعنف ليس الإتفاق الإجتماعى ضد العنف ـ وربما الدولى أيضاً ـ ولكن استسلام طرف لعنف الطرف الآخر ؛ وهذا لا يعنى فى حقيقته اللاعنف ولكنه إستمرارية للعنف .

إذا ظل رفض العنف فى المطلق فإنه فى هذه الحالة لا اعتراض لنا على رفض العنف ، ولكن عملياً هل يتساوى العنف الذى يمارس حتى نندد به دون تمييز ؟ أليست دعوتنا

(*) معمر القذافى حديث فى دورة الموجهين 23 / 6 / 80 جامعة قاريونس ـ بنغازى.

في هذه الحالة للاعنف هي في حقيقتها دعم للعنف القائم[1] أليس هناك عنف وعنف ؟ هل يتساوى عنف الرأسمالى وهو يقذف بآلاف العمال إلى الشارع والبطالة إلى الجوع وعنف الطبقة التى تلتهم ثروة المجتمع فى مفاسدها وترفها ورفاهيتها المطلقة ؟ وعنف أدوات الحكومة ومؤسسات القمع التى تمول من قوت العامل وعرقه لقمعه ؟! هل يتساوى هذا العنف مع العنف الذى يضطر إليه العامل حين يدمر المصنع الذى طرد منه ، أو حين يحرق المخزون من السلع الذى لا يملك ثمن الحصول عليه والذى تحول إلى البطالة فى انتظار تصريفه ؟! وعنف الضعيف الذى أقفلت فى وجهه كل الأبواب ولا يملك ثمن « العدالة » التى تكلف غالياً[2] . والواقعين تحت الإستغلال حين لا يجدون مناصاً للتحرر من الإنتفاض الدامى أحياناً . أن هذا العنف وذلك لا يتساويان لا كماً ولا كيفاً . هل يستوى عنف الاستعمار وتبذيره لخيرات الشعوب وتدميره

(1) م م بونتى الأنانية والإرهاب ص 13 .

(2) انظر قائمة الهوامش .

لشخصياتها القومية وثراتها الثقافى مع عنف الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وهيمنته والمهددة فى وجودها المحض والتى لعنفها لا تطلب غير حماية نفسها من العنف الواقع عليها وإثبات حقها فى الحياة ولو بالدم؟ هل يستوى العنف الصهيوني الذى سلب أرضاً وشتت شعباً مع العنف الذي يلجأ إليه القذافى المشرد والذي تحالف «العالم الحر» ضده ليدفع ثمن عنف لم يمارسه، ليتحمل وزر أوروبا؟! هل يستوى عنف الدول العظمى مع عنف شعوب لا تطلب غير الحياة الكريمة فى أوطانها والتى تفرض عليها بقوة السلاح حكومات لا تريدها؟ هل يستوى عنف الأوروبي الأبيض فى جنوب إفريقيا وعنف الأفارقة الذين يعيشون غرباء فقراء فى بلادهم؟ ألسنا فى حالة التنديد بالعنف أياً كان مصدره ضد العنف القائم، عنف الثورة، عنف السلطة، عنف الاستعمار!؟ عنف العنصرية.

إن أمريكا مثلاً لكى تخدعنا تقدم تعريفاً للعنف نستبعد منه كل ما ينطبق على سياستها وممارساتها، فهى تستبعد عنف مخابراتها المركزية وما تقوم به من اغتيالات، وما تدبره من انقلابات وما تخلفه للعالم من أزمات وما تفرضه أحياناً

من حكومات، وتستبعد عنف أساطيلهـا التـى تهـدد أمـن شعوب تبعد آلاف الكيلومترات عنها. وأقمارها الصناعية التى تنتهك كل مجال، وتقتصر تعريف العنف على «كل شخص يقتل شخصاً آخراً فى ظروف مخالفة للقانون أو يسبب له ضرراً جسدياً بالغاً ويخطفه أو يحاول القيام بفعل كهذا أو يشارك شخصاً قام وحاول القيام بفعل كهذا [1] إذن العنف مسألة فردية محضة. هل هذا هو العنف الذى يقض مضجع العالم اليوم؟ وماذا عن عنف الدولة العظمى؟!

فلنحذر الفخ المنصوب أن الدعوة المتسترة بقناع الإنسانية، والتى تندد بالعنف أياً كان مصدره وتعقد المؤتمرات لهذا الغرض وتشكل اللجان لدراسته إنما تريد فى الحقيقة تبرير وتمرير العنف كواقع لكى لا يكون هناك عنف ضده، أن تقر شرعية العنف ولا شرعية الرد على العنف، إذ على الشعوب فى هذه الأحوال التى تسرق خيراتها وتسلب أراضيها وتداس كرامتها وتصادر حرياتها تحت أقدام الجيوش ألا تلجأ إلى العنف لكى تستحق صفة

---

(1) عند أدونيس الفكرة الإرهاب السياسى 89 .

الإنسانية ، إذ على الناس الذين تسرق جهودهم ، وتجعل حياتهم قلقاً مستمراً على لقمة العيش ، على المأوى ، وتجعلهم يتناسلون للفقر والتعاسة وخدمة الأثرياء أن يتقبلوا هذه الوضعية ، على الفقير الذى « كلما عمل أكثر ازداد فقراً » ألا يواجه بالعنف « الغنى الذى كلما عمل أقل ازداد ثراء »(*) لأن العنف لاإنساني! يا لغرابة هذا المنطق !!

العنف لا إنسانى ، فليكن هذا أمراً لا نقاش فيه ولا اعتراض لنا عليه ، ولكن من قال أن هؤلاء إذا ثاروا فإنهم يمارسون عنفاً ؟ إن هذه مغالطة واضحة لمن يبصر ، أنهم فى الحقيقة يتكبدون العنف وبثورتهم يرفضونه : الفقير يتكبد عنف احتكار الثروة ، الواقع تحت الإستعمار يتكبد عنف الإستعمار ، العامل يتكبد عنف رب العمل دولة أم فرداً ، المواطن يتكبد عنف الإدارة ومؤسسات العنف الرسمية ، ومن قال بأن هؤلاء ـ وفقاً للرأى القائل بلا إنسانية العنف إطلاقاً ـ ، إذ قبلوا بهذه الوضعية ورضخوا للعنف الذى يتكبدونه سيكونوا » بشراً ؟! ألم يرد العنف

(*) مرودون فكرة عامة عن الثورة ص 39 .

هؤلاء إلى مرتبة أدنى من الحيوان؟! ألم يسلبهم فى الحقيقة إنسانيتهم ؟! .

إذن أن العنف الذى يلجأ إليه هؤلاء ليس لا إنسانياً كما يدعى البعض ، بل هو تأكيد لإنسانية هؤلاء ضد تحويلهم المستمر إلى وضعية لا إنسانية ، إنه مقاومة للاإنسانية ، أو هو الإمكانية الأخيرة لوجودهم الإنسانى بعد أن حرمهم العنف الذى يتكبدونه كل الإمكانيات الأخرى . .

إن العنف الذى يتكبدونه على مر الأيام والسنين ينفجر فيهم عنفاً وحشياً وأعمى والذى يعد آخر إمكانيات الوجود بالنسبة للضعفاء : حطم كل شىء . . الخصم . . اللعبة . . تحطيم الذات على وعلى أعدائى ، بعد أن صار « الموت وقوفاً أفضل من الحياة ركوعاً »(*) .

إن العنف المتراكم عند الخضوع ينفجر دفعة واحدة ، عندها يدخل معذبو الأرض معركة يائسة لا مثيل لوحشيتها إلا الوضع العنيف الذى دفعهم إليها ، إن عنف الثورة

(*) كامو الإنسان المتمرد ص 27 .

يكون دائماً على قدر العنف الـذى كان يتكبـده المجتمع ، وعلى هذا فإن العنف هنا هو وضع موضع سؤال للقواعد الـظالمة ، أو كشف المضـطهدين ـ بكسر الهـا ـ أو فضـح سيـطرة طبقة على أخرى(*) إنه بتعبير أدق . رد عـلى عنف سابق . .

إذن يصـير منـطقيـاً أننـا إذا أردنـا إلغـاء العنف من العلاقات الإنسانية أن نتوجه إلى الأصل وليس إلى الرد ، إذا ألغينا توقف الرد وهذا ما تطمع إليه الثورات . .

(*) ميشو العنف والسياسة ص 151 .

3

أن العنف لا إنسانى ، هذا كما قلنا لا شك ولا جدال فيه ، فالقوة لا تحل مشكلة ولا تؤسس حقاً ، بل تزيد المشكلات تعقيداً وتأزماً ، قد تنجح القوة فى تأجيل مشكلة إلى حين انفجارها من جديد . خاصة وأن الإنسان إذا لجأ إلى القوة صار أكثر شراسة وأشد تدميراً من كل النوع الحيوانى ، أن الخيار المطروح على الإنسان هو أما استخدام العقل والمنطق وبالتالى التفاهم على أساس تحقيق وتوخى العدالة فى علاقاته ، وأما استخدام القوة وبالتالى تسخير العقل نفسه لخدمة القوة وفى هذه الحالة لا حدود للدمار

الذى من الممكن أن يلحقه بنفسه والذى قد يصل حد « الإنتحار الذرى » . إن الإنسانية لم تشهد فى تاريخها الطويل عصراً أكثر تسخيراً للعقل فى خدمة العنف من عصرنا هذا ، مما يعتبر عاراً على الإنسانية الإستمرار فيه وعدم وضع حد له .

هذا كله صحيح ، ونحن أول من يقره ، ولكن فى مجتمع يكون مؤسساً على الإستغلال وسيطرة أدوات الحكم ، ومؤسساً على إخضاع أغلبية لأقلية ، ومؤسساً على حكم إنسان لإنسان « والذى مهما كان القناع الذى يختفى وراءه هو إضطهاد وقمع »[1] أى فى مجتمع مؤسس على العنف ، ويستمر فى الوجود بفضل العنف والذى يعنى فى حقيقته أنه مجتمع لا إنسانى قائم على وسائل لا إنسانية لاستثمار فوائد الإجتماع لقلة من المجتمع ، فى هذه الظروف لا يفيد شيئاً تنديدنا بالعنف المطلق والتعامى عن العنف الواقع ، إنِ المنطق والعقل يجبرنا ألا نقبل عنفاً

(1) برودون ماهى الملكية ص 346 .

كواقع ونرفض عنفاً كرد على واقع ، فسياسة الأمر الواقع لا تؤسس حقاً ، ولا نستطيع أن نساوى فى الرفض بين الإثنين ، فالمنطق يقول أن العنف كرد على واقع عنيف ما كان له أن يظهر لو لم يوجد العنف الذى يرد عليه ، إن الذى يشهر سلاحه لا يمكن أن يطلب من خصمه أن يتجرد من السلاح ـ باسم الإنسانية ـ قبل أن يتجرد هو نفسه من سلاحه ، وإلا فإن الوضعية المتحققة ليست السلام ليست الأمن ولكنها الإخضاع والذى هو علاقة عنف لا تقل عن المواجهة والصراع .

إن الأسبقية فى استخدام القوة لا تجعلها شرعية ، بل بالعكس تجعل شرعياً الرد عليها ومقاومتها بالقوة . ويكون فى مثل هذه الأحوال العنف كرد على عنف سابق إنسانياً لأنه قائم ضد عنف يجعل الإنسان لا إنسانياً .

ولا يمكن أن ننظر هنا فى تقييم العنف كرد من حيث الكسب والخسارة ، إذ أن هذه المعايير ـ مثل الشرعية واللاشرعية ـ لم يعد لها فى منطق المضطهدين ـ بفتح الهاء ـ أى حساب ، فهؤلاء موتى حياتهم لم تعد حياة ،

وبالتالى فإن لجوءهم إلى العنف يمثل آخر أنماط وجودهم وللتأكيد على كرامة تداس فى كل لحظة [1] أنهم يراهنون على كل شىء [2] لم يعد أمامهم إلا تدمير العالم مع دمارهم ما دام ليس فى إمكانهم الحياة الإنسانية فيه أسوة بغيرهم أنه الغضب الذى يدعوه ولتير بنجامان « الغضب المقدس » ، إن هذا الغضب قد يكون حماقة أو إنتحاراً إذا تم على مستوى فردى أما إذا كان جماعياً فهو الثورة . وحتى من الزاوية الفردية فإن الحماقة والإنتحار هى قبول حياة ليست حياة .

إن العنف إذن كردٍ على عنف واقع لا يفهم إلا أمام وضوح أن هناك أنماطاً من الحياة لم تعد حياة ، بل صار الموت مرغوباً وأكثر احتمالاً منها ، لقد دفع الإنسان إلى وضع معيش مادى ومعنوى يستحيل عليه فيه أن يكون إنساناً دون أن يدمر هذا الوضع حتى لو إقتضى الأمر تدمير نفسه معه ، أليست نهاية الأمر هى بداية الموت ؟ [3]

---

(1) ميشو العنف والسياسة 179 .

(2) كامو الانسان المتمرد 29 .

(3) اندرى مالرو الجذوع المهشمة 192 .

ويكون العنف فى هذه الحالة رفضاً للموت ، نفياً للعنف أو نفياً للاإنسانية من أجل إنسانية يفضل الموت على غيابها .

إن القانون الأساسى فى مجتمعات العنف هو قانون الغاب والغاب تكون للأقوى ، وإذا لم يضع القوى نفسه هذا القانون فإنه سيكون الضعيف الذى سيؤكل [1] ، فكيف والحالة هذه أن نشرع عنفاً ونرفض آخر ؟! بأى حق نقر للبعض بحق الإعتداء ونرفض للآخرين حق الدفاع عن أنفسهم ؟! إذا قبلنا مجتمع الغاب فالمنطق يقتضى أن نتحول جميعاً إلى ذئاب ، وإذا رفضنا فإن إلغاء مجتمع الذئاب يقتضى منا العنف لأن الذئاب لن تغير سلوكها بالوعظ والإرشاد فقط .

إن الدعوة ضد العنف تظهر بوضوح إن وعى الفقراء والمظلومين ، ووعى الشعوب الرازحة تحت الإستعمار الأجنبى ، وأحياناً « الوطنى » ، بقوتهم يجعل ردهم على العنف أقوى من العنف الذى يتكبدونه ، إنها أحياناً قوة اليأس التى تبعث الأمل ! !

---

(1) مانسيرون ونيقو متران الانسان والأفكار 74 .

إن هذه الدعوة ضد العنف كمن يسرق محاولاً إقناع المسروقين بأن استرداد المسروق حرام أو لا شرعى أو لا قانونى . فباسم هذه الأخلاق اللاأخلاقية أقنع المواطن طويلاً بالأجرة والإيجار وأن يتنقل من شارع إلى آخر ، ويعمل ثلث وقته لدفع الإيجار وباسم هذه الأخلاق أقنع بأن يدافع عن الأثرياء فى قصورهم عن أدوات الحكم على عروشها ، وأن يقدم حين يقتضى الأمر نفسه وأولاده دفاعاً عنهم أو لضمان أسواق لتجارتهم ، باسم هذه الأخلاق أقنع بأن يدفع للتاجر أتاوة لكى يسمح له بالحصول على حاجته ، وباسم هذه الأخلاق أقنع بأن يعيش ويتناسل ويربى أطفالاً لكى يحقق تراكماً للمال فى خزائن الأغنياء أو خزائن الدولة ! باسم هذه الأخلاق جعل الله جل جلاله رئيس شرطة لحماية خزائن الأغنياء، ومحمد ﷺ نقيب التجار وشفيعهم يوم القيامة ، إن الأخلاق ليست بكل تأكيد كما يذهب نيتشه يصنعها الضعفاء للتحكم فى الأقوياء [1] إلا إذا فهمنا القوة والضعف بمعنى مناقض للواقع ولما يعينه

---

(1) راجع نيتشه هكذا تكلم زاراد وشت .

نيتشـه ، أن الأخلاق يصنعهـا الأقويـاء ـ سلطة أو ثروة ـ لتمرير وتبرير العنف الذى يمارسونه عـلى الضعفاء ، لكى يكـون عنفهم هم شـرعيـاً واحتمـالـه من قبـل الضعفـاء أخـلاقاً ، أمـا الرد عليـه فخارج نـطاق الشرعيـة ومضاد للأخلاق ! . والسبب الذى جعلهم يلجأون إلى مثل هذه الحيلة أنهم يعلمون تمام العلم وفى التـاريخ شـواهد ، أن قوتهم ليست أبدية ، وليست قاهرة لدرجـة يستحيل الـرد عليها ، وإن إخضاعهم للضعفـاء لن يكون نهائيـاً ، وأن مبدأ القوة يمكن أن ينقلب لغير صالحهم ، أن الشعوب ، وإن أخضعت لا تقهر .

ولهـذا كله فإن الثـورة كفعل عنيف هى عنف صـريح يجب على العنف الخفى الذى يؤسس علاقات المجتمع ، أنها أفعال العنف ترد على أحوال العنف ، ولهذا يستحيل محاكمة الثورة من خلال الشرعية القائمة ، وإنما من خلال ما يجب أن تكون ، أى هل ستستطيـع الثورة بـالرغم من عنفهـا أن تلغى العنف من العلاقـات الإجتماعيـة ، هل تستطيع تـأسيس مجتمع ليس فيـه للعنف مكان؟! أم أنها تستمـر فى العنف وتؤسس من جـديـد عـلاقـات عنف

جديدة ؟ هل ستكتفى بترميم وإصلاح الدولة كمحتكرة للعنف أم أنها تؤسس نمطاً من الدولة هى دولة خدمات ؟!

إن الثورة فعل عنيف يرد على عنف الواقع الإجتماعى السياسى والإقتصادى ، وعبارة أبى ذر الغفارى تجد هنا كامل معناها « إنى أعجب لمن يبات على الطوى ولا يمتشق سيفه ويخرج على الناس » إننا نعجب لمن يتكبد العنف ولا يرد على العنف ، ولكن بالطبع ليس كل عنف ثورة ، فقد يكون هيجاناً أو تمرداً أو فعلاً يائساً ، والعنف الثورى أيضاً ليس بالضرورة سفك دماء ، بل هذا أغبى أنواع العنف (*) وأكثرها بدائية . لقد قلنا أن عنف الثورة يرد على عنف الواقع وعليه يكون مساوياً له فى الدرجة ومن النوعية ، وليس من الضروري إنيكون عنف جميع الأنظمة المثار عليها من جنس عنف نظام الشاه حتى تكون الثورة

(*) فى الأيام الأولى من ثورة الفاتح من سبتمبر زار شخصية عراقية ليبيا ونزل بمطار بنينه وتجول فى بنغازى ، فلم يشاهد قتلاً ولا سجلاً بل شاهد مسيرات وأفراحاً فلم يعجبه الحال وهو الذى تعوّد على القتل والدم فعلق « ماكو قتل ، ماكو سحل ماكو ثورة » .

سحلاً وقتلاً وأنهار دماء أو لا تكون ثورة ، إن درجة ونوعية عنف الثورة تحددها درجة ونوعية العنف المؤسس للنظام .

المثار عليه . ثم إن قتل الخصوم أو أعداء الثورة أمر سهل ، والتصفية الجسدية هى أسهل أنواعٍ العنف الذى يمارسه نظام أو تضطر إليه الثورة إضطراراً ، بينما الصعب هو اقتلاع العنف من العلاقات الإجتماعية والتى تتغلغل أحياناً فى الثوريين أنفسهم ، إن المبرهن عليه تفسيرياً « فلسفياً » إن فعل الشر من أسهل الأفعال يكفى عود ثقاب لتدمير محصول أو لتخريب مصنع ، بينما فعل الخير من أصعب الأفعال ، كم جهد اقتضاه زرع المحصول ، وكم جهد اقتضاه بناء المصنع !

إن استبدال القيم والمؤسسات وكل أنواع التغيير الجذرى الإجتماعي الذى يجعل الثورة ثورة ـ وليس عدد الضحايا ـ هو أيضاً ممارسة للعنف ولكن بعض الثورات المعاصرة غرقت فى الدماء داخلياً وخارجياً ، وصفت جسدياً الآلاف ولكن المؤسسات والقيم لم تمس بسوء ، وكأنها فى مثل هذه الحالة لم تصنع شيئاً ، إن المؤسسات

والقيم هذه ستلد آلافاً بدل الآلاف .

ولكن وإن كانت الثورة محكومة باللجوء إلى العنف ولا خيار لها فى هذا للرد على عنف الوضع المثار عليه ، وإن كانت تستمد قوتها من عنفها إلا أنه قد يكون آفتها التى تقضى عليها .

* * *

ليكن واضحاً بادئاً ذى بدء أن العلاقات الظالمة هى نتيجة فعل وإرادة إنسان ضد إنسان آخر بواسطة أدوات الإنتاج أحياناً وأدوات الحكم والمؤسسات الإجتماعية أخرى ، وهذه العلاقات مؤسسة على العنف أصلاً وإلا ما كان لها أن تكون ظالمة ، فعلاقة المالك بالمستأجر هى علاقة عنف يحافظ العنف على استمراريتها ومتوسطة بموضوع الملكية ـ الأرض ، المسكن ـ فالملكية هى الوسيط العنف المالك ضد المستأجر ، وعلاقة رب العمل بالعامل هى أيضاً علاقة عنف متوسطة بالرأسمال ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم هى أيضاً علاقة عنف متوسطة بأدوات الحكم مهما اختلفت وتعددت ،



4

إن العنف لا إنسانى ، هذا كما قلنا لا شك ولا جدال فيه ، فالقوة لا تحل مشكلة ولا تؤسس حقاً ، بل تـزيد المشكلات تعقيداً وتأزماً ، قد تنجح القوة فى تأجيل مشكلة إلى حين إنفجارها من جديد ، خاصة وأن الإنسان إذا لجأ إلى القوة صار أكـثر شراسـة وأشد تـدميراً من كـل النوع الحيوانى ، إن الخيار المطروح على الإنسان هو إما استخدام العقل والمنطق وبالتالى التفاهم على أسـاس تحقيق وتوخى العدالة فى علاقاته ، وإما استخدام القوة وبالتالى تسخـير العقل نفسه لخدمة القوة وفى هذه الحالة لا حـدود للدمار

الذى من الممكن أن يلحقه بنفسه والذى قد يصل حد « الإنتحار الذرى » . إن الإنسانية لم تشهد فى تاريخها الطويل عصراً أكثر تسخيراً للعقل فى خدمة العنف من عصرنا هذا ، مما يعتبر عاراً على الإنسانية الإستمرار فيه وعدم وضع حد له .

إن الثورة فعل عنيف يرد على عنف الواقع الإجتماعى السياسى والإقتصادى ، وعبارة أبى ذر الغفارى تجد هنا كامل معناها « إنى أعجب لمن يبات على الطوى ولا يمتشق سيفه ويخرج على الناس » إننا نعجب لمن يتكبد العنف ولا يرد على العنف ، ولكن بالطبع ليس كل عنف ثورة ، فقد يكون هيجاناً أو تمرداً أو فعلاً يائساً ، والعنف الثورى أيضاً ليس بالضرورة سفك دماء ، بل هذا أغبى أنواع العنف (*) وأكثرها بدائية . لقد قلنا أن عنف الثورة يرد على عنف الواقع وعليه يكون مساوياً له فى الدرجة والنوعية ، وليس من الضررى أن يكون عنف جميع الأنظمة المثار عليها من جنس عنف نظام الشاه حتى تكون الثورة سحلاً وقتلاً وأنهار دماء أو لا تكون ثورة ، إن درجة

ونوعية عنف الثورة تحددها درجة ونـوعية العنف المؤسس للنظام .

المثـار عليه ثم إن قتـل الخصوم أو أعـداء الثورة أمـر سهل ، والتصفية الجسدية هى أسهل أنواع العنف الـذى يمارسه نظام أو تضطر إليه الثورة إضطراراً ، بينما الصعب هو اقتلاع العنف من العلاقات الإجتماعية والتى تتغلغـل أحيـاناً فى الثـوريين أنفسهم ، أن المبـرهن عليـه تفسيرياً « فلسفيـاً » أن فعل الشـر من أسهل الأفعـال يكفى عـود ثقاب لتدمير محصول أو لتخريب مصنع ، بينما فعل الخـير من أصعب الأفعال ، كم جهد اقتضـاه زرع المحصول ، وكم جهد اقتضاه بناء المصنع !

إن إستبـدال القيم والمؤسسـات وكـل أنـواع التغيـير الجذرى الإجتماعى الذى يجعل الثورة ثورة ـ وليس عـدد الضحايا ـ هو أيضاً ممـارسة للعنف ولكن بعض الثـورات المعـاصرة غـرقت فى الدمـاء داخلياً وخـارجيـاً ، وصفّت جسـدياً الآلاف ولكن المؤسسـات والقيم لم تمس بسوء ، وكأنها فى مثل هذه الحالـة لم تصنع شيئـاً ، أن المؤسسات

والقيم هذه ستلد آلافاً بدل الآلاف .

ولكن وإن كانت الثورة محكومة باللجوء إلى العنف ولا خيار لها فى هذا للرد على عنف الوضع المثار عليه ، وإن كانت تستمد قوتها من عنفها إلا أنه قد يكون آفتها التى تقضى عليها .

ليكن واضحاً بادئاً ذى بدء أن العلاقات الظالمة هى نتيجة فعل وإرادة إنسان ضد إنسان آخر بواسطة أدوات الإنتاج أحياناً وأدوات الحكم والمؤسسات الإجتماعية أحياناً أخرى وهذه العلاقات مؤسسة على العنف أصلاً وإلا ما كان لها أن تكون ظالمة ، فعلاقة المالك بالمستأجر هى علاقة عنف يحافظ العنف على استمراريتها ومتوسطة بموضوع الملكية ـ الأرض ، المسكن ـ فالملكية هى الوسيط العنف المالك ضد المستأجر ، وعلاقة رب العمل بالعامل هى أيضاً علاقة عنف متوسطة بالرأسمال ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم أى أيضاً علاقة عنف متوسطة بأدوات الحكم مهما اختلفت وتعددت ، ولا يمكن لهذه العلاقة أن تستمر إلا باستمرار أساسها وهو العنف . ولا يجب والحال هكذا أن

يخدعنا تعريف العنف بأنه « استخدام غير مشروع أو على الأقل غير قانونى للقوة [1] إلا إذا فهمنا الشرعية والقانون لا على أنهما القائمان فى مجتمع العنف بل على أنهما كليتان مطلقتان وفى هذه الحالة يكون العنف الأصلى هو اللاشرعى أو على الأقل غير القانونى وليس الرد عليه . أما إذا فهمناهما على أنهما القائمان فى مجتمع العنف فلن نخرج من هذا التعريف إلا بتشريع العنف القائم ورفض الرد عليه ، والثورة فى بعض جوانبها على الأقل ـ لأن الثورة ليست فقط مجرد رد على عنف بل تتجاوز حالة العنف الراهنة لبناء مجتمع ذى علاقات خالية من العنف ـ رد المضطهد على القائم بالإضطهاد ، رد على العنف الموجه إليه ، فإذا قبلنا التعريف الذى سبق ذكره يكون القصد منه إسقاط الشرعية عن الثورة وهو موقف متحيز .

إن الثورة عنف ضد العنف ، وهذا العنف المضاد للعنف الأصلى فى العلاقات الظالمة يجعل من الثورة ضد ـ العنف المؤسس للعلاقات الظالمة ، وهى بهذا فعل إنسانى

---

(1) قاموس فنى ونقدى للفلسفة ـ لالاند ص 1210 .

وإرادة إنسان ضد فعـل وإرادة إنسان آخـر ، وتهدف إلى إلغاء العنف من العلاقات الإجتماعية ، وتكون شـرعيتها من عدمها بما تتوصل إليه من نتائج فى هذا المضمار .

وإذا كانت الثورة مضـطرة إلى استخدام العنف بحكم الـوضع المؤسس عـلى عـلاقـات العنف لمـواجهـة العنف ومؤسسـاته الـرسمية والخفيـة ، إلا أن هـذا الأسلوب لا يمكن لثـورة أن تتفاداه يحتـوى بـذرة التحـول إلى إرهـاب ويؤدى إلى إختناق الثورة .

عندما نريد تغيير وضع شىء ما ، ونجد مقاومة منه ـ أو ممن يريدون الإحتفاظ به على ما هو عليه ـ نلجأ إلى العنف وعندما نريد دخول باب يستعصى علينا فتحه نحـطمه ، فالعنف يرتبط دائماً بأفعـال تؤدى إلى عكس ما هى عليـه عادة : ففتح الباب يعنى تحطيمه ، والإقناع يصير إرغاماً . إن اللجوء إلى العنف يعنى كقاعدة عامة الفشل فى الحصول على المطلوب بالطريقة الإعتيادية . . ولكن حتى وإن حقق لنا العنف الحصول على ما نريد ـ دخول الحجرة . أو قبول الآخرين بما نريد ـ فإن هذا لا يعتبر نجاحاً ، لأن العنف

صار يعنى من الحين فصاعداً أنه الطريقة الوحيدة للحصول على ما نريد ، واللجوء إلى العنف يعنى الفشل فى إقامة علاقات طبيعية بين الجماعة ، والثورة تعبر عن هذا الفشل فى إقامة علاقات إجتماعية طبيعية من حيث أنها رفض لاستمرارية هذا الفشل أو هى رد على علاقات إجتماعية فاشلة [1] .

إن الثورة تجد نفسها فى مجتمع أصبح فيه العنف هو العلاقة السائدة : عنف العلاقات الإقتصادية ، الإجتماعية ، السياسية أعنى مجتمعاً فشل فى إقامة علاقات طبيعية بين أفراده ،

وفى هذه الحالة فإن أى ثورة ، أو أى محاولة حتى للثورة لن يكون لها وجود ولا تأثير إلا إذا لجأت إلى العنف أى إلى نفس الوسائل التى تلجأ إليها النظم القائمة لتحافظ على وجودها ضد الطبيعى ، أى القوة والعنف ، وهى أى هذه النظم قد شرعت لنفسها أصلاً استخدام هذه الوسائل .

---

(1) راجع معمر القذافى الفصل الأول من الكتاب الأخضر .

والعنف يستدعى العنف ، إذ من السذاجة مواجهة أفواه البنادق وأسوار السجون بالوعظ والإرشاد ، إن النظام المثار عليه بجيبر الثورة أن تتبنى وسائله فى إسقاطه !

إن هذا هو التناقض الأول أو الجرثومة التى يسربها النظام المثار عليه فى عمق الثورة ، فرغم أن عنف النظام القائم ـ ما قبل الثورة ـ هو أحد الأسباب الرئيسية التى ولدت الثورة والتى تهدف إلى القضاء على علاقات العنف فى المجتمع : علاقة الحاكم والمحكوم ، الثرى والفقير ، الرجل والمرأة . . إلخ ذلك من العلاقات ، واستبدالها بعلاقات مؤسسة على القبول الحر وتوخى العدالة ، إلا أنها لا تستطيع أن تنهض ضد العنف هذا إلا باستخدام العنف وهذه الدوامة أغرقت العديد من الثورات فى مهدها وجعلتها فريسة وسائلها ، وقضت على العديد من المحاولات الثورية : إذ يجد فيها الثائر ضد حامل السوط إن السوط قد صار فى يده لا يدرى كيف يتخلص منه يغرى باستخدامه فيتحول إلى حامل سوط جديد . إن المحتفلين فى 14 يوليو ـ سقوط الباستيل ـ لم يشعروا إلا وقد تأسس الإرهاب ـ حكومة الإرهاب ـ

5

إن الثورة تجد شرعية عنفها الذى تضطر إليه فى العنف الذى قامت ضده ، بمعنى أن عنف الثورة شرعى من حيث أنه فى حقيقته عنف ضد العنف ، ولكنها يجب أن تعى أنها فيه تجد حدودها أيضاً ، إذ يجب ألا تتعدى الثورة فى هذا المضمار كونها عنفاً ضد العنف لأن العنف الثورى الشرعى هو عنف ضد العنف .

غير أن عدم و عى هذه الحقيقة ، والتقيد بها قد جعل أغلب الثورات تقع فى حلقة مفرغة : أنها تواجه بالعنف نظاماً يحافظ عليه العنف ، ولكنها تقع فريسة أداتها .

1 ـ إن العنف هو الجرثومة التى ترثها الثورة من النظام المشار عليه : بالرغم من أن عمق الثورة هو أصلاً ضد العنف القائم ومن أجل إلغاء العنف من علاقات المجتمع إلا أن الإنزلاق سهل من هذا العنف المشروع إلى مواصلة العنف غير المشروع ، فالثوريون قد يستسهلون استعمال العنف والإستمرارية فيه للمحافظة على « الثورة » إذ ليس هناك أسهل من الإرغام والأوامر من أعلى وثورة القرارات الفوقية . إن ممارسة العنف لا تحتاج لجهد قدر الجهد الذى يحتاجه إلغاء العنف وعدم اللجوء إلى العنف أصعب من اللجوء إليه .

2 ـ إن خوف الثورة على المبادىء نفسها التى قامت من أجلها والإفراط فى هذا الخوف يؤديان إلى أن تتحول هذه المبادىء إلى مجرد مبرر للعنف والقهر تستخدم فيه من جديد الشرطة والجيش والمخابرات . . . إلخ للمحافظة على المبادىء التى قامت الثورة من أجلها، أى أن الثورة تضطر لاستخدام نفس مؤسسات العنف التى كانت تحمى النظام السابق لتصير حامية للثورة .

ولكن مؤسسات العنف هذه والتى قد يكون لوجودها بعض المبررات تتحول شيئاً فشيئاً إلى هدف جاعلة من تلك المبادىء « الثورية » غطاء لممارساتها ومبرراً لعنفها الأعمى ضد الجماهير ، كثيراً ما يحدث أن النظام الناتج عن « ثورة » ما يعتقد أنه يستخدم أدوات القمع والمخابرات . . . . إلخ من أجل تحقيق مبادىء سامية ، غير أننا نجد فى الواقع أن أدوات القمع والمخابرات هى التى صارت تستخدم المبادىء « الثورية » ألم يكن رئيس مخابرات عبد الناصر يغير مواعيد عبد الناصر كيفما شاء بحجة أن « الشارع غير مأمون » والحقيقة حتى لا تؤثر مواعيد عبد الناصر على مواعيد سهراته هو بل والأدهى أن يتبجح بذلك ! . وهكذا من أجل الثورة ومن أجل الحزب الطليعى ومن أجل الحرية ومن أجل مستقبل مشرق للكادحين وقع أبرياء فى محاكم موسكو وبراغ وغيرها على وثائق إدانتهم حتى يثبت بريا ًأنه مخلص لستالين وأن التشيكا لا غنى عنها فوجود الثورة مرتبط بوجودها .

أن المخابرات وأدوات القمع المختلفة كى تبرر وجودها وامتيازاتها وتؤكد حاجة النظام (الثوري) لخدماتها

وضرورتها للثورة قد تلجأ إلى اختلاق المؤامرات والمتآمرين وحبك الإعترافات لأنها تدرك أنه فى مجتمع اللاعنف الذى تهدف إليه الثورة لن يكون لها وجود إن مكمن الخطر هنا إن الأدوات التى قد تستخدمها الثورة هى أساساً ـ كأدوات ـ مضادة للهدف النهائى الذى تسعى إليه الثورة ، إن الحال هنا كمن يؤسس حزباً ليلغى حكم الأحزاب أو دولة شمولية لإلغاء الدولة . . ماذا ينتج عن كل هذا ؟ أن تصير الثورة ثورة مع وقف التنفيذ وتصير المبادىء مومياء كمومياء الفراعنة : محنطة مصانة تحت حراسة مشددة ولكن للفرجة فقط .

وهنا رغم الفارق فى المبررات فالنظم الرأسمالية مثلاً تستخدم العنف ـ أدوات القمع العلنى والسرى ـ لتكريس حكم الأقلية ومجتمع الإجرام العبيد بينما تستخدم نفس أدوات القمع فى نظم أخرى (تعلن الثورية) للمحافظة على المبادىء التى قامت من أجلها . والنتيجة النهائية واحدة إذ تبقى المبادىء خارج نطاق التنفيذ إنى لأعجب ممن يدعى تحرير الناس فيبدأ بمصادرة حرياتهم .

3 ـ وحتى لا نتهم بـالتجنى والمبـالغـة وعـدم إدراك للظروف التى تولد فيها الثورة وما يحيط بها من أخطار وما يتربص بها من أعداء فإننـا قد نلمس واقعيـاً بعض العذر للنظم « الثوريـة » فى لجـوئهـا إلى استخـدام مؤسسـات العنف ، إن شدة خوفها على المبادىء وخوفها من أعدائها إذ من المؤكد أن أعداء الثورة والمضادين لمبادئها لا يلقون سلاحهم سريعـاً بل الثـابت أنهم يحاولـون بكل الـطرق إستعادة النظام وإفساد الثورة أو على الأقل الإنحـراف بها ولو أدى الأمر إلى قبـولهم بعض التنازلات ومن أهم هـذه الطرق العنف ، إن أعداء الثورة لن يتورعوا عن استخدام العنف فهـو أداة معتادة فى أيـديهم سـواء فى هـذا العنف الصريح ـ إغتيالات تفجيرات . . . إلخ ـ أو العنف الخفى تخريب الإقتصاد إفساد الإدارة ـ وهم يهدفون إلى .

1 ـ إسقاط الثورة بالقوة إذا تمكنوا من ذلك .

2 ـ ولكنهم عادة لا يهدفون إلى هذا إلا فى ظروف معينة تكون فيها الغلبة لهم مؤكدة ـ بفضل تدخل خارجى مثلاً ـ ولهذا رغم قناعتهم بعدم استطاعتهم إسقاط الثورة بالعنف

لضعفهم فى مواجهة عنف الثورة فأنهم يلجأون إلى الأعمال التخريبية مثل الإغتيالات ، تخريب الإقتصاد ، الإدارة . . . إلخ ورغم أنهم يعرفون أن هذه الأعمال لن تسقط الثورة مباشرة لكنهم يراهنون على ردود فعل الثورة « إنه تهديد ضد الثورة » الذى يقود إلى الإرهاب [1] إن المهم بالنسبة لصد الثورة ليس ما يمارسونه من عنف لأنهم يدركون ضعفه وعدم جدواه مباشرة بل المهم هو ما يثيره من ردود فعل عند الثورة .

ا ـ هذه الأعمال ضد الثورة تخلق مناخاً إرهابياً من حيث أنه من غير المعروف أين يتم التفجير وعلى من الدور فى الإغتيار وغير ذلك وقد يكون القائمون بهذا حفنة لا أهمية لها ، ولكنهم لكى يظهروا أهمية زائفة يحرصون على تخريب أهداف على مسافات متباعدة وأوقات زمنية متفاوتة حتى يخلقوا وهماً بأنهم أكثر مما هم حقيقة وأنهم أخطر مما هم فى الحقيقة .

ب ـ عندئذ يحل الشك فى كل شخص وتنعدم الثقة بين

---

(1) ميريل فرانسيس المجتمع والثقافة .

الثورة وجماهيرها وقد يختار ضد الثورة مناطق حساسة لعوامل سكانية أو غيرها ليوجدوا الشقاق بين الثورة والسكان وتسقط الثورة ليس بسبب قوة ضد الثورة ولكن بسبب لجوئها إلى الإرهاب وعندئذ فإن أعداء الثورة ينجحون فى بلوغ غايتهم إذا دفعوا الثورة إلى سلوك العنف والإرهاب أو إذا جعلوا الثورة تؤجل تحقيق أهدافها بحجة عدم ملاحظة الظروف إذ تظل هذه المبادىء خارج نطاق التطبيق .

ج ـ إن أعمال العنف التى يقوم بها ضد الثورة والمناخ الإرهابى الذى تخلقه يقدم ذريعة قوية لسيطرة مؤسسات العنف على الثورة حيث أنه فى مواجهة عنف ضد الثورة تظهر هذه المؤسسات على أنها منقذ وحامى الثورة ويعطيها الحجة لمصادرة الحريات مما يسهل تمرير أمور أخرى قد تكون علاقتها بضد الثورة أكثر من علاقتها بالثورة .

إن الثورة قد تكون قامت من أجل الجماهير ولكن عدم ثقتها فى الجماهير وأحياناً احتقارها للجماهير باعتقادها أنهم دون الوعى اللازم فإنها تنصب من نفسها وصياً على

الجماهير ومن هنا تضطر إلى الإعتماد على وسائل العنف لجعل الجماهير ترضخ لهذه الوصاية وعندئذٍ لا تختلف فى معاملتها الفعلية للجماهير عن أى نظام دكتاتورى آخر إلا فى النوايا ولكن كيف يمكن التحقق من النوايا إذا ظلت شعارات فارغة مناقضة لواقع تعس . . الحرية شعاراً والعبودية واقعاً . . . وهنا فإن العنف من جديد هو الوسيلة الوحيدة للتغيير » [1] .

وهناك أخيراً ما يمكن أن نسميه الإرهاب الذاتى أو ما يسميه سارقر « الأخوية الإرهابية » [2] إن الجماعة الثورية لا تتعرض للخطر لاستخدامها العنف فى تحقيق مبادئها ، ولا تتعرض لخطر ضد الثورة الذى تواجه به من قبل أعدائها ، ولكنها تتعرض لخطره المميت حين ـ للحفاظ على وحدتها وفعاليتها ـ تضطر إلى تأسيس علاقاتها فيما بينها

---

(1) معمر القذافى الكتاب الأخضر ص 62 .

(2) راجع كتاب ج ب سارتر القيم فى هذا الموضوع وهو « نقد العقل الجدلى » الذى من أهم ما يتناول فيه تكون الجماعة الثورية من التلقائية حتى سقوطها تحت الدكتاتورية .

على العنف ، والذى قد يكون له عملياً مبرراته ، لكن هذه المبررات لا تلغى نتائجه الوخيمة على الثورة ، التى تتحول بفعله إلى مؤسسة وتفقد ثوريتها .

أن العنف الذاتى يقصد منه المحافظة على كيان الجماعة الثورية ـ حزب أو تنظيم آخر يبدأ فى أحيان كثيرة كتجمع تلقائى حول هدف ـ وضمان إخلاص كل فرد وعدم خيانته للجماعة أو تخليه عنها ، فيتعهد كل عضو فى الجماعة بالإخلاص والوفاء للجماعة الثورية ويشرع تصفيته جسدياً من قبل باقى الجماعة فى حالة تخاذله أو خيانته ، والملاحظ أنه تزداد الحاجة إلى هذا النوع من العنف كلما ظهر شعور داخل الجماعة بالأمن وابتعاد الخطر هذا الشعور الذى يهدد الجماعة بالتفكك ، إذن من العنف الذاتى يهدف إلى إدامة الشعور بالخطر فى وعى الجماعة الثورية ، والملاحظ أنه كلما كان الخطر الخارجى الذى تواجهه الجماعة ضعيفاً ازداد العنف الذاتى حدة وكثرت التصفيات الذاتية أو ما سماه ستالين ـ التطهير ـ

كما أن العنف الذاتى يقود بالضرورة إلى

الدكتاتورية ، إن كل فرد فى الجماعة الثورية يصير خائناً بالقوة ـ أى يحتمل منه الخيانة ـ أو التخاذل أو الإستسلام والإنضمام للأعداء ، وكل عضو فى الجماعة يصير مشبوهاً من قبل الآخرين ، ولهذا تظهر الحاجة مساسة إلى شخص منزه كلية له وحده حق استعمال العنف الذاتى للجماعة الثورية ضد أفرادها ، أو بمثابة إله الجماعة الثورية الذى على الجميع الإنصياع لحكمة ولو بقبول التوقيع على اعترافات ملفقة ومن ثم الإعدام ، إن تحولات تكون قد طرأت على الجماعة الثورية فقد حل التأسيس محل التلقائية ، وصارت الوحدة مفروضة من « الرئيس » وليست نابعة من القاعدة إن عهد روبسبير بليغ فى هذا الشأن لكن عهد ستالين أبلغ ، وحينئذ تلتهم الثورة أبناءها هكذا يقولون ، ولا تجد لا وقتاً ولا جهداً لتحقيق أهدافها .

ومن الغريب أن يقود جدل التحول فى الجماعة الثورية إلى نفس الهدف الذى يسعى إليه ضد الثورة . إن الرجعية أو ضد الثورة ليست دائماً غبية بالقدر الذى تقاوم فيه الثورة علناً ، أنهم أكثر ذكاء مما نعتقد ، وربما أكثر قدرة على

تقمص الثورة من أى ثورى ، إن آخر معاقل الرجعية وآخر أسلحتها هو تحويل الثورة إلى « لاهوت » وقادة الثورة إلى إنصاف آلهة ، وهذا ليس تعظيماً بل تقزيماً ، لأنه فى الواقع لا يمكن الإنسان أن يكون نصف إله ، إذن قصدهم من ناحية جعل هؤلاء الثوار يعيشون فى وهم بينما يسحب بساط الواقع ـ والجماهير معه ـ من تحت أقدامهم كما تهدف إلى قطع الحوار بين القيادة والجماهير ، فالجماهير ـ بشر ـ لا يستطيعون محاورة إنصاف الآلهة ، وإنصاف الآلهة هؤلاء لا يحسون بإحساس الجماهير ، وقد ينظرون إلى مطالبها على أنها تافهة حقيرة ، وهى كذلك لإنصاف الآلهة وليس للبشر ، وكلما توغلت القيادة فى المثاليات غرقت الجماهير فى الواقع وهكذا تستهلك الثورة نفسها فى حلقة دون أن تتمكن من تحويل مبادئها إلى واقع سياسى واقتصادى ، إن تأليه الثورة وقيادتها وسيلة ناجعة لإفشال الثورة بإثبات عجزها ولا واقعيتها كما أن الرجعية تركز على فرد فى مخططها هذا ، ومستعدة لأن تقيم له « معرضاً لصورة » وتنصب له التماثيل . . إلخ (*) ولها فى هذا

(*) حدثنى صديق شاهد عيان اثناء زيارة له لبغداد عن معرض خاص =

هدفان أولاً : إثبات أن الثورة ليست فى النهاية الأفراد وفى هذا إبعاد لمبادىء الثورة كتمطلبات إجتماعية(*) ثانياً : أن للثورة عمراً طبيعياً هو عمر الفرد نصف إله .

إن السياسة الأمريكية الخارجية تعتمد فى مواجهتها للثورات إلى حد كبير على مثل هذه الظروف الذاتية فى الثورة ، أنها حين ترسل أساطيلها لا تنوى دائماً التدخل العسكرى المباشر ، ولكنها تنوى إثارة الرعب فى الجماعة الثورية مما يقودها إلى الإرهاب الداخلى ـ ضد المجتمع ـ وإلى ردود أفعال إرتجالية تورط الثورة وإلى الدكتاتورية وتجميد الثورة بحجة الخطر الخارجى ، إن أمريكا تراهن أكثر لا على قوتها العسكرية ولكن على ردود الفعل التى

= بصور « صدام حسين » وانه قد افتتح هذا المعرض ، بنفسه ، هل هناك نرجسية اكثر من هذا ؟!

(*) في بداية ظهور النظرية العالمية الثالثة حاول البعض إطلاق مصطلح القذافية ليشير إلى مجموعة النظرية العالمية الثالثة لكن معمر رفض هذا لأنه انتبه إلى ما يتضمنه تحت مظهر التعظيم من مخاطر وكان يصر فى كل مناسبة أنه لم يفعل إلا صياغة كفاح الإنسانية وما تتطلبه مشاكلها من حلول .

تصدر عن الجماعة الثورية فى حالة رعب والذى يجعلها أحياناً تحفر قبرها بنفسها .

صحيح أن العنف الثورى ضرورة لا مناص منها ، إذ تعرف الثورة بأنها فعل عنيف يهدف إلى تغيير واقع سىء يحافظ عليه العنف بواقع أفضل منه ، ولا نسمى التغيير ثورة إلا إذا كان هناك مانع أو عائق للتغيير المقصود نحو حالة التغيير الاعتيادى لا يقود إليها ، وعليه تكون الثورة نقيض العنف أو كرد على عنف قائم ، ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن العنف وسيلة خطرة حتى على من يستعملها ، ولهذا عليه أن يفهم دائماً أن العنف وسيلة ليست طبيعية وإن كانت فى بعض الظروف ضرورية ، وأن يعرف متى وكيف وإلى أين وضد من وإلى أى حد يمكن استعمال العنف دون أن يتحول عنف الثورة إلى ضد الثورة بأيدى الثوار أنفسهم .

الفهرس

زمن الثورة 5
مسألة النهج 33
مفهوم الثورة 97
الماركسية والثورة النظرية والواقع 199
الثورة . . والأزمة 275
الثورة . . والدولة 349
الثورة والعنف 429

صدر من هذه السلسلة

1 ـ محاضرات في النظريّة العالميّة الثالثة	د. رجب أبو دبُوس
2 ـ النظام الجماهيري ونظم الدّيمقراطيّات التقليديّة في العالم	حُسني الصادق
3 ـ نقد الفكر السّياسي من خلال النظرية العالميّة الثالثة	د. المدني علي الصّديق
4 ـ التنظيم الثوري	أحمد إبراهيم
5 ـ قراءة في الأدب الثوري	علي الأصفر
6 ـ في الحلّ الاشتراكي	د. رجب أبو دبّوس
7 ـ الجديد	أحمد إبراهيم
8 ـ ضحايا ومحارق في محراب ربّة الإرهاب	سالم بن عامر
9 ـ الحاجة إلى النظام الاشتراكي الجماهيري الجديد	د. فرحات شرننة

10 ـ الثّورة والدّولة	أحمد إبراهيم
11 ـ أخلاق الاجتماع	د. رجب أبو دبوس
12 ـ بعض جوانب العدالة في التوزيع	د. محمد فرحات
13 ـ تفسير التاريخ	د. رجب أبو دبوس
14 ـ رؤى ثورية . . من وحي النظرية	السعداوي الهادى الحاج
15 ـ البيروقراطية دراسة مقارنة	صالح إبراهيم
16 ـ أسس النظام الجماهيري	السعداوي الهادى الحاج
17 ـ محاولة في علم الثورة	د. رجب أبو دبوس
18 ـ نافذة الوعي	السعداوي بالحاج
19 الثورة والاحتواء	عبد الرزاق الداهش
20 ـ لمن تنصب الصلبان	سالم بن عامر
21 ـ الرهبنة في الثورة	حامد أبو جبيره
22 ـ العنف ضرورته ومحاذيره	نصر المبروك

إن الهدف من علم الثورة لا يقتصر على فهم الثورة والتمييز بينها وبين الأنواع الأخرى من الحركات والتغيرات الاجتماعية ، بل يتعداه إلى محاولة معرفة كيفية إحداث الثورة لخدمة القيم الإنسانية والتي يستخدمها علم الثورة كأدوات تحليل وتقييم . إن علم الثورة هو علم تغير المجتمع ثورياً ، إلا أنه كأي علم آخر ، من الممكن أن يُستثمر لصالح الإنسان كما أنه من الممكن أن يُستغل ضد الإنسان ، إن الأمر يتوقف أولاً وأخيراً على اختيار إنساني .



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

الثمن 500 درهم داخل الجماهيرية